

3468
/ 51A

١٤١٥ هـ
اصول فق
١٤٢



مكتبات

غاية الوصول شرح لب الأصول

كلاماً تأليفه

شيخ الاسلام أبي يحيى زكريا الأنصاري الحنابلة

وقد وضع بأسفل الصحائف حواشي العلامة الفاضل الشيخ محمد
الجوهري مفصلاً بينهما بمجدول

و بهامشه المتن المذكور المسمى لب الأصول وهو ملخص جمع الجوامع
في الأصول لابن السبكي

طبع بمطبعة

دار الكتب العلمية

على نفقة

أصحابها مصطفى البابي الحلبي وأخوه بكرى وعيسى
(بمصر)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والسلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه قال سيدنا ومولانا
الشيخ الامام العالم العامل العلامة الخبر البحر الفهماء صدر المدرسين زين الملة والدين
أبو عبيد ذكره الانصارى الشافى نعمه الله برحمته وقضاير كتبه وبركة علمه
محمد وآله

(بسم الله الرحمن الرحيم)

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي وفقنا للوصول
الى معرفة الاصول

الحمد لله الذي أظهر بدائع مصنوعاته على أحسن نظام وخص من بينها من شاء بجزء الطول
والانعام ووقفه وهذا الى دين الاسلام وأرشده الى طريق معرفة الاستنباط لقواعد الاحكام
لبائنة الحلال ونجس الحرام وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له ذو الجلال والاكرام
وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله المفضل على جميع الانام صلى الله وسلم عليه وعلى آله وصحبه
الفر الكرام وبعد فقد اشرح مختصرى المسمى بلب الاصول الذى اختصرت فيه جميع الجوامع
بين حقائقه وروض دقايقه وبذل من اللفظ صعبا وبكتف عن وجه المعاني ثقابه
سالكا فيه غالب عبارة شيخنا العلامة المحقق الفهامة الجلال المحلى لسلاستها وحسن تأليفها
ورومها لمول بركة مؤلفها . وسميته غاية لوصول الى شرح لب الاصول وانه أسأل أن
ينفع به وهو حسبي ونعم الوكيل بسم الله الرحمن الرحيم أى أولب أو ابتدئ تألبنى والباء
لما جاب ليكون ابتداء التأليف معا جالام الله تعالى التبرك بذكره وقيل للاستعانة نحو
كتب القلم والامم من السم وهو العلو وقيل من الوسم وهو العلامة والله عمل للذات الواجب
الوجود المستحق لجميع الصفات الجلية والرحن الرحيم صفتان نبينا ليا لفة من رحم والرحن انا من
الرحم لأن زيادة البناء تدل على زيادة المعنى كفى قطع وقطع (الحمد لله الذى وفقنا) أى خلق
فينا قدرة (لوصول الى معرفة الاصول) فيه براعة الاستبلال والجدلة الشناء بالسان على الجليل

(قوله بسم الله الخ) هذه البسملة من ولده محب الدين الذى شارك فى الأخذ على شيوعه وقدمت
فى حياته شهيد ابا ترق وقد كف بصره من عليا وهو الذى ترجم الشيخ فى جميع كتبه ولم يعقب
وأما الذى أعقب قوله جبال الدين ويسجل ترجمته لانها من ذوات البال وقال أصله قول بالفتح
وليس بالكسر والالكان مضارعه يقل نحو يخاف ولا بالضم والالكان لازما ولا بالكون لانه ليس
من أوزان الفعل اشلا فى كاهو ظاهر انتهى (قوله سيدنا) أى مفزعنا الذى نفرح اليه فى

الاختيار على جهة التبجيل والتعظيم وهو قائل بنبي من تعظيم النبي من حيث انه منم على الجلالة
 أو غيره وابتدأت بالبسملة والحمدلة اقتداء بالكتاب العزيز وعمل بنبي في داود وغيره كل أمر ذي بال
 لا يبدأ فيه بيمين الله الرحمن الرحيم وفي رواية بالحمد لله فهو أجند أي مقطر البركة وقد سمت
 البسملة عملاً بالكتاب والاجماع والحمد مختص بالله كآفادته الجلالة سواء جعلت آلفيه للاستغراق أم
 للجنس أم للبعد كما بينت ذلك في شرح البهجة وغيره (ويسر لنا سلوك) أي دخول (مناهج)
 جمع مناج أي طرق حسنة (ب) سبب (قوة ودفعها في العقول) جمع عقل وهو غريزة يتبعها العلم
 بالضرر ويأت عند سلامة الآلات وقد بسط الكلام عليه في شرح آداب البحث (والصلاة)
 وهي من التفرجة ومن الملائكة استغفار ومن الأدنى نضرع ودعاء (والسلام) بمعنى التسليم
 (على محمد) فبينما نحمد علم منقول من اسم مفعول المضعف نسمى به نبينا بالحلم من الله تعالى تقاولا
 بانه يتكررها خلق له لكثرة صفاته الجليلة (وأله) هم مؤمنوني هاشم وبني المطلب (وحبه)
 هو عند سبويه اسم جمع لمحابة بمعنى الصحابي وهو كسباني من اجتمع مؤمننا بنبي صلى الله عليه
 وسلم وعطف الصاحب على الآل الشامل ليعمهم لتشمل الصلاة والسلام باقهم ورجلتا الحمد والصلاة
 والسلام على من ذكر خبرتان لفظا نشأتان معنى إذ القصداً الأولى الشاعرة الله بانه مالك لجميع
 الحمد من الخلق وبالثانية إيجاد الصلاة والسلام لا الاعلام بذلك وان كان هو القصديهما في الأصل
 (الفائزين) أي الناجين والظافرين (من الله) متعلق بقول (بالقبول) قدم عليه هنا وفيها
 يأتي رعاية السجع ويجوز تعلقه بما قبله (وبعد) يؤتى بهالات تقال من أسلوب إلى أسلوب آخر
 وأصلها ما بعد بدليل لزوم الفاء في جزها غالباً بالتضمن أما معنى الشرط والأصل مهما يكن من شيء
 بعد البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على من ذكر (فهذا) المؤانف الحاضرة هنا (مختصر)
 من الاختصار وهو تقبيل اللفظ وتكثير المعنى (في الاصلين) عبر به دون الاصولين أي أصول
 الفقه وأصول الدين ايشار للتخفيف والاختصار (ومامعها) من المقدمات ولتقليد وآداب
 الفتيان وخاتمة التصوف (اختصرت فيه جمع الجوامع للعلامة) شيخ الاسلام عبد الوهاب (التاج)

ويسر لنا سلوك مناهج
 بقوة أو دفعها في العقول
 والصلاة والسلام على محمد
 وآله وصحبه الفائزين من
 الله بالقبول وبعد فهذا
 مختصر في الاصلين وما
 معها اختصرت فيه جمع
 الجوامع للعلامة التاج

المهمات ومولانا أي باصر ما النصر بعد الفزع فناسب تأخيرها والشيخ أي بالغ رتبة الفضل على
 مشايخ الاسلام وله جوع أحد عشر منها مشيخة بكسر الميم كافي القاموس وأثر الاسلام لانه الظاهر
 لنا (قوله طرق) جمع طريق وفي بعض النسخ أي طريق تفسير المنهج وفي المختار الطريق
 السبيل بذكر و يؤتى بقول الطريق الاعظم والطريق العظمى والجمع أطرقة وطرق وطريقة القوم
 أمثالهم وخيارهم وطريقة الرجل مذهبه يقال ما زال فلان على طريقة واحدة أي على حالة انتهى مع
 حذف (قوله والصلاة) قال السهيلي إنما يقال صليت عليه في معنى الحنو والرحمة والتعطف لانتها
 في الاصل انقطاع من الصلوة ومن أجل ذلك عدت في اللفظ بعلى انتهى من التقريب وفي
 الاساس للزحخشري وضرب الفرس صلو به بذنه ما عن يمينه وشماله وكل أثنى اذا ولدت انفرجت
 صلواها ومنه الصلى السابق الخ ولم يذكر الصلاة بمعنى الدعاء في الحقائق فليتأمل انتهى من خطأ
 شيخنا محمد الجوهري (قوله نينا) مأخوذ من النبوة بمعنى الارتفاع قال في التقريب نال ارتفع
 والبحر عن الشيء والسيف عن الضربة ترجعا والفرش لم يستقر عليه الضامع ونبأني فلان جفاني
 والنبوة الارتفاع والجفوة والاقامة التي المكان المرتفع والطريق والانبيا طرق الهدى والنبوة
 طلب الشرف إلى آخر ما قاله انتهى من خطأ شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله من اسم مفعول
 المضعف) أي المضعف العين بان نقل المجرى إلى باب التفعيل لا المضعف الذي لم تسحر وفيه الاصول من

إني الامام شيخ الاسلام تقي الدين (السيكي رحمه الله) وقسمه بفقرانه وكساه على رضوانه (وأبدلت منه) أي من جمع الجوامع (غير المتعدد الواضح) أي بالمتعدد الواضح (مع زيادات حسنة) يستغف عليها ان شاء الله تعالى (ونبت على خلاف المعتزلة) ولومع غيرهم (بمنذناو) على خلاف (غيرهم) وحده (بالاصح غالباً) فيهما (وسيتلب الامول راجياً) أي مؤملاً (من الله) تعالى (القبول وأساله النفع به) مؤلف وقارنه ومستتمه وسائر المؤمنين (قانه خير مأمول) أي مرجو (وينحصر مقصوده) أي لب الاصول (في مقدمات) بكسر الدال كقدمة الجيش من قسم اللازم بمعنى تقدم وبقسمها على قلة كقدمة الرحل في لغة من قدم للمتعمد أي في أمور متقسمة ومقدمة على المقصود بالذات للارتفاع بها فيه مع توقفه على بعضها كشراف الحكم وأقسامه اذ يثبتها الاصول في نارة وينفيها أخرى كحسبيء (وسبعة كتب) في المقصود بالذات تحفة في مباحث أدلة الفقه الكتاب والسنة والاجماع والقياس والاستدلال والسادس في التعادل والتراجع والسابع في الاجتهاد وما يتبعه من التقليد وأدب الفتيا وما ضم اليه من علم الكلام المفتوح بمحكمة التقليد في أصول الدين الختم بما يناسبه من خاتمة الصوف وهذا الحصر من حصر الكل في أجزائه لا الكل في جزئياته

﴿المقدمات﴾

أي مبحثها اقتضتها كالاصول بتعريف اصول الفقه لتصوره طالع بما يضبط مسأله الكثيرة ليكون على بصيرة في تطلبها ذلوت طلبها قبل ضبطها باليمن فوات ما يرجيه وصرف الهملة الى ما لا يعنيه فقلت (أصول الفقه) أي الفن المسعى بهذا اللقب المشعر بمدحه بإنشاء الفقه عليه اذ الاصل ما ينبغي عليه غيره (أدلة الفقه الاجالية) أي غير المعينة كطلاق الامر والاجماع من حيث انه يبحث عن أولها باله للوجوب حقيقة وعن ثانيها باله حجة (وطرق استفادة جزئياتها) التي هي أدلة الفقه التفصيلية المستفاد منها والمراد بالحق المرجحات الآتي أكثرها في الكتاب السادس (وحال مستفيدها) أي وصفات مستفيضة جزئيات أدلة الفقه الاجالية وهو المنهج لانه الذي يستفيدها بالمرجحات عند تعارضها دون القلند والمراد بصفاها شرائطه الآتية في الكتاب السابع

التصنيف كس وظل اه حاشية المحلى للشارح (قوله حل) بضم الحاء وكسرها مقصود راجع حلته وهي الصفوة المعنى كسها الصفة التي تشمله كالشوب من الرحمة الناشئة عن الرضوان على ما يؤخذ من المصباح وأما رافعه حل بالتشديد فلا يناسب لفظ كساه كما هو ظاهر انتهى شيخنا محمد جوهرى (قوله أي للمقصود منه بالذات) فلا تدخل الخطبة ونحوها وهو أعم من المقصود من الفن بالذات لشموله المقدمات بخلاف المقصود بالذات من الفن فليتأمل (قوله المقصود بالذات) أي من الفن فلا مردان المقدمات من المقصود بالذات فيلزم تقدمها على نفسها وذلك لانها من المقصود بالذات من الكتاب لان الفن فليتدبر (قوله بالذات) أي من علم الاصول كسابقه فليتأمل (قوله اقتضتها الخ) لانه فيه من تأويل الافتتاح بالر في دون الحقيقي أو تقدير مضاف أي افتتحت مقصودها اذ مفتحتها الحقيقي هو قوله أصول الفقه وليس من التعريف وقوله ليتصوره طالع باله مقصوده ان الكون على بصيرة علم مقتضية لسبق تصور طالع له بما يضبط مسأله وهذا التصور علم مقتضية لسبق افتتاح المقدمات بالتعريف والاقتضاء الاول لمسلم والثاني ممنوع اذ تصور المذكور انما يقتضى سبق التعريف على الشروع في أصول الفقه والمقدمات ليست منه وعندها منه تغليب كائنوا عليه انتهى (قوله يضبط) باله ضرب كما في المختار اه (قوله حقيقة) ذكر هذا القيد تنبيهاً على محل الخلاف فان كون الامر لما في الوجوب على

السيكي رحمه الله وأبدلت منه غير المتعدد الواضح بها مع زيادات حسنة ونبت على خلاف المعتزلة بعندها وغيرهم بالاصح غالباً وسيتلب الامول راجياً من الله القبول وأساله النفع به قانه خير مأمول وينحصر مقصوده في مقدمات وسبعة كتب ﴿المقدمات﴾

أصول الفقه أدلة الفقه الاجالية وطرق استفادة جزئياتها وحال مستفيدها

ويعبر عنها بشروط الاجتهاد وخرج بأدلة الفقه غير الأدلة كالفقه وأدلة غير الفقه كأدلة الكلام وبعض أدلة لفقهاء الاجالية التفصيلية توهم بتغيير الإطلاقات كإقيموا الصلاة ولا تقربوا الزنا وصلاته صلى الله عليه وسلم في الكعبة فليست أصول الفقه وإنما يذكر بعضها في كتبه لتمثيل (وقيل) أصول الفقه (معرفتها) أي معرفة أدلة الفقه وما عطف عليها ورجع الأول لأن الأدلة وما عطف عليها لما ذكره لم تعرف لم تخرج عن كونها أصولاً والأصل قال أصول الفقه دلائل الفقه الاجالية وقيل معرفتها ثم قال والأصولى العارف بها وبطرق استفادتها ومستفيدها عما غاب في ذلك الأصوليين باعتباره وقرر في منع الموانع بما لا يشفى وقرر مشيختنا العلامة الجلال المحلى بما لا مزيد عليه واستبعد ما يشا شيخه العلامة الشمس البرماوى وقال لا يعرف في المنسوب زيادة قيد من حيث النسبة على المنسوب اليه وعدلت عن قوله دلائل الى قولى أدلة لأن الموجود هنا جمع قلة لا جمع كثرة ولا قيل ان فعال لم يأت جعل الاسم جنس يوزن فعمل وان رده بأنه في نادرا كوصاله جمع وصيد * واعلم ان لكل علم مبادئ وموضوعات ومسائل فبادؤه ما يتوقف عليه المقصود بالذات من تعريفه ونريفه * انقسامه وفائدته وهي هنا العلم بالحكام الله وما يستمد منه وهو هنا علم الكلام والعريضة والحكام أى صورها وموضوعه أى ما يبحث في ذلك العلم عن عوارضه الثابتة كأدلة الفقه هنا ومسائله ما يطلب نسبة جموله الى موضوعه في ذلك العلم كما هنا هذا بان الامر للوجوب حقيقة والتهى للتحريم كذلك (والفقه علم بحكم) أى نسبة تامة فالعلم بها التصديق بتعلقها لا تصورها لانه من مبادئ أصول الفقه ولا تصديق بثبوتها لانه من علم الكلام (شرعى) أى مأخوذ من الشرع المبعوث به النبى الكريم (على) أى متعلق بكيفية عمل قلبي وغيره كالعلم بوجوب النية في الموضوع وبسبب الوتر (مكتسب) ذلك العلم المكتسب (من دليل تفصيلي) للحكم فالعلم كالجنس وخرج بالحكم العلم بالذات والصفة والفعل كتصور الانسان واليباض والقيام وبالشري العلم بالحكم العقلي والحسي والغوي والوضعي كالعلم بان الواحد نصف الاثنين وان النار محرقة وان النور الضياء وان الفاعل

وقيل معرفتها والفقه علم
بحكم شرعى على مكتسب
من دليل تفصيلي

وفاقا انتهى رلى على المحلى (قوله بكيفية عمل الخ) مراد الشارح بكيفية العمل اما الوجوب والحرمة ونحوهما وهو الظاهر وبيان ذلك في قولنا النية واجبة ان العمل هو النية أى القصد وكيفيته هو الوجوب والحكم هو ثبوت الوجوب للنية ولا شك أن ثبوت الوجوب للنية متعلق بالوجوب الذى هو كيفية العمل واما الحياة الخاصة للفعل المعتبر شرعا وعلى الوجهين فالحكم في الاعتقادات قد يتعلق بالكيفية أى كيفية العمل أى الاعتقاد مشلا فلو لا يجب اعتقاد ان الله يرى في الآخرة فيه حكم وهو ثبوت الوجوب للاعتقاد المذكور ولا شك ان الوجوب كيفية لذلك الاعتقاد فهذا الحكم متعلق بكيفية ذلك الاعتقاد لان الثبوت المضاف للوجوب متعلق بهذا على الوجه الاول وعلى الوجه الثانى فلا شك انه اعتبر كون ذلك الاعتقاد على وجه مخصوص فثبوت الوجوب للاعتقاد على الوجه المخصوص حكم متعلق بكيفية اعتقاد اذا تقرر ذلك فليست في كلام الشارح من ان الحكم المطلق بكيفية اعتقاد ليس من الفقه وقول الكمال ان الحكم في الاعتقادات يتعلق بمحصل العلم ففيه نظر بأنه قد بان انه قد يتعلق بكيفية العلم فان أراد بتعلقه بمحصل العلم ان المقصود من وجوب الاعتقاد حصوله ففيه ان المقصود من وجوب النية حصولها فليست تأمل انتهى من خط العلامة الجوهري الكبير (قوله وبالشري الخ) اعلم ان جعلهما قايدين مستقلين حتى يحترز بكل واحد منهما عن شئ هي طريقة الامام في الحصول وتأنيبه والتحقيق انهما لفظ مفرد على ما سياتى في تعريفه من الخطأ المتقدم الى الإيجاب والتحريم وغيرهما وقد صرح امام الحرمين في البرهان بان المراد بهما

مرفوع وبالعلم الحكم الشرعي العلمي أي الاعتقادي كالمعنى في أصول الفقه بأن الاجماع حجة
والعلم في أصول الدين بان التقوا احدو بالمكتسب علم الله ويجوز بل بما ذكره اعلم النبي به الحاصل
بوصي وعلمنا به بالضرورة بان علم من الدين بالضرورة كاجاب الصلاة والزكاة والحج ونحوه الزنا
والسرقة وبالدليل التنصلي العلم بذلك للقدقائه من المجتهد بواسطة دليل اجبالي وهو ان هذا الحكم
أفتاده المقتضى وكل ما أفتاده المقتضى فهو حكم الله في حقه فلهذا لا يوجب التنية في الوضوء كذلك
ليس من الفقه وعبر واعن الفقه هنا بالعلم وان كان لظنية أدلتنا كما عبروا به في كتاب الاجتهاد
لانه ظن المجتهد الذي هو لقونه قريب من العلم ونكرت العلم والحكم وأفردتهما تبعاً للعلماء البرماوى
لان التحديد انما هو للماجية من غير اعتبار كية أفرادها وان في تفسيرى بحكم بالاحكام الذي عبر
به الاصل كغيره سلامة من ورود ان العلم بجميع الاحكام ينافى قول كل من أكار الفقهاء في مسائل
سئلوا عنها الا أدى وان أجب عنه باهم متيؤن للعلم باحكامها بما عاودة النظر وإطلاق العلم على مثل
هذا انتهى شائع عرفا يقال فلان يعلم النحو ولا يراد أن جميع مسائله حاضرة عنده مفصلة بل انه
متيؤن لذلك (والحكم خطاب الله) تعالى أى كلامه النفسى الا زلى السمعى في الازل خطابا على
الاصح كما سياتى (المتعاق) اما (يفعل المكلف) أى البالغ العاقل الذى لم يتنع كليفه لتعلقا
معنوا يقبل وجوده أو بعد وجوده قبل البعثة وتنجز يا بعد وجوده بعد البعثة اذ لا حكم قبلها كما
سأى ذلك (اقتضاء) أى طلبا للفعل وجوبا ونهيا أو حرمة أو كراهة أو خلاف الاولى (أو تخيرا)
بين الفعل وتركه أى الإحقة فشمى ذلك الفعل العقلى الاعتقادي وغيره والقولى وغيره والكف
والمكلف الواحد كالنبي صلى الله عليه وسلم في خصائصه والا كثر من الواحد (و) اما (بأعم) من
فعل المكلف (وضعا وهو) الخطاب (الوارد) يكون الشيء (مبدا وشروطا وما نعوها ويحيها
وقائدا) وسأى بانها في شمل ذلك فعل المكلف كذا ناسبا بالوجوب بالحدود غير فعله كذا زال

والحكم خطاب الله المتعاق
يفعل المكلف اقتضاء أو
تخيير أو بأعم وضعا وهو
الوارد مبدا وشروطا وما نعوها
ويحيها وقائدا

في حد الفقه ذلك فليست من لفظة من النفائس كفى شرح الزركشى على الاصل وقول العلامة المحلى
ان جعلها مقيدا واحدا خلافا للظاهر هو بالنسبة الى تدقيقات المتأخرين من ان مسائل العلوم
اما القضاء والنسبة التي بين الطرفين كإوقع فيه خلاف بين السعد والسيد واما بالنسبة لعلية
مشايخ الاصول من ان أسماء العلوم موضوعات لآراء المحمولات المحكوم بها فجعلها مقيدا واحدا هو الظاهر
كما شار السبسط الطبرلاوى فيما كتبه على الكمال انتهى من خط شيخنا العلامة محمد الجوهري
(قوله وكذا علم النبي الخ) أما الحاصل عن اجتهاد فانحط كلام الكمال تبعاً للبرماوى على انه يدعى
فقهوا وكتب عليه سم مانصه اعلم انه آل تمر بالشارح الى أن المدر بالعلم بالاحكام المذكور هو
التهيؤ لذلك العلم ولا يخاف في أنه لا أحد من الخلق له من ذلك التهيؤ ما السيد الخاقى صلى الله عليه وسلم
فلا يمكن اخراجه من التعريف وان منعناه الاجتهاد وأما جبريل عليه السلام فلا مانع من التزام
خروجه بناء على ان عاوده الملازمة ضرورية وانهم ليس فيهم قوة الاكتساب فليشأمل انتهى
وكتب عليه العلامة الجوهري مانصه ويحاج بان الذى أفتاده ما سياتى ان الاستقراق في المكتسب
يعنى التهيؤ لأن العلم مطلقا هو التهيؤ وحينئذ فالعلم الحاصل له صلى الله عليه وسلم ضرورى من حيث
انه باقعه عن الوصى وان كان هو صلى الله عليه وسلم ممن له ذلك التهيؤ والملازمة الكاملة والاستعداد
والحاصل ان المراد التهيؤ الحاصل من الاكتساب فمن كان علمه ضروريا ليس عنده تهيؤ أصلا
اه من خطه (قوله وبالدليل التنصلي الخ) الصواب ان القيد بين اليان كاذ كره الكمال وفي
ظنى ان السيد في حواشى العضد ذكر ذلك ومعلوم ان البيان من جملة الاغراض بالقيود كما تقرر في

سبب الوجوب الظهر واتلاف غير المكاتب كالسكران بسبب الوجوب الضمان وخطاب كالجلس وخرج
بإضافة قال الله خطاب غيره وانما وجبت طاعة الرسول والسيد مثلاً بإيجاب الله تعالى إليها وبفعل
المكلف خطاب الله تعالى المتعلق بذكره وصفاته وذوات المكلفين والجدادات كدلول الله لآله الا هو
خالف كل شيء ولقد خلقناكم ويوم نسير الجبال والاقنضاء والتخيير والوضع مدلول وما تعملون
من قوله والله خلقكم وما تعملون فانه متعلق بفعل المكلف لا باقنضاء ولا تخيير ولا وضع بل من حيث
الاخبار بانه مخلوق لله ولا يتعلق الخطاب التكليفي بفعل غير المكلف وليفعل عظامب بأداء ما وجب
في ماله منه كما يخاطب صاحب البهيمة بضمان ما ألتفقه حيث فرط في حفظه التزول فعلها حيث تستزلة
فعلها ومحة عبادة الصبي كصلاؤه المثاب عليها ليس لانه مأمور بها كافي البالغ بل ليعتادها فلا يتركها
ويعتمر رعلم ان خطاب الوضع حكم شرعي متعارف وهو ما اختاره ابن الحاجب خلافاً لما جرى عليه
الاصل وذلك لانه لا يعلم الا بوضع الشرع كالخطاب التكليفي بل قيل انه لا حاجة لذلك لانه داخل
في الاقنضاء والتخيير فلا معنى لكون الزوال مثلاً بسبب الوجوب الظهر الا بإيجابها عنده ولا لكون
الظهار شرطاً لا لاقدم على البيع الا باحالة الاقدام عندها وتحرر عنه عند فقدها وقيل انه ليس بحكم
حقيقة لانه ليس بإنشاء بل خبر عن ترتب آثار هذه الامور عليها قال البرماوى وليس لهذا الخلاف
كبير فائدة بل هو خلاف لفظي واذا ثبت ان الحكم خطاب الله (فلا يدرك حكم الامن الله) فلا يدرك
العقل شيئاً مما يأتي عن المعتزلة المعبر عن بعضه بالحسن والقبح بالمعنى الآتي على الاثر (وعندنا)
أهيا الاشاعة (ان الحسن والقبح كشيء بمعنى ترتب المدح والذم حالاً) والثواب
(والعقاب ما لا) كحسن الطاعة وقبح المعصية (شرعيان) أى لا يحكمهما الا الشرع المبعوث به
الرسول أى لا يدرك الاب ولا يؤخذ بالامنه أمانه المعقولة ففعلان أى يحكمهما العقل بمعنى انه طريق
الى العلم بهما يمكن ادراكه من غير ورود وسمع لماني الفعل من مصلحة ومفسدة يتبعها حسنة
أو قبيحة عنده الله أى يدرك العقل ذلك اما بالضرورة كحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار
أو بالنظر كحسن الكذب النافع وقبح الصدق الضار وقيل العكس والشرع يؤكده كذلك أو بإحالة
الشرع فبإخافي على العقل كحسن صوم آخر يوم من رمضان وقبح صوم أول يوم من شوال وترك
كالاصل المدح والثواب للعلم بهما من ذكرهما فبالهما الانسب باصول المعتزلة اذ العقاب عندهم
لا يتخلف ولا يقبل الزيادة والثواب يقبها وان لم يتخلفاً يضاهى شرعاً بمعنى ترتب ما ذكر الحسن
والقبح بمعنى ملامة الطبع ومنافرة كحسن الحد والقبح المروءى بمعنى صفة الكمال والنقص كحسن
العلم وقبح الجهل ففعلان أى يحكمهما العقل اتفاقاً (و) عندنا (أن شكر النعم) وهو مصرف
العبد جميع ما أنعم الله به عليه من السمع وغيره الى ما خلق له (واجب الشرع) لا بالعقل فنزله
دعوة نبي لا يتم بتركه خلافاً للمعتزلة (و) عندنا (انه لا حكم) متعلق بفعل تعلقاً تحجيزياً

محله اه من خط العلامة الجوهري الكبير (قوله بمعنى الخ) قال العلامة الزركشي في محجره
في المسئلة ثلاث مذاهب أحدها ان حسن الاشياء وقبحها والثواب والعقاب عليا شرعيان وهو
قول الاشعرية والثاني عقليان وهو قول المعتزلة والثالث ان حسنهما وقبحهما ثابتا بالعقل والثواب
والعقاب متوقف على الشرع فنسميه قبل الشرع حسناً وقبحاً ولا يرتب عليه الثواب والعقاب
الا بعد ورود الشرع وهو الذي ذكره أسعد بن علي الزنجاني من أصحابنا وأبو الخطاب من الحنابلة
وذكره الحنفية وحكوه عن أبي حنيفة نفاوه والنصو لقوته من حيث النظر وآيات القرآن المجيد
وسلامته من التنافض واليه اشارات محقق متأخرى الاصوليين والكلاميين فليست ظن له اه بالحرف

فلا يدرك حكم الامن الله
وعندنا ان الحسن والقبح
بمعنى ترتب القم حالاً
والعقاب ما لا شرعيان
وأن شكر النعم واجب
بالشرع وانه لا حكم

(قوله) أي الشرع أي بشئ أحسن الرسل لانتفاء لازم حينئذ من ترتب الثواب والعقاب بقوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبشّر رسولاً أي ولا ملتبسين فأعني عن ذكر الثواب بذكر عقابه لا يظهر في تحقق معنى التكليف والقول بأن الرسول في الآية العقل وتخصيص العذاب فيها بالديوى خلاف الظاهر (بل) انتقالة لا بطلانية (الامر) أي الشأن في وجوب الحكم (موقوف على وروده) أي الشرع فلا علة للدين من غير ما في الأفعال قبل البعث والوقف ومن نفي من الحكم فيها أمّا عند المعتزلة فالحكم متعلق به تعلقاً تنجيزاً يقبل البعثة قائم جمعوا العقل ما كافي الأفعال قبل البعثة فما قضى به في شئ منها ضروري كالتنفّس في الهواء أو اختيارى خصوصه بأن أدرك فيه مصلحة أو مفسدة أو انتفاء مما فأسر فضاءه فيه ظاهر وهو أن الضرورى مقطوع بإباحته والاختيارى خصوصه ينقسم إلى الأقسام الخمسة الحرام وغيره لأنه ان اشتمل على مفسدة فعله حرام كالظلم أو تركه فواجب كالعدل والإقان اشتمل على مصلحة فله في ذنوب كالإحسان أو تركه فمكروه وان لم يشتمل على مفسدة ولا مصلحة فيباح فإن لم يقض العقل في شئ منها خصوصه بأن لم يدرك فيه شيئاً مما مر كما قلنا فاختلاف في مقامه في عموم دليله على ثلاثة أقوال أحدها أنه محظور لأن الفعل تصرف في ملك الله تعالى بغير إذنه إذ العالم كملك له تعالى وثانيها أنه مباح لأن الله تعالى خلق المبدوء ما يتنفع به فلو لم يبح له كان خلقهما عبثاً أي خالياً عن الحكمة وثالثهما الوقف عنهما أي لا يشرى أنه محظور أو مباح مع أنه لا يتخلو عن واحد منهما إما منع من فعل محظور أو إباح وذلك لتعارض دليلهما وقدر بطلان الثلاثة مما مر من قوله تعالى وما كنا معذبين حتى نبشّر رسولاً **فقط** لو وقع بعد البعثة ضرورة لا حكم فيها فثلاثة أقوال الخطر لا يثبتونك ماذا أحل لهم قائمها تدل على سبق التحريم والإباحة لقوله تعالى خلق لكم في الأرض جميعاً والوقف تعارض الدليلين (والاصح امتناع تكليف الغافل) وهو من لا يدرك كائناتهما والساهى لأن مقتضى التكليف بشئ الاتيان به امتثالاً وذلك يتوقف على العلم بالمسكف به والغافل لا يعلم ذلك ومنه السكران وإن أجرى عليه حكم المسكف تغليظاً عليه كأو محتمل في حاشية شرح الأصل وغيرها (د) امتناع تكليف (المالجب) وهو من يدري ولا مندوحة له عما ألحق إليه كالساقط من شاطئ على شخص يقتله لا مندوحة عن الوقوع عليه القاتل به فيمتنع تكليفه بالمالجب إليه وبقيضه لعدم قدرته على ذلك لأن الأول واجب الوقوع والثاني ممنوع ولا قدرة له على واحد منهما وقيل يجوز تكليف الغافل والمالجب أداء على جواز التكليف بما لا يطاق كحمل الواحد الصخرة العظيمة وروى بأن الفاضلة في التكليف بذلك من الاختيار هل يأخذ في المقدمات متتفية في تكليف من ذكر وظاهر أن من ذكر جمتنع أن يتعلق به خطاب غير وضى بغير الواجب والحرام أيضاً وإن أوهم التعبير بالتكليف قصوره عليهما (لا السكره) وهو من لا مندوحة له عما كره عليه إلا بالصبر على ما كره به فلا يمتنع تكليفه بالمكره عليه وإن خالف داعي الاكراه داعي الشرع ولا يقيضه وإن وافقه على الاصح فيها لا مكان الفعل لكن لم يقع الأول مع التعلق بغير رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه ولا الثاني مع الموافقة قياساً على الأول وانما وقصم مع غير ذلك لقدرته على امتثال ذلك بأن ياتي بالمكره عليه داعي الشرع كمن أكره على أداء الزكاة فنهاه عند أخذها منه وأبقى يقيضه صابر على ما كره

قوله بل الامر موقوف الى
وروده والاصح امتناع
تكليف الغافل والمالجب
لا السكره

(قوله امتناع تكليف الغافل) أي امتناعه عقلاً كمال الكمال وحاشية الشارح على المحلى أي بناء على أن لتكليف بالشئ مقارن للاتيان به على جهة الامتنال لا سر ولا يجنى أن كونه غافلاً ومالجباً حينئذ مناف لتلك عقلاً في تدبر انتهى شيخنا الجوهري (قوله قدرته على امتثال ذلك) علة

به وان لم يكف الصبر عليه كمن أكل على شرب خمر فاستمتع منه صابرا على العقوبة وقيل يمنع تكليفه بذلك لعدم قدرته على امتثاله اذ الفعل لا كراه لا يحصل الامتنال به ولا يمكن الاتيان معه بتقيضه والقول الاول للاشاعرة والثاني للمعتزلة وصححه الاصل ورجع عنه الى الاول آخر اودرج فيها صححه امتناع تكليف المكروه على القتل فاحتاج الى الجواب عن اثم القاتل المجمع عليه بأنه ليس

لقوله لا مكان الفعل واسم الاشارة راجع الى التكليف بالمكروه أو تقيضه وقوله بأن الخ تصوير لامتنال التكليف بهما على اللف المرتب مع قطع النظر عن الوقوع وعدمه فليتأمل اه (قوله لعدم قدرته) أى حال مباشرة فعل الاكراه كأي دل عليه قوله فان الفعل لا كراه الخ والتكليف عند عدم القدرة محال عند المصنف لأن التكليف لا يكون الا عند مباشرة فعل الامتنال وعند المعتزلة لانه لا فائدة فيه حينئذ فيكون عبثا وهو محال وعند الاشاعرة لكون المكلف به غير مقدور على التكليف حينئذ بناء على امتناع التكليف بما لا يطاق اه (قوله والثاني للمعتزلة الخ) قال العلامة المحلى في شرحه ومن توجيههما يعلم انه لا خلاف بين الفريقين وان التحقيق مع الاول فليتأمل الخ اعلم أولا ان في تعلق التكليف بفعل المكلف ثلاثة مذاهب أحدها انه قبل مباشرة الفعل وينقطع عندها وثانيها انه قبلها ويستمر عندها وثالثها انه عند هاقط والاول لجمهور والمعتزلة والثاني لجمهور الاشاعرة والثالث لقوم منهم الامام الرازي قال المصنف في ماسياتى وهو التحقيق اذا علمت ذلك مع ما تقدم من أن في تكليف المكروه قولين أحدهما استحالة حال مباشرة لفعل الاكراه وثانيهما جوازه قبل مباشرة فاعلم ثانيا أن أصحاب المذهب الاول كما يقولون بالقول الاول وهو الاستحالة حال مباشرة يقولون بالثاني وهو الجواز قبلها لعدم منافاة مذهبهم المقرر وكذلك أصحاب المذهب الثاني وهم الاشاعرة كما يقولون بجواز تكليف المكروه قبل مباشرة يقولون باستحالة حاله عند عدم القدرة حينئذ كما تقدم من انه لا قدرة له حينئذ على الامتنال فلا خلاف بين الفريقين أحنى المعتزلة والاشاعرة في هذين القولين بوجهما وأما أصحاب المذهب الثالث وهم القوم الذين منهم الرازي وتبعهم المصنف فلا يتأتى لهم موافقة الاشاعرة في القول بجواز التكليف قبل مباشرة فلنا فائدة مذهبهم من ان التكليف لا يكون الاحال المباشرة بل يقولون بالاستحالة حال مباشرة المكروه كما تقول المعتزلة لكن لا يوافقونهم على موافقة مذهب الاشاعرة في الجواز قبل فلذلك كان أصحاب التحقيق مع القول بالاستحالة فقط نظرا لقائمة بهذا تعلم السرفى قول الشارح مع الاول دون ان يقول هو الاول لان المراد بالتحقيق ماسياتى وهو متوافق مع الفريقين الاول على الاستحالة لانه عينه بل لا يوافق على القول بالجواز قبل المباشرة فلا كراه عند مناف للتكليف مطلقا اما حال المباشرة فلمع عدم القدرة واما قبلها فلان مذهبه ان لا تكليف حينئذ واختلف بينه وبين الاشاعرة بل والمعتزلة في القول بالجواز قبل المباشرة معنوى ولذلك صح رجوعه الى مذهب الاشاعرة في كتابه الاشباه والنظائر حيث قال والقول الفصل ان الاكراه ينافى التكليف انتهى أى نظر لما قبل المباشرة بخلاف مذهب الاول فانه ينافيه مطلقا فالجواب ان رجوع المصنف نظرا لمناقاة مذهب لجواز التكليف وعدم خاف المعتزلة والاشاعرة بالنظر لموافقة مذهبيهما للقولين هنا وكون التحقيق الآتى مع الاول الذى هو الاستحالة نظرا لثباتها لا يجوز القائل بهما من التكليف قبل الفعل اذ لا دخل له في القول الاول وان كان متعلقا بقائه نظر المذهب من ان التكليف قبل الفعل فلا يتأتى بين كون مذهب التحقيق مع القول الاول متفقين في الاستحالة حال المباشرة وعدم اختلاف بين المعتزلة والاشاعرة في القولين معا نظرا لعدم تنافى كل من مذهبيهما الكل من القولين كما يظهر بالتأمل الصادق في كلام الشارح

للا كراهة بل لا يثارة نفسه بالإقامة على قتيله وعلى ما رجحناه لا يحتاج إلى الجواب ثم ماذا كفى تكليف
المكره هو كلام الأصوليين أما الفقهاء فاضطربت أحوالهم فيه بحسب قوة الدليل فمرة قطعوا بما
يرافق عدم تكليفه كعدم محبة عقوده وحلها وكالتلفظ بكلمة الكفر وقلب مسلمة إلى إيمان ومرة
قطعوا بما يوافق تكليفه كإدراك الحرب والمرد على الإسلام ونحوه مما هو إكراه بحق ومرة جرحوا
بما يوافق الأول كإكراه الصائم على الإفطاروا كراهة من حلف على شيء فإنه لا يفطر ولا يبحث بشغل ذلك
على الرابع ومرة جرحوا بما يوافق الثاني كإكراه على القتل فإنه يأثم بالقتل إجماعاً ولا يثمة الضمان
قوداً أو ماله على الرابع لا يقال التعبير بالتكليف كالمصر على الوجوب والحرمة بناء على أن التكليف
الزائم ما فيه كلفة لا ينافي ذلك فإن ما عدا إجماعاً لا ينافي ذلك لا وجود له بل يوجد ما عدا إجماعاً لا يرى إلى
انتفاءه قبل البعثة كانتفاء التكليف (ويتعلق الخطاب) من أمراً وغيره فهو أعم من قوله
ويتعلق الأمر (عندنا) أيها الأئمة (بالمدوم تعلقاً معنويًا) بمعنى أنه إذا وجد جفة التكليف
يكون خطاباً بذلك الخطاب النفسي الأزل لا يتعلق بجزء بيان يكون حاله عدمه خطاباً أما المعتزلة
فنفوا التعلق المعنوي أيضاً لفهم الكلام النفسي (فإن اقتضى) أي طلب الخطاب الذي هو كلام
الله النفسي (فصلاً غير كنف) من المكف (اقتضاء جازماً) بأن لم يجز تركه (فإيجاب)
أي فهذا الخطاب يسمى إيجاباً (أو) اقتضاء (غير جازم) بأن يجوز تركه (فندب أو)
اقتضى (كفا) اقتضاء (جازماً) بأن لم يجز فعله (فتحريم أو) اقتضاء (غير جازم
ينهي مقصود) لئلا يكتفى في خبر الصحيحين إذا دخل أحدكم المسجد فلا يجاس حتى يصل
ركعتين (فكرهه) أي فالخطاب المدلول عليه بالمقصود يسمى كراهة ولا يخرج عن المقصود
دليل المكره إجماعاً أو قياساً لأنه في الحقيقة مستند الإجماع أو دليل القيس عليه وذلك من المقصود
وقد يعبرون عن الإيجاب والتشريع بالوجوب والحرمة لانهما أثرهما وقد يعبرون عن التحية
بمتعلقاتها من الأفعال كالعكس تجوزاً فيقولون في الأول الحكم ما أوجباً أو مندوباً الخ وفي الثاني
الفعل لما يجب أو ندب الخ (أو بغير مقصود) وهو النهي عن ترك المدبوبات المستفاد من
أوامر هاذ الأمر بشئ يفيد النهي عن تركه (خلاف الأولى) أي فالخطاب المدلول عليه بغير
المقصود يسمى خلاف الأولى كما يسميه متعلقه فعلاً غير كنف كان كفطر مسافر لا بتضرر بالمود كما

و يتعلق الخطاب عندنا
بالمعصوم تعلقاً معنوياً فإن
اقتضى فصلاً غير كنف
اقتضاء جازماً فإيجاب أو
غير جازم فندب أو كفا
جازماً فتحريم أو غير جازم
ينهي مقصود فمكرهه
أو بغير مقصود بخلاف
الأولى

انتهى من خط العلامة محمد الجوهري (قوله بمعنى أنه الخ) متعلق بمحذوف والتقدير فيكون
مأموراً بالقوة بمعنى أنه الخ وليس تفسير التعلق المعنوي كما هو ظاهر انتهى كتابه (قوله أيضاً)
أي كانوا التعلق التنجيزي للخطاب وتقديم أيضاً هو الذي في عبارة المحلى وكتب عليها الشارح وفي
النسخ الصحيحتين هذا الكتاب فليتبدر انتهى كتابه (قوله فعلاً كان الخ) لا يبدل فيه تقسيم
الشيء إلى نفسه وغيره لأن مقتضى النهي وهو ترك الشيء متعلقه قد قسمه إلى الفعل وترك لا ناقول
لأنه إن مقتضاه متعلق له هو ترك الشيء ومتعلقه الشيء وهو ما فعل أو ترك فتعلقه في الثاني ترك
ومقتضاه ترك هذا الترك في مثله ترك صلاة الضحية متعلقه ترك هذا الترك مقتضاه وإن لم يحصل
الإبلاغة الضحية انتهى حاشية الشارح على المحلى وكتب سم قوله كما يسمى متعلقه هو صادق
بالتعلق بواسطة غاية الأمر أنه يحتاج لفريضة على إرادته لتبادر المتعلق بلا واسطة أو إعماله والقرينة
موجودة وهي قول الشارح فعلاً كان كفطر مسافر الخ فتمثله بذلك الذي هو متعلق المتعلق دأبل
على أنه المراد بالتعلق فلا يقال إن الخطاب المذكور متعلق بترك الشيء والمسمى بذلك الشيء لا الترك
الذي هو متعلق الخطاب انتهى باختصار وبخط شيخنا العلامة الجوهري ماضيه قوله متعلقه أي

سيأتي وكذا كترك صلاة الضحى والفرق بين قسمي المقصود وغيره ان الطلب في المقصود أشد منه في غيره والقسم الثاني وهو واسطة بين السكره والاباحة زاده جماعة من متأخري الفقهاء منهم امام الحرمين على الأصوليين وأما المتقدمون فيطلقون المكر وعلى القسمين وقد يقولون في الاول مكر وه كراهة شديدة كما يقال في قيمه للتدبوستمؤكدة وعلى ما عليه الأصوليون يقال أو غير جازم فكرهه (أو غير) الخطاب بين الفعل المذكور والكف عنه (قايحة) ونعبري بغير سام بما يراد به من ان يصير به التخيير من انه يقتضي ان في الاباحة اقتضاء وليس كذلك وان كان عن الاراد جواب وزدت غير كف لاسلم من مقابلة الفعل بالكف الذي عبر عنه الاصل بالترك وهو لا يقابل به اذ الكف فعل والترك فعل هو كف كسيأتي (و) بما ذكر (عرفت حدودها) أي حدود المذكورات من أقسام خطاب التكليف فقد الايجاب مثلاً الخطاب المفتي لفعل غير كف اقتضاء جازماً وأما حدود أقسام خطاب الوضع فتعرف من حده المشهور الذي قسمته وهو الخطاب الولد بكون الشيء سبباً لغيره السبب منه مثلاً الخطاب الولد بكون الشيء سبباً للحكم شيء وأما حدود السبب وغيره من أقسام متعلق خطاب الوضع فسيأتي وكذلك احداً للجامع المانع الدافع للاعتراض بان ما عرف رسوم لاحد ودلان المميز فيها خارج عن الماهية (والاصح ترادف) لفظي (الفرض والواجب) أي مساهما واحداً وهو كاعلم من حد الايجاب الفعل غير الكف المطلوب طلباً جازماً ولا ينافي هذا ما ذكره المصنفان الفرق بينهما في مسائل كما قالوا فيمن قال بالطلاق واجب على طلاق أو فرض على لا تطلق اذ ذلك ليس للفرق بين حقيقتيهما بل لجرى ان العرف بذلك أو لاصطلاح آخر كما بينته مع زيادة تحقيق في الحاشية وضفت الخفيفة ترادفهما فقالوا هذا الفعل ان ثبت بدليل قطعي كالقرآن فهو الفرض كقراءة القرآن في الصلاة الثانية بقوله تعالى فاقروا وما تيسر من القرآن أو بدليل ظني بخبر الواحد فهو الواجب كقراءة الفاتحة في الصلاة الثانية بخبر الصحيحين لاصلاحاً لم يقرأ بفاتحة الكتاب فيأتي بتركها ولا تفسد به صلاته بخلاف ترك القراءة (كلنوب) أي كان الاصح ترادف لآفاظ التدبوست (والمستحب والتطوع والسنة) والحسن والنفل والمرغب فيه أي مساهما واحداً وهو كاعلم من حد التدبوست الفعل غير الكف المطلوب طلباً غير جازم ونفي القاضى حين وغيره ترادفهما فقالوا هذا الفعل ان واظب عليه النبي صلى الله عليه وسلم فهو السنة والا كان فعلة مرة أو مرتين فهو المستحب أو لم يفعله وهو ما ينشئه الانسان باختياره من الاراد فهو التطوع ولم يتعرضوا للسمية لصعومها للاقسام الثلاثة (واختلف) في المستثنين (لفظي) أي عائد الى اللفظ والسمية

هو الكف المقابل للفعل المطلوب حصوله لا مطلق الكف فيصدق بالفعل المطلوب تركه فصح تسميته الى الفعل والكف انتهى بحر وفيه (قوله وليس كذلك) أي ومن ثم حكم السلامة المحلى عليه بالسهو وأجابوا عنه بان الاقتضاء يأتي بمعنى الاعلام والتأدية والافادة فيكون فيه تفضيل أو استعمال المشترك في معنيهما أو يقال انه على حذف المضاف أي اعتقاد التخيير من المكسب اذا المباح يجب اعتقاد اباحته أو انه غلب الاقسام المتقدمة وأطلق عليه كونه مقتضياً تعليقاً ولانه يتفرق في التابع ما لا يقتصر في التنبوع انتهى ما ذكره الشارع في الحاشية مع زيادة فائز راجع (قوله) أو لاصطلاح آخر أي كافي الحج فانهم فرقوا فيه بينهما بان الواجب ما يجزئ كهدم الركن بخلافه والفرض يشملهما فهو أعم من الواجب اه من حاشية الشارع على المحلى (قوله تحقيق في الحاشية) أي حيث قال فيها والتحقيق أن الواجب اصطلاحاً اطلاقاً في ما يقابل الركن وما يأتي تاركه ويعبر عنه بما يمدح فاعله ويدم تاركه وللغرض كذلك اطلاقاً منها الركن ومنها ما لا بد منه ومنها ما يأتي تاركه وهو هذا المعنى

أو غير قايحة وعرفت
حدودها والاصح ترادف
الفرض والواجب
كلنوب والمستحب
والتطوع والسنة واختلف
لفظي

أدخاله في الثانية أن كلام من الأقسام الثلاثة كما يسمى باسم من الأسماء الثلاثة كإحدى كرهل يسمى
بغيره منها فقل القاضي وغيره لا إذا السنة الطريقة والعادة والمستحب المحبوب والتطوع الزيادة
والاكثر يعم ويصدق على كل من الأقسام أنه طريقة وعادة في الدين ومحبوب للشارع وزائد على
الواجب وفي الأولى أن ما ثبت بقطعي كما يسمى فرضا هل يسمى واجبا وما ثبت بظني كما يسمى واجبا
هل يسمى فرضا فعند الحنفية لا أخذ المقرض من فرض الشيء جزء أي قطع بعضه ولو واجبه من وجب
الشيء وجبة سقط وما ثبت بظني ساقط من قسم العلوم وعندنا قم أخذنا من فرض الشيء قدره ووجب
الشيء وجوب ما ثبت وكل من المقدور والثابت أعظم من أن يثبت بقطعي أو ظني وما أخذنا أكثر استعمالا
مع أنهم نقضوا أصلهم في أشياء منها جعلهم مسح ريع الرأس والقعدة في آخر الصلاة والوضوء من القصد
فرضاء مع أنهم لم يثبت بدليل قطعي وما مر من أن ترك الفاتحة من الصلاة لا يفسدها عندهم أي دوننا
لا يضر في أن الخلاف لنظري لأنه حكم فقهي لا يدخل له في التسمية (و) الأصح (أنه) أي المندوب
(لا يجب) بالشرع فيه (إنما) لأن المندوب يجوز تركه وتركه إتمامه البطل لم يفعل منه ترك
له وقالت الحنفية يجب إتمامه لقوله تعالى ولا تطأوا أعمالكم حتى يجب بترك الصلاة والصوم منه
إتمامها وعورض في الصوم بخبر الصائم المتطوع أمير قسه أن شاء صام وإن شاء أفطر رواه
الزهدي وغيره وصحح الحاكم أسنادا وموقفا بالصوم الصلاة فلا تنسملهما الآية جميعا بين الأدلة

وأنه لا يجب إتمامه

مرادف الواجب بمعناه الثاني انتهى شارح على المحلى (قوله) كما يسمى (الح) ظاهره أنه متعلق
بقوله يسمى التي بعدها واستشكل بأن هل لها الصدارة فلا يعمل ما بعدهما فإقبلها وأجيب بأن عمل
منع عمل ما بعد ذي الصدارة فإقبلها إذا كان واقعيا مركزا أما إذا كان معموليا فمقدما من تأخير كما
هنا فلا كإقراره المنوق سلنا لكن محله في غير هل لضعفها في باب الاستفهام وقد نظم الصلاة
الحنوفية في هذا يتأخر بخلاف قال

وهل في الاستفهام قبل قد وجد • معمول ما بعد لضعف فاعتقد

سلنا تنجيم المنع هل لكن محله في غير التقريرية لانها في معنى الطرح فكأنها ليست موجودة وقد نظم
شيخنا العلامة محمد الجوهري هذه الأجوبة في ثلاثة أبيات فقال

ما بعد هل يعمل قبلها • مهما يرى التقرير في استفهامها

وأطلق الحنوفية لضعفها • والمنوق أحكم بذل الصنفها

في كل ما يكون بالتأخير • أحق فأخص ضابط التصدير

قال وإنما قلنا ظاهره لأنه محتمل أن يكون متعلقا بمحذوف بدل عليه ما يعمل وأما قولهم أن مالا
يعمل لا يفسر عاملا لخاص باب الاشتغال وأما الحذف لدليل جازم مطا فليتدبر اه من أملاء
شيخنا المذكور (قوله) وما أخذنا أكثر استعمالا أي أن استعمال فرض بمعنى قدر أكثر منه بمعنى
حز أو استعمال وجب بمعنى ثبت أكثر منه بمعنى سقط فاصطلاحنا أولى اه شيخ الإسلام على المحلى
(قوله) وقالت الحنفية (الح) إنما يقبل وقال أبو حنيفة على نسق أصله في قوله خلافا لا حنيفة
للتأخر في النقل عنه حتى قال بعضهم أنه يرى جواز آخر وج من صوم التطوع وجع بعضهم بقوله
أن خرج بقصد القضاء جاز والافلاظر الزركشي (قوله) وعورض (الح) أي عارض قولهم
الشافي والمعارضان بوردا خصم في مقابلة دليل المستدل دليلا لا على تقيض مطلوبه ومطلوبه هنا
موجبة كلية تقديرها كل فصل يجب بالشرع وتقيضها سلبية جزئية هي بعض الفصل لا يجب
بالشرع كحديث الصائم المتطوع (الح) ويجب من جهة الحنفية بأن هذا خبر أحاد فلا يعارض القطعي

(وجوب) اتعلمه (في النسك) من حج أو عمرة (لأنه كفره نية) فانه في كل منهما قصد الدخول في النسك أي التلبس به (وغيرها) ككفارة ما يجب في كل منهما بالوطء المقسده وكاتفاء الخروج والفساد فان كلاهما لا يحصل الخروج منه بفساده بل يجب المضي في قسده وغير النسك ليس فله كفره فيا ذكر فالتب في قتل الصلاة والصوم غيرهما في فرضهما والكفارة في فرض الصوم دون قتلهم ودون الصلاة مطلقا وفسادهما يحصل بالخروج منهما مطلقا ففارق في النسك المندوب غيره من باقي المندوب في وجوب اتمامه وتعميرى بالنسك أعظم من تغييره بل يجب ثم أخذت في بيان متعلق خطاب الوضع من سبب وغيره فقلت (والسبب) الشرعي هنا (وصف) وجودي وأعدى (ظاهر منضبط معرف للحكم) الشرعي لا مؤثر فيه بذاته أو بذن الله وأبعت عليه كإتقان لكل قائل كاسيأتي بيانه في معنى العلة وهذا التعريف مبين لفهوم السبب وبعرف المصنف في شرح المختصر كالآمدى وعرف في الأصل بما يبين خاصته وذلك عدلت عنه إلى الأول والمبرر عنه هنا بالسبب هو المبرر عنه في القياس بالعلة كالزنا وجوب الجلد والزوال وجوب الظهر والاسكار حرمة الخمر ومن قال لا يسمى الوقت السببي كازوال العلة فنظر إلى اشتراط المناسبة في العلة وسيأتي انها لا يشترط فيها بناء على انها المبرر وهو الحق وخرج يعرف الحكم المانع وسيأتي (والشرط ما يلزم من عدمه العلم) للشرط (ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم) له خرج بالقيد الأول المانع اذ لا يلزم من عدمه شيء وبالثاني السبب اذ يلزم من وجوده الوجود وزاد الأصل ككثير في تعريفه فلهذا لم يدخل الشرط المقارن للسبب في لازم الوجود كوجود الحول التي هو شرط لوجوب الزكاة مع انصاف التي هو سبب للوجوب والمقارن للمانع كالمبرر على القول بأنه مانع من وجوب الزكاة فيلزم عدمه فلزم الوجود والعلم في ذلك لوجود السبب والمانع لاقتات الشرط وحده لعدم الاحتياج اليه فيها ذكر اذ المقتضى لزوم الوجود والعلم انما هو السبب والمانع لا الشرط * فهو عقل كالحكمة للعلم وشرعي كالطهارة للصلاة وعادى كمنسب السلم لصعود السطح ولغوى كافي أكرم فلانا ان جاء أي الجائي وسيأتي في مبحث التعصيص وتعرف في هذا الشرط بما ذكر وان شمل القوي أنسب من تأخير الأصل إلى مبحث التخصيص (والمانع) المراد عند الإطلاق كنهنا وهو مانع الحكم (وصف) وجودي لأعدى (ظاهر) لاحق (منضبط) لا منطرب (معرف تقيض الحكم) أي حكم السبب (كالقتل في) باب (الارث) فانه مانع من وجود الارث المسبب عن القرابة أو غيرها لحكمة وهي عدم استبدال الارث موت مورثه بقتله أما مانع السبب والعلة ولا بد كرا المقدار

وان كانت دلالة ظنية فيمنع وعلى التسليم فإلّا المانع من ان يقاس على الصوم الصلاة ويجعل الآية من قبيل العام المراد به الخصوص بقرينة الحديث فلا تتناولها الاعمال في الآية جمعا بين الأدلة وعلى هذا فقول الشارح ويقاس الخ ترق في المناقشة لان تمام المعارضة لأنه يكفي فيها جزئية ما وتلايراد أنه لا يصح حينئذ قوله ولا تتناولها الاعمال الخ الابتأ ويل أي لا تتناول حكمها ولا يبره ان عموم الاعمال انما يخص الصوم والصلاة فقط وأنه لا حاجة إلى ذكر الصلاة ولا ذكر عدم تناول ولا إلى التعليل بقوله جمعا لأنه لا يكفي ذكر الصوم وان مبني المعارضة على تناول لا على عدمه وان المعارض لا يمل وان أجيب عن ذلك بأنه أفل ماصرح به القوم من غير تصرف في ذلك وان أعني عنه لا يعني عنهم الا بتحمل فلتدبر اه شيخنا الجوهري (قوله وجوب اتمامه في النسك) هنا جواب سؤال مقدر تقديره ان من تلبس بجمع نطوع فعليه اتمامه لا يجوز قطعه عندنا وملخص الجواب ان الحج انما خرج عن القاعدة لخصوصية فيه وهو أن حكم فله حكم فله في النية والكفارة وغيرهما

وجوب في النسك لانه
كفره نية وغيرها والسبب
وصف ظاهر منضبط معرف
للحكم والشرط ما يلزم من
عدمه العلم ولا يلزم من
وجوده وجود ولا عدم
والمانع وصف وجودي
ظاهر منضبط معرف
تقيض الحكم كالقتل في
الارث

بأحد هاتين في مبحث العلة (والصحة) الشاملة لصحة العبادات ومحقق غيرها من عقد وغيره (موافقة) الفعل (ذو الوجهين) وقوعا (الشرع في الاصح) والوجهان موافقة الشرع ومخالفة ما في الفعل الذي يقع تار موافقا للشرع وتارة مخالفا له عبادة كان كملاة وغيرها كبيع محتم موافقة الشرع بخلاف ما يقع الاموافقه كمرقة الله تعالى اذ لو وقعت مخالفة له أيضا لكان الواقع جهلا لا مرفقا فلا يسمى الموافقة صحيحا لصحة العبادة أخذنا إذ كر موافقة العبادة ذات الوجهين وقوعا للشرع وان لم يسقط قضاءها وهذا منسوب للتكلمين وقبل محتمها سقوط قضائها وهذا منسوب للفقهاء فوافقوا من الشرع ولم يسقط القضاء كملاة من ظن انه متطهر ثم تبين له حده يسمى صحيحا على الاول نظر الى ظن المكلف دون الثاني نظر الى ما في نفس الامر قال ابن دقيق العيد

وأجاب عنه الشافعي في الام باختصاص الحج بأحكام منها زيم المضى في فاسده بخلاف نحو الصلاة ومعناه انه يجب في فاسده فكيف في صحيحه وهذا أحسن من جواب المصنف وذ كر الماوردي الفرقين في الحاوي وظهر كلام المصنف أنه لم يخرج من القاعدة غير الحج لكن استثنى بعضهم الاضحية أيضا فانها سنة واذا دبحتم زمت بالشروع كذا كر الباجي في نصوص الشافعي انتهى من شرح الزركشي ملخصا (قوله والصحة الخ) عرفها المصنف في مجمع البحرين بانها استتباع الغاية ثم قال وبازائها البطلان وهو الفساد ودغاية العبادة موافقة الامر عند التكلمين وسقوط القضاء عند الفقهاء فصلاة من ظن أنه متطهر صحيحته على الاول لا الثاني وقال العلامة ابن الساعاتي في نهاية الوصول لفصل الاحكام الثابتة بخطاب الوضع أصناف الاول الحكم على الوصف بالبيبة الى أن قال الرابع الحكم بالصحة ففي العبادات عند التكلم موافقة الامر وعند الفقهاء سقوط القضاء بالفعل وفي المعاملات ترتب ثمة العقد عليها ختام الحكم بالبطلان والباطل ما لم يشرع باصله ولا وصفه والفاسد عند الشافعي مرادف له وعندنا ما غير الباطل والصحيح السادس الرخصة هو ما شرع لغيره المهرم انتهى من خط شيخنا ا علامة الجوهري (قوله الشاملة لصحة العبادة) قال الزركشي في البحر الصحة في العقود ثبوتها على موجب الشرع ليرتب آثارها كالملك المرتب على المقود أي ثبت به الحكم المقصود من التصرف كالخل في النكاح والملك في البيع والمقبوضا للصحة في العبادات فاختلف فيها فقال الفقهاء هي وقوع الفعل كافي في سقوط القضاء كالصلاة اذا وقعت بجميع واجباتها مع انتفاء موانعها فكونه لا يجب قضاؤها هو محتمها وقال التكلمون هي موافقة امر الشارع في ظن المكلف لانفس الامر وبه قطع القاضي والامام في التلخيص فكل من أسر بعبادة توافقي الامر ففعلها كان قد أتى بها صحيحه وان اختلف شرط من شروطها أو وجد مانع وهذا أعمن قول الفقهاء لان كل محتم هي موافقة الامر وليس كل موافقة الامر محتمه عندهم واصطلاح الفقهاء أنسب فان الآية متى كانت صحيحة من كل الجوانب الا من جانب واحد فهي مكسورة ولغة ولا تكون صحيحة حيث يتطرق اليها الخلل من جهة من الجهات وهذه النصوص يتطرق اليها الخلل من جهة ذكر الحادث فلا تكون صحيحة بل المستجمع لشر وطع في نفس الامر هو الصحيح ونوعا على ذلك اختلف صلاة من ظن انه متطهر ثم تبين حده فانها صحيحة عند التكلمين دون الفقهاء قال وما حكينا عن الفقهاء من ان الصحة اسقاط القضاء تبعافية الاوليين لكن كلام الاصحاب مصرح بخلافه فانهم جعلوا الصحيح ينقسم الى ما ينفي عن القضاء وما لا ينفي ولم يحسموا ما ينفي فقط وزعم الغزالي في المستصفى وتبعه القرافي ان النزاع لفظي وهو انه هل تسمى هذه صحيحة أم لا اه من البحر ملخصا (قوله قال ابن دقيق العيد) عبارته

والصحة موافقة
ذو الوجهين الشرع في
الاصح

وفي هذا البناء نظر لأنه أن أراد بموافقة الأمر الأصلي فلم يسقط أو بالأمر بالعمل بالظن فقد بان فساد الظن فيلزم أن لا يكون صحيحاً بالتقديرين واستظهره البرماوى ويجب أن تبين فساد الظن وأن اقتضى عدم تسمية ذلك صحيحاً بالنظر إلى نفس الأمر لا يمنع تسميته صحيحاً بالنظر إلى الظن والسبكي وغيره هنا كلام ذكرته في الحاشية (وبصحة العبادة) خبر لقولى (أجزأها أى

كافى البحر وفى هذا البناء نظر لأن هذه الصلاة بما وافقت الأمر بالعمل بمقتضى الظن الذى تبين فسادوه وليست توافق الأمر الأصلي الذى توجه التكليف به ابتداء فعلى هذا نستفسر ويقول أن أردتم بالصحيح ما وافق أمر اتفاقه الفعل صحيح بهذا الاعتبار لكنه لا يقتضى أن يكون صحيحاً مطلقاً لعدم موافقته الأمر الأصلي وأن أردتم ما وافق الأمر الأصلي فهذا غير موافقة فلا تكون صحيحة اه بحر وفه (قوله الأمر الأصلي) هو على حذف مضاف وهو نائب الفاعل فى أراد بالتقدير أن أراد بموافقة الأمر الأصلي ~~لأنه~~ وحينئذ فالأولى قراءة الأمر بالجر ليكون قرينة على ذلك ويصح بالرفع على إقامة المضاف اليمع المضاف كإبراهيم إلى المعنى إذا لم يوافق الأمر كما هو ظاهر وقوله فلم يسقط يعنى وإذا لم يسقط فلا تكون العبادة الواقعة موافقة أى مستجمة لشرطه إذا كانت موافقة لم يسقط عن المكلف أى انتهى تعلقه بالتنجيز به وقوله والأمر بالعمل الخ فيه ما تقدم والتقدير أراد بموافقة الأمر فى تعريف الصحة موافقة الأمر بالعمل بالظن أى ظن المكلف فانه ما مور بالعمل بمقتضى ظنه فتكون الصحة على هذا موافقة الأمر بالعمل المذكور مع أنها لا تصح تلك الإرادة فانه قد بان فساد ذلك الظن فلا تنتمى موافقة الأمر بالعمل به حتى تقصر الصحة بها وإذا لم يصح تفسيرها بها كالمصحح بالاول فيلزم أن لا يكون ذلك العمل صحيحاً بالتقديرين يعنى تقدير الإرادة موافقة الأمر الأصلي لما تقدم وتقدر إرادة موافقة الأمر الثانى لتبيين فساد ذلك الظن فلا تفسر الصحة بموافقة الأمر بالعمل به كاسلف فلا يقال أن ما وافق ولم يسقط القصد يسمى صحيحاً بناء على تفسير الصحة الاول والترديد أن المذكور أن على تفسيرها بموافقة الأمر وهو مساو لتفسيرها بموافقة الشرع إذا المراد موافقتها كاهو ظاهر وحاصل جواب الشارح اختيار الشق الثانى من التردد ومنع اقتضاء تعيين فساد ذلك الظن عدم تسمية ذلك العمل بالنظر إليه صحيحاً وان اقتضى منع تسميته صحيحاً بالنظر لنفس الأمر وقد يختلف الشق الاول بمنع كون الأمر الأصلي لم يسقط عن المكلف بالمعنى المتقدم وكذا لمنع كون القضاء بمر جديد كإصرح به المتكلمون والاصوليون ولا يخفى ما فى العبارة من الفلاقة والقموض فليتأمل تدبر اه ملخصاً وأملأه شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله ذكرته فى الحاشية) أى حيث قال فيها قال السبكي تسمية الفقهاء طائفة ليس لاعتبارهم سقوط القضاء فى حد الصحة كما ظنه الاصوليون بل لأن شرط الصلاة عندهم الطهارة فى نفس الأمر والصلاة بدون شرطها باطلة وغير ما مور بها وذلك لانهم قالوا من محت صلواته وكانت مغنية عن القضاء بماز الاقتداء به والا فلا جعلا ومن الصحيح ما لا يخفى عن القضاء ومحجوا أيضاً صلاة قائد الطهورين مع أنها لا تقضى عن القضاء ثم قال الصواب حد الصحة عند الفريقين بموافقة الأمر أى كإصرح به المتكلمون غير أنهم يقولون أن طان الطهارة غير ما مور بها والفقهاء يقولون أنه ما مور بها فروع عنه الأهم بتركها فذلك كانت صلواته صحيحة عند المتكلمين لا للفقهاء انتهى ثم قال فى الحاشية قال القرافي وغيره وخلاف فى المسئلة لفظي لانه أفهم على أنه فى صلواته المذكورة موافق للأمر وأنه بناب عليها وأنه يجب القضاء أن تبين حدته والأفلا ورد الزركشى

وبصحة العبادة تجزأها
أى

كفايتها في سقوط التعبد أي الطلب وان لم يسقط القضاء (في الأصح) وقيل اجزاؤها اسقوط
 قضائها كسحبها على القول المرجوح فالصحة منشأ الاجزاء على القول الراجح فيها وصرا دقله
 على المرجوح فيها (و) بصحة (غيرها) التي هي أخذ اعماها موافقة الشرع (ترتب
 أثره) أي أثر غيرها وهو ما شرع فيه لئلا يخلو الاتفاقي في البيع والمتمتع في النكاح فالصحة منشأ
 الترتب لانفس الترتب كآزعمه الآمدى وغيره بمعنى انه حينما وجدت فهو ناشئ عنها لا يعني انها
 حينما وجدت نشأت عنها حتى يرد البيع قبل انهاء اختياره فيه صحيح ولم يترتب عليه أثره وتغيير غيرها
 أهم من تغييره بالقد (ويختص الاجزاء بالطلوب) من واجب ومندوب لا يتجاوزها إلى غيرها
 من عقد وغيره (في الأصح) وقيل يختص بالواجب لا يتجاوزها إلى غيره من المندوب وغيره ومنشأ
 اختلاف خبر ابن ماجه وغيره أربع لا تجزى في الاضاحي فاستعمل الاجزاء في الاضحية وهي مندوبة
 عندنا واجبة عند غيرنا كافي حنيقة (ويقالها) أي الصحة (البطالان) فهو مخالفة الفعل
 ذي الوجهين الشرع وقيل في العبادة عدم اسقاطها القضاء (وهو) أي البطلان (الفساد
 في الأصح) فكل منهما مخالفة لما ذكر الشرع وان اختلفا في بعض أبواب الفقه كالخلع والكتابة
 لا صلاح آخر وقالت الحنفية مخالفة للشرع بان كان منبها عنه ان كانت تكون التي عنه لاسله
 فهي البطلان كافي الصلاة الفاقدة شرطا أو ركنا وكافي بيع الملاقيع لفقد ركن من البيع أو لوصفه
 فهي الفساد كافي صوم يوم النحر لأعراض يصوم عنه من ضياعه الله للناس باحوم الاضاحي التي
 شرعها فيه وكافي بيع الدرهم بدرهمين لاشتماله على الزيادة فيا تم به وغيد القبض ملكا حينما أي
 ضيفا ولو لنزوم يوم النحر صغر غيره لان الأم في فعله دون نثره يؤمر بفطره وقضائه ليتخلص
 عن الأم وفي النذر ولو صامه وفي نذر لانه أدى الصوم كالتزبه فقد اعتد بالفساد أما الباطل فلا
 يعتد به ونقص ذلك بأن التفرقة ان كانت شرعية فإين دليلها بل بطلها قوله تعالى لو كان فيها آفة
 الا لله لقد تاحيت سمي الله تعالى ما لم ثبت أصلا منه او ان كانت عقلية فالعقل لا يتجبه في مثل
 ذلك (واختلف فظي) من زيادتي أي عائدا إلى اللفظ والتسمية اذ حاصله ان مخالفة ما ذكر الشرع

كفايتها في سقوط التعبد
 في الأصح وغيرها ترتب
 أثره ويختص الاجزاء
 بالطلوب في الأصح
 ويقالها البطلان وهو
 الفساد في الأصح واختلف
 لفظي

فقال بل هو معنوي وانما تكون لا بوجوب القضاء وصفهم اياها بالصحة سرى في ذلك فان الصحة
 هي الفايقة من العبادة ولا يتكرر هذا قلنا في القديم مثله فيما وصى بنجس لم يعلمه نظر الموافقة
 الامر وكذا من صلى إلى جهة ثم تبين الخطأ فله في القضاء قولان بل الخلاف بينهم مفرع على أصل
 وهو ان القضاء هل يجب بالامر الاول أو بالمرجوح فعل الاول بنى الفقهاء قولهم انها سقوط القضاء
 وعلى الثاني بنى المتكلمون قولهم انها موافقة الامر فلا بوجوب القضاء ما لم يرد من جديد به اه
 ملخصا من حاشية الشارح على المحلى (قوله موافقة الشرع) انما لم يقل موافقة ذي الوجهين
 منه الشرع لانه لا يكون الا ذا وجهين بخلاف العبادة فان منادات الوجهين ومنادات الوجه
 الواحد كما تقدم اه شيخنا (قوله وغيره) كابن الساعاتي في نهاية الاصول اه شيخنا
 الجوهري (قوله لا يعني انها حيث ما وجدت الخ) هذا جواب للصنف دفع به اليراد انها لو كانت
 منشأ الترتب لكانت حتى وجدت قارنها الترتب وحاصله ان ما ذكرنا هو في السبب التام ونحن نريد
 السبب بالمعنى الاعم فلا يضر عدم المقارنة كما يوجب إلى ذلك التعبير بالمتشأ على اتاوتنا ولنا وأردنا
 السبب التام لصح ذلك وتوقف الترتب على انهاء الخيار المانع منه لا يقدح في سببها التامة للترتب
 لانه يشترط في تقارن السبب لسببه التام اتفاق الموانع وجود الشروط وهنا ليس كذلك فلا يرد
 قضا كما أشار إلى ذلك المحقق المحلى اه شيخنا الجوهري (قوله اذ حاصله الخ) قال الشارح ان

بأنهى عنه لصله كاتسمى بطلاه ل تسمى فسادا أو لوصفه كاتسمى فسادا ل تسمى بطلاه ل تسمى فسادا
وعندنا نم (والاصح ان الاداء فصل العباداة) صوما أو صلاة أو غيرهما (أو) فعل (ركعة)
من الصلاة (في وقتها) مع فعل البقية بعده واجبة كات أو مندوبة وتعبرى بالركعة هنا وبدونها
فى القضاء أولى من تغييره بالبعض لا باليخفى وخبر الصحيحين من أدرك ركعة من الصلاة فقد أدرك
الصلاة أى مؤداة وقيل الاداء فعل العباداة فى وقتها ففعل بعضها فيه ولو ركع أو بعضها بعده لا يكون
أداء حقيقة كما لا يكون قضاء كذلك بل يسمى بأحدهما مجازا بتميمته فى الوقت لما بعده ما وبالعكس
وهذا ما عليه الاصوليون واعتبار الركعة فى الاداء ودونها فى القضاء كلسيا فى انما ذكره الفقهاء
وانما ذكرناه تبعاً للاصل والخبر للذكر قد لا يدل على ما ذكره لاحتال انه فيمن زال عن ركعة
فجكون وقد نفي من الوقت ما يسمع ركعة فيجب عليه الصلاة (وهو) أى وقت العباداة المؤداة
(زمن) مقدر لها شرعا) موسما كان كزمن الصلوات المكتوبة وسنهما أو مضيقا كزمن صوم
رمضان أو الأيام البيض فالمرقد له زمن شرعا كندرون فصل مطلقين وغيرهما وان كان فوريا
كالإيمان لا يسمى فعلاً أو اداء ولا قضاء اصطلاحاً وان كان الزمان ضرورياً لفعله ومن ذلك ما رآه المهر
كالخروج وتسمية بعضهم لوقت صومها مجازاً أو موسماً ما يملك المكلف آخر العمر لا يعلمه فلا يسمى
فعله اداء ولا قضاء اصطلاحاً بل يسما مجازاً أو لفته كأداء الدين وقضائه نبيه على ذلك الصلاة
البرماوى (د) الاصح (أن القضاء فعلها) أى العباداة (أو) فعلها (الادون ركعة بعد
وقتها) والفرق بين ذى الركعة وما دونها انها تشمل على معظم أفعال الصلاة اذ معظم الباقى
كالتركيز لما جعل ما بعد الوقت تابعاً لاختلاف ما دونها وقيل القضاء فعل العباداة وبعضها ولو دون
ركعة بعد وقتها بعض الفقهاء حقق فسمى ما فى الوقت اداء وما بعده قضاء (تدركه) بذلك لفعل
(لمسبق لفعله مقتضى) وجوباً أو ندباً سواء كان المقتضى من التدارك كافى قضاء الصلاة المتركة
بلا عذر أم من غيره كإحدى قضاء التام الصلاة والخالف الصوم فانه سبق لفعله ما يقتضى من غير التام
والخالف لهما ما وانفقد سبب الوجوب أو الندب فى حقهما وخرج بالتدارك إعادة الصلاة
المؤداة فى الوقت بعده (د) الاصح (ان الاعادة فعلها) أى العباداة (وقتها ثانياً مطلقاً) سواء

بين ان الاعتداء بالفساد دون الباطل لا ينافى كون الاختلاف لفظياً كما فعل نظير ذلك فى الكلام
على الفرض والواجب وقد يقال انه تركه لعل به ما سلف اه شيخنا محمد الجوهري (قوله وقتها)
أى فى وقتها المقدر لها شرعا وما ألحق به من وقت الاداء لذات الركعة كما تقدم فيدخل أعادتها والباقي
قدر ركعة كآية عليه الشارح فى حاشية المحلى وحيداً فيخرج ما فعل بعد الوقت لحلى فى الاول
وقد بازع الزركشى فى ذلك حيث قال فى شرح لاصل ما صه وفى اعتبار الوقت فيها اختلاف
عبارات للصنفين من الاصولين ومقتضى كلام الفقهاء انها لا اعظم من ذلك الوقت وبعده اذا كان
مسبوقاً باء محتمل كملاذقة قدا الطهورين والمارى والمجوس فى موضع نجس لا يجده غيره ومن عليه
نحاسة لا يقدر على ازالها والارض لا يجدهن يحولها الى القبلة ونحوه مع اهمهم يطبقون على الثانية لفظ
الاعادة وان فعلت خارج الوقت فعمل ان الاعادة لا يشترط فيها الوقوع فى الوقت بل هى عبارة عن فعل
مثل ما مضى سواء كان للماضى محيياً أو فاسداً وعلى هذا فبين الاعادة والاداء عموم وخصوص من
وجه ينفر الاداء فى الفعل الاول وتنفر الاعادة فيما اذا مضى صلاة أو فسد ما تم أعادها ويجتمع
فى الصلاة الثانية فى الوقت اه المراد منه وأما ملامه شيخنا العلامة محمد الجوهري

والاصح أن الاداء فصل
العبادة أو ركعة فى وقتها
وهو زمن مقدر لها شرعا
أن القضاء فعلها والادون
ركعة بعد وقتها تداركا
لمسبق لفعله مقتضى وان
الاعادة فعلها وقتها ثانياً
مطلقاً

أكلن لعن من خلل في فعلها **وَلَا** وأصول فضيلة لم تكن في فعلها **وَلَا** لكون الامام أعلم **أَوْ** . **رَح** أو الجمل كثيراً **وَالْمَكَانَ** أشهر أم أغبر عن ظاهره إبان استوت الجماعتان أو زادت الأولى بفضيلة وقيل لاعادة مختصة بخلل في الأول وعليه أكثر وقيل بالعذر الشامل للعذر والحصول فضيلة لم تكن في الأول وذكر الأول من زيادته وهو ما اختاره الأصل في شرح المختصر ويمكن جعل أول كلامه هنا عليه كما يفتي في الحديث بما ذكره علم تعريف المؤدى والمقتضى والمعاد بآية لم على الأصح المؤدى مثلاً ما فعل عاصري في الأداء في وقت وقس به الآخرين وإن الاعادة قسم من الاداء فهي أخص منه وعليه الأكثر وقيل قسم له وعليه مشي البيضاوي حيث قال لعبادة أن وقعت في وقتها المعبدين ولم تسبق باداء مختل فاداء والاعادة لكن كلامه في المراد يخالفه وقد ذكرته في الحاشية مع زيادة

(قوله لعن من خلل) تحته قسمان وهما فوات الركن أو الشرط بعذر كالسهو وقوله وأصول فضيلة أي قطعاً وتحته قسمان أيضاً وهما إذا كانت الأولى فرادية أو في جماعة أدون من الثانية وقوله أم لغبر عن رتبته قسمان أيضاً كما صرح به الشارح وهما إذا استوت الجماعتان وكانت الأولى أفضل فدخل تحت الاعادة المصطلح عليه عند الأصوليين على ما اختاره ابن السبكي والشارح ست صور اثنين الاعادة فبهم واجبة واثنان متفق على دخولهما واثنان دخولهما على الأصح ودخلت الاعادة المصطلح عليها عند الفقهاء أي بصورها الأربع كما هو ظاهر اهـ من املاء شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله لعن من خلل في فعلها الخ) أي ولابد أن يكون وقوع ذلك الخلل منه لعن من سهو أو عجز أو عجز عن الرتبة المناسبة مثلاً وأما وقيل ذلك الخلل عمداً مع القدرة فلا تتعدد بفعله الأول وحيد فلا يسمى الفعل الثاني في لوقت اعادة كجانبه عليه الأمدى في الأحكام ودرج عليه الشارح والسكالي في حاشية الجلال انظر هل الصلاة لني أعيدت في الوقت لم اعادة الخلاف داخل في العادة لخلل بناء على أن المراد بالخلل الخل ولو اتمت لا وأدخلة في العادة لعنر اذ هي أكمل من الأولى وأدخلة في العادة لغبر عن رتبة أعلى تخصيصه بفضيلة الجماعة الأكمل من الأولى كما درج عليه الشرح فليتدر اهـ شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله الشامل الخ) قد يقال إن من خصها بالعذر فسرها بما لا يشمل الخلل فكيف يجعل شاملاً قل لا زكري في شرح الأصل وقيل لعنر والمراد به ما يكون ثانياً فيه أكمل من الأولى وإن كانت الأولى صحيحة اهـ وبه تعلم ما في عبارة لشرح فراجع (قوله ويمكن جعل أول كلامه هنا عليه) أي أن يقال أنه لما ضعف التقييد بن علم أن المرجع عنده الاطلاق لا سيما قد اختاره في شرح المختصر ولو عطف بأن قال وقيل بخلل وقيل لعنر لكان صريحاً بما إذا ذكر فليتأمل اهـ كاتبه (قوله كما يفتي في الحاشية) أي حيث قال فيها ولعله أراد هنا بول كلامه ما اختاره ثم يعني في شرح المختصر ويكون قوله قيل خلل وقيل لعنر حكاية لغبر ما اختاره اهـ وعبرة الأصل والاعادة فعله في وقت الاداء قيل خلل وقيل لعنر الخ ولو عطف الأول لكان صريحاً اهـ (قوله وقيل قسم له الخ) أي وليه ما زال السعد في حاشية شرح المختصر حيث قال ولم تطلع على ما يوافق كلام الشرح يعني العذر صريحاً واختار السبكي الأول صوبه قال وهو يقتضي كلام الفقهاء والأصوليين لكن الامام لما أطلق ذلك ثم قال إنه إن فعل ثانياً بعد خلل سمي اعادة ظن صاحب الحاصل والتحصيل أن هذا يخص للاطلاق المتقدم فقيداه وتبهما لبيضاوي وليس لهم مسد من إطلاق العفو ولا من كلام الأصوليين اهـ من حاشية لشارح (قوله مشي البيضاوي) أي في منهاجه وعليه فتكون الثلاثة مبينة على الاداء والقضاء والاعادة اهـ كاتبه (قوله وقد ذكرته في الحاشية الخ) أي حيث قال فيها وفي المراد لبيضاوي كما قال الإبهري التصريح بأن

(والحكم) أي الشرعي ذالك الكلام فيه (ن تغير) من حيث تعلق من صعوبة له على المكف (إلى سهولة) كأن تغير من حرمته إلى حله (لنرفع قيام السبب للحكم لاصلي) المتخلف عنه (لنرفع) (فرخصة) أي فالحكم السهل ان كور يسمى رخصة وهي باسكان التمام أكثر من ضمها لفحة السهولة (واجبة مندوبة ومباحة وخلاف الأولى) هذه الصفات اللازمة بيان لأقسام الرخصة المثل لها على هذا الترتيب بقولي (كأكل ميتة) المضطر (وقصر) من مسافر بقصد زده بقولي (شرطه) بأن كره القصر أو شك في جوازه وكان سفره يبلغ ثلاث مراحل فأكثر ولم يختلف في جواز قصره كما هو معلوم من عمله (وسلم) وهو بيع موصوف في القيمة بلفظ سلم (وقطر مسافر) في زمن صوم واجب أصلاً أو بذر أو قضاء ما فات بالاعتد (لا يضره الصوم) فإن ضره فأفطر أولاً والمضى أن الرخصة كحل المذكورات من وجوب وتذب وإباحة وخلاف الأولى وحكمها الأصلي الحرمة وأسبابها التحث في الميتة ودخول وقتي الص - والصوم في القصر والفطر لا يوجب لوجوب الصلاة نامة والصوم والفر في السلم وهي قائم حال الحل واعتذار الحل إذا طرأ وشقة السفر والحاجة إلى ثمن الثلاث قبل إدراكها وسهولة لوجوب في كل الميتة لموافقة غرض النفس في نقائها وقيل إنه عن رخصة يصوم من الرخصة المباحة بأكثر ترك الجماع في الصلاة فرض أو نحوه وحكمه لا يمسى الكراهة وسببها قائم حال الإباحة وهو الاندفاع في طلب فيه الاجتماع من شاعر الاسلام وقد ثبت في الحاشية كمية أقسام الرخصة الحاصلة بالانتقال من حكم إلى آخر وقضية ما ذكر أن الرخصة لا تكون محرمة ولا مكروهة وهو كقول العراقي ظاهر خبر أن الله يحب أن تؤتى رخصه وما قيل من أنها تكون كذلك حيث قيل إن الاستنجاء بذهب وقضية تجزئ مع أنها صوم والقصر بدون ثلاث مراحل جازع أنه مكروه كقوله الماوردي أجيب عن أولهما بأن الاستنجاء بما ذكر جازع على الصحيح أي في غير ما طبع أو هي فذلك إماميه فيجانب أن هذه الحرمة ليست مخصوص بالاستنجاء حتى تكون رخصة بل عموم الاستعمال وعن ثانيهما بأن الماوردي أراد أنه مكروه كراهة غير شديدة وهي عني خلاف الأولى ولك أن تقول الرخصة انتم توصف بالحرمة لصورتها مطلقاً وهذا منتفى الكراهة بخلاف الأولى لأنها سهلان بالنسبة إلى الحرمة (والأ) أي وإن لم تغير الحكم كما ذكرنا لم تغير كوجوب المكتوبات أو تغير إلى صعوبة كحرمة الاصطيد بالاسراع بعد إباحته قبله أو إلى سهولة لعدم ترك الوضوء أصلاً ثانية مثلاً لمن يحدث

الإعادة قسم من الأداء حيث قال وهو أي الواجب أداءه ان فعل في وقته وأعين وقضائه ان فعل في غيره والإدائه ان كان مسبوقاً بأداءه في إعادة فبينني أن يؤد ول كلامه متعاليه ويؤخذ من كونها قسماً منه أنها تطلب تركون إعادة اصطلاحية على الصحيح وإن لم يبق من الوقت ما لا يعب الأركمة اه وقد بين فيها سبب غلط الحق البيضاء في ذلك قبله فاعلم اه (قوله والحكم في آخره) لما فرغ مما يتعلق بأقسام خطاب الوضع شرع في تقسيم الحكم إلى رخصة وعزيمة واختلاف هل هما من أقسام خطاب التكليف أو الوضع أو من قسم فعل المكف أو من أقسام الحكم الشرعي وعليه الجمهور وبه فهم أن السبكي والشارح كما هو ظاهر اه شيخنا الجوهري من لفظه (قوله وقد ثبت في الحاشية الخ) أي حيث قال فيها وعلى ظاهر كلام الماوردي فأقسام رخصة خمسة عشر حاصلة من الاتفاق من حرام إلى الخمسة الباقية ومن واجب إلى ما عداه والحرام من مندوب إلى مباح ومن مكره إلى خلاف الأولى إلى مباح إلى مندوب ومن خلاف الأولى إلى مباح إلى مندوب وعلى مقاله المصنف ثلاثة عشر هكذا أهمهم ولا تغتر بما يخالف ذلك اه والمراد بما قاله المصنف أنها لا توصف

والحكم أن تغير إلى سهولة
لنرفع قيام السبب للحكم
الأصلي فرخصة واجبة
ومندوبة ومباحة وخلاف
الأولى كأكل ميتة وقصر
بشرطه وسلم وقطر مسافر
لا يضره الصوم والا

بعد حرمته بمعنى أنه خلاف الأولى وأولها لامع قيام السبب للحكم الأصلي كإباحة ترك ثياب واحد
من العشر فمن التكافؤ في القتال بعد حرمته وسببها اقتناؤهم ببق حال الإباحة للكثرة تنحيها عنه وعذر
الإباحة مشقة الثياب المذكور لما كثرنا (فزعمة) أي بالحكم غير المتغير أو المتغير إليه الصعب
أو السهل المذكور أو كما يسمى عزيمة وهي لغة القصد المصمم من عزمت على الشيء جزمته وبصممت
عليه عزما وعزمته وعزمته لا يعزم أمره أي قطع وحتم وصعب على المكلف أو سهلا وظاهرا
كلام كثيرا انقسامها إلى الأحكام المستوية صرح الشرح البرماوى لكن الامام الرازى خصها بغير
الحرمه والقرالى والآمدى وغيرهما بالوجوب والقرالى بالوجوب والندب واعترض ثمر فقال رخصة
والعزيمة بوجوب ترك الصلاة والصوم على الخائف فانه عزيمة ويصدق به تعريف الرخصة وأوجب
بمنع الصدق فان الحضي وان كان عنترافى الترك مانع من الفعل ومن مانعته نشأ وجوب الترك
وتقسيم الحكم إلى الرخصة والعزيمة كما ذكرنا أقرب إلى اللغة من تقسيم الامام الرازى وغيره الفعل
التي هو متعلق الحكم اليها (والدليل) لغة المرشد وما به الارشاد واصطلاحا (ما) أي شيء
(يمكن التوصل) أي الوصول بكيفية (بصحيح النظر فيه) أي مطلوب خبري بأن يكون النظر فيه
من الجهة التي من شأنها ان ينقل الدهن من هالي ذلك المطلوب المسماة توجه الدلالة بفتح الدال أفصح
من كسرهما وتجري ما يجزى به معنى لوصول اليه عما ذكره أو اعتقاده أو ظنه فانظر هنا الفكر
الرخصة بالكراهة فينقطع فسمان وهم المكره والمتكفل اليه من الحرام أو الواجب فيبقى ثلاثة عشر
كأحوالها وظاهر والى جميع ذلك أشرت فقلت

فزعمة والدليل ما يمكن
التوصل بصحيح النظر
فيه في مطلوب خبري

لدى الماوردي رخصتهم تناهت * إلى خمس وعشر اذ تباح
حرام لأصل واجبه كراهه * خلاف الأولى مندوب مباح
ولان السبك ثلث بعد عشر * فلا كره بذلك ولا جناح

وطريق الاختصاص ان تعتبر الانتقال من كل إلى ما بعده بباغ خمسة عشر وعلى ما قاله المصنف يسقط
الانتقال من الحرام والواجب إلى المكر وفيكون الباقي ثلاثة عشر وما على ما قاله الجوهري فاقسامها
أربعة عشر قسما وجهه ان تضرب الأحكام الخمسة في نفسها باغ خمسة وعشرين يخرج منها الانتقال
من حكم لثمة وذلك خمسة أقسام ويخرج منها الانتقال من الإباحة إلى الأربعة الباقية إذ لا أسهل منها
ويخرج منها الانتقال من المكر إلى الحرام ومن المسدود إلى الواجب إذ هما أخف من الحرام
والواجب فتبقى الأقسام أربعة عشر اه وأملأه شيخنا محمد الجوهري من لفظه (قوله فزعمة)
عرفها البدر الزر كثر في بحر فقه لحي لغة القصد المؤكد ومنه قوله تعالى ولم نجعله عزما
وشرعا عبارة عن الحكم لأصل السالم موجب عن المعارض كالصلوات الخمس من العبادات
ومتروعية البيع وغيره من التكليف فدخل فيها الإباحة والحرام خلافا لما يقتضيه كلام الآدمي
ولقرالى من اختصاصها بالواجبات ومثال دخول الإباحة فيها قولهم ص من عزما السجود ومثال
دخول الحرام تحريم الميتة عند عدم التخمعة لان حكمها ثبت بدليل خلى من المعارض فاذا وجدت
التخمعة حصل المعارض لدليل التحريم وهو راجع عليه حقا بالنفس تجاز لا كل اه وبعضه
بصرف شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله من عزمت على الشيء الخ) عبارة ان قاموس عزم
على الامر يعزم عزما ويضم ومزما كقصد ومجلس وعزم ما ياضم وعزم وعزم ما وعزمه
وعليه وعزمه أراد فعله وقطع عليه أو جدى الامر وعزم الامر نفسه عزم عليه وعلى الرجل أقسم
اه بحر وفه وفي المختار عزم من باب ضرب اه

لا قيد المؤدى الى العلم أو ظن كحسب ما أتى حذر من التكرار والتكرس حركة النفس في المعقولات
 بخلافها في الحسوسات فاما تخيل لا فكري وكذا فهم ضمنوا الحركة باعتبار قصد هان فيخرج الحس وما
 يتوارى على النفس في المعقولات بلا قصد كالتنويم والنسيان ويطلق انكر ان يصنع حركة
 النفس من المطالب الى المبادئ ثم الرجوع منها اليها وشمل التعريف الدليل القطعي كالعلم لوجود
 الصانع والظني كالتأويل لوجوده الخان وأقيموا الصلاة لوجوبها بناء على طريقة الاصوليين والفقهائ
 من أن مطالعهم العمل وهو لا يتوقف على العلم بخلاف طريقة المتكلمين والحكماء فان مطالعهم
 العلم وطهرا زادوا لفظ في التعريف فقالوا الى العلم عطلوب خبري فبالنظر الصحيح في الدالة
 المذكورة أي بحركة النفس فيما تعقله منها بما من شأنه ان يتنقل به الى تلك المطالبات كالحدث في
 الاول والاحراق في الثاني والامر بالصلاة في الثالث يصل الى تلك المطالبات بأن ترتب هكذا
 * العلم حادث وكل حادث له صانع فالعلم له صانع * النار شئ محرق وكل محرق له دنان فانار
 له دنان * أقيموا الصلاة أمر بها وكل أمر بشئ لوجوبه حقيقة فاقيموا الصلاة لوجوبها
 حقيقة وقالوا يمكن اتوصل دون توصل لان الشئ يكون دليلا وان لم يوجد النظر المتوصل به
 فالدليل مفرد ويقال له المادة والامكان يكون قبل الفكر فيه اما بعده فلا بد من قنيتين صغرى
 مشتملة على موضوع المطلوب كالأيت * وأما الدليل عند المناطقة فقنيتان فاكتر تكون
 عنهما قضية أخرى فهو عندهم مركب وية له المادة والصورة وخرج بصحيح انظر فاسده
 فلا يمكن التوصل به الى المطلوب لانتفاء وجه الدلالة عنه وان أدى اليه بواسطة اعتقاد أو ظن كالأذا
 نظر في العالم والتار من حيث البساطة فاهم ليس من شأنهما ان يتنقل ههما الى وجود الصانع
 والدخان لكن يؤدي الى وجودهما ههنا انظر ان عن اعتقاد ان العام بسيط وكل بسيط له صانع
 وعن ظن ان كل مسخن له دخان كذا قيل وهو ظاهر في المطالب الاعتقادي والظني لا العلمي لما
 سيأتي ان العلم لا يقبل النقص وظاهر ان الحاصل بذلك يقوله اذ اتين فساد النظر * وبالظن خبري
 المطلوب التصوري فيتوصل اليه بالحد بان يتصور بتصوره كالحبوان الناطق حد الانسان وسيأتي
 حد الحد شامل لتلك واغيره (والحد) بالمطالب الحاصل (عندنا) أيها الانعارة (عقبه)
 أي عقب صحيح النظر عادة عند الاشعري وغيره فلا يتعطف الاخر فالمادة كتعطف الاحراق عن
 عاصمة النار أو ز وما عند الامام الرازي وغيره فلا يتفك أصلا كوجود الجوهر لوجود العرض
 (مكتسب) لظاهر (في الاصح) لان حصوله عن نظره المكتسب له وقبله لان حصوله
 اضطراري لا قدرة على دفعه فلا خلاف في التسمية وهي بالمكتسب أنب والتصحیح من زيادتي
 وكالحق فهاذا كراظن وان لم يكن يذو بين أمر ما ارتباط بحيث يمتنع تخالفه عنه عقلا أو عادة لان
 النتيجة لازمة للقنيتين وان كانتا قنيتين وز والله بعد حصوله لا يمنع حصوله وما أوادة وخرج
 بعندنا لمعتزلة فقالوا النظر بولد العلم كتوليد حركة اليد لحركة الفتح عندهم وعلى وزانه يقال
 الظن الحاصل متولد عن النظر عندهم (والحد) لفظة المنع واصطلاحا عند الاصوليين (بما يميز
 الشئ عن غيره) ولا يميز كذلك الا لما يخرج عنه شئ من افراد الحدود ولا يدخل فيه شئ من غيرها
 والاول وهو من زيادتي يبين لفهوم الحدود لثباته واثاني خاصة وهو معنى قول الله في أي كرا
 الباقلائي المذكور بقولي (ويقال) الحد (الجاء) أي لافراد الحدود (المانع) أي من
 دخول غيرها فيه (و) يقال أيضا الحد (لظن) أي الذي لما وجد وجد محدود فلا يدخل
 فيه شئ من غير افراد الحد وفيكون مانعا (للمعكس) أي الذي كلما وجد لم يجد وجهه هو فلا

والعلم عندنا عقبه مكتسب
 في الاصح والحد بما يميز شئ
 عن غيره ويقال الجاء
 المانع والمطر المدعكس

يخرج عن شئ من أفراد الحمد وفيكون جامعاً لقوى العبارتين واحد والاولى اوضح فيصعدان
 بالحیوان لناطق حد الانسان بخلاف حد الحيوان الكاتب بالفعل فانه غير جامع وغير منكمس
 والحيوان الماشي فانه غير مانع بغير مظهر وتفسيره انكس عما ذكره الموفق للعرف واللغة حيث
 يقال كل اسن مطلق وبالكس وكل انسان حيوان ولا عكس أظهر في معنى الجامع من تفسير
 ابن الخاجب وغيره بأنه كلما تنفي الحد تنفي الحدود المأزوم لذلك التفسير وما ذكره علم انه قد يكون
 لكشي حدان فأكثر كقولهم الحركة ثقلة وزوال وذهاب في جهة وهو المختار كما قلناه الزركشي عن
 القاضي عبد الوهاب بصدقه عن غيره خلافة (والكلام) النفس (في الازل يسمى خطايا)
 حقيقة في الاصح بتزيل المعلوم الذي سيو جدمنة الموجود وقيل لا يساه حقيقة لعدم من يتحاطب
 به اذ ذلك وانما يساه حقيقة في الازل عند وجود من يفهم واسجعه اياه اما بلفظ كالقرآن أو بلفظ
 كوقوع لموسى عليه الصلاة والسلام خرقاً للعادة وقيل سمعه بلفظ من جميع الجهات لذلك (و) الكلام
 النفس في لارل (يتنوع) في امر ونهى وخبر وغيرها (في الاصح) بالتزيل السابق وقيل
 لا يتنوع البتة لعدم من يتعلق به هذه الاشياء اذ ذلك وانما يتنوع اليها في الازل عند وجود من يتعلق
 به فتكون الانواع حادثة مع قدم المشترك بينها وهذا يلزمه محال وهو وجود الجلس مجرد عن انواعه
 الا ان برادها أنواع اعتبارية أي عوارض له يجوز دخوله عنها تحدث بحسب التعلقات كان تنوعه
 البراع في الاول بحسب التلقات أيضاً لكونه صفة واحدة كالعلم وغيره من الصفات فن حيث تعلقه
 في الازل وفيما لا يزال بشئ على وجه الاقتضاء لعله يسمى أمراً أو تركه يسمى نهياً وعلى هذا القياس
 وأخيراً كالأصل هاتين المثلتين عن الدليل لان موضوعهما مدلوله في الجملة والمدلول متأخر عن
 الدليل وانما قد متاعلى النظر المتعلق بالدليل أيضاً لأن موضوعهما أشد ارتباطاً به الدليل لانه
 مقصود من الدليل والنظر من آلات تخصيله (والنظر) لغة يقال لما مناه الاعتبار والرؤية
 واصطلاحاً (فكر) وتقدم تفسيره (يؤدي) أي يوصل (الى علم واعتقاد) والتصريح
 به من زيادى (أو ظن) المطلوب خبرى فيها وتصورى في العلم والاعتقاد نخرج الفكر غير
 المؤدى الى ذلك كما كثر حديث انفس فليس بنظر وشمل تعريف النظر الصحيح من قطعي وظني
 والفاقد انه يؤدي الى ذلك بواسطة اعتقاد أو ظن كما مر بيانه وان لم يستعمل بعضهم التأدية الا فيها
 يؤدي بنفسه كذا قيل وظاهره انه خاص بتأديته الى الاعتقاد أو ظن لا الى العلم كما مر في تعريف
 الدليل (والادراك) لغة الوصول واصطلاحاً وصول النفس الى تمام المعنى من نسبة أو غيرها (بلا
 حكم) معمم ادراك وقوع السببة ولا وقوعها (تصور) ساذج ويسمى علماً أيضاً كاعلم
 بما مر أو وصول النفس الى المعنى لا بما مر فيسمى شعوراً (دبه) أي بالحكم أي والادراك للنسبة
 وطرفه جمع الحكم المسبوق بذلك (تصور بتصديق) أي معه كادراك الانسان والكاتب
 وثبوت الكتابة له وأن السببة واقعة ولا في التصديق بان الانسان كاتب أو أنه ليس كاتباً صادقين
 في الجملة (وهو) أي التصديق (الحكم) وهذا من زيادى وهو رأى المحققين وقيل التصديق
 التصور مع الحكم وعليه جرى الاصل فالتصورات السابقة على الحكم على هذا شرطه وعلى الاول
 شرط له غيرى له به ادراك وقوع السببة ولا وقوعها هو رأى متقدمى اناطقة قل انقطب
 الرازى وغيره من محققين وهو لتحقيق وأما متأخروهم ففسروه بإيقاع النسبة وانزعاعها
 وقدمائهم قولوا الإيقاع والاتزاع ونحوهما عبارات وألغى أي يوهى ان انفس بعدته والنسبة
 وطرفه بافلا وليس كذلك فالحكم عندهم من مقولة لا لفعال وعدم متأخر بهم من مقولة لفعل

والكلام في الازل يسمى
 خطايا ويتنوع في الاصح
 والنظر فكر يؤدي الى
 علم أو اعتقاد أو ظن
 والادراك بلا حكم تصور
 وبه تصور بتصديق وهو
 الحكم

(وجازمه) أي الحكم أي والحكم الجازم (ان لم يقبل تفصيلا) بان كان لوجب من حسن ولو باطنا أو عقل أو عادة فيكون مطابقا للواقع (فصل) كالحكم بأن به جوعا وعطشا أو بأن زيدا سحره عن آت متحركا أو بأن العلم حادث أو بأن الجبل من حجر (والا) أي وان قبل التغيير بأن لم يكن المرجح بما ذكر طابق الواقع أو لا إذ يتغير الاول بالمشكك والثاني به أو بالاطلاع على ماقى نفس الامر (فاعتقاد) وهو اعتقاد (صحيح ان طابق) الواقع كاعتقاد المقلد سنية الضحى (والا) أي وان لم يطابق الواقع (ففساد) كاعتقاد الفيلسفي قسم العالم (و) الحكم (غير الجازم ظن ووهم وشك لأنه) أي غير الجازم اما (راجع) لرجحان المحكوم به على تقيضه فالظن (أو مرجوح) لمرجوحية المحكوم به تقيضه فالوهم (أو مساو) لمساواة المحكوم به من كل من التقيضين على البديل لا آخر فالشك فهو بخلاف ما قبله حكمان كقائل امام الحرمين والفرازي وفيه هه الشك اعتقادان يتقاربان سببهما وقال بعض المحققين ليس الوهم والشك من التصديق أي لمن التصور اذ الوهم ملاحظة الطرف المرجوح والشك التردد في الوقوع واللا وقوع فألو بدعاصر من ان العقل يحكم المرجوح أو المساوي عنده ممنوع على هذا وقد اوضحت ذلك في الحاشية وقد يطلق العلم على الظن ككسبه مجزا فالاول كقوله تعالى فان علمتموهن مؤمنات أي ظننتوهن والثاني كقوله تعالى الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم أي يظنون ويطلق الشك مجازا كباطل على لغة على مطلق التردد الشامل للظن والوهم ومن ذلك قول الفقهاء من يقين طهرا أو وحدا وشك في ضده عمل بقيته (فالعلم) أي القسم السمي العلم التصديق من حيث تصوره بحقيقته قرينة السياق (حكم جازم لا يقبل تفصيلا فهو نظري يحد في الاصح) واختار الامام الرازي انه لا يرى أي يحصل بمجرد التفات النفس اليه من غير نظر واكتساب لأن كل أحد باه علم بوجوده فلا ضرورة ولا ضرورة في عدم الضرورة وهو علم تصديقي خاص فيكون تصور مطابق بجميع أجزائه ومنها تصور العلم بأنه موجود بالحقيقة وهو علم تصديقي خاص فيكون تصور مطابق العلم التصديقي بالحقيقة ضروريا وهو المدهي وأوجب تمنع انه تعين ان يكون من أجزاء ذلك تصور العلم المذكور بالحقيقة بل يكفي تصوره وحده فالضروري تصور مطابق العلم التصديقي بالوجوه لا بالحقيقة التي النزاع فيها وعلى ما اختاره فلا يحد اذ لا فائدة في عدم الضرورة في عدمه فيغيره قال نعم قد يحد الضرورة لا فائدة العارة عنه أي فيكون حده حينئذ حده اخطيا لا حقيقيا وقال امام الحرمين فهو نظري لسكعصر أي لا يحصل الانتظار دقيق لحماه وقال اليه الاصل حيث قال قارأي الامساك عن تعريضه أي المسبوق بذلك التصور والعصر صوابا بنفس عن مشقة الخوض في العسر قال الامام ويمر عن غيره من أقسام الاعتقاد ما به اعتقاد جازم مطابق ثابت فليس هذا حقيقة تنعده والترجيح من زباني (قال المحققون ولا يتفاوت) العلم (لا بكثر المتعلقات) أي لا يتفاوت في جزئياته فليس بعضها لوضو راي أقوى من بعضها ولو انظر يا واء يتفاوت بكثر المتعلقات في بعض جزئياته دون بعض فيتفاوت فيها كفي العلم بثلاث أشياء العلم بشيئين ماء على اتحاد العلم مع تعدد المعلوم كاهو قول بعض الاشاعرة فيبأس على علم الله تعالى والاشعري وكثير من المعتزلة على تعدد العلم بتعدد المعلوم وأجابوا عن القياس بأنه حال عن الجامع وعلى هذا لا يقال يتفاوت بمذاكر وقيل يتفاوت العلم في جزئياته اذ العلم مثلان لواحد نصف الاثنين أقوى في الجزء من العلم بان الله لا حاث وأوجب بان التفاوت في ذلك

(قوله قال امام) أي امام الحرمين كأفصح به لعزالي حيث قال قال امام الحرمين ويمر بالحق شيخنا قال الكمال واعلم ان الله مثل بان العلم لا يتفاوت قائل ما لايمان بمعنى التصديق لا يزيد ولا ينقص والصف نابع لامام الحرمين في لقل عن المحققين وامام الحرمين قائل أن الايمان

وجازمه ان لم يقبل تفصيلا
فصلم والا فاعتقاد صحيح
ان طابق والا ففساد
الجازم ظن ووهم وشك
لانراجع أو مرجوح أو
مساو فالعلم حكم جازم لا
يقبل تفصيلا فهو نظري يحد
في الاصح قال المحققون ولا
يتفاوت الا بكثر المتعلقات

ونحوه ليس من حيث الجزم بل من حيث غيره كالف النفس بأحد المعلومين دون الآخر (والجهل انتفاء العلم بالتقصود في الأصح) أي بما من شأنه أن يقصد ليه بل لم يدرك ويسمى الجهل البسيط أو ادرك على خلاف هيئته في الواقع ويسمى الجهل المركب لتركبه من جهلين جهل المدرك بما في الواقع وجهله بما جهله كاعتقاده انقليسي ان العالم قديم وقيل الجهل ادراك المعلوم على خلاف هيئته فالجهل لبسيط على الاول ليس جهلا على هذا واستغنى بانتفاء العلم عن التقييد في قول بعضهم عدم العلم بما من شأنه العلم لاخراج الجساد والبهيمة عن الاتصاف بالجهل لان انتفاء العلم انما يقال فيما من شأنه العلم بخلاف عدم العلم وخرج بالتقصود غيره كاسفل الارض وما فيه فلا يسمى انتفاء العلم به جهلا اصطلاحا والتعبير به أحسن كما قال البرماوى من تعبير بعضهم بأشئ لان الشئ لا يطلق على المعلوم بخلاف المقصود لانه يشمل غير المقصود (والسهرى انتفاء عن المعلوم) الحاصل فينتبه له بآدي تنبيه بخلاف النسيان فهو زوال المعلوم فيستأنف تحصيله وعرفه الكرماني وغيره يزوال المعلوم عن القوة الحافظة والمدرك والسهو يزواله عن الحافظة فقط وذلك قريب مما ذكر وجعلهما البرماوى من أقسام الجهل البسيط حيث قسمه اليهما والى غيرهما ثم فرق بينهما بأنه ان قصر زمن الزوال حتى سهوا والافسيان ما لوعدا أحسن ما فرق به بينهما **مسألة** هي اثبات عرض ذي موضوع (لاصح ان الحسن ما) أى فعل (مدح) أى يؤمر بالمدح (عليه) وهو الوجوب لئلا يدوب وفعل الله تعالى (والقيح ما يذم عليه) وهو الحرام (فلا) يمدح (ولا) يذم عليه من المكر وهما شمل خلاف الأولى والمباح (واسطة) بين الحسن والقيح وهذا ما قاله لا يزيد ولا ينقص وهو خلاف لمنه رلاه بما في الكلام اه بالحرف (قوله فائدة) ذكر ابن مكي في قصيدته الصلاحية هذا جهل فقال

والجهل انتفاء العلم بالمقصود
في الأصح والسهو الغفلة
عن المعلوم **مسألة**
الأصح ان الحسن ما يمدح
عليه والقيح ما يذم عليه
فلا ولا واسطة

وان أردت ان تحذف الجهلا • من بعد حذف العلم كان سهلا
فهو انتفاء العلم بالمقصود • فاحفظ فهذا أو جر الحدود
وقيل في تحديده ما ذكر • من بعده أو الحدود وتكثر
تصور المعلوم هذا حرفه • وحرفه الآخر يأتي وصفه
متوعبا على خلاف هيئته • فافهم فهذا القديم منقته

(قوله ذاتي لموضوع الخ) والعرض الذاتي عند المناطقة ما يكون عرضة للذات وأجزائها المساوي أو لمساويها غير الجزء كالم فأن عرضة للانسان لاجل ذاته وكالكتابة فأن عرضة لها لاجل جزئها المساوي لها وكما تجب بمعنى الهيئة العارضة للانسان بواسطة العلم بما في سببه فهذه كلها اعراض ذاتية وأما العرض الفرعي فهو ما كان عرضة لغير ما ذكر بان يكون لاجل شئ أعم كالتعريف لئلا يقرض لاجل كونه حادثا بالظهورية فانها تعرض لاجل كونه مطلقا وهو أخص والحرارة فانها تعرض لاجل النار وهي مبينة له وقد أشرت لذلك في آيات فقلت والعرض الذاتي والغريب • مفسترقان أيها المليب فإله الشدة في التعلق • ذاتي والافنريب المنطق بأن يرى عرضة للذات • أو لمساوي جزء أم لا ذاتي كالحلم والكتابة التي تجب • تعرض للانسان للذات انساب لما الغريب فالذي يغير من • أعم أو أخص أو مبين نحو التعريف والظهورية كذا • حرارة لئلا قادر المأخذا

امام الحرمین فی المکر وصریحاً فی المباح وقيل غير المكسّر وما ورجه الاصل في شرح المختصر في المکر ورتبه الزیاد فیما خلق به المباح بحثاً وقيل الحسن فعل المكسّر المأذون فیمن واجب ومنسوب ومباح والقیح ما نهى عنه شرعاً ولو كان منها بعتة بعموم النهی المستفاد من أوامر التنب كسفر فی شمل الحرم والمکر وه خلاف الاول وهذا ما رجحه الاصل هنا فیهما ولا محاباة فیهما صیارات أخرى ولعلنا فیهما بناء على تحکیمهم العقل عبارات أيضاً منها ان الحسن ما القادر علیه العالم بحاله ان یفعله والقیح بخلافه فیدخل فیہ الحرام فقط وفي الحسن ما سواه ومنها ان الحسن هو الواقع على صفة توجب المدح والقیح هو الواقع على صفة توجب القم فیدخل فیہ الحرام فقط أيضاً وفي الحسن الواجب والمنسوب المکر وه المباح واسطة بین الحسن والقیح (د) الاصح (ان جائز الترك) سواء كان جائز الفعل أيضاً أم لا (لیس بواجب) واللا متنع تركه والفرض انه جائز وقال بعض النفاة یجب الصوم على الخائف والریض والمسافر مع جواز تركهم له لقوله تعالى فن شهد منكم الشهر فليصمه وهم شهدوه ولو وجوب القضاء عليهم بقدر ما فاتهم فكان المأثم به بدلان عن الفائت وأجب ان يشهدوا الشهر موجب عند اتقاء المذکر لا مطلقاً وبأن وجوب القضاء انما

یتوقف على سبب الوجوب وهو هنا شهود الشهر وقد وجد لا على وجوب الاداء والا لما وجب قضاء الظاهر متلاعاً من تام جمع وقتها وقيل یجب الصوم على المسافر دون الخائف والریض لقدره عليه دونهما وقيل یجب عليه دونهما أحد الشهرین الحاضر أو آخر بعده (واختلف لفظی) أي راجع الى اللفظ دون المعنى لان ترك الصوم حال العجز جائز اتفاقاً والقضاء بعد تركه واجب اتفاقاً (د) الاصح (ان المنسوب ما مور به) أي مسمى به حقيقة كائن عليه الشافعي وغيره وقيل لا واختلف سببی على ان أمر حقيقة في الإيجاب كحقيقة افضل أو في القدر المشترك بينهما وبين التنب أي طلب الفعل والترجيع من زيادتي وعليه سببی الأندلسی اما أنه ما مور به بمعنى انه متعلق الأمر أي صفة فعل فلا نزاع فیها سواء قلنا انها محجاز في التنب أم حقيقة فيه كالإيجاب خلاف يأتي (د) الاصح (انه) أي المنسوب (لیس مكلفاً كالسكره) فالاصح انه ليس مكلفاً به وقيل مكلف بهما كالأوجب والحرام ورجحوا الاول (بناء على ان التكليف) اصطلاحاً (الزام ما فيه كلفة) أي متقمن فعل أو ترك (لاطلبه) وبفسر القاضي أبو بكر الباقلاني أي لا طلب ما فيه كلفة على وجه الإلزام وأولای تفصیر التكليف بالاول یدخل الواجب والحرام فقط وعلى تفسيره بالثاني یدخل جميع الاحكام الا للمباح لیکن أدخله الاستاذ أبو اسحق الاسفرائینی من حیث وجوب اعتقاد اباحتها تقبلاً للاقسام والافیة منه في ذلك والحاقي المکر والمنسوب هو الوجه لا الحاق المباح به كماله الاصل اذا ازام فیہ ولا یتأتی فیہ القول بأنه مكلف به الاعلی مالم یسلكه الاستاذ (د) الاصح (ان المباح ليس یجنس للواجب) بل هما نوعان جنس وهو فعل المكسّر الذي تعلق به حکم شرعی وقيل انه یجنس لانه مأذون فی فعله وتحت أنواع الواجب والمنسوب والتحریفه والمکر وه الشامل لخلاف الاول واختص الواجب بفصل المنع من الترك قلنا واختص المباح أيضاً بفصل الاذن في الترك على السواء واختلف لفظی اذا المباح بالعی الاول أي المأذون فیمن یجنس للواجب انه قال بالمعنى الثاني أي التحریفه وهو المشهور وغیر جنس له اتفاقاً (د) الاصح (انه) أي المباح (فی ذاته غیر ما مور به) فلیس بواجب ولا مندوب وقال الکعبی انه ما مور به أي واجب اذا ما من مباح الا ویتحقق به ترك سوام ما فیتحقق بالسکوت ترك القذف والسکون ترك القتل وما یتحقق بالشی لا یتایم الابه وترك الحرام واجب ولا یتایم الواجب الابه واجب كما سيجی عاقلنا واجب وای ذلک فی غیره

وان جائز الترك ليس بواجب واختلف لفظی وان المنسوب ما مور به وانه ليس مكلفاً به كالسكره بناء على ان التكليف الزام ما فيه كلفة لا طلبه وان المباح ليس یجنس للواجب وانه في ذاته غیر ما مور به

كل كروه واختلف لفظي فان الكمي قائل بأنه غير مأمور به من حيث ذاته ومأمور به من حيث
 ما عارضه من تحقق ترك الحرام به وغيره لا يخالفه فيه ما نقول في ذاته قبل القول بان المباح غير مأمور
 به لا لخلو الخلاف وسيأتي ما له بذلك نطق (و) الاصح (ان الاباحة حكم شرعي) لاها التخيير
 بين الفعل والترك المتوقف وجوده كيفية الاحكام على الشرع كالمسألة وقال بعض المعتزلة لا لأنها
 انتفاء الحرج عن الفعل والترك وهو ثابت قبل ورود الشرع مستمر بعده (واختلف) في المسائل
 الثلاث (لفظي) أي دارج الى اللفظ دون المعنى أمافي الاوليين فلما امر وأما في الثالثة فلان
 الدليلين لم يتوارد على محل واحد فتأخري لهذا من الثلاث أولى من تقديم الاصل له على الاخرة واعلم
 ان ما سلكته في مسألة الكمي ثبت فيه ما لا كثر وأولى منه ما سلكته في الحاشية أحدان كلام
 بعض المحققين من تحريم الكلام فيها بوجه آخر ومن رد دليل الكمي بما يقتضيه ان الخلاف معنوي
 وان خالف ذلك ظهر كلام الكمي (و) الاصح (ان الوجوب) لشيئ (اذا نسخ) كأن قال
 الشارع نسخ وجوبه أو وجوب تركه (بقي الجواز) له التقى كان في ضمن وجوبه من الاذن في
 الفعل بما يقتضيه من الاذن في الترك وقال الغزالي لا يبقى لان نسخ الوجوب يجعله كأن لم يكن ويرجع
 الامر الى ما كان قبله من تحريم أو اباحة أو براءة أصلية فالتخلف معنوي (وهو) أي الجواز
 المذكور (عدم الحرج) في الفعل والترك من الاباحة والتدبأ والكرهية بل في الشامل لخلاف
 الاولى (في الاصح) اذ لا دليل على تعيين أحدها وقيل هو الاباحة فقط اذ ارتفاع الوجوب
 يقتضي الطلب فيثبت التخيير وقيل هو التدبأ فقط اذ لا تحقق بارتفاع الوجوب انتفاء الطلب الجازم
 فيثبت الطلب غير الجازم والحاصل انه يعتبر في الجواز المذكور رفع الحرج عن الفعل والترك في
 الاقوال الثلاثة لكنه معطاني في الاول منها مقياسه الثاني في الثاني و يرجع الفعل في الثالث
 فالتخلف معنوي هكذا افهم **مسألة** في الواجب والحرام والتحريم (الامر باحد اشياء) معينة كافي
 كفارة التمين (بوجه) أي الأحد (مهما عندنا) وهو القدر المشترك بينها في ضمن أي معين منها
 لانه المأمور به وقيل بوجه معين عند الله تعالى فان فعل المكلف المعين قد اك أوفل غيره
 منها سقط بفعله الواجب وقيل بوجه كذلك وهو ما يختاره المكلف بان علم الله منه انه لا يختار
 سواء وان اختلف باختيار المكلفين وقيل بوجوب الكل فينبأ بفعله ثواب واجبات ويعاقب
 بتركها عقاب ترك واجبات ويسقط الكل الواجب واحد منها لان الامر نطق بكل منها بخصوصه
 على وجه الاكتفاء بواحد منها قلنا ان سلم ذلك لا يلزم منه وجوب الكل المرتب عليه ذلك والقول
 الاخير والثاني للمعتزلة فهم متفقون على نفي ايجاب واحد منهم كنفهم تحريمه كما سيحى لمناقاة من
 أن ايجاب الشيء أو تحريمه يملكان تركه أو فعله من المفسدة التي يدركها العقل وانما يدركها في المعين
 والثالث يسمى قول التراجم لان كلامنا الاشاعة والمعتزلة تنسبه الى الاخرى فاتفق الفريقان على
 بطلانه (ف) على الاصح (ان فعلها) كلها (فالتحتمل) انه ان فعلها مرتبة فالواجب) أي

وان الاباحة حكم
 شرعي واختلف لفظي وان
 الوجوب اذا نسخ في
 الجواز وهو عدم الحرج
 في الاصح مسألة
 الامر باحد اشياء بوجه
 مهم عندنا فان فعلها
 فاختار ان فعلها مرتبة
 فالواجب

(قوله بوجه كذلك) أي معين عند الله تعالى بان علم الله منه انه لا يختار سواء قال الزركشي
 واعلم ان نصير المصنف يعني ابن السبكي عنه بقوله باختيار المكلف غير مطابق والذي تحققته انه قول
 خلاف الذي قيله ولهذا قال الشيخ تقي الدين في شرح الامام اختلفوا في الواجب التحريم فقيس الكل
 واجب على البدل وقيل الواجب واحد لا يعينه بتعين باختيار المكلف وقيل بتعين بالفعل لا بالاختيار
 اه فيتم تصير المذهب خمسة ولا يقال ان هذا هو القول الاول الصحيح لان منذهباً هما بان انه مبهم
 لم يزل واذا قلنا فتمت على الوجوب مسمى أحدها لذلك المفعول مخصوصه اه بالحرف وأملا شيخنا

الثاب عليه ثواب الواجب القى هو كشواب مبين مسدوبا (أولها) وان تفاوت لتأدى الواجب به من حيث أنه مبهم (أو) فعلها كلها (معافأ عليها) ثواب الواجب لأنه لو اقتصر عليه لا يثبت عليه ثواب الواجب الأكمل فضم غيره إليه لا ينقصه من ذلك (وان تركها) كلها (عوقب بأدائها) عقابا بان عوقب لأنه لو فصله فقط من حيث أنه مبهم لم يعاقب فان تساوت وفعلت معاً وترك ثواب الواجب والعقاب على واحد منها وقيل الواجب فيها اذا تفاوتت أعلاها ثوابا وفيها اذا تساوت أحدها وان فعلت مرتبة ففهم المسافر فان تركت حكمه موافقاً للخيار وثاب ثواب التسدوب في كل قول على غير ما ذكر لثواب الواجب وذكر حكم التساوي في المرتبة مع الترجيع في البقية من زيادتي المتضمنة من حيث الترجيع لا بدال قوله في المرتبة أعلاها بقولي وأطاب وقرنه علم ان محل ثواب الواجب والعقاب أحدهما مما لا من حيث خصوصه حتى ان الواجب ثواباً في المرتبة وأطاب من حيث أنه مبهم لا من حيث خصوصه وكذا يقال في كل من الزائد على ما تأدى به الواجب منها أنه ثاب عليه ثواب المتدوب من حيث أنه مبهم لا من حيث خصه (ويجوز زعمهم واحد مبهم) من أشياء معينة (عندنا) نحو لا تناول السمك أو اللبن أو البيض فعلى المكلف تركه في أي عين منها وفعله في غيره اذا ما منع من ذلك ومنه المعزلة كمنهم بوجاهة لمصر عنهم فيما وزعت طاعتهم ان لم تزد به اللغة وهذا (ك) الواجب (الخبر) فيما مره فالتبني عن واحد مبهم بما ذكره بحرهم بهما وقيل بحرهم معينا عند الله تعالى وبسقط ترك الواجب بتركه أو ترك غيره منها فالتارك لبعضها مصادف الحرم فذاك والافتد ترك بدله وقيل بحرهم كذلك وهو باختياره المكلف وقيل بحرهم كلها فيعاقب بفعلها عقاب فعل حرمت وثاب بتركها امتثالاً لثواب ترك حرمت ويسقط تركها الواجب بترك واحد منها في الال ان تركها كلها امتثالاً وتفاوتت فالتارك ثاب على ترك أشدها عقاباً وان فعلها مرتبة عوقب على آخرها وان تفاوتت لارتكابها الحرم بها وفعلها معاقب على أخفها عقاباً

أولها ومعافأ عليها وان
تركها عوقب بأدائها
ويجوز زعمهم واحد مبهم
عندنا كالخبر

السلامة محمد الجوهري (قوله لأنه لو اقتصر عليه إلخ) هذا لتيسيل للقول المرجوح الناظر للخصوصيات وقد اعتمد المصنف هنا عبارة لاصل مع شرحه فان فصل السك فقيس الواجب أعلاها ثواباً لأنه لو اقتصر عليه لا يثبت ثواب الواجب فضم غيره إليه معاً ومربناً لا ينقصه من ذلك وان تركها فقيس لعقاب على أدناها عقاباً بان عوقب لأنه لو فصله فقط لم يعاقب فان تساوت ثواب الواجب والعقاب على واحد منها فعلت معاً ومربناً وقيل في المرتبة الواجب ثواباً وأطاب تفاوتت أو تساوت لتأدى الواجب به قبل غيره وهذا كلفني كجاري على ان محل ثواب الواجب والعقاب أحدهما من حيث خصوصه الذي يقع نظر التأدي الواجب به والتحقيق المأخوذ عما تقدم أنه أحدها من حيث أنه أحدها لا من حيث ذلك الخصوص والا كان من تلك الحيفية واجبا وكذا يقال في كل من الزائد على ما تأدى به الواجب أنه ثاب عليه ثواب المتدوب من حيث أنه أحدها لا من حيث خصوصه (هـ) مع بعض اختصار وحذف به تعلم أن ما في بعض النسخ من قوله لا يثبت عليه من حيث أنه مبهم ليس بسدود النسخة الصحيحة هي هذه وجهه ان القول المرجوح الذي يرمي به الشارح في منته نظر الى الخصوصيات لا الى القدر المشترك اليهم في تأمل (هـ) من تلخيص شيخنا العلامة محمد الجوهري من لفظه (قوله لا ينقصه) عبارة للمصباح قص قصمان باب قتل ونقصنا وانقص ذهب منه شيء بعد تمامه ونقصته وانقصته بتعدى ولا يتعدى هذه اللفظة انقصه وبها جاء القرآن في قوله تعالى نقصها من أطرافها وغير منقوص وفي لغة ضعفة بتعدى بالهمزة والتضعيف ولم يأت في كلام فصيح بتعدى أيضاً بنفسه الى مقولين فيقال نقصت زيدا حقاً ودرهم ناقص غير

فان تساوت وفعلت معاً وتركت قائمتين أحدهما وقيل المحرم فيها اذا فطنت ولو مرتبةً خلفها عقاباً
 • ففيه المنسوب كالواجب والمكروه كلهم فما ذكر (مسئلة فرض الكفاية) المنقسم اليه
 والى فرض العين مطلق الفرض السابق حده (مهم بقصد) ثمراً (جزماً) من زيادتي (حصوله
 من غير نظر بالذات لفاعله) وانما ينظر اليه بالاتباع للفعل ضرورية انه لا يحصل بدون فاعل وشمل الحد
 الذي كملته الجنازة والامر بالمعروف والنهي عن المنكر كالخرف والصنائع وخرج عنه السنة اذ لم يجزم
 بقصد حصوله او فرض العين فانه من منظور بالذات لفاعله حيث قصد حصوله من كل عين أى واحد
 من المكلفين أو من عين مخصوصة كالنبي صلى الله عليه وسلم فيما يخص به (والاصح انه دون فرض
 العين) أى فرض العين أفضل منه كما نقله الشهاب بن العماد عن الشافعي رضى الله عنه قال ونقله
 عنه القاضي أبو الطيب وذلك لشدة اعتناؤه الشارع به بقصد حصوله من كل مكلف في الأغلب ويدل له
 تحليل الاحكام بما للإمام الشافعي كراهة قطع طواف لفرض صلاة الجنازة به لا يحسن ترك فرض
 العين لفرض الكفاية وقال امام الحرمين وغيره فرض الكفاية أفضل لانه يسان بقيام البعض به
 جميع المكلفين عن أنهم المترتب على تركهم له وفرض العين انما يسان القيام به عن الأتم الفاعل فقط
 وترجع الأول من زيادتي (د) الاصح (انه) أى فرض الكفاية (على السك) لأنهم
 بتركه كافي فرض العين ولقوله تعالى قالوا الذين لا يؤمنون بالله وهذا ما عليه الجمهور ونص عليه
 الشافعي في الأم (ويستقط) الفرض (بفعل البعض) لان المقصود كإحصول الفعل لا ابتلاء
 كل مكلف به ولا يصدق سقوط الفرض عن الشخص بفعل غيره كسقوط الدين عنه باءدائه غيره عنه
 وقيل فرض الكفاية على البعض لا السك ورجحه الأصل وفاقاً بوجهه للإمام الرازي لا اكتشافه بحصوله

• مسألة فرض الكفاية
 مهم بقصد جزماً حصوله من
 غير نظر بالذات لفاعله
 والاصح انه دون فرض
 العين وانه على السك
 ويسقط بفعل البعض

بالم الوزن اه بالحرف (قوله جزماً) استترزه عن سنة الكفاية كما سيأتي في الشارح ولو اعتبر
 الهدف في اضافة الحصول الى الضمير أغناهم عن ذلك اذ الحصول للمعهود هو المطلوب طلباً لاجزأ كما تقدم
 في تعريض مطلق الواجب المراد للفرض وكذا يقال في سنة الكفاية اذ الحصول للمعهود فيها هو
 المطلوب طلباً لاجزأ كما سلف في تعريض مطلق المنسوب المراد طوا واجب من حوائج المحلى
 كيف غفلوا عن ذلك بل والشارح فتكفوا ما تكفوا اه وأملأه شيئاً العلامة الجوهري
 (قوله وخرج عنه السنة) أى بقوله جزماً قال العلامة المحلى ولم يقيد بقصد الحصول بالجرم احترازاً عن
 السنة لان الفرض يميز فرض الكفاية عن فرض العين وذلك حاصل بما ذكر واعترض بأن
 التعريف يصير غير مراع وأجب بأنه تعريف بالاعم وهو جائز كالتعريف بالخاص ناعاً على ان
 الفرض من التعريف لما بيان النهاية ونصها بوجه ما تميزها عن جميع ما عداها كما هو رأى
 المتأخرين من المناطق حتى اشتراطوا في التعريف ان يكون جامداً مانعاً وهو خلاف ما عليه المحققون
 من قدمائهم كانه عليه السبيل في شرح المواقب وقال المحقق السواني في حوائج التهذيب واشتراط
 المساواة في مطلق التعريف ليس مذهب المحققين اذ هم قالوا القصد من التعريف التصور سواء كان
 بوجه مساوٍ أو بوجه أعم وأخص نعم يشترط في المرفق التام أى لا الناقص اه من املاءه شيئاً
 العلامة محمد الجوهري (قوله وفقاً) للإمام الرازي فيه شيء فانه يوجه ان الرازي لا يقول بذلك
 عند التحقيق وليس كذلك فتدلل الزركشي في بحر ما نصه وكلام الامام في الحصول مضطرب في
 المسئلة والطاهر انه يقول على البعض لانه جملة متناولة لاجتماع على سبيل الجمع ومراعاة ما جمع أهم من
 التعميم والاجتماع دليل أنه مقسم اليهما فقال في التناول على سبيل الجمع انه يمكن انه قد يكون فعل
 بعضهم شرطاً في فعل البعض وقد لا يكون وما ليس على سبيل الجمع يدعي ان لا يكون على الجميع لاجتماع

من البعض ولا بد ولنكن منكم أمة يدعون إلى الخير وأجيب عن الأول بجماع من أن المقصود حصول الفعل لا ابتلاء كل مكلف به وعن الثاني بأنه في السقوط بفعل البعض جماعين الأدلة وعلى القول الثاني فالتأخير كافي الأصل البعض منهم فنقاه بسقوط الفرض بفعله وقيل معين عند الله تعالى يسقط الفرض بفعله وبفعل غيره كسقوط الدين فيما سار وقيل معين ككذلك وهو من قام به لسقوطه بفعله ثم مداره على الظن فعلى قول الكل من ظن أن غيره فعله أو يفعله سقط عنه ومن لا فلا وعلى قول البعض من ظن أن غيره لم يفعله ولا يفعله وجب عليه ومن لا فلا واعلم أن الكل لو فعاوه معا وقع فعل كل منهم فرضاً أو مرفاً فكذلك وإن سقط الحرج الأولين نعم أن حصل المقصود بجماعه كفعل الميت لم يقع غير الأول فرضاً (و) الأصح (أنه) أي فرض الكفاية (لا يتعين بالشروع) فيه لأن المقصد به حصوله في الجملة فلا يتعين حصوله من شريع فيه (الاجتهاد وصلاة جنازة وجماعة) فتعين بالشروع فيها لشدة شبهها بالعيني ولما لم يعلم التعيين في الأول من كسر قلوب الجند وفي الثاني من هتك حرمة الميت وهنأت فيه الغزالي وغيره وقيل يتعين فرض الكفاية بالشروع فيه أي يصير به كفرض العين في وجوب إتمامه بجماع الفرضية وهذا مما يحسنه الأصل تبعاً لابن الرفعة وهو بعيد إذا كثرت فروض الكفايات لا تتعين بالشروع فيها كالخرف والصنائع وصلاة الجماعة (ومستها) أي سنة الكفاية التي تقسم إليها وإلى سنة العين مطلق السنة السابق حده (كفرضها) فيما سار لكن (بإبدال جزأين) فيصدق ذلك بإتمامهم بقصد بلا جزء حصوله من غير نظر بالثبات لفعله كابتداء السلام والتسمية لا كل من جهة جماعة وبأما حديث سنة العين وبإتمامها من الكل وبأنها لا تتعين بالشروع فيها أي لا يصير به كسنة العين في ناك كطلب إتمامها على الأصح في الثلاث الأخيرة (مسألة الأصح أن وقت الصلاة (المكتوبة) كالظهر (جواز وقت لأدائها) ففي أي جزء منها وقعت فقد أوقعت وقت أدائها الذي يسهرها وغيرها وهذا يعرف بالواجب الموسع وقول جواز الرجوع إلى الوقت لبيان أن الكلام في وقت الجواز لا في الزائد عليه يضامن وقتي الضرورة والحرمة وإن كان العمل فيهما أداء بشرطه وقيل وقت أدائها أول الوقت فإن أخرت عنه فقضاء وإن فعل في الوقت حتى يأتى بالتأخير عن أوله وقيل هو آخر الوقت فإن قدمت عليه فقد عيما تعجيل وقيل هو الجزء الذي وقعت فيه من الوقت وإن لم تقع فيه فوقت أدائها الجزء الأخير من الوقت وقيل إن قدمت على آخر الوقت وقعت واجبة بشرط بقاء العامل مكلفاً إلى آخر الوقت فإن لم يبق كذلك وقعت نفلاً وهذه الأقوال الأربع متكررة للواجب الموسع (و) الأصح (أنه) أي الشأن (يجب على المؤخر) أي مره بالتأخير عن أول الوقت الذي هو سبب الوجوب (العزم) فيه على الفعل في الوقت كما يحسنه النووي في مجموعه وهله غيره عن أصحابنا ليمتد به التأخير الجائز عن غيره وتأخير الواجب الموسع عن المندوب في جواز التأخير عن أول الوقت وقيل لا يجب كتنها بفعل ووجه الأصل وزعم أن الأول لا يصرف إلا عن التقاضي أي بمرأى القلاني ومن تبعه وأنه من هفوات التقاضي ومن العظام في الدين فإن قلت يلزم على الأول تعدد البديل والمبدل واحد قلنا نعم إذا لا يجب إعادة العزم بل ينسحب على آخر الوقت كاستحباب النية على أجزائها العبادة ولا رادى وإنما هو على البعض ويؤيد قوله في حصول ذلك ببعض لم يلزم بالباقي ولو كان على الجميع لما قل لم يلزم الباقي بل كان بقول سقطت عن الباقي غيراً لاستعمل لفظ السقوط بعد ذلك فينبغي تأويله ليجمع كلاماً اه بالحرف (قوله بزمه) أشار به لما ذكره في الحاشية من أن الأصل تبع في ذلك المراضى والتي في حصول الامام أعماهو وجوبه على الكل كما فهمه الاستنوى وغيره

وأنه لا يتعين بالشروع
الاجتهاد وصلاة جنازة
وجماعة وجمعة وسنها
كفرضها ما دل على ما يشده
مسألة الأصح أن وقت
المكتوبة جواز وقت
لأدائها وأنه يجب على
المؤخر العزم

الطولية كقوله امام الحرمين وغيره فان قلت العزم لا يصلح بدلا عن الفعل اذ بدل الشيء قوم مقامه والعزم ليس كذلك قلت لا يخفى ان المراد بكونه بدلا عنه انه يدل عن ايقاعه في أول وقته لا عن ايقاعه مطلقا والعزم قائم مقامه في ذلك (ومن آخر) الواجب الموسع بان لم يشغل به أول الوقت مثلا (مع غن فوته) بجوت أو حيض أو نحوهما وهذا أعظم من قوله مع غن الموت (عصى) لظنه فوت الواجب بالآخر (د) الاصح (أنه ان بان خلافه) بان تبين خلاف ظنه (وفعله) في الوقت (فاداء) فعله لأنه في الوقت المقدر شرعا وقيل فعله قضاء لأنه بعد الوقت الذي تضيق بظنه وان بان خطؤه و يظهر أثر الخلاف في نية الاداء والقضاء وفي انه لو فرض ذلك في الجملة تصل في الوقت على الأول وتقتضي ظهرا لاجتماع على الثاني (و) الاصح (ان من آخر) الواجب المذكور (مع غن خلافه) أي عدم فوته بان خلاف ظنه ومات مثلا في الوقت قبل الفعل (لم يعص) لان التأخير جازئه والقوت ليس باختياره وقيل يعصى وجواز التأخير مشروط بسلامة العاقبة هذه ان لم يكن عزم على الفعل وان عصى بتركه العزم والا فلا يعصى قطعا قاله الآمدي (بخلاف ما) أي الواجب الذي (وقته العزم كحج) فان من أخوه بان أمكنه فعله مع غن عدم فوته كان غن سلامته من الموت الى مضى وقت يمكنه فعله في موات قبل فعله يعصى على الاصح والالم بتحقيق الوجوب وقيل لا يعصى لجواز التأخير له وعصيان في الحج من آخر سنى الامكان على الاصح لجواز التأخير اليها وقيل من أولها لاستقرار الوجوب حينئذ وقيل فبرسند الى سنة بعينها (مسئلة) الفعل (المقدور) للكف (الذي لا يتم) أي يوجد عنده (الواجب المطلق الابه واجب) بوجوب الواجب (في الاصح) سببا كان أو شرطاً ولو لم يجب لجواز ترك الواجب المتوقف عليه وقيل لا يجب بوجوبه لان الله على الواجب ما كتبه وقيل يجب ان كان سببا كالنار والارواح بخلاف الشرط كالوضوء للصلاة لان السبب أشد ارتباطا بالسبب من الشرط بالشرط وقيل يجب ان كان شرطا شرعيا كالوضوء للصلاة لا عقليا كترك ضد الواجب ولا عديا كضد جزء من الرأس بفصل الوجه ولان كان سببا شرعيا كصيغة الاعتاق له أو عقليا كالنظر له عند الامام وغيره أو عديا كحر الرقبة القتل والوجود بشرطه وقتلا وعادة ولا سببه مطلقا بدونه فلا يقصد هما الشارع بالطلب بخلاف الشرط الشرعي فإنه لو لا اعتبار الشرع له لوجد مشروطه بدونه ونحوه بالمقدور غيره كقدره أو ارادته اذ الاتيان بالفعل يتوقف عليهما ونحوهما (فلونه ترك محرم الا بترك غيره) من الجائز قبل كداء قليل وقع فيه بول وجوبهما متوقفا على ملك النصاب فلا يجب تحصيله فالمطلق ما لا يكون مقيدا بما يتوقف عليه وجوده وان كان مقيدا بغيره كقوله تعالى أقم الصلاة لذالك اشمس فان وجوبهما مقيد بالملك لا بالوضوء والتوجه للقبلة ونحوهما (فلونه ترك محرم الا بترك غيره) من الجائز قبل كداء قليل وقع فيه بول

اكتبه (قوله قيل كداء قليل الخ) قاله شيخنا المحلى وكتب عليه الشارح ما نصه قوله كداء قليل وقفه بول تبع في التيمم به المحرم ولو نوقش فيه بأنه لا يناسب منهيان من تنجس الجميع فليس معنا ظهور لعدم استعماله وانما يناسب مذهب الحنفية من ان الماء باق على ظهوره لا لانه جوهر والاعيان لا تقلب وانما نعترا استعماله لانه انما يمكن استعماله باستعمال النجاسة قال العراقي فلا ينبغي أن يكون هذا من المقدمة الاعلى منهم اه ومن ثم مثل بعضهم بل شبهه بظاهر بنجس لكنه لا يناسب التعديل هذا ما ياتي في المسئلة اه بالحرف قال شيخنا العلامة محمد الجوهري ويمكن توجيه المثال على مذهب الشافعية بان يكون عنده ماء فيه ماء واتصل به نجاسة حكمية واما ان فيه ماء وقع فيه بول وحصل له شهدة عطش وصل الى حالة تيسر له استعمال ذلك الماء فإنه يستعمل ما اتصلت به

ومن آخر مع غن فوته عصى وأنه ان بان خلافه وفعله فاداء وان من آخر مع غن خلافه لم يعص بخلاف ما وقته العزم كحج • مسئلة المقدور الذي لا يتم الواجب المطلق الابه واجب في الاصح فلونه ترك محرم الا بترك غيره

(وجوب) ترك ذلك الغير لتوقف ترك المحرم الذي هو واجب عليه (أو اشتبهت حليلة) لرجل من زوجة أو أمة فتعبرى بذلك أولى وأهم من قوله أو اختلطت منكوبة (باجنية) منه (سومنا) أي سوم قربانها عليه أما الاجنية فاما لقراءة الحلية فلا يعلم الكف عن الاجنية إلا بالكف عنها (كالمطلق معينة) من زوجية مثلاً (ثم نسبها) فانها يحرمان عليه لباس وقد يظهر الحال في هذه والتي قبلها فتراجع الحلية وغير المطلقة إلى ما كانتا عليه من الخل فيتعرف فيهما ترك المحرم وحده فلم يشملهما ما قبلهما ولو شملهما كان الأولى ابدالاً أو بكان ليكونا مثاليين له (مسئلة مطلق الامر) بما بعض جزئياته مكروهة كراهة تفرج أو تنزيه (لا يتناول المكروه) منها الذي له جهة أو جهتان بينهما زوم (في الاصح) وقيل يتناول وعزى للحنفية لتناولها لكان الشيء الواحد مطلوب الفعل والترك من جهة واحدة وذلك تناقض (فلا تصح الصلاة في الاوقات المكروهة) أي التي كرهت فيها صلاة النفل المطلق بشرطه كندطوع الشمس حتى ترتفع كرم وعند اصفرارها حتى تقرب (ولو) قلنا ان كراهتها فيها (كراهة تنزيه في الاصح) كالقولنا انها كراهة تحریم وهو الاصح عملاً بالأصل في النهي عنها في خبر مسلم وانما تصح على واحد منهما الذل صحت أي وافقت الشرع بان تناول الامر بالفعل المطلق لزم التناقض فتكون على كراهة التنزيه مع جوازها فائدة لا يتناولها الامر فلا يثبت عليها وقيل تكون محبة يتناولها الامر فيثبت عليها

الحكمة وموجب عليه ترك الماء الذي وقع فيه البول لحرمة تناوله النجاسة في هذا وتوقف اجتنابها على اجتناب الماء الذي وقعت فيه بخلاف ذلك فانه منجنس فقط اه من لفظه والمثال الخالي عن المناقشة اختلاط طعام مانع لشخص بطعام مائع لتبرده ماؤه واختلاط ماؤه بغيره فهنا يتعذر ترك المحرم الا بترك غيره اه (قوله كاه قليل) قال الزركشي في البحر بعد محو ما تقدم وقرب من هذا القسم ما لو وقعت النجاسة في الماء فان من أعمها بمن أوجاء على هذا الأصل وقال الماء طاهر في عينه ولم يصر نجساً محال وانما النجاسة مجاوزة فريته عن استعمال الطاهر وانما ينهي عن استعمال النجس الآن استعمال الطاهر لابتاقي الاستعمال النجس فكان تحریم استعمال الطاهر من ضروراته استعمال النجس الآن هذا لا يلبق باصول الشافعي بل هو أشبه بمن ذهب إلى حنيفة لان قاعده ان الماء جوهر طاهر والطاهر لا يتصور أن يصير نجساً في عينه بالنجاسة لان قلب الاعيان لا يدخل تحت توسع الخلق بل هو باق على أصل الطهارة وانما هو ينهي عن استعمال النجاسة ويستدل على هذا بفصل المكثرة فانه لو كثر عاد لمهوا بالاجماع ولو صار الماء عينه نجساً لم يخلو لقلنا تصور انقلابه طاهراً بالمكثرة قال أي ابن برهان وهو باطل فان الماء اللطيف اذا وقعت فيه نجاسة خالطت أجزاءه أجزاءها وامتزجت به لا يمكن التمييز فوجب الحكم به اسمة الكل لان النجاسة لا معنى لها الا الاجتناب ولا شك ان وجوب الاجتناب ثابت في الكل وقد وافقه على حكمية هذا الخلاف ابن السمعاني في القواطع فقال فمنهم من قال يصير كله نجساً وهو الاطلاق عندهنا وقيل انما سوسم الكل لتعذر الاقدام على البياح قال وهو يلبق بمن ذهب إلى حنيفة قلت وهو الذي أورده الامام في الحصول وما أورده ابن برهان في الاعتراض عليهم رده الاصفاقي بان وجوب الاجتناب عند اختلاط النجاسة بالماء متفق عليه وانما الكلام في عللة الاجتناب عما هي وقال أبو الحسين في المعتقد اختلاف في اختلاف النجاسة بالماء الطاهر فقليل يحرم استعماله على كل حال ومنهم من جعل النجاسة مستهلكة واختلفوا في الامارة الدالة على استهلاكها فمنهم من قال هي عدم تغير للماء ومنهم من قال هي كثرة الماء

وجوب أو اشتبهت حليلة
باجنية سومنا كالمطلق
معينة ثم نسبها مسألة مطلق
الامر لا يتناول المكروه
في الاصح فلا تصح الصلاة
في الاوقات المكروهة ولو
كراهة تنزيه في الاصح

واللهي عنهاراج إلى أمر خارج عنها كوافقة عباد الشمس في سجودهم عند طلوعها وغروبها
وهذا الموافق لما ياتي في الصلاة في الامكنة المكروهة ان فصل الخنعية يضاف في قولهم فيها الصلح مع
كرهية التحريم وهو مردود كايته في الحاشية ولا يشكل ما ذكره بصحة صوم نحو يوم الجمعة مع كراهته
لان الله عن خارج وهو الضعف عن كثرة العبادة في يوم الجمعة وخروج بمطلق الامر للمقيد بغير
المكروه فلا يتناولها جزاء بالاقوات المكروهة والامكنة المكروهة فالصلاة فيها صحيحة واللهي
عنها خارج جزاء كالتعرض بها في الحمام لوسوسة الشياطين وفي أعطان الابل لنفارها وفي قارة
الطريق لمرور الناس وكل من هذه الامور يشغل القلب عن الصلاة فاللهي عنها في الامكنة ليس
لنفسها ولا للازمانها بخلافها في الازمنة (فان كان له) أي للمكروه (جهتان لازوم بينهما)
كالصلاة في الامكنة المكروهة وقدم بيانها والصلاة في المقصوب فانها صلاة ونفسه أي شغل ملك
الغير عدوانا وكل منه بوجوب دون الآخر (تناوله) مطلق الامر لا تنفاه المحذور السابق (قطعا
في نهى التنزيه) كافي المثال الاول (وعلى الاصح في) نهى (التحريم) كافي الثاني وقيل
لا يتناول في نهى التحريم نظر الجهة التحريم (فالاصح صحة الصلاة في مقصوب) فرضا كانت أو
نظرا لجهة الصلاة الامور بها وقيل لا تصح نظر الجهة القصد للهي عنه وعليه فليل سقط طلبها
عند هلاها وقيل لا يسقط (و) الاصح (انه) أي قاعلا على القول بصحتها (لا يثبت)
عليها عقوبة بل عليها من جهة الغيب وقيل يثبت عليها من جهة الصلاة وان عوقب من جهة الغيب
فقد يعاقب بغير حرمان الثواب أو بحرمان بعضه (و) الاصح (ان الخارج من) محل
(مقصوب تائبا) أي نادما على الدخول فيه عازما على أن لا يعود اليه (آت بواجب) لتحقق
التوبة واجبة بخروجها تائبا وقال أبو هاشم من المعتزلة هو آت بحرام لان ذلك شغل ملك غيره بغير
اذنه كلما كت وقال امام الحرمين مرتبك أي مشبك في العصية مع انقطاع تكليف اللهي عنه
من الزام كفه عن الشغل بخروج وجهه تائبا فهو عاص بخروج وجهه بسبب دخوله أولا أما الخارج غير تائب
فعاص جزاء كلما كت (و) الاصح (ان الساقط) باختياره أو بدونه (على محجور جرم)
ين جرمي (يقوله) ان استمر عليه (أو) قتل (كفوه) في صفات القودان لم يستمر عليه لعدم محل
بتمتع عليه الا بدن كفوه (يستمر) عليه ولا يتقل الى كفوه لان الضرر لا يزال بالضرر ولان
الاتقال استئناف فعل باختياره بخلاف المكث نعم لو كان أحد هما نيبا اعتبر جانيه وكذا لو كان وليا
أو اماما عادلا كما قال ابن عبد السلام في نظيره من المضطرين وقيل يتغير بين الاستمرار عليه
والاقتبال الى كفوه تتساوى في الضرر وقيل لاحكم فيه من اذن أو منع لان الاذن له في الامرين
أرأى أحد هما يؤدي الى القتل المحرم والمنع منهما لا قدر على امتثاله ونوقص الغزالي فقال يحتمل كل من
القتلات ثلاثا وخروج بالكف عبره ككافر ولومصوم فوجب الاقتبال عن المسلم اليه لان قتله
لا مقصد فيه ومفسدته أخف والترجيح مع ذكر نحو من زيادتي (مسئلة الاصح جواز التكليف)
عقلا (بالحال) أي الممتنع بمعنى جواز تعاقب الطلب النفسي بإيجاده (مطلقا) أي سواء كان
مخالفا له أي متمنعا عاده عقلا كالجمع بين السواد والبيضاء لمغيره أي متمنعا عاده لاعقلا كالشي
من لزم من قلد جمع وعقلا لعادة كإيمان من علم الله انه لا يؤمن وقال المحققون بمتنع كون الشيء
متمنعا عقلا كعدة وطنا فالسعد التفاضل في كل يمكن عادة يمكن عقلا ولا ينكس فالتكليف

فان كان له جهتان لازوم
بينهما تناوله قطعا في نهى
التنزيه وعلى الاصح في
التحريم فالاصح صحة
الصلاة في مقصوب وأنه
لا يثبت وان الخارج من
مقصوب تائبا آت بواجب
وان الساقط على محجور جرم
يقوله وكفوه يستمر
مسئلة الاصح جواز
التكليف بالحال مطلقا

واختلف هؤلاء منهم من قرر الكثرة باقتنائين ومنهم من قدرها بغير ذلك اه بالحرف

بإيمان من علم أنه لا يؤمن كإياني تكليفاً الممكن لا بالحال عند المحققين وقد بسطت الكلام على ذلك في الحاشية مع بيان أن الاختلاف لفظي ومنع جمع منهم أكثر المعتزلة التكليف بالحال الذي لا يرتبط العلم بعدم وقوعه دون الحال الذي يتعلق العلم بذلك إذ لا فائدة في طلب الأول من المكلفين لظهور امتناعه لهم وأجيب بأن فائدة اختيارهم هل ياخذون في التمسك بغير ترتيب عليها الثواب أو لا فالغالب وأيضا توجيه الخطاب فيه ليس طلباً في الحقيقة بل علامة على شقاؤه وتقصيره وفي الجواب الأول كلام ذكرته في الحاشية ومنهم معتزلة نهدوا التكليف بالحال لأنه دون الحال لغيره (د) الأصح (وقوعه) أي التكليف (بالحال لتعلق علم الله تعالى بعدم وقوعه فقط) أي دون الحال لقائه والحال لغيره عادة لا عقلاً قال تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها وهذا إن لم يأت في وسع المكلفين بخلاف الأول وهذا قول الجمهور ووجهه الأصل في شرح المهاج فعمل أن التكليف بالحال لتعلق علم الله بعدم وقوعه جائز وواقع اتفاقاً وقيل يقع بالحال لغيره لقائه ووجهه الأصل هنا وقيل يقع بالحال مطلقاً وخرج بالتكليف بالحال التكليف بالحال فلا يجوز والفرق بينهما أن الحلال في الأول يرجع إلى المأمور به وفي الثاني إلى المأمور كالتكليف ميت وجاد (د) الأصح (جوازه) أي التكليف (بالحال) يحصل شرطه الشرعي فيجوز التكليف بالشرط حال عدم الشرط (كالكافر) يجوز تكليفه (بالفروع) مع اتفائه شرطها في الجملة فمن الإيمان المتوقف عليه النية إذ لو توقف على حصول شرط ما كلف به لم يجب صلافة قبل الظهر والنية لا تنفاه شرطها واللازم باطل بالضرورة وقيل لا يجوز إذ لا يمكن امتثاله لوقوعه وأجيب بإمكان امتثاله بأن يأتي للشرط بعد الشرط (د) الأصح (وقوعه) فيعاقب على ترك امتثاله وانقطاع عن الكافر الأصلي بإيمانه ترغيباً فيه قال تعالى يضاعف لمن يشاء لونه عن الجرمين الآية وقال دويل الشركين الذين لا يؤتون الزكاة وقال الذين لا يدعون مع الله إلهاً آخر الآية وتفسير الصلاة في الآية لا ولي بالإيمان والزكاة في الثانية بكلمة التوحيد وكذلك في الثالثة بالشرك فقط كقيل بعيد وقيل ليس بواقع إذ الأمور ما كلفه بها الكافر مثلاً لا يمكن مع الكفر فعلها ولا يؤمر بعد الإيمان بقضائها والمنهيات محمولة عليها حسن من تبعض التكليف وقيل واقع في المنهيات فقط لا مكان امتثالها مع الكفر لعدم توقفها على نية بخلاف الأمور وخرج بالشرعي القوي كان دخل المحجف فصل ركعتين والعقل كالحياة العلم والعاذ كمثل جزء من الرأس فصل الوجه والمراد بالتكليف ما يشمل خطاب الوضع مطلقاً

(قوله) وقد بسطت الكلام على ذلك في الحاشية أي حيث قال وجهه أن دائرة العقل أوسع من دائرة العادة وتوجيهه باستحالة اجتماع وصفي الاستحالة والامكان منتقض باجتماعهما في المتنوع عادة لا عقلاً ولا بالاستحالة بالذات لا تنافي في الامكان بالذات إذ يصح وصف الشيء بوصفين متناقضين باعتبارين فيصح وصفه بأنه ممكن إذا انحالا عراضاً وهو هنا تعلق العلم بعدم وقوعه عنهم يؤخذ من هذا توجيه ما سلكه الشارح المحلى تبعا لغيره وبه يعلم أن الخلاف لفظي لأن الأول ينظر إلى إثبات الحال عرضاً والثاني إلى نفيه ذاتاً محروفاً (قوله) وأجيب الخ أي أن سلطنا أنه لا بد في أفعاله تعالى من ظهور فائدة للعقل فأذا لم نسلم ذلك لانه لا يستل عما يفعل فله أن لا يظهرها إذ لا يلزم الحكم بإطلاع من دونه على وجه كماله العقل في محاسن الشريعة اه وهذا أشار إليه بقوله فيجاء به وفي الجواب الأول كلام ذكرته في الحاشية اه شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله) وخرج بالشرعي أي فان حصول الأولين شرط لصحة التكليف اتفاقاً وحصول الثالث ليس شرطاً لها اتفاقاً كإني حاشية

ووقوعه بالحال تعلق علم
الله بعدم وقوعه فقط
وجوازه بحال يحصل شرطه
الشرعي كالكافر بالفروع
ووقوعه

وللسبب في تعميل رده الزركشي كايسته في الحاشية (مسئلة التكليف) صحيح (الافعل) أما الامر فظاهر لانه طلب فعل وأما النهي (فالتكليف به في النهي الكف) الذي هو فعل النفس (أي الانتهاء) عن النهي عنه وان لم يقصد امتثالاً (في الاصح) وذلك فعل يحصل بفعل ضد النهي عنه وقيل المكلف به في النهي فعل ضد النهي عنه وقيل هو انتفاء النهي عنه وهو مقدور للتكليف بان لا يشاء فعله فاذا قيل

لا تتحرك فالتلاوب منه على الاول الانتهاء عن التحرك الحاصل بفعل ضده من السكون وعلى الثاني فعل ضده وعلى الثالث انتفاؤه بان يستمر عدمه من السكون وقيل يشترط في الاثبات بذلك قصد امتثالاً حتى يترتب العقاب ان لم يقصد قلنا منع وانما يشترط لحصول الثواب خبر أعمال الاعمال بالنيات (والاصح ان التكليف) الشامل للامر والنهي فهو أعم من قوله والامر (يتعلق بالفعل قبل المباشرة) له (بعد دخول وقته الزاماً وقوله اعلاماً) والمراد بالتعلق الاثبات والامتنان وبالاعلام اعتقاد وجوب إيجاد الفعل ولا يحصل الامتنان الا بكل من الاعتقاد والإيجاد وقيل لا يتعلق به الا عند المباشرة وقول الاصل انه التحقيق لاذ لا قدر عليه الا حينئذ مردود كايسته في الحاشية (و) الاصح (انه) أي تعلقه الاثبات به (يستمر حال المباشرة) له وقيل ينقطع حاله والا يلزم طلب تحصيل الحاصل قلنا الفعل كاملاً بما يحصل بالفرغ منه لا يتفاته بتفاته من منه (مسئلة الاصح ان التكليف) شئ (يصح مع علم الأمر فقط انتفاء شرط وقوعه) أي وقوع المأمور به (عند وقته) اذ لا مانع (كأن رجل يصوم يوم علم موته قبله) للأمر فانه علم من ذلك انتفاء شرط وقوع الصوم انما هو بمن الحياق والغيير عند وقته وقيل لا يصح التكليف مع ما ذكر لا انتفاء قاعدته من الطاعة أو العصيان بالفعل والترك وخو ج يعلم الأمر جهه ولوع علم المأمور بانتفاء الشرط بان كان الأمر غير الشارع كامر السيد عبيده بخياطة ثوب غداً وبفقط علم الأمر والمأمور بذلك فيصح التكليف في الاول بصورتيه تفقاً وبتنوع في الثاني اتفاقاً لا انتفاء قاعدته الموجودة حال الجهل بالعلم وبشد بعضهم فقال يصح تنقيح لوجود قاعدته بالعلم بتقدير وجود الشرط وتبعه الاصل عليه ومحمده ورد توجيهه بأنه لا يتحقق العلم على ما لا يوجد شرطه بتقدير وجوده (و) الاصح (انه) أي التكليف (يعلم المأمور اثر) يفتح أوله وثانيه وبكسر أوله واسكان ثانيه أي خب (الامر) المسموع له الدال على التكليف من غير توقف على زمن يمكن فيه الامتنان وقيل لا يعلمه حينئذ لانه قد لا يتمكن من فعله لموت قبل وقته وعجز عنه وأجيب بأن الاصل عدم ذلك وبتقدير وجوده ينقطع تعلق الامر الدال على التكليف كالوكيل في البيع غداً مات او عزل قبل الفدي ينقطع التوكيل وكالأمر والمأمور فيها ذكر الناهي والنهي (خاتمة الحكم قد يتعلق على الترتيب أو) على (البديل فيحرم الجمع) كما كل المدك والميتة في الاول فان كلامهما يجوزاً كله لكن جوازاً كل الميتة عنه الجز عن غيرها فيحرم الجمع بينهما الميتة حيث قدر على غيرها الذي من جملة المدك وكذا وجع المرأة من كفتور في الثاني فان كلامهما يجوز والتزوج منه بدلائل الآخى ان لم تزوج من الآخر ويحرم الجمع بينهما بأن تزوج منهما (أو يباح) الجمع كل موضوعا للتمييز في الاول فان التبعهم انما يجوز وعند

مسئلة لا تكليف بالافعل
فالتكليف به في النهي الكف
أي الانتهاء في الاصح
والاصح ان التكليف
يتعلق بالفعل قبل المباشرة
بعد دخول وقته الزاماً وقوله
اعلاماً وانه يستمر حال
المباشرة • مسئلة الاصح
ان التكليف يصح مع علم
الأمر فقط انتفاء شرط
وقوعه عند وقته كامر رجل
يصوم يوم علم موته قبله
وانه يعلم المأمور اثر
الامر بخاتمة الحكم قد
يتعلق على الترتيب أو
البديل فيحرم الجمع أو يباح

الشارح على أغل (قوله كايسته في الحاشية الخ) قال في الاصل قال الشيخ الامام والخلاف في خطاب التكليف وما يرجع اليه من الوضع لا الاتلاف والنجابات وترتب آثار العقود أي فالكافر في ذلك كالمسلم اتفاقاً قال في الحاشية وما نقله المصنف عن ولده من التفصيل الذي ذكره تبعه عليه البرماوى واستحسنه لكن رده شيخه الزركشي بأنه لا وجه له وانه لا يصح دعوى الاجماع في الاتلاف والنجابة قال بل الخلاف جري في الجميع واخذ في بيانه وقول المصحف لا الاتلاف والنجابات قصد به الايضاح بقدر الامتنان والا فاحدهما من عن الآخر لا ريب ومن ذلك قول الشارح متلفه

الجزء من الوضوء قد يباح الجمع بينهما كان نيم خوف بطله بر من عم غلظه محل الوضوء ثم توسأ متحلاً مشقة بطله البرء وإن بطل وضوئه تيممه وكسرة الوضوء بثوبين في الثاني فإن كلاً منهما يجب الستر به بدلاً عن الآخر ويباح الجمع بينهما (أو يسن) الجمع تكمال كفارة الوقوع في الأول فإن كلاً منهما واجب لكن وجوب الأكل عند الهز عند الصيام وجوب الصيام عند الهز عن الاعتناق ويسن الجمع بينهما فينوي بكل الكفارة وإن سقطت ظاهراً بالأولى كما قيل ينوي بالصلاة المعادة الفرض وإن سقط بالفعل أو لا وتكامل كفارة التيمم في الثاني فإن كلاً منهما واجب بطله من غيره أي إن لم يفعل غيره منها نظر إلى الظاهر وإن كان التحق في مام من إن الواجب القدر المشترك بينهما في ضمن أي معين منها ويسن الجمع بينهما

﴿ الكتاب الأول ﴾

من الكتب السبعة (في الكتاب ومباحث الأقوال) المشتمل عليها من الأمر والنهي والعام والخاص والمطلق والمقيد ونحوها (الكتاب) هنا (القرآن) غلب عليه من بين الكتب في عرف أهل الشرح كالمغلب على كتاب سيبويه في عرف أهل النحو (وهو) أي القرآن (هنا) أي في أصول الفقه (اللفظ) ولو بالقوة كالمكتوب في المصاحف (المزلة على عهد صلى الله عليه وسلم المهج بسورته المتعبد بتلاوته) يعني ما يصدق بهذا الحد من أول سورة الفاتحة إلى آخر سورة النازعات من الحجج بأدعائه خلاف القرآن في أصول الدين فإنه اسم لحدود ذلك وهو المعنى النفسي القائم بذاته تعالى وإنما حدوا القرآن مع تشعبه بما ذكر من أوصافه ليميز عن غيره أي يسمى كلاً ما انفرج عن إن يسمى قرأاً بالمزلة على عهد غيره كالأحاديث غير البراءة والتوراة والإنجيل والبلجج أي ظهر صدق النبي في دعواه الرسالة لاستعار من مظهر عجز المرسل إليهم عن معارضة المستعمر من مثبت عجزهم الأحاديث البراءة تحدث أن عند ظن عيسى في يسو ورفقه بعضها إذا شتم على أقل من أفصر سورة منه وهي سورة الكوثر ثلاث آيات وفي الحاشية ما ينزع في ذلك وأقاد ذكرها يضادف إجماع أن المهج كل القرآن فقط وبالتعبد بتلاوته أي أبدأ ما نسخت تلاوته نحو الشيخ وشيعة إذا زينا فارجوهما بالبتة واعلم أن القرآن كما يطلق علماء الجرح ما ذكر يطلق اسم جنس للقدر المشترك بين المجموع وكل بعض منه فإن قلت إن أريد الأول اقتضى أن بعضه ليس قرأاً وأولاً قائل به والثاني وهو الأنسب بفرض الأصولي فشكل كنه في كل حرف من القرآن قرآن فيكون الحد الحاشية في لغو قيد المهج لأن الكلمة والحرف لا يماز فيهما قطعاً فلناختار الأول ولا نسأل أنه يقتضي أن بعضه ليس قرأاً وإنما يقتضي أنه ليس القرآن وهو كذلك إذا الحد ما هو للقرآن المعروف بلام العهد ولكل نص الشافعي على أنه لو قال لعبد أن قرأت القرآن فأتت حرلاً يقتضي الإقراء بالجمع وقول من قال أنه يحث بعضه في الحلف لا يقرأ القرآن محمول على أنه أراد لأم الجس ونميرى كالأصل هنا باللفظ أولى من التعبير بالقول وإن كان أحسن من اللفظ لما قاله من أن المراد التخصيص على أن يحثنا عن الانغاط

أو يسن

﴿ الكتاب الأول ﴾

في الكتاب ومباحث

الأقوال الكتاب القرآن

وهو هنا اللفظ المزلة على

محمد صلى الله عليه وسلم

المهج بسورته المتعبد

بتلاوته

ومحجبه اه بالحرف وقرره شيخنا العلامة الجوهري (قوله أي أبدأ) سب الإخراج إلى هذا القيد في الحاشية وبعبارة هذا دل على أن الإخراج لمجموع التعبد بقيد الله كوروه كل فقد يقال إن كان الشعر لم يطلق القرآن لم يصح إخراج ما نسخت تلاوته لأنه كان قرأاً حقيقته وإن كان تعرف القرآن الذي استقر عليه الحال بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم أقرب ما به استحكال الدين فلا حاجة إلى قيد الأبدية إذا لم يسخو ليس متعبد بتلاوته فيسند وقد سبق الشارح في ذلك الجلال المحلى وهو متقدماً بتقديم فلي تأمل اه من أملاء شيخنا محمد الجوهري

والقول لا يفهم لانه كما يطلق على اللسان يطلق على النفساني وقول المجزأ أولى من قوله لا يعجز لان الزال لا ينه صري في العجز فانه نزل لفهمه أيضا كالتدبر لآياته والتدكر بمواعظه (ومنه) أى القرآن (البسملة) أى كل سورة في الاصحاح) لانها مكتوبة كذلك بخط السور في مصاحف الصحابة مع ما يفهم من أن لا يكتب فيها ما ليس منه وقيل ليست منه مطلقا عند غيرنا وفي غير الفاتحة عندنا وانما هي في الفاتحة لابتداء الكتاب على عادة الله تعالى في كتب وفي غير هذا الفصل بين السور وهي منه في أثناء سورة النمل اجابا (غير) أول سورة (راءة) أما أولا فليست البسملة من القرآن فيه جزألتز ولها بالقتال القى لانتسابه البسملة المناسبة للرجعة والرفق وحيث قلنا انها أول السور ومن القرآن فهي على الصحيح قرآن حكما لا قطعاً بمعنى ان السورة لاتم الا بقراءتها أولا حتى لاتصح الصلاة بتركها أول الفاتحة وانما لم تكفر جاحدها بخلاف فيها (لا الشاذ) وهو ما نقل قرآننا أحاداً ولم يصل الى رتبة القراءة الصحيحة الا في بناها كأيمانها في قراءة والسارق والسرقة فانقطعوا بإيمانها فانه ليس من القرآن (في الاصحاح) لانه لم يتواتر ولا هو في معنى المتواتر وقيل لانه منه جلا على انه كان متواترا في العصر الاول لعدم الفقه (و) القراءة (السبع) المروية عن القراءة السبعة أبي عمرو ونافع وابن كثير وعاصم وحزرة والكسائي (متواترة) من النبي النبأى قلها عن جمع بمنع عادة نواطوهم على الكذب لثقلهم وهل والمراد كما قال الامامان أبو شامة وابن الجزرى التواتر فيها انتفت الطرق على نقلها عن السبعة دون ما اختلفت فيه بمعنى انه نعت نسبتها إليهم في بعض الطرق (ولو فيها هو من قبيل الأداء) بأن كان هيئة للفظ يتحقق بدونها (كالم) الزائد على المد الطبيعي المعروف أو اعني في محله وكلاما للحمزة كانت أو بين بين وكشف خفي الحمزة بنقل أو ابدالاً وتسهيل أو اسقاط وكالمشدد في نحو ايك نعبذب زيادة على أقل التشديد من مبالغة أو توسط خلافا لابن الحاجب في انكاره تواترها هو من قبيل الاداء فقد قال حمزة القراءة والمحدثين الشمس ابن الجزرى لا نعلم أحدا تقدم ابن الحاجب في ذلك قال وقد نص أئمة الأصول على تواتر ذلك كله وكلام الأصل يجعل اليه الكثرة موافق في منع الموانع ابن الحاجب على عدم تواتر المدائى مطلقاً وتزداد في تواتر الامالة بوجوب تواتر تخفيف الحمزة واستظهاره في غير ذلك مما هو من قبيل الاداء أيضاً كالمشدد في نحو ايك نعبذب السبع (وتحرم القراءة بالشاذ) في الصلاة خارجا لانه ليس بقرآن على الأصح كما هو يتبطل الصلاة به ان غير معنى أو زاد حرفاً أو نقصه وكان عامداً لعلما بالتعريم كما قاله النووي (والاصح) وقافة نقرأ وجاعنا من الفقهاء ومنهم البيهقي (انه) أى الشاذ (ما وراء العشر) أى السبع السابقة قرأت يعقوب وأبي جعفر وخلف وقيل ما وراء السبع وهو ما عليه الاصوليون وجاعنا من الفقهاء منهم النووي قال ثلاثة الزائدة على هذا تحرم القراءة بها على الاول هي كالسبع يجوز ان تقرأ بها المصدق ثم يرف القراءة الصحيحة الا في عليها ولاها متواترة على ما قاله في منع للموانع ووافقه تعينه الامام ابن الجزرى في وضع وقال في آخر لمقروه به عن القراءة العشرة فيها متواتر وصحيح مستفيض متلقى بالقبول والقطع حاصل بهما اذا عدل الضابط اذا انفرد بشئ تحتمله العربية والرمح واستفاض وتلقى بالقبول قطع به وحصل به العلم وعلى هذا فالقراءة متواترة وصحيحة وشاذة وقد بينا ابن الجزرى ابسط مما مر فقال فالتواتر عما وافقت العربية ورسم أحد المصاحف العثمانية ولو قد راوا تواترها ونقلها ومعنى ولو قد راوا بما يحمله الرسم كالم يوم الدين فانهم بلا ألف في جميع المصاحف فيحتمل حذف ألفه اختصارا كما فعل في مثله من اسم الفاعل كقادم وصالح فهو موافق للرسم تقدروا والصحيحة ما صح سنه بنقل عدل ضابط عن مثله الى مثناه ووافق العربية والرسم

ومنه البسملة أول كل سورة في الاصحاح غير رراءة لا الشاذ في الاصحاح والسبع متواترة ولو فيها هو من قبيل الاداء كالم ونحرم القراءة بالشاذ والاصح انه ما وراء العشر

واستفاض نظره وتلقته الأتمة بالقبول وان لم يتواتر فلهذا كالتواتر في جواز القراءة والصلاة هما القطع بأن للمقر وبها قرآن وان لم يبلغ مبلغها والشاذ ما وراء العشرة وهو ما قبل قرآن ولم تلقه الأتمة بالقبول ولم يفسض أو لم يوافق الرسم فهذا لا يجوز القراءة ولا الصلاة به وان صح سند من أبي الفراداء وان مسعود وغيرهما قراءة بعض الصحابة بها فإصحاحه كانه قبل اجماع من يعتد به على المنع من القراءة بالشاذة مطلقا انتهى ملخصا وعليه فظاهر ان مراده بالصحيحة قراءة الثلاثة الزائدة على السبع (د) الاصح (انه) أي الشاذ (يجري مجرى) الاخبار (الآحاد) في الاحتجاج لانه منقول عن النبي ولا يلزم من استفاء خصوص قرآنه استفاء عموم خبره وقيل لا يحتج به لانه انما نقل قرآنا ولم تثبت قرآنه وعلى الاول احتجاج كثير من أئمتنا على قطع عين السارق بقراءة أبا جهم واثم لم يوجبوا التتابع في صوم كفارة الجمين بقراءة متتابعات لما صحح الماروقني اسنادا من عائشة رضي الله عنها زلت فصيما ثلاثة أيام متتابعات ففقط متتابعات أي نسخت ثلاثة وحكاها لان الشاذ انما يحتج به اذا وردا بين حكم كافي أيمانها بخلاف ما اذا ورد لا ابتداء الحكم لا يحتج به كافي متتابعات على انه قيل انها تثبت عن ابن مسعود (د) الاصح (انه) لا يجوز ورودها أي لفظ (لامعنى) في الكتاب والسنة لانه كالمثلين فلا يثبت في حافل فكيف باقية ورسوله وقالت الحشوية يجوز ورودها في الكتاب وجوده فيه كالعرف المقطعة أوائل السورة كله ونون وفي السنة القياس على الكتاب وأجيب بان الحروف المذكورة لها من منها اسماء السور والاكثر على جواز ان يقال في الكتاب والسنة زائد كفوق في قوله تعالى فان كن نساء فوق اثنتين وقوله فاضربوا فوق الاعناق بناء على تفسير الزائد بما لا يخلو الكلام بدونه لا بما لا معنى له أصلا (د) الاصح (انه) لا يجوز ان يرد فيهما (ما يعني به غير ظاهره) أي معناه احتجى لانه بالنسبة اليه كالمهل (الابدليل) بين المراد منه كافي العام المخصوص وقالت المرجئة يجوز ورودها فيهما من غير دليل حيث قالوا المراد بالآيات والاخبار الظاهرة في عقاب عصاة المؤمنين الترهيب فقط بناء على معتقدهم ان للعصية لا تضرع الايمان كان الكفر لا تنفع معه طاعة (د) الاصح (انه لا يثبت) فيها (بجمل كلف بالعمل به) بناء على الاصح الآتي من وقوعه فيهما (غير مبين) أي باقيا على اجاله بان يرتضح المراد منه الى وفاته صلى الله عليه وسلم للمعاجة الى بيانه حذر من التكليف بما لا يطابق بخلاف غير المكلف بالعمل به وقيل لا يثبت كذلك مطلقا لان الله اكمل الدين قبل وفاته لقوله اليوم اكملت لكم دينكم وقيل يثبت كذلك مطلقا قال تعالى في مشابهة الكتاب وما يعلم تأويله الا الله اذا لوقفتها كماله جمهور العلماء واذ ثبت في الكتاب ثبت في السنة اذا قائل بالفرق (د) الاصح (ان الادلة النقلية قد تفيد اليقين بانها غيرهما) من تواتر ومشاهدة كافي أدلة وجوب الصلاة فان الصحابة علموا ما فيها المرادة بالقرائن المشاهدة ونحن علمناها بواسطة نقل القرائن المتواترة وقيل تفيد مطلقا وزي للحشوية وقيل لا تفيد مطلقا لا استفاء العلم بالمراد منها فانما يعلم بما ذكرنا

﴿ المنطوق والمفهوم ﴾

أي هذا مبنيهما (المنطوق) أي معنى (دل عليه اللفظ في محل النطق) حكما كان كتحريم التأنيب للوالدين بقوله تعالى فلا تقل لها ف أو غير حكم كزيد في جوابه زيد بخلاف المفهوم فان دلالة اللفظ عليه في محل السكوت لا في محل النطق كسبائي (وهو) أي اللفظ الدال في محل النطق (ان أفادما) أي معنى (لا يثبت) أي اللفظ (غيره) أي غير ذلك المعنى (كزيد) في نحو

وانه يجري مجرى الآحاد
وانه لا يجوز زور وما لا معنى
له في الكتاب والسنة ولا
ما يعني به غير ظاهره الا
بدليل وان لا يثبت بحمل كلف
بأعمل به غير مبين وان
الدالة النقلية قد تفيد
اليقين بالضمائم غيرها
﴿ المنطوق والمفهوم ﴾
المنطوق ما دل عليه اللفظ
في محل النطق وهو ان أفاد
ما لا يثبت غيره كزيد

جاء بدلالة مفيدة الذات المستحصنة من غير احتمال لغيرها (فقص) أي يسمى به (أو) أفاد
 (ما يحتمل بدله) معنى (مرجوحا كالاسد) في نحو رأيت اليوم الاسد فانه مفيد المعين المقتصر
 محتمل للرجل الشجاع وهو معنى مرجوح لانه معنى مجازي والاول حقيقي (فظاهر) أي يسمى
 به أيا محتمل لمعنى مساو لاخر كالجن في نحو نوب زيد جون فانه محتمل لغيره أي الاسود والايض
 على السواء فيسمى مجالا وسيأتي واعلم ان النص يقال لا يحتمل تاويلا كانهما ولما يحتمل احتمالا
 مرجوحا وهو معنى الظاهر ولما دل على معنى كيف كان ولذيل من كتاب اوستة كاسيائي في
 القياس (ثم) اللفظ ينقسم باعتبار آخر الى مركب ومفرد لانه (ان دل جزؤه) الذي به تركيبه
 (على جزء معناه مركب) تركيبا اسناديا كز يد فاقم أو اضافيا كضلام زيد أو تقيد يا كالحوان
 الناطق (والا) أي وان لم يدل جزؤه على جزء معناه بأن لا يكون له جزء كهجرة الاستفهام أو
 يكون له جزء غير دل على معنى كزيد ودال على معنى غير جزء معناه كعبد الله علما (ففرّد) وقدم
 على تعريفه تعريف المركب لان التقابل بينهما تقابل العدم والمملكة والاعدام انما تعريف بما كانهما
 (ودلّاه) أي اللفظ (على معناه مطبقة) وتسمى دلالة مطبقة مطابقة أي ووافقة الدال للدلول
 (وعلى جزئه) أي جزء معناه (تضمن) وتسمى دلالة تضمن تضمين المعنى لجزءه الدلول
 (و) على (لازمه) أي لازم معناه (القهني) سواء أُلزم في الخبر أو في الضم لا (التزام)
 وتسمى دلالة التزام بالتزام المعنى أي استلزامه للدلول كدلالة الان في الحيوان الناطق في الاول
 وعلى الحيوان والناطق في الثاني وعلى قابل العلم في الثالث ان لازم خارجا ودلالة العمى أي عدم
 البصر عما من شأنه البصر على البصر اللازم للمعنى ذهنا للناطق في الخارج لا وجود كل منهما فيه بدون
 الآخر ودلالة العلم على بعض أفراد كجاء عبيد مطابقة لانه في قوة قضاياء بعد أفراد كاسيائي ذلك
 في بحث العلم فسقط ما قيل انها خارجة عن الدلالات الثلاث وقد أوضحت ذلك في شرح
 ايساغوجي والدلالة كون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بآخر وخرج باضافتها اللفظ الدلالة الفعلية
 كدلالة الخط والاشارة ويزيد في الوضعية دلالة اللفظ العقلية غير الاتزامية كدلالة على حياة لافظه
 والطبيعية كدلالة الان في الوجود (والاوليان) أي دلالتا المطابقة والتضمن (لفظيتان)
 لانهما محض اللفظ والتقدير بينهما بانبات بل باعتبار اذ الفهم فيهما واحد ان اعتبر بالنسبة الى
 مجموع جزئي المركب سميت الدلالة مطابقة أو الى كل جزء من الجزءين سميت تضمينا (والاخيرة)
 أي دلالة التزام (عقلية) لتوقفها على انتقال نحن من المعنى الى لازمه وفارقت التضمنية بما مر
 وبان الدلول في التضمنية داخل فيها ووضعه لالفاظ بخلافه في الاتزامية وهذا ما عليه الامدي وابن
 الحاجب وغيرهما من المحققين وجوز عليه شيخنا الكمال بن الهمام والاصل تبع صاحب المحصول
 وغيره في ان المطابقة لفظية والآخران عقليتان وتبعهم في شرح ايساغوجي وما هنا القصد وأكثر
 المناطقة على ان الثلاث لفظيات (ثم هي) أي الاخيرة (ان توقف صدق المنطوق أو محتمه) عقلا
 أو شرعا (على اضمار) أي تقدير في دال عليه (فدلالة اقتضاء) أي فدلالة اللفظ الاتزامية على
 معنى الضمير المقصود تسمى دلالة اقتضاء في الاحوال الثلاثة فالاول كافي الحديث الآتي في بحث المجمع
 رفع عن أمي الخطأ والنسب أي المؤاخذة بهما وتوقف صدقهما على ذلك لوقوفهما والثاني كافي قوله
 تعالى واسئل القرية أي أهله اذا قرية وهي الابنية المجتمعة لا يصح سؤالها عقلا والثالث كافي قوله
 لماك عبد أعتق عبدك عنى ففعل فانه يصح عنك بتقدير ملكي فاعتقته عنى لتوقف محبة العتق
 شرعا على الملك (والا) أي وان لم يتوقف صدق المنطوق ولا المحبة على اضمار (فان دل) اللفظ

فقص أو . يحتمل بدله
 مرجوحا كالاسد فظاهر
 ثم ان دل جزؤه على جزء
 معناه مركب والافترد
 ودلّاه على معناه مطابقة
 وعلى جزئه تضمن ولازمه
 الذهني التزام والاويان
 لفظيتان والاخيرة عقلية
 ثم هي ان توقف صدق
 المنطوق أو محتمه على اضمار
 فدلالة اقتضاء ولا فان دل

المقيد (على ما لم يقصد) به (فدلالة اشارة) أى فدلالة اللفظ على ما لم يقصد به تسمى دلالة اشارة كدلالة قوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائكم على محبة صوم من أصبح جنباً لازومها المقصود به من جواز جامعهم بالليل الصادق بآخويز منه (والا) بأن دل اللفظ على ما قصد به ولم يتوقف على اضمار (فدلالة بقاء) أى فدلالة اللفظ على ذلك تسمى دلالة إيمان وتسمى تنبيهاً وسبأني بيانه مع مثاله في القياس في المسالك الثالث من مسالك العلة وذكره ههنا من زيادتي وعلم من تعبيرى ههنا دون تعبيره بالمنطوق ان هذه الدلالات الثلاث من قسم دلالة الالتزام اذا المنطوق ينقسم الى صريح وغيره فالصريح دلالة المطابقة والتضمن وغيره دلالة الالتزام وهي التي تنقسم الى الدلالات الثلاث فان قلت دلالة الانسان على قابل العلم مثلاً من أى الدلالات قلت من دلالة الاشارة فيما يظهر (والمفهوم ما) أى معنى (دل عليه اللفظ لاقى محل النطق) من حكم وعمله ما كتحريم كذا كما سيأتي (فان وافق) للمفهوم (المنطوق) به (فوافقة) ويسمى مفهوم موافقة (ولو) كان (مساوياً) للمنطوق (في الاصحح) هو (خوى الخطاب) أى يسمى به (ان كان أولى) من المنطوق (ولخه) أى لحن الخطاب (ان كان مساوياً) للمنطوق والمفهوم الاولى كتحريم ضرب الوالدين الدال عليه نظر المعنى قوله تعالى فلا تقتل لهما نفواً أولى من تحريم التأفيم المنطوق لكونه أشد من الايذاء والمساوى كتحريم احراق مال اليتيم الدال عليه نظر المعنى آية ان الذين يأكلون أموال اليتامى ظلهم فهو مساو لتحريم الاكل لمساواة الاحراق للاكل في الاتلاف وقيل لا يسمى المساوى بالموافقة وان كان مثل الاولى في الاحتجاج به وعليه فمفهوم الموافقة هو الاولى ويسمى الاولى بفحوى الخطاب بلحن الخطاب وخوى الكلام ما يفهم من قطعاً ولخه معناه وما يطلق فيه المفهوم على محل الحكم كالمنطوق قولهم المفهوم اما اولى من المنطوق بالحكم أو مساو له فيه ومن المعنى المعلوم به موافقة المسكوت للمنطوق نشأ خلاف في ان الدلالة على الموافقة مفهومية أو قياسية أولوة تطبيقاً قد بينهما بقول (فالدلالة) على الموافقة (مفهومية) أى بطريق الفهم من اللفظ لاقى محل النطق (على الاصح) والتصرح بهذا القول من زيادتي وقيل قياسية أى بطريق القياس الاولى والمساوى المسمى ذلك بالقياس الجلى كجسائى لصدق تعريف القياس عليه والعلة في المثال الاول الايذاء في الثاني الاتلاف وقيل الدلالة عليه لفظة فافهم من اللفظ من غير اعتبار قياس لكن لا بمجرد اللفظ بل مع السياق والقرائن فتكون الدلالة عليه مجازة من اطلاق الاخص على الاعم فالرادم من منع التأفيم منع الايذاء ومن منع اكل مال اليتيم منع اتلافه وقيل لفظة لكن بنقل اللفظ عرفاً قال الاعم فيكون الدلالة عليه حقيقة عرفية وعلى هذين القولين تحريم ضرب الوالدين وتحريم احراق مال اليتيم من المنطوق وان كانا بقرينة على الاول منهما (وان خالفه) أى المفهوم أى المنطوق به (فخالفه) ويسمى مفهوم مخالفة ودليل خطاب قيل ولحن خطاب (وشطره) أى مفهوم المخالفة ليتحقق (ان لا يظهر لتخصيص المنطوق بالذ كر فائدة غير في حكم غيره) أى حكم المسكوت (كان خروج) المذكور (لغالب في الاصح) كما في قوله تعالى ورا بآبكم اللاتي في محوكم اذ الغالب كون الرأب في محو الازواج أى تريتهم وقيل لا يشترط اتفهام موافقة الغالب لان المفهوم من مقتضيات اللفظ فلا يقطع موافقة الغالب وهو من دفع بما يأتي

(قوله) وسبأني بيانه الخ أى بيانه اقتران الوصف للمفهوم بحكم لولم يكن للتعليل كان بعيداً كحكمه بمدى ما وصف كجاء حديث الاعراب واقعت أهلي في نهار رمضان فقال أعترق رقبة أى فأمره بالاعتاق عند ذكر الواقع يدل على انه علة له والاختلاف السؤال عن الجواب وذلك بعيد في قدر السؤال في

على ما لم يقصد فدلالة اشارة
والافدلالة إيماناً والمفهوم
مادل عليه اللفظ لاقى محل
النطق فان وافق المنطوق
فوافقة ولو مساوياً في الاصح
ثم خوى الخطاب ان كان
أولى ولخه ان كان مساوياً
فالدلالة مفهومية على الاصح
وان خالفه فخالفه وشطره
ان لا يظهر لتخصيص
المنطوق بالذ كر فائدة غير
نفي حكم غيره كان خروج
لغالب في الاصح

(أو خوف تهمة) من ذكر المسكوت كقول قريش بعهد بالاسلام لعهد بمحضور المسلمين تعلق بهذا على المسلمين ويريدون غيرهم وتركه خوفا من تهمة بالنفاق (أولوافقة الواقع) كافي قوله تعالى لا يتخذ المؤمنون الكافرين أولياء من دون المؤمنين زل في قوم من المؤمنين والوالد اليهود دون المؤمنين (أو) جواب (سؤال) عن المذكور (أول بيان حكم) حادثة) تتعلق به (أول جمل يحكمه) دون حكم المسكوت (أو عكسه) أي وأجل يحكم المسكوت دون حكم المنطوق وذلك كالقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم هل في الغنم السائمة زكاة أو قيل يحضره للفلان غنم سائمة أو خاطب من جهل حكم الغنم السائمة دون المعالوفة وكان هو على ما يحكم السائمة دون المعالوفة فقال في الغنم السائمة زكاة أو قال يحكم جواب السؤال والحادثة صار في العام عن عموم كظنهم هنا القوة اللفظ في النسبة إلى مفهوم المخالفة حتى عزي إلى النافى والخفية أن دلالة العام على كل فرد من أفراد قطعية وإنما اشترطوا الفهم اتفاقا لئلا يفتروا ظاهرا وهو فائدة خفية فأخرجها

وبذلك ابدع توجيه الوجه السابق والمقصود عاصر أنه لا مفهوم للذكور في الأمثلة المذكورة ونحوها ويطلب حكم المسكوت فيها من خارج بالمخالفة كافي الغنم المعالوفة لما سيأتي أو بالوافقة كافي آية الربيعة للنفى وهو أن البيعة حوت لتسابق بينا وبين أمها لتباغض لو أبيت نظرا للعادة في مثل ذلك سواء كانت في حجر الزوج أم لا وتسلم خلاف في أن الله لا في مفهوم الموافقة على حكم المسكوت قياسية أولا وقسكيت هنا مع ما يرتب عليه بقول (ولا يجمع) ما يقتضي تخصيص المذكور بالذكور (قياس المسكوت بالمنطوق) بأن كان بينهما علاقة جامعة لعدم هارضة له (فلا يعمه) أي المسكوت المشتمل على العلة (المعرض) لأنه ذكر من صفة وأغبرها الوجود العارض وإنما يلحق به قياسا (وقيل يعمه) إذ عارضه بالنسبة إلى المسكوت كانه لم يذكر فيمتنع القياس وإنما عبرت كالاصل بالمعرض أي اللفظ دون الموصوف لتساويهم كقائل في منع الموانع اختصاص ذلك بمفهوم الصفة وليس كذلك (وهو) أي مفهوم المخالفة بمعنى محل الحكم (صفة) أي مفهوم صفة والمراد بها لفظ مقيد لآخر وليس بشرط ولا استثناء ولا غاية لا لتنفق (كالغنم السائمة سائمة الغنم) أي الصفة كالسائمة في الأولين في الغنم السائمة زكاة وفي الثاني من سائمة الغنم زكاة قدم من تأخير وكل منهما يروى حديثا (وكالسائمة) من في السائمة زكاة (في الأصح) المعزول للجمهور لأنه لا تعلق بالسوم الزائد على الذات بخلاف القلب وقيل ليس من الصفتين ورجح الأصل

لاختلال الكلام بدونه كالقلب ودفع بمصاها (والنفى) عن محبة الزكاة (في) المثالين (الأولين معالوفة الغنم على المختار) فيها وهو ما رجحه الإمام الرازي وغيره (وفي) المثال (الثالث معالوفة الغنم) من ابل وبقر وغنم وقيل للنفى في الأولين معالوفة الغنم ولم يرجح الأصل منهما شأ بل قال وهل للنفى غير سائمتها أو غير مطلق السوا ثم قولان فالترجيح في المنفى في الأولين مع ذكره في الثالث من زياد في وقد بينت ما في الثالث وما ذكره من الجمع بين الأولين كالاصل هنا أولى من فرقه في منع الموانع بينهما بأن الخلاف خاص بأوله أو بأن المنفى في الثاني سائمة غير الغنم لا غير السائمة بناء على أن الصفة لفظ الغنم على وزان مثل الفتي ظم (ومنها) أي من الصفة للنفى السابق (العلقة) نحو أخط

الجواب فكأنه قال الواقعة فاعتنى اه ما خصصنا حاشية الشارح (قوله والمراد بالخالج) أي عندهم والأفاشارح لم يرتض هذا الاستثناء كما صرح به في الحاشية وعليه درج في المتن حيث قال ومنها العلة والظرف وال الحال والشرط الخ وكان الاتفاق منه حيث درج على ذلك أن تعقب هذه العبارة بقوله والأصح أنه لا استثناء كما مشى عليه إمام الحرمين ودرجت هنا عليه أو بقوله ولو شرط

أو خوف تهمة أولوافقة
الواقع أو سؤال أولحادفة
أولجمل يحكمه أو عكسه
ولا يجمع قياس المسكوت
بالمنطوق فلا يعمه المعرض
وقيل يعمه وهو صفة كالغنم
السائمة وسائمة الغنم
وكالسائمة في الأصح والنفى
في الأولين معالوفة الغنم
على المختار وفي الثالث
معالوفة الغنم ومنها العلة

السائل حاجته أي المحتاج دون غيره (والظرف) زماناً ومكاناً نحو ما قرعنا أي لا في غيره واجلس أمام فلان أي لا في غيره من بقيتهاته (والحال) نحو أحسن إلى العبد مطعماً أي لا عاصياً (والشرط) نحو وان كن أولات جل فاققوا عليهن أي فاققوا عليهن أي فغيرهن لا يجب إلا اتفاق عليهن (وكذا الغاية) في الأصح نحو وان طلقها فلا تحل لهن بدعي تنكحز وجاغيره أي فإذا نسكته تحل للزول بشرطه وقيل الغاية منطوق أي بالاشارة لتبادره إلى الأذهان وأجاب الأول بأنه لا يلزم من ذلك أن يكون منطوقاً (وتقديم المصول) بقيد زته بقول (غالباً) في الأصح نحو أياك لعبد أي لا غيرك وقيل لا يفيد الحصر وإنما أقاده في أياك لعبد للقرينة وهي العلم بأن قاله أي المؤمنين لا يعبدون غير ذلك (والعدد) في الأصح نحو قاجلد وهم ثمانين جلد أي لا أكثر ولا أقل وهذا ما نقله الشيخ أبو حامد وغيره عن الشافعي وأمام الحرمين عنه وعن الجمهور وقيل ليس منها عزاء النورى إلى جباهه الأصويلين لكن تعقبه ابن الرفعة وتجب منه مع أن ما نقله معارض جابر عن الإمام (و يفيد الحصر انما بالكسرى في الأصح) لا اشتراط على نفي واستثناء تقديره نحو انما الحكم الله أي لا غيره والاله المبودعني ونحو انما ز بقا ثم أي لا قاعدة مثلاً وقيل ليست للحصر لانهان المؤكدة وما الزائدة الكافة فلا نفي فيها وقيل للحصر منطوقاً أي بالاشارة أما انما بالفتح نحو اعلموا انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة الآلة فليست بالحصر بناء على بقاء أن فيها على مصدر يتامع كفها عما والمعنى اعلموا احقارة الدنيا فلا تؤزوها على الآخرة الجليلة فيقاء أن في الآلة على المصدرية كافي حصول المقصود بهان تحقير الدنيا وقيل للحصر كأصلها انما بالكسر والمراد أن الدنيا ليست الا هذه الامور المحترقات أي لا القرب فانها من أمور الآخرة فظهور غير انها فيقول من زيادتي في الأصح راجع إلى المسائل الأربع (و) نحو (ضمير الفصل) نحو وفاة هو الولي أي فغيره ليس بولي أي ناصر (د) نحو (لا والا الاستثنائية) نحو لعالم الا يزيد وما قام الا زيد منطوقه ما نفي العلم والقيام عن غير زيد ومفهومها نبات العلم والقيام لزيد وما يفيد الحصر نحو العالم زيد وصديقي زيد ذلك مفاد من زيادتي نحو وقد فنادي من قولي كالاصل ومنها ورثته قبل الشرط (وهو) أي الاخير وهو نحو لا والا الاستثنائية (اعلاها) أي أنواع مفهوم المخالفة اذ قيل انه منطوق أي صراحة لسرعة تبادره إلى الأذهان وبعلم أن في كون هذا من الصفة خلافاً أيضاً (تقابل) فيه انه (منطوق) أي اشارة كنمت وحال وظرف وعلة مناسبة (كالغاية وانما) والعد (فالشرط) اذ لم يقل أحد انه منطوق (فصفة أخرى مناسبة) للحكم لأن بعض القائلين بالشرط خالف في الصفة (و) صفة (غير مناسبة) كالتد كورات الغير المناسبة (فهو سواء) (فالعدد) لانكار كثير له دون ما قبله جابر (تقديم المصول) آخر المفاهيم لانه لا يفيد الحصر في كل صورة جابر (والمفاهيم) المخالفة (مخلة في الأصح) نقول كثير من أئمة الفقه فقال جمع منهم في خبر مطل التي ظلم انه يدل على ان مطل غير التي ليس بظلم وهم انما يقولون في مثل ذلك ما هو فونه من لسان العرب وقيل حجة شرعا لمرة فذلك من موارد كلام الشارع وقيل حجة معني وهو انه لو لم ينف المذكر والحكم عن المسكوت لم يكن المذكور فائدة وأنكر بعضهم مفاهيم المخالفة كلها مطلقاً وان قال في المسكوت بخلاف حكم المنطوق فلا حرج آخر كافي انتفاء الزكاة عن الملوقة قال الاصل عدم الزكاة وردت في السائمة فثبت المعلوقة على الاصل وأنكره البعض في الخبر نحو في الشام النعم السائمة فلا يثبت الملوقة عنها لان الخبر له خارج يجوز الخ بدل قوله وليس بشرط كما لا يخفى على ذي مسكة تقدير اه كاتبه (قوله والشرط الخ) هذا بناء منه على طريقة أمام الحرمين من التعبير عن المفاهيم كلها الا بتقديم بالصفة وهو خلاف ما ذكره الشارح في تعريف الصفة فليست أملاً

والظرف والحال والشرط
وكذا الغاية وتقديم المصول
غالباً والعدد و يفيد الحصر
انما بالكسرى في الأصح
و ضمير الفصل ولا والا
الاستثنائية وهو أعلاها
لما قبل منطوق كالغاية
وانما فالشرط فصفة أخرى
مناسبة و غير مناسبة
فالصل تقديم المصول
والمفاهيم مخلة في الأصح

الاخبار ببعضه فلا يتعين القيد فيه للشيء بخلاف الانشاء فهو كواحد الغنم السائمة وما في معناه مما مر
فلا خارجي له فلا فائدة للتقيد فيه الا للشيء وانكرها بعضهم في غير الشرع من كلام المؤلفين والواقفين
لغلبة القول عليهم بخلافه في الشرع من كلام الله تعالى ورسوله واعتمد السبكي والبرماوى
قال وهو ظاهر المذهب وانكر بعضهم صفة لانتساب الحكم كأن يقول الشارع في الغنم العسفر
الز كافيهي كأن غيب بخلاف المناسبة كاسوم تخفف مؤنة السائمة فهي كالصفة وظاهر ان محل العمل
بمفهومات المذكورات اذا لم يعارضه معارض أقوى والا فمقدم الاقوى يخبري انما الرأى بالنسبة وانما
الاولا لمن اعتنى فانهم ما عارضوا بالاجماع أما مفهوم الموافقة فاتفقوا على حجيتها وان اختلفوا في
طريق الدلالة عليه كالمز (وليس منها) أى من المفاهيم المخالفة (اللقب) علما كان أو اسم
جنس أو اسم جمع (في الاصح) كقوله به جواهر الاصولين وقيل منها نحو على زيد حتى أى لا على
غيره اذ لا فائدة له كرهه الاثنى الحكم عن غيره وأجيب بان في الحكم عن غيره انما كان للقرينة
وبأن فائدة كره استقامة الكلام اذ بسقاطه تحتل الصفة (مسئلة من اللطاف) جمع لطف بمعنى
ما لطف أى من الامور الملوطة بالناس بها (حدوث الموضوعات الخفية) يا حداث الله تعالى
وان قيل واضعها غيره من العباد لانه الخلق لا فعالمهم وفائدتها ان يعبر كل أحد من الناس عما في نفسه
بما يحجب به غيره ليعاود به نعمه لعدم استقلاله به (وهي) في الدلالة على ما في النفس (أقيد من
الاشارة والمثال) أى الشكل لانها تم للوجود والمعلوم وهما بخصان الموجود المحسوس (وأيسر)
منها أيضا لو افترضنا الامر لطبيعي دونها لانتها كيفيات تعرض للنفس الضرورى (وهي الفاظ)
ولو مقدره أو مركبة ولوتر كيبا اسناديا (دالة على معان) خرج بالالفاظ البوال الاربع وهي
المحطوط والعقود والاشارات والنصب بما بعدهم الالفاظ المبهمة (و) انما (تعرف بالمثل)
نوارا كالبهاء والارض والحجر والبرد لعلها المعروفة أو كأدأ كالفره الحبيض وللظهر (وباستنباط
العقرب منه) أى من النقل نحو الجمع لعرف باللام عام فان العقل يستنبطه بما قبل ان هذا الجمع يصح
الاستثناء منه بان يضم اليه وكل ما صح الاستثناء منه مما لا يحصر فيه فهو عام للزوم تناوله المستثنى فعلم
انها لا تعرف به رد الفعل فلا مجال له في ذلك (ومدلول اللفظ) اما (معنى جزئى أو كلى) لانه ان
منع تصور من لشركه فيه كمدلول زيد في جزئى وان لم يمنع منها كمدلول الانسان فكل (واللفظ
مفرد) اما مستعمل كمدلول الكلمة بمعنى ما صدقها كرجل وضرب وهل أو مهمل كمدلول أسماء
حروف الطبع كحروف وجلس أى جعله (أو) لفظ (مركب) اما مستعمل كمدلول لفظ
لغيره أى ما صدق كتمام زيد أو مهمل كمدلول لفظ الحناني وسياق ذلك في مبحث الاخبار مع زيادة
واضاحا كمدلول على الماصدق كنهناشاع والاصل للاقعة على المفهوم وهو ما وضع له اللفظ
(والوضع) اشامل لغوى والعرفى واشترعى (جعل اللفظ دليل للمعنى) فيهفه من العاروف
وضعه (وان لم يناسبه في الاصح) لان اللفظ علامة للمعنى بطريق الوضع ولا للموضوع لاضدين
كجنون لاسود والايص لا يناسبهما واشترط عباد الصبرى من المعتزلة مناسسته له قال والاف لام اخص
به وعينه فتمثل أرادها حامله على الوضع على وقفها فيحتاج اليه وقيل أرادها كافية في
دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج الى الوضع يدرك ذلك من خصه الله به كإلى القافى ويعرفه غيره منه
حتى أن بعضهم كان يدعى به يعلم السميانيات من الاسماء فليل له ما مسمى آذغاع وهو من لغة البربر فقال
أجد فيه بيا شبيدا وأراد اسم الحجر وهو كذلك قال الاصفاوى والثاني هو الصحيح عن عباد
(واللفظ) الدال على معنى خارجي أى له وجود في الذهن بالادراك ووجود في الخارج

وليس منها اللقب في الاصح
• مسئلة من اللطاف
حدوث الموضوعات الخفية
وهي أقيد من الاشارة
والمثل وأيسر وهي الفاظ
دالة على معان وتصرف
بالنقل وبسبب العقل
منه ومدلول اللفظ معنى
جزئى أو كلى ونظما د
أو كى بالوضع جعل
اللفظ دليل للمعنى وان لم
يناسبه في الاصح واللفظ

بالتحقق كالإنسان بخلاف الممدوم لاجتماعه في الخارج كبحر من زئبق (موضوع المعنى الذهني على المختار) وقال الامام الرازي وغيره لا ما ذارأ يتاجسهما من بعيد وظننا مصخرة سميناهما فاذا دون نامته وعرفنا انه حيوان وظننا طيرا سميناه به فاذا دون نامته عرفناه انسان سميناه به فاختلف الاسم لاختلاف المعنى الذهني وذلك يدل على ان الوضع له والجواب بان اختلاف الاسم لذلك لظن انه في الخارج كذلك فال موضوع له ما في الخارج والتعبير عنه تابع لادراك الدهن له حسبا أدركه مردودا به لا يلزم من كون الاختلاف لظن ما ذكر ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى الخارج وقيل موضوعا لمعنى الخارج لان به تستقر الاحكام ووجه الاصل وقيل موضوعا لمعنى من حيث هو من غير تقييد ذهني أو خارجي واختاره السبكي قال ابنه في منع المواضع واختلاف في اسم الجنس أى في النكرة اذا المر فتمت ما وضع للخارج ومنه ما وضع للذهني ككسائي وهذا التقييد يؤيد ما اخترناه اذا النكرة موضوعة لغيره فتمت ما وضع من الحقيقة وهو كذا لا يوجد مستقلا في الدهن كما أوضحته في الحاشية (ولايجب) هو أو لى من قوله وليس (لكل معنى لفظ بل) انما يجب (لمعنى محتاج للفظ) ذاتا نوعا والواقع كثرتم ليس لها ألفاظ لعدم انضمامها بل يدل عليها بتقييد كرامة كذا فافلت محتاجة الى الألفاظ بل هنا انتقالية لا باطلية (والحكم) من اللفظ (المتمنع المعنى) من نص وأظهر (والمشابهة) منه (غيره) أى غير المتمنع المعنى ولو للراسخ في العلم (في الاصح) بناء على ان الوقف في الآية المشار اليها بعد على الا الله (وقد بوضحه الله لبعض أصفائه) مجزة أو كرامة وقيل هو غير متمنع المعنى لغير الراسخ في العلم بناء على ان الوقف في الآية على والراسخون في العلم والاصطلاح المذكور مأخوذ من قوله تعالى منه آيات محكمات الى آخره وذكر اختلاف من زياتي ونعني بالمتشابهة مجاز كقول من قوله والمتشابهة ما سائر الله بعد له لان ذلك نرى بالضرورة (واللفظ الشائع) بين الخواص واهوام (لا يجوز وضعه لغيره) على العوالم (لا تمتنع مخاطبتهم بما هو في عليهم) لا يدركه وان أدركه الخواص (كسول مبتنى الحال) أى الواسطة بين الموجود والممدوم ككسائي أو اخرها لكتاب (الحركة بمعنى يوجب تحريك الذات) أى الجسم فان هذا المعنى غنى التعلق على العوالم فلا يكون معنى الحركة الشائعة بين الجميع ومعناها الطاهر تحريك الذات أو انتقالها (مسئلة المختار) ما عليه الجمهور (ان اللغات توقيفية) أى وضعها لله تعالى فغير واعن وضعه بالتوقيف لأدركه (عليها الله) عباده (بالوحى) الى بعض أنبيائه وهو الظاهر لانه المعتاد في تسليم الله (أو خلقى صوت) في أجسام بأن تدل، يسمعون من العباد عليها (أو) خلق (علم ضرورى) في بعض العباد بها واحتج للقول بالتوقيف بقوله تعالى وعلم آدم الاسماء كلها أى الألفاظ الشاملة للاسماء والأفعال والحروف لان كلامها اسم أى علم عباده الى الدهن وعلمه عليه وتخصيص الاسم ببعضها عرف طرأ وتعليمه تعالى دان الى انه الواضح درن البشر وقيل هي صلاحيه لا توقيفية أى وضعها لله تعالى بعد أو كثر وحصل عرفها منه لغيره بالاشارة وانما يمة كالأطفال اذ يفهم لغة أو به بهم واحتج لهذا القول بقوله تعالى وما زلنا نرسلنا من رسول الا ننبأ قومهم أى لنفهم فيهم - بقية على السبعة ولو كانت توقيفية والتعليم بالوحى لتأخرت عنها وقيل القدر المحتاج اليه في التعرف بها للغير توقيفي لدعاء الحاجة اليه وغيره محتمل وقيل القدر المحتاج اليه في التعرف بخاصة - غير محتمل والحاجة الى الاول تندفع بالاصطلاح وتوقف كثير من العلم عن القول بواحد من هذه الأقوال لتعارض أدلتها (و) المختار (ان التوقيف مضمون) لظهور دليله دون دليل الاصطلاح (قوله ان التوقيف مضمون) فندفع للاحاجة الى هذا بعد قوله في صدر البحث المختار ان اللغات توقيفية

موضوع المعنى الذهني على المختار ولا يجب لكل معنى لفظ بل لمعنى محتاج للفظ والحكم المتمنع المعنى والمشابهة غيره في الاصح وقد بوضحه الله لبعض أصفائه واللفظ الشائع لا يجوز وضعه لمعنى غنى على العوالم كقول مبتنى الحال الحركة بمعنى يوجب تحريك الذات بمسئلة المختار ان اللغات توقيفية عامها التوقيف على أصوات أو علم ضرورى وان التوقيف مضمون

اذلا يلزم من تقدم الفعل البعثان تكون اصطلاحاً لجواز ان تكون توقيفياً وتوسط تعليمها بالوصف بين النبوة والرسالة (وان اللغة لا تثبت قياساً) أى به بقيد زده بقولى (فبما معنى وصف) فاذا اشتمل معنى اسم على وصف مناسب للتسمية كالتجرأى المسكر من ماء العنب لتخديره أى تعطيته للعقار وبعد ذلك الوصف فى معنى اسم آخر كالنبيذ أى المسكر من غير ماء العنب لم يثبت له بالقياس ذلك الاسم لفتقلا يسمى النبيذ خيراً اذ ما من شئ الا وله اسم لانه فلا يثبت له اسم آخر قياساً كما اذا ثبت لشيء حكم بنص لم يثبت له حكم آخر قياساً وقيل يثبت به فيسمى النبيذ خيراً فيجب اجتماعه بأية انما التجرأ والميسر لا بالقياس على الخمر فان قلت يبنى ترجيعه فقد قال به الشافعى حيث قاس النبيش بالسارق فأوجب القطع وقاس النبيذ بالتجرأ فأوجب الحد قلنا قاس شرعاً للغة اذ وال العقل وأخذ مال الغير خفية وصف مناسب للمحكم لأنه قاس وصف النبيش وصف النبيذ بوصف السارق ووصف الخمر وقيل ثبت به الحقيقة دون المجاز لأنه أخفض مرتبتها وقيل غير ذلك والترجيح من زيادته وبما قرر علم ان محل اختلاف فى غير الاعلام وفالم يثبت تعميمه باستقراء الاعلام لا قياس فيها اتفاقاً ومابنت تعميمه باستقراء كرفع الفاعل ونصب المفعول لاجابة ثبوت ما لم يسمعه من الى قياس حتى يختلف ثبوته مع انه لا يتحقق فى جزئياته أصل و فرع لان بعضها ليس أولى من بعض بذلك ونخرج بما فى معناه وصف غيره فلا قياس فيه اتفاقاً لاتقواء الجامع (مسئلة اللفظ) المفرد (والمنى ان اتحد) بأن كان كل منهما واحداً (فان منع تصور معناه) أى معنى اللفظ المذكور (الشركة) فيه من اثنين مثلاً (جزئى) أى فذلك اللفظ يسمى جزئياً حقيقياً كزيد (والا) أى وان لم يمنع تصور معناه الشركة فيه (فكلى) سواء امتنع وجود معناه كالجعل بين الضدين أم أمكن ولم يوجد منه فرد كبحر زنبق أو وجد امتنع غيره كالاله أى المبودى أو أمكن ولم يوجد كالشمس أى الكوكب النهارى المنى أو وجد كالانسان أى الحيوان الناطق وما من من تسمية الملوك جزئياً وكلياً هو الحقيقة وما هنا مجاز من تسمية الله بالهم المدلول (متواطىء) ذلك السكى (ان استوى) معناه فى أفراد كالانسان فانه متساوى للمنى فى أفراد من زيد وعمر وغيرهما سمي متواطئاً من توافق أى التوافق لتوافق أفراد معناه فيه (والا) فان تفاوت معناه فى أفراد بالشدة أو التقدم كالبيض فان معناه فى الثلج أشد منه فى العاج كالوجود فان معناه فى الواجب قبله فى الممكن (مشتكك) سمي به لتشكيكه الناظر فيه فى انه متواطىء نظر الى جهة اشتراك الافراد فى أصل المعنى أو غير متواطىء نظر الى جهة الاختلاف (وان تعددا) أى النافذ والمعنى كالانسان والفرس (فباين) أى كل من اللفظين للآخر سمي مبايناً له مباينة معنى كل منهما لمعنى الآخر (أو) تعدد (اللفظ فقط) أى دون المعنى كالانسان والنسر (فراوى) كل من اللفظين للآخر سمي مرادفاً له مرادفة له أى موافقته فى معناه (وعكس) وهوان تعدد المعنى دون اللفظ كأن يكون اللفظ معنيين

وان اللغة لا تثبت قياساً
فبما معنى وصفه مسئلة
اللفظ والمنى ان اتحد فان
منع تصور معناه الشركة
جزئى والافكلى متواطئ
ان استوى والافكلى
وان تعدد الباين أو اللفظ
فقط فرادف وعكس

وأما اصل فمذكر الاختيار الاول فاحتاج الى هذا الكتاب (قوله بين النبوة والرسالة الخ) فقد قال ان هذا لما يتشكى على القول بأنها غير مقترنتين أما على القول باقتراحهما وهو الرجوع عنده فلا يتناقض لكن يمكن ان يقال ان الوحي بها يكمن سابقاً عليها فكان الاثبات فى العبارة ان يقول لجواز أن يسبق الوحي بها على البعث فيكون جارياً على القولين اهـ كاتبه (قوله لا تثبت الخ) أى لانها نقل محض فلا يدخلها قياس فان قلت ما الفرق بين هذا ومن ان الموضوعات اللغوية تعرف باستنباط العقل من النقل قات الغرض هنا استنباط اسم لآخر بقياس أصول مختلف فيه وتم استنباط وصف لاسم بقياس منطقي متفق عليه ولا يلزم من جواز الاثبات به جواز ما لا اول و بتقدير تسليم تساويه بالانزاع

(ان كان) أى اللفظ (حقيقة فيهما) أى فى المعنيين كالقرء للحيض والظهر (مشتراك) لاشتراك المعنيين فيه (والاخر حقيقة وبجاز) كالاسد الحيوان المفترس والرجل الشجاع وانما لم يقولوا أو بجاز ان ايضا مع انه يجوز ان يتجووز فى اللفظ من غير ان يكون له معنى حقيقى كقوله الاصع الاكى كانه لا هذا القسم لم يثبت وجوده (والعلم ما) أى لفظ (عين مساه) خرج النكرة (بوضع) خرج بقية المعارف فان كلاً منها لم يبين مساه بوضع بل باخر آتو فانت مثلاً انما يبين مساه بقريته الخطاب لا بوضعه فانه انما وضع لما يستعمل فيه من أى جزئى وماذ كونه أى من قوله ما وضع لمضى لا يفتا ولا غيره (فان كان تعيينه) أى المسمى (خارجيا فعلم شخص) فهو ما عين مساه فى الخارج بوضع فلا يخرج العلم العارض الاشتراك كزبد يسمى به كل من جماعة (والا) بان كان تعيينه ذهنياً (فلم جنس) فهو ما عين مساه فى القهن بوضع بان يلاحظ وجوده فيه كاسامة علم للسبع أى لمهايته الحاضرة فى الذهن وأما اسم الجنس ويسمى المطلق فهو عند جمع من المحققين ما وضع لتألف فى جنسه وسياقى ايضا حتى بحث المطلق وعند الاصل تبعاً لمجمع وهو المختار ما وضع للمهاية المطلقة أى من غير أن تعين فى الخارج أوفى لقهن كاسم للمهاية السبع واستعمالها فيها كأن يقال أسد أجو من ثعلب كما يقال أسامة أجو من ثعلب ويدل على اعتبار التمييز فى علم الجنس اجراء الاحكام اللفظية لعلم الشخص عليه كتمع الصنف مع ناه التناوب وإيقاع الحال منه نحو هذا أسامة مقبلاً واستعمال علم الجنس أو اسم الجنس على القول الثانى مع. فأومترك فى الفرد المعين أو بالبهمن من حيث اشتماله على الماهية حقيقى نحو هذا أسامة أو الاسد أو أسد أو ان رأيت أسامة أو

ان كان حقيقة فيهما
مشتراك والاخر حقيقة وبجاز
والعلم ما عين مساه بوضع
فان كان تعيينه خارجيا فعلم
شخص والا فلعلم جنس

من جواز انبات الوصف جواز انبات الاسم لكونه أصلاً والوصف فرعاً به من حاشية المحلى (قوله) فان كان تعيينه (الح) تبع أسفه شرحاً ومثلاً ولا يخفى ان الملقأى من جمع الجوامع ما ظرأى فرق بين علم الشخص وجنسه ذكره الزركشى فى بخره حيث قال وأحسن ما قيل فيه ان اللفظ اذا كان موضوعاً بازاء حقيقة فلا بد ان تصور الحقيقة ويحضر فرد من أفرادها فى القهن متشخصاً فالواقع تارة يضع للحقيقة لا بقيد الشخص الخاص فى ذهنه فيكون ذلك اسم جنس كمن أحضر فى ذهنه حقيقة الاسد وتضمن فى ذهنه فرداً من أفراد موضوع الحقيقة لا لتمام ذلك الفرد وتارة يضع للشخص الحاضر فى ذهنه بقيد ذلك الشخص الذى هو حاصل فى أفراد كثيرة خارجية فهنا علم الجنس وتارة يضع للشخص الخارجى فهو علم الشخص ويسمى هذا علماً لان الوضع فيه للشخص فيكون الشخص الوضع الذهنى والخارجى والشارح المحلى يميل كلامه بفرق الحسرو شأهى الذى ما خصه ان اوضاع اذا استعصم صورة الاسد ليضع طافلك الـ وروه الثابتة فى ذهنه جزئية بالنسبة الى مطلق صورة الاسد فان هذه الصورة واقعة فى هذا الزمان ومثلها يقع فى زمان آخر وفى ذهن شخص آخر فان وضع لها من حيث خصوصها فهو علم الجنس أو من حيث عمومها فهو اسم الجنس وهى من حيث عمومها خصوصها تطابق على كل أسد لا تائماً أخذناها فى ذهن مجرد عن جمع الخصوصيات فنطبق على الجميع بلا جرم فيقع الفرق بين اسم الجنس وعلمه بخصوص الصورة وعمومها اذا علمت ذلك فظهرت ان ما فى المتن اشارة الى فرق مخصوص وان ما فى الشارح اشارة الى فرق الحسرو شأهى ولا يخفى ما بينهما من الفرق البديق وان أمكن ارجاعهما الى شئ واحد فكيف لعل الشارح رأى ذلك كشيخه المحلى والطاهر أن للصف أعنى ابن السكيت انه باغير هذين ذكره العلامة الساماني فى بحثه أن من شرح المغنى فليراجع وهذا فروق آخر كثيرة منذ كورة فى البحر وغيره فمن اراد فليراجع اه قاله شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله) نحو هذا أسامة (الح) ذكرته أسامة الثلاثة الاولى منها مثلاً استعمال علم الجنس

الاسد أو أسد أقر منه (مسئلة الاشتقاق) لفظة الاقطاع واصطلاحا من حيث قيامه بالفاعل (رد لفظ الى) لفظ (آخر) وان كان الآخر مجازا (لناسبة بينهما في المعنى) بأن يكون معنى الثاني في الاول (و) في (الحروف الاصليه) بأن تكون فيهما على ترتيب واحد كافي الناطق من النطق بمعنى التكلم حقيقة وبمعنى الدلالة مجازا كافي قولك الحال ناطقة بكذا أى دالته عليه وقدا يشتق من المجاز كافي الامر بمعنى الفعل مجازا كما سيأتى وقضية الرد ما صرح به الاصل انه لا بدق تحقيق الاشتراك من تغيير بين اللفظين تحقيقا كافي ضرب من الضرب أو تقديره كافي طلب من الطلب وحلب من الحلب فتقدر فتحة اللام في الفعل غيرها في المصدر كاقدر وضم النون في جنب جعا غير هافيه مفردا ثم ما ذكره نرى للاشتقاق المراد عند الاطلاق وهو الصغير أمال الكبير فليس فيه الترتيب كافي الجبذ والجنب والا كبرليس فيه جميع الاصول كافي التلم وتلب ويقال فيها أيضا أصغر وصغير وكبير وأصغر وأوسط وأكبر (وقد يطرء) المشتق (كاسم الفاعل) نحو ضارب لكل من وقع منه الضرب (وقد يختص) بشئ (كالقارورة) من القرار للزجاجة المعروفة دون غيرها مما هو معتبر للمائع ككون (ومن لم يرقم) أى تعلق (به) من الاشياء (وصفلم يشتق منه) 'من' الوصف أى لفظه (اسم عندنا) خلافا للمعتزلة في تجويزهم ذلك حيث نقول ان الله تعالى صفاته الدائمة المجموعة في قول القائل

حياة وعلم قدرة وإرادة

ووافقوا على انه عالم قادر بدمثل لكن قالوا بانه لا بصفات زائدة عليها. تكلم لكن بمعنى انه خالق الكلام في جسم كاشجرة التي سمع منها موسى عليه السلام من الكلام عندهم ليس الا بالحروف والاصوات المتعصفاة تعالى بها في الحقيقة لم يخالفوا فيها لان صفة الكلام بمعنى خلقه ثابتة تعالى وكذا بقية الصفات الدائمة وإنما ينعون في زائدتها على الذات ويرعون انها نفس الذات فرارا بذلك من تعدد التعداد على ان تعددها انما هو بخبر في ذات لا في ذات وصفات وبشوا على تجويزهم المذكور وما ذكره الاصل هنا وغيره في مسئلة النسخ قبل الفعل من اتفاقهم على ان ابراهيم ذابح ابنه اسمعيل عليه الصلاة والسلام حيث أمر عندهم آلة الذبح على محله منه واختلافهم هل اسمعيل مذبح أو لا فقبل نعم والتأم ما قطع منه وقيل لا فالقائل بهذا أطلق الذابح على من لم يرقم به الذبح لكن بمعنى انه أمره على محله فما خالف في الحقيقة وعندنا لم يرقمها عليه النسخ الذبح قبل التحكيم بقوله تعالى وقد نبأه نذبح عظيم (فان قام به) أى الشئ (ما) أى وصف (له اسم وجب) الاشتقاق لقمن ذلك الاسم لمن قام به الوصف كاشتقاق العالم من العلم لمن قام به معناه (والا) أى وان لم يرقم به ذلك ما ليس له اسم كاتواع الرواح اذ لم يوضع لها أسماء استغناء عنها بالتبديد كراثة كذا كاسم (لم يرقم) أى الاشتقاق لاستحسانه وهذا أولى من قوله لم يجب (والاصح) أنه يشترط بقاء (بمعنى) (المشتق منه) في المحل (في كور المشتق) الطاق عليه (حقيقة ان أمكن) بقاء ذلك المعنى كقيام (والا فخر جزء

مسئلة الاشتقاق رد لفظ

الى آخر للنسبة بينهما في المعنى والحروف الاصليه وقد يطرء كاسم الفاعل وقد يختص كالقارورة ومن لم يرقم به وصف لم يشتق له منه سم عندنا فان قام به ماله اسم وجب واللم يجز والاصح أنه يشترط بقاء المشتق منه في كون المشتق حقيقة ان أمكن والا فخر جزء

واسمه معروف منكر ابراهيم في الترتيب في الفرض المعين والثلاثة الاخيرة مثله كذلك في الفرض السليم انه من حاشية الشارح على المحلى (قوله من تغيير بين اللفظين الخ) يتعين قراءته بياض لانه انى صرح به الاصل وهو حاك له في عين ما قاله وان كان معترضاً بزمع الشارح المحلى واعتراض وتبعه الشارح في حاشيته وقد أجاب عنه العلامة سم فراجعنا شئت (قولنا وحاجب من الحجاب) بلحاظ المهذبة والجميع للمجتمعة فيهما وهو صحيح على ما في المختار وعبارته في فصل الحاء الحلب بفتح اللام اللين المحبوب وهو ايضا المصدر قول من حب محلب بالضم حلبا وفي فصل الجيم جلب التناع وغيره من باب

أى وإن لم يمكن بقاؤه كالشك لأنه بأصوات تنقضى شيئاً فاشترط بقاء آخر جزء منه فاذالم يبق
 المعنى أوجزؤه الآخر في المحل يكون المشتق المطلق عليه مجازاً كالطلق قبل وجود المعنى نحو أنك ميت
 وانهم ميتون وقيل لا يشترط ما ذكر فيكون المشتق المطلق بعد اختصاصه حقيقة استصحاباً للاطلاق
 وقيل بالوقف عن الاشتراط وعدمه لعارض دليهما وانما عبرت كالاصل بالبقاء الذى هو استمرار
 الوجود الكفائي في الاشتراط لينشأ حكاية مقابلة وانما اعتبر في الشئ الثانى آخر جزء لتمام المعنى به
 وفي التعبير فيه البقاء تسميحاً للاحتمال للاحتمال وقيل ما حاصله محل اختلاف اذالم يطرأ على المحل وصف
 يضاد الاول فان طرأ عليه ذلك كالسواد بعد البياض والقيام بعد القعود لم يسم المحل بالاول حقيقة اجماعاً
 وهذا القول مأخوذ من كلام الأمدى في رد دليل القول بعدم اشتراط البقاء الذى لا يلتزم المراد فيه
 منهجها والاصح جريان الخلاف وقد ينفى ما في كلام الأمدى في الحاشية وعلى اشتراط ما ذكر بل
 وعلى عدمه أيضاً (فاسم الفاعل) من جهة المشتق (حقيقة في حال التلبس) بلغنى أوجزه الآخر
 مطلقاً (لا) حال (النطق) بالمشتق أيضاً فلفظ لا في الثاني وثى عليه سؤاله
 في آيات الزاينة والزاني فاجلدوا * والسارق والساارقة فاقطعوا * فاقطعوا المشركين ونحوها
 انما تتناول من انصف بلغنى بعد نزولها الذى هو حال لنطق بمجاز او الاصل عدم المجاز قال والاجماع
 على تناولها حقيقة وأجاب بان المسئلة محال في المشتق تحكموم به نحو زيد ضارب فان كان محكوماً
 عليه كفى هذه الآيات حقيقة مطلقاً وقال السبكي ذنبه ابنه في دفع السؤال ان المعنى بالحال حال
 التلبس بلغنى وان تأخر عن النطق بالمشتق لا حال النطق به الذى هو حال التلبس بلغنى أيضاً ففى أى
 فالاجماع انما هو في تناول لى ذكر حال التلبس لا حال النطق فاسم الفاعل مثلاً حقيقة في من هو
 متصف بلغنى حين قيامه به حاضر عند النطق أو مستقبلاً بمجاز في من يمتص به وكذا في من انصف
 به فيما مضى على الصحيح (ولا اشعار للمشتق بخصوصية الذات) التى دل هو عليها من كونها جاسماً
 أو غير لان قولك مثلاً الاسد جسم صحيح ولو أشعر الاسود فيه بالجسمية لكان قولك اجسم
 ذو الاسود جسم وهو غير صحيح لعدم افادته (مسئلة الاصحان) اللفظ (المرادف) لآخر (واقف)
 في الكلام جوازاً مطلقاً كليت وأسد وقيل لا وما يظن مرادفاً كالنسان والبشر فين بالصفة
 الاول باعتبار النسيان وانه ينسى والثاني باعتبار انه يبدى البشرة أى ظاهر الجلد وقيل لاقى الامعاء
 الشرعية لانه ثبت على خلاف الاصل الحاجة اليه في نحو النظم والسجع وذلك منتهى كلام الشارع
 (د) الاصح (ان الحد والمحدد) كالحيوان الناطق والانسان (ونحو حسن من) أى الاسم
 ونائبه كطشان فطشان (اسمانه) أى من المرادف أم لا الاول فلان الحد يدل على اجزاء
 الماهية تفصيلاً والمحدد يدل عليها اجمالاً فيهما متفاران ولان الترادف من عوارض المفردات
 وقيل منه بقطع النظر عن الاجل والتفصيل وأما الثاني فلان التتابع لا يفيد المعنى بدون متبوعه
 وقيل منه وقاله بنوع ذلك والتابع على الاول (يفيد انتقوية) للمتبوع والا لا يمكن
 لذكره فائدة (د) الاصح (ان كلام المرادفين) ولومن هتئين (يقع) جوازاً (مكان
 الآخر) في الكلام مطلقاً لا مانع من ذلك وقيل لا ذواتى بكلمة فخرية مكان كلمة بى في كلام
 لم يستعمل لغة الكلام لان ضم لغة الى أخرى كضم مهمل ومستمحل واذ عقل ذلك في لغتين عقل مثله

ضرب ويجلب جلباً أيضاً بوزن يطلب طلباً مثله الخ اه (قوله ضد الاول) أى ولا بد من كونه
 وجودياً أما الذى كالكسوت بمعنى ترك الكلام فلا يشترط عدم طريانه بكونه مضاداً كالسواد بعد
 البياض أما اذا كان مخالفاً كالتفريق به التكميل فلا يشترط عدم طريانه اه آيات

فسم غامض حقيقة في
 لالتباس لا النطق ولا
 لشمار للمشتق بخصوصية
 الذات ومسئلة الاصح ان
 لترادف واقع وان الحد
 ولحد ونحو حسن بسن
 ليامنه والتابع يفيد
 انتقوية وان كلام من
 المرادفين يقع مكان الآخر

في لغة وقيل لأن كامن لفحين لاسم وعلى الاصح انما امتنع ذلك فيما تعبد بلفظه كشكيرة
الاحرام عند التقادير عليها عارض شرعي والبحث انما هو لغوي فلا حاجة الى التقييد بذلك وان قيده
الاصل (مسئلة الاصح ان المشترك بين معنيين مثلا (واقع) في الكلام (جواز) كالقرء
الطهر والحيض وعصا لا قبل وأدبروا نباء لتجسس والاستماع وغبرهما وقيل لا وما يظن
مشتركا فهو اما حقيقة أم مجازا أو متواطى كالعين حقيقة في الباصرة مجاز في غيرها كالذهب لصفاته
وكالقرء موضوع للقرء المشترك بين الطهر والحيض وهو الجمع من قرأت الماء في الحوض أى جمعه
فيه والمجموع في زمن الطهر في الجسد وفي زمن الحيض في الرحم وقيل لا في القرآن والحديث لانه
لو وقع فيما وقع امامنا في طول بلا فائدة وأغرب من فلا يفيد القرآن والحديث ينزهان عن ذلك
وأوجب باختيار الثاني ويغيد ارادة علمه معنيه السنين وان لم يبين جمل على معنييه كاسياني
وقيل يجب وقوعه لان المعاني أكثر من الالفاظ الدالة عليها وأوجب منع ذلك اذا ما من مشترك
الاول كل من معنييه مثلا لفظ بدل عليه وقيل هو منع لاختلافه بفهم المراد المقصود من الوضع
وأوجب بانه يفهم بالثبوت والمقصود من الوضع الفهم التفصيلي أو الاجمال المبين بالترتبة فان اتفت
جمل على المعنيين وقيل يمنع بين القيين فقط اذ لو وضع لمال لفظ لم يفد سبهاه غير التردد بينهما
وهو حاصل في الغفل وأوجب بانه قد يعقل عنهما فيستحضرهما بسبهاه ثم يبحث عن المراد منهما
(و) الاصح (انه) أى المشترك (يصح لغة اطلاقه على معنييه) مثلا (معا) بان يراد به
من متكلم واحد في وقت واحد كقولك عندي عين وتريد الباصرة والجوارى بمشلا وقرأت هند
وتر بد طهرت وحاض (مجازا) لانه لم يوضع لهما معا بل لكل منهما منفردا بان تعدد الوضع
أو وضع الواحد نيب بالاول وعن الشافعي انه حقيقة نظر الوضع لكل منهما وانه ظاهر فيها عند
السمع دمع القرائن وعن القاضي أني بكر بالافلاقي انه حقيقة وانه مجمل لكن يعمل عليهما احتياطا
وقيل يصح ان يراد به الضمان عقلا لا لغة وقيل يصح ذلك في التي نحو لاهن عندي ويراد به الباصرة
والقبح مثلا لان الاتبات نحو عندي عين لان زيادة التي على الاتبات معبودة ورد بان التي لا يرفع
اذا ما يقتضيه الاتبات والخراف فيها اذا ما كان الجمع بينهما فان امتنع كافي استعمال صيغة افعل في طلب
الفعل والتدبيد عليه على القول الآتي انها مشتركة بينهما فلا يصح قطعا (و) الاصح (ان جمعه
باعتبارهما) أى معنييه بناء على جواز جمعه وهو ما رحمه الله مالك كقولك عندي عين وتريد
مثلا بصرين وجارية وأصرة وجارية وذهبا (مبنى عليه) أى على ما ذكر من محبة اطلاق اللفظ
المشترك المفرد عليهما معا كان المنع مبنى على المنع وقيل لا يبنى عليه فقط بل يأتي على القول بالمنع
أضالان الجمع في قوة تكرير المردات بالعطف (و) الاصح (ان ذلك) أى ما ذكر من محبة
اطلاق اللفظ على معنييه معا مجازا الى آخره (أت في الحقيقة والمجاز) كافي قولك رأيت الاسد
وتريد الحيوان المفترس والرجل الشجاع فيكون مجازا وقيل حقيقة ومجازا ومنع القاضي ذلك على
ما نقله عنه الاصل لما في من الجمع بين متنافيين حيث أريد اللفظ الموضوع له أولا وغيره معا وأوجب
بمنع التناق (د) أت (في المجازين) كقولك والله لا أشتري وتريد السوم والشراء بالوكيل فيه
وقيل لا يأتي فيهما لاسم واذا علم محبة اطلاق اللفظ على حقيقته ومجازه (فنعوا فاعلوا الخبر يعم
الواجب والمنسوب) حلا لصيغة افعل على الحقيقة والمجاز من الوجوب والمنسوب بقرينة كون
متعلقهما كاخبر شاملا لواجب والمنسوب وقيل يختص بالواجب بناء على انه لا يراد المجاز مع الحقيقة
وقيل هو للقرء المشترك بين الواجب والمنسوب أى مطلوب الفعل بناء على القول الآتي ان الصيغة

مسئلة الاصح ان المشترك
واقع جوازاً وأنه يصح لغة
الاطلاق على معنييه معا
مجازاً وان جمعه باعتبار
مبنى عليه وان ذلك آت في
الحقيقة والمجاز وفي المجازين
فنعوا فاعلوا الخبر يعم
الواجب والمنسوب

حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب والندب أي طلب الفعل وإطلاق الحقيقة والجواز على المعنى كما
 هنا مجازي من إطلاق اسم الدال على المدلول (الحقيقة لفظ مستعمل) خرج اللفظ المهمل وما وضع
 ولم يستعمل (فبما وضعه) خرج اللفظ كقولك خذ هذا القوس مشيراً إلى حمله (أولاً)
 خرج المجاز (وهي لغوية) بأن وضعها أهل اللغة بتوقيفياً وأصطلاح كالاسد للحيوان المقترب
 (وعرفية) بأن وضعها أهل العلم كإدابة لثقات الحوافر كالجار وهي لفظة لكل ما يدب
 على الأرض وألحاص كالغسل للأصم المر وف عند النعابة (ووقتاً) أي القوية والعرفية
 خلافاً لظهور العامة (وشريعة) بأن وضعها الشارع كإصلاة للعبادة المخصوصة فالشرعي ما يستفد
 وصحة الأمن الشرع (والختار وقوع الفرعية منها) أي من الشريعة كالصلاة (لأن الدينونة
 أي المتعلقة بأصول الدين فالتأني في الشرع مستعملة في معناها اللغوي كالإيمان فانه كذلك ومعناه
 القوي تصديق القلب وإن اعتبر الشارع في الاعتدابه التلطف بالشهادتين من القادر كسيأتي وفي
 قوم إمكان الشرعية بناء على أن بين اللفظ والمعنى مناسبة مانعة من تحمله إلى غيره وقوم وقوعها
 محتجين بأن لفظ الصلاة مستعمل في الشرع في معناه القوي أي البناء غير لكن اعتبر الشارع
 في الاعتدابه أمورا كالأمر وغيره وقال قوم وقتاً مطلقاً وقوم وقتاً بالإيمان فانه في الشرع
 مستعمل في معناه القوي كالمجر (والمجاز) في الأفراد وهو المراد عند الإطلاق (لفظاً مستعمل)
 فبما وضع له لفظة أو عرفاً أو شرعاً (بوضع) خرج المهمل ولم يستعمل واللفظ (ثاني) خرج
 الحقيقة (لعلقة) بفتح العين وكه رها أي علقته بين ما وضع له أولاً وما وضع له ثانياً بحيث ينتقل
 إليه ذهن بواضعها خرج العلم المنقول كالفضل وفي تقييد الوضع دون الاستعمال بالثاني إشارة إلى
 وجوب تقدم الوضع دون الاستعمال وهو ما ذكرته مع زيادة بقولي (فيجب سبق الوضع) للمعنى
 الأول (جزئياً) سبق (الاستعمال) فيه فلا يجب في تحقيق المجاز (في الأصح) إذ لا
 مانع من أن يشجوز في اللفظ قبل استعماله فيما وضع له أولاً فلا يستلزم المجاز حقيقة كعكسه وقيل
 يجب سبق الاستعمال في ذلك والألزم في الوضع الأول عن الفائدة واجب بخصوصها باستعماله فيما وضع
 له ثانياً وصح الأصل من عند ياته أنه لا يجب ذلك إلا في مصدر المجاز يعني أنه لا يتحقق في المشتق مجاز لا
 إذا سبق استعمال مصدر حقيقة وإن لم يستعمل المشتق حقيقة كالرحن لم يستعمل إلا في أنه تعالى وفي
 محبة ما محبة وقفة بنيتها في الحاشية (وهو) أي المجاز (واقعة) أي الكلام مختلفاً (في الأصح) وفي
 قوم وقوعه مطلقاً قالوا وما يظن مجازاً نحو رأيت أسداً برى حقيقة رني قوم وقوعه في الكتاب والسنة
 قالوا لأنه بحسب الظاهر كذب نحو قولك في البلدة هذا جار وكلام الله ورسوله منزه عن الكذب واجب
 بأنه لا كذب مع اعتبار العلاقة وهي في ذلك المشابهة في الصفة الطاهرة أي عدم القبح (و) (أي لا يعدل
 إليه) عن الحقيقة التي هي الأصل (لثقل الحقيقة) على اللسان كالخفيف في نهاية يعدل عنه إلى الموت
 مثلاً (أو بشاعتها) كالخرآة بكسر الخاء يعدل عنها إلى الباطنة وحقيقة المكان المظلمين (أو بوجهاها)
 للتكامل والمخاطبة دون المجاز (أو بلاغته) نحو زيداً قد بلغ من شجاع (وشهرته) دون
 الحقيقة (أو غير ذلك) كإخفاء المراد عن عز المتخاطب لئلا يخجله بالخروج دون الحقيقة وكقائمة وزن
 وقافية وسجع بدون حقيقة (والأصح أنه) أي إنجازه (ليس غالباً على الحقيقة) في لفظة

الحقيقة لفظ مستعمل فيما
 وضع له أولاً وهي لغوية
 وعرفية ووقتاً وشرعية
 والمختار وقوع الفرعية منها
 لا الدينية والمجاز لفظ
 مستعمل بوضع ثانٍ لعلقة
 فيجب سبق الوضع جزئياً
 لا الاستعمال في الأصح
 وهو واقع في الأصح ويعدل
 إليه لثقل الحقيقة أو
 بشاعتها أو بوجهاها أو بلاغته
 أو شهرته أو غير ذلك
 والأصح أنه ليس غالباً على
 الحقيقة

(قولاً بنيتها في الحاشية) أي حيث قال فيها ثم ما محبة المصنف فيه وقفة أدلّ على من كونه مشتق
 مجازاً وجوب سبق استعمال مصدر حقيقة وقوله لا يجب لاعد المصدر ليس المراد بمفهومه أن
 مصدر إذا استعمل مجازاً يجب سبق استعماله حقيقة بل أنه إذا استعمل مشتقاً مجازاً يجب ذلك كإنبه

وقيل غالب عليها في كل لغة لانك تقول مثلاً رأيت زيدا والمرئى بعضه وهذا لا يدل على المدحى
كالمبتدأ في الحاشية (ولا) أي وأنه ليس (معتمدا) عليه (حيث تسحيل) الحقيقة بل لا بد من قرينة
تدله وغالب أبو حنيفة حيث قال فيمن قال لعبد الله لا يولد مثله لهذا الذي أنه يعنى عليه وان
لم يتوالتق الا لازم للنبوة صونا للكلام عن الالقاء فلذا اضرورة الى تصحيحه بذلك وفارق هذا ما
من ان الحقيقة اذا جهلت يدل الى المجاز بأن ذاك في الاستعمال وهذا في الحل وبأن ذلك بالنظر
لتعدد اللفظ واتحاد المعنى وهذا بالعكس أما اذا كان مثله بولس فيه عتق عليه اتفاقا ان لم يكن معروف
النسب من غيره والافسك ذلك على الاصح مؤاخذه باللازم وان لم يثبت المازوم (وهو) أي المجاز
(والنقل) المعلوم من ذكر كل من الحقيقة الشرعية والعرفية (خلاف الأصل) الزاجح فاذا احتمل
لفظ معناه الحقيقي والمجازي أو المتقول عنه واليه فالاصل وجهه على الحقيقي لعدم الحاجة فيه الى قرينة أو
على المتقول عنه استعمال الموضوع له أو لا مثلهما رأيت أسدا واصلت أي حيوانا متراسا ودعوت بغير
أي سلامة منه ويحتمل الرجل الشجاع والصلاة الشرعية (و) المجاز والنقل (أولى من الاشتراك)
فاذا احتمل لفظ هو حقيقة في معنى أن يكون في آخر حقيقة ومجازا أو حقيقة ومنقول لا لعله على المجاز
أو المتقول أولى من وجهه على الحقيقة المؤدى الى الاشتراك لان المجاز أغلب من المشترك والمتقول لا يتمتع
لعمله بل لا فائدة له قبل النقل وبعد بخلاف المشترك لا يعمل به الا بقرينة تعين أحد معنيينه مثلا
الاذا قيل يحمله عليهما فالأول كنكاح حقيقة في العقد مجاز في الوطء وقيل العكس وقيل مشترك
بينهما فهو حقيقة في أحدهما محتمل الحقيقة والمجاز في الآخر والثاني كنكاح حقيقة في النكاح أي
الزيادة محتمل فها يخرج من المثال للحقيقة والنقل (والتخصيص أولى منهما) أي من المجاز
والنقل فاذا احتمل الكلام تخصيصا ومجازا أو تخصيصا ونقل لا لعله على التخصيص أولى أما الاول
فلتعيين الباقي من الأهم بعد التخصيص بخلاف المجاز قد لا تعين بان يتعدى لقرينة تعين وأما الثاني
فنسالة لتخصيص من نسخ المعنى الاول بخلاف النقل فالاول كقوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر
اسم الله عليه فقال الخنفي أي مما لم يلق بالسملة عند ذبحه وخص منه ناسيا فتحل ذبيحته وقال
غيره أي مما لم يذبح تغييرا عن الذبح بما يقارنه غالبا من التسمية فلا تحل ذبيحة التعمد لتركها على الاول
دون الثاني وفي الآية تأويل آخر ذكرته في الحاشية والثاني كقوله تعالى وأحل الله البيع فقيل هو

ولا معتمد حيث تسحيل
وهو والنقل خلاف الأصل
وأولى من الاشتراك
والتخصيص أولى منهما

عليه أشار الخنفي بقوله ويجب لصدر المجاز الخ اه بحروقه (قوله وقيل غالب) قاله ابن جني كافي
الاصل وصيغة الزركشي في ش قال في الحصول دعي ابن جني ان المجاز غالب على كل لغة سواء
لغة حرب وغيره فان قولنا قام زيد بغيره نصير وهو جنس يتناول جميع أفراد القيام وهو غير
مراد بالضرورة قال وهذا ريك فان المصير لا يدل على افراد الماهية بل على الفرد المشترك
قل وقولك ضرب زيد بمجاز ذاك انما ضربت بعضه لا كله وانما ضربت عليه تلميذه عبد الله بن
متوبة بان أمتهما ضربت به لا بعضه وهو ضيف لانه انما التزم المجاز لفظ الضرب لاني لفظ التألم
والضرب مسمى جسم بعنف والامساك حكم يرجع الى الاعضاء لا الى الجلة والتألم أو ذلك
الامساك فظهر (قوله كالمبتدأ في الحاشية) أي حيث قال فيها لا يمتنع ان هذا لا يوفى
بتدعي ابن جني من ان المجاز غلب على الحقيقة لصدقه بتساويهما فالأولى الاستدلال بالاستقراء
أو بما يستدبره إذ ما في الحصول من ان قام زيد مقيد بالمصير وهو يشمل جميع أفراد
سكن رده به ريك لان عدمه لا يدل على افراد الماهية اه بحروقه (قوله ذكرته في
الحاشية) أي حيث قل فيه ولا نسب تأويل بعضهم بما ذكر اسم غير الله عليه أي ما ذبح الا لصلوات

للمبادلة مطلقا وخص منه الفاسد وقيل نقل شرعا إلى المستجمع لشرط الصحة وهما قولان للشافعي
فما شك في استجماعهما ليحل ويصح على الأول لأن الأصل عدم فساد دون الثاني لأن الأصل عدم
استجماعهما (والاصح أن الاضمار أولى من النقل) لسلامة نسخ المعنى الأول وقيل عكسه
لعدم احتياج النقل إلى قرينة كقوله تعالى وحرم الربا فقال الحنفى أخذه وهو الزيادة في بيع درهم
بدرهمين مثلا فإذا أسقط صبح البيع وارتفع الأثم وقال غيره نقل الربا شرعا إلى المقدفه فسادا وان
أسقطت الزيادة في ذلك والأثم فيه باق وترجىح هذا عندنا لا للنقل بل لمرجىح خاص وهو تنظير الربا
بالبيع في قوله تعالى حكاية عن الكفار أعمالهم مثل الربا فإنه ظاهر في العقد كما وضعته في الحاشية
وما ذكرته من الخلاف هو ما في الأصل مع أنه لم يصرح فيه ولا يباين أثره بترجىح لكن قال الزركشى
والعراقى المعروف بتقديم الاضمار (و) الاصح (أن المجاز مساو للاضمار) وقيل أولى منه
لكثرته وقيل عكسه لأن قرينة الاضمار متصلة كقوله لعبد الذي يولده مثله ثلثا والمشهور والنسب
من غيره ما ينفي أى عتيق تعبيرا عن اللازم بالزوم فيعتق أو مثل ابنى في الشقة عليه فلا يعتق
وتقدم ترجىح الأول وترجىحه لا للمجاز بل لأمس آخرهنا وهو تشوف الشارع إلى العتق على أن
المخارج في الرضا أنه لا بد في العتق من يتقوى أخذ عمار من أن انتخصيص أولى من المجاز الأولى
من الاشتراك والمساوى للاضمار الأولى من النقل أن التخصيص أولى من الاشتراك والاضمار وإن
الاضمار أولى من الاشتراك وإن المجاز أولى من النقل والكل صحيح ووجه الخبر سلامة المجاز من نسخ
المعنى الأول بخلاف النسخ وقد تقدم هذه الأربعة العشرة التي ذكرها في تعارض ما غلب بالفهم أى
اليقين لا الظن وقد أوضحت ذلك مع زيادة في الحاشية (ويكون) المجاز من حيث الملافة
(بشكل) كالفرس أصوره النقوشة (وصفة ظاهرة) كالأسد للرجل الشجاع دون الأفعى
لظهور الشجاعة ودون البخر في الأسد المقتوس (واعتبار ما يكون) في المستقبل (قطعا) نحو
أنك ميت وأنهم ميتون (أو ظنا) كالخمر العسير بخلاف ما يكون احتمالا مرجوحا أو مساويا كالخمر
للعبد لا يجوز أما باعتبار ما كان كالعبد لن عتق فتقدم في الاشتقاق (ومضادة) كالفازة للربة
ونحوها يطابق قوله تعالى في الآية وأنه لفسق وقوله في الآية الأخرى أوفسقا أهل أخباره به
بالحرّف (قوله) كما أوضحت في الحاشية حيث قال فيها فيقال في ترجىح النقل على الاضمار أن
الراجح عكس مرجع لكونه نقلا بل لمرجىح خاص وهو تنظير الربا بالبيع في قوله تعالى حكاية عن
الكفار أعمالهم البيع مثل الربا فإنه ظاهر في المقدو لهدا رد عليهم بقوله تعالى وأحل الله البيع وحرم
الربا وإنما يطابقه يحمل الربا فيه على العقد ومثل ذلك أيضا يجزى في تعارض التخصيص والمجاز الآتى
في قوله تعالى ولأنّا كلوا مما لم يذكر اسم الله عليه اه بحرّفه (قوله) العشرة التي ذكرها (الخ)
وقد نظمها بعضهم في قوله

نحو ز مثل اضمارو بعدها • نقل تلاه اشتراط فهو يخافه
وأرجح الكل تخصيص وأنها • نسخ لما بعده قسم يخافه

ويمكن جمعهما بوضع من ذلك بأن تذكر الخمسة على الترتيب يؤخذ كل مع ما بعده فتبت عشرة كاملة
وقد جعلها العلامة محمد الجوهري فقال

وهاك مرتبة عشر أخت • يقين الفهم حيث لا كرسخ
فتخصيص مجاز ثم نقل • كذاك الاشتراك يليه نسخ

اه من لفظه ثم قال وإنما أسقط الاضمار استغناء عنه بالمجاز لانه في رتبته على الاصح كما تقدم اه

والاصح ان الاضمار أولى
من النقل وان المجاز مساو
للاضمار ويكون بشكل
وصفة ظاهرة واعتبار ما
يكون قطعاً وظناً ومضادة

الحقيقة والمجاز (و) الأصح (انه يشترط سمع في نوعه) أي المجاز فلا يجوز في نوع منه كالسبب للسبب الا اذا سمع من العرب صورة منه مثلا وقيل لا يشترط ذلك بل يكفي بالعلاقة التي نظروا اليها في السماع في نوع لصحة التجوز في عكسه مثلا خرج بنوعه شخصه فلا يشترط السماع في اجابا بان لا يستعمل الا في الصور التي استعملت العرب فيها (ويعرف) المجاز أي معناه أو لفظه (تبادل غيره) منه الى القسم (لولا القرينة) بخلاف الحقيقة فأنها تعرف بالتبادر بلا قرينة (وصحة النفي) للمعنى الحقيقي في الواقع كافي قولك للبلد هذا جار قاه بصح نفي الجار عنه (وعسم لزوم الأطراد) فيما يدل عليه بأن لا يطرده كافي واسئل القرية أي أهلها ولا يقلد واسئل البساط أي أهلها أو يطرده لازوما كافي الاسد للرجل الشجاع فيصح في جميع جزئياته من غير لزوم لجواز أن يعرف بعضها بالحقيقة بخلاف المعنى الحقيقي في لازم المراد ما يدل عليه من الحقيقة في جميع جزئياته لا لتفاء التعيين الحقيقي بغيرها (وجعه) أي جمع اللفظ الدال عليه (على خلاف) صيغة (جمع الحقيقة) كالأمر بمعنى الفعل مجازا يجمع على أمو وبخلاف بمعنى القول حقيقة فيجمع على أوامر كذا في الأصل وغيره وفيه اعتراض ينته في الحاشية (والترام تقييده) أي اللفظ الدال عليه كجناح الدال على لين الجانب ونار الحرب أي شدتها بخلاف المشترك من الحقيقة فانه يقيد من غير التزام كالمعين الجارية وظاهر ذلك ان إطلاق الجناح على لين الجانب والنار على الشدة مجازا فإردوان الاضافة فيهما قرينة وان التزامها علامة تدل على الحقيقة والظاهر أنه استعار تخيلية كاستعار المنية كايئته في الحاشية (وتوقفه) في إطلاق اللفظ عليه (على المسمى الآخر) الحقيقي ويسمى هذا بالمشاكلة وهي التمييز عن الشيء بلفظ غيره لوقوعه في محبته تحققة نحو ومكر وأومكراته أي جازاهم على مكرهم حيث نواطوا على قتل عيسى عليه الصلاة والسلام أو تقدر راعوا فأناموا مكراته فأطلق المكر على المجاز افعلى مكرهم متوقفا على وجوده تحققة أو تقدر (والإطلاق) للفظ (على المستحيل) نحو واسئل القرية فمالق السؤل علمها مستحيل لاهلها ابنية المجتمعة وانما السؤل أهلها (مسئلة للعرب) بتشديد الراء (لفظ غير علم استعملته العرب فيها) أي في معنى (وضع له في غير لغتهم) خرج به الحقيقة والمجاز العربيان فان كلامهما استعملته العرب فيما وضع له في لغتهم (والأصح انه) أي العرب (ليس في القرآن) والاشتغال على غير عرب فلا يكون كعربيا وقد قال تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا وقل إنه فيه كاستبرق فارسية للديباج الغليظ وقسطاس رومية لليزان ومشكاة هندية وحشية للقوة التي لا تنفذ قلنا هذه الالفاظ ونحوها اتفق فيها اللغة العرب ونغة غيرهم كالصابون والتنوير وأما العلم الأعجمي الذي استعملته العرب كإبراهيم واسماعيل وعزرائيل فلا يسمي مع بابل هومن نوافي اللغتين مطاوعا أو أعجمي محض ان وقع في غير القرآن فقط وانما سمع من الصرف على الاول لاصالة الوضع في الجملة وهذا ما متى عليه الأصل هنا وكلامه في شرح المختص يقتضي انه يسمي معر باو بما قرره علم ان العرب أعجمي الأصل وقيل ان العرب واسطة بين الأعجمي والعربي ويشبه ان لا خلاف بأن يقل الاول نظري أصبه و ش في الحديث الراهة (مسئلة اللفظ) المستعمل في معنى أما (حقيقة) فقط كلامه المحيوان المتعرج (ومجاز) فقط كلامه للرجل الشجاع (أوهما) أي حقيقة ومجاز (باعتبارين) كأن وضع لفظه بمعنى علم شخصه الشرع أو العرف العام والخاص ونوع منه كاصود في اللغة لإمسائه خصه الشرع بالاستسنة المعروف والبداهة في الأمة لكي ما تدب على الأرض خصها بالعرف العام بذات الحوافر والخاص كأهل العراق بالفرس فاستعملها العام حقيقة لغوية مجاز شرعي أرع في الخاص بالمكس ويتنم

وانه يشترط سمع في نوعه
ويعرف بتبادل غيره لولا
القرينة وصحة النفي وعدم
لزوم الأطراد وجعه على
خلاف جمع الحقيقة والتزام
تقييده متوقفه على المسمى
الآخر والإطلاق على
المستحيل مسألة العرب
لفظ غير علم استعملته
العرب فيما وضع له في غير
لغتهم والأصح انه ليس في
القرآن مسألة اللفظ
حقيقة أو مجاز أوها
باعتبارين

كونه حقيقة ومجاز باعتبار واحد للتنافي بين الوضع أو لاوتانيا (وهما) أي الحقيقة والمجاز (منتفیان) عن اللفظ (قبل الاستعمال) لانه ما خوذ في حدهما فاذا اتفقا (ثم هو) أي اللفظ (محمول على عرف المخاطب) بكسر الطاء الشارع أو أهل العرف واللفظة (ففي) خطاب (الشرع) المحمول عليه المعنى (الشرعي) لانه عرف الشرع لان النبي صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشریعات (د) اذ لم يكن معنى شرعي أو كان وصرف عنه صارف (هـ) المحمول عليه المعنى (العرفي) العام أي الذي يتعارف جميع الناس أو الخاص بقوم لان الظاهر ارادته لتبديده الى الأذهان (هـ) اذ لم يكن معنى عرفي أو كان وصرف عنه صارف فالمحمول عليه المعنى (الغوي في الاصح) نتج عنه حيث قد علم ان ماله مع المعنى الشرعي معنى عرفي أو معنى لغوي أو هما يعمل أو لأعلى الشرعي وان ماله معنى عرفي ومعنى لغوي يعمل أو لأعلى العرفي وقيل فجاءه معنى شرعي ومعنى لغوي محمله في الآيات الشرعي وفق ماص وفي النهي قيل اللفظ مجمل اذ لا يمكن حمله على الشرعي لوجود النهي ولأعلى اللغوي لان النبي بعث لبيان الشریعات وقيل محله اللغوي لتعسر الشرعي بالنهي قلنا المراد بالشرعي ما يسي شرعا بذلك الاسم محججا كان أو فاسدا يقال صوم صحيح وصوم فاسد (والاصح) أنه اذا تعارض في عرف (مجاز راجع وحقيقة مرجوحة) بأن غلب استعمالها عليها (نساويا) لرجحان كل منهما من وجه وقيل الحقيقة أولى للجل لاصاتها وقيل المجاز أولى لغلبيتها ولوحلف لا يشرب من هذا النهر وله بنو شياً فالحقيقة للمعاداة الكسر منه بغيره والمجاز الغالب الشرب مما يعرف به منه كانه حدث بكل منهما على الاول كما جزم به في الروضة كأصلها اجمالا لفظ في حقيقته ومجازه وبالكسر دون الشرب مما يغترف به على الثاني وبالعكس على الثالث فتصير بالتساوي أولى من تغييره بالجمل يقتضي انه لا بحث بواحد منهما على الاول فان هجرت الحقيقة قدم المجاز اتفاقا كمن حلف لا يأكل من هذه النخلة فيحتمل بمرها دون خشبها حيث لا نسبة وان نساو ياقدمت الحقيقة اتفاقا كمن حلف لا يأكل من ذلك الجبل (د) الاصح (ان ثبوت حكم) بدليل كالأجاء (يمكن كونه) أي الحكم (مراد من خطاب) له حقيقة ومجاز (لكن) الخطاب في ذلك المراد يكون (مجازا لا يدل) ذلك الثبوت (على أنه) أي الحكم هو (المراد منه) أي من الخطاب (فبيق الخطاب على حقيقته) لعدم الصارف عنها وقال جماعة انه بدل عليه فلا يبق الخطاب على حقيقته اذ لم يظهر مستند الحكم الثابت غيره مثله وجوب التيمم على الجماعة الفاد لاء اجاعا يمكن كونه مراد من آية أو لاسم النساء على وجه المجاز في الملامسة لانها حقيقة في الجنس بالمرجوز في الجماع فقالوا المراد الجماع فتكون الآية مستند الاجماع اذ لا مستند غيرها والادلة كقولنا تدل على ان اللبس ينقض الوضوء قلنا يجوز ان يكون المستند غيرها واستغنى عن ذكره بذكر الاجماع فالس فيها على حقيقته فتدل على نفيه الوضوء وان قامت قرينة في الآية على ارادة الجماع أيضا فتدل على مسئلة الاجماع أيضا كما قال به الثاقبي فيها تدل على الاصح انه يصح ان يراد باللفظ حقيقته ومجازه معا (مسئلة اللفظ ان استعمل في معناه الحقيقي) لانه بل (لا تتقل) منه (الى لازمه ف) هو (كتابة) نحو زيد طويل النجاد مراد به طول القائمة اذ طولها لازم لطول النجاد أي جائل السيف قال في التلويح فيصح الكلام وان لم يكن له نجاد بل وان استعمل المعنى الحقيقي كما في قوله تعالى والسموات مطويات بيمينه وقوله الرحمن على العرش استوى وخرج باستعماله في معناه الحقيقي المجاز وبما بعده الحقيقة الصريحة والتعرض (فهي) أي الكتابة (حقيقة) غير صريحة كما أشعر به كلام صاحب التلخيص وصرح به السكاكي وغيره ومنهم من ساعد التفتازاني والفرق بينهما وبين الجمع بين الحقيقة

وهما منتفیان قبل استعمال ثم هو محمول على عرف المخاطب في الشرع الشرعي فالعرف واللغوي في الاصح والاصح أنه اذا تعارض مجاز راجع وحقيقة مرجوحة فتدبر وان ثبوت حكم يمكن كونه مرادا من خطاب لكن مجازا لا يدل على ان اراد منه فيسبق الخطاب على حقيقته مسئلة اللفظ ان استعمل في معناه الحقيقي فلا تتقل الى لازمه فكتانية فهي حقيقة

والجهازان المعنى الحقيقي فيهما لم يرد لانه كما مر وفي الجمع المذكور أن يرد لانه ثم قد يراد المعنى الحقيقي لانه فيه عائد السكاكي كقولك آذيتني فستعرف وأنت تريد الخطاب وغيره من المؤذين لان ذلك كلام دال على معنى يقصد به تهديد الخطاب بسبب الإيذاء ويترجم منه تهديد كل مؤذ قد أراد به تهديدهما ففيه أراد المعنى الحقيقي لانه فيها فالفرق بينهما وبين الجمع بين الحقيقة والجهازان المعنى الحقيقي فيها أن يرد لانه ولا يتقال في الجمع المذكور لم يرد لانه لا حاجة لقول الأصل فإن لم يرد المعنى الحقيقي به من تعريف الجاهز فيسمى (أو) استعمل في معناه (مطلقاً) أي الحقيقي والجهاز والكنائى (التلويح بغير معناه) هو (نمرض) كما في قوله تعالى حكاية عن الخليل عليه الصلاة والسلام بل فعله كبيرهم هذا أنسب الفعل إلى كبير الأصنام المتخذة آلهة كأنه غضب أن تعبد الأصنام معه والقصد بذلك التلويح لقومه العابدن لها بأنهم لا يصلح أن تكون آلهة لأنهم إذا نظروا بسقوطهم علموا عجز كبيرها عن ذلك الفعل أي كسر صغارها فخلعوا غيره والاله لا يكون عاجزاً وسمى ذلك نمرضاً لفهم المعنى من عرض اللفظ أي جانبه (فهو) أي النمرض ثلاثة أقسام (حقيقة ومجاز وكنائية) كما صرح بها السكاكي والأصل جري على أنه حقيقة أبداً وما ذكر من أنه حقيقة ومجاز وكنائية هو بالنسبة للمعنى الحقيقي والمجازى والكنائى أي بالنسبة للمعنى التعريضى فلم يفده اللفظ وإنما أفاده سياق الكلام وتعریف الكناية والتعريض بما ذكر ما أخذ من البيانيين وهما قائلان بالصريح وأما عند الأصوليين والفقهاء فالكنائية ما احتمل المراد وغيره كانت خلية في الإطلاق والتعريض ما ليس صريحاً ولا كناية كقولهم في باب القذف بأن الحلال وقائمة تسمية الكناية حقيقة والتعريض حقيقة ومجاز مع علمهما من تعريف الحقيقة والمجاز دفع توهم أنهما لا يسميان بذلك مع أن بعضهم خالف في الكناية

✽ الحروف ✽

أي هذا مبحث الحروف التي يحتاج الفقيه إلى معرفة معانيها ذكر معناها أسماء في التصريح بها تغليب للاكثر على المشهور وأحدها (اذن) من نواصب المضارع (للجواب والجزاء قيل دائماً وقيل غالباً) وقد تنحصر الجواب فاذا قلت لن قال أو ورك اذن أو كرمك فقد أجبت وجعلت كرمك لهجزاء لزيارته أي ان زرتني أو كرمك اذا قلت لن قال أجبك اذن أو صدقت فقد أجبت فقط على القول الثاني ومدخول اذن فيه مرفوع لا تنفاد استقباله للشرط في نصبها ويتكلف الاول في جعل هذا مثلاً للجزاء أيضاً أي ان كنت قلت ذلك حقيقة صدقتك وسيأتي عدها من مسالك الصلاة لان الشرط على للجزاء (د) الثاني (ان) بكسر الهمزة وسكون النون (للشرط) وهو تعاقب أمر على آخر نحو ان ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف (ولنفي) نحو ان الكافرين الا في غرور ان أردنا الا الحسنى أي ما (والتوكيد) وهي الزائدة نحو ما ان زيد قائم ما ان رأيت زيدا (د) الثالث (أو) من حروف العطف (للك) من التكلم نحو قالوا لئن لم يؤا منكم يوم غدكم ما أدري أسلم أو ودع وقول الحارثي أنهما ليعتقرا بغيره ان هشام كآبته في الحاشية (وللاهمام) على السامع نحو أنها أمرنا أيلاً ونهرا (وللتخير) بين المتعاطفين سواء امتنع الجمع بينهما نحو خن من مالى درهما أو ديناراً أم جاز نحو جالس العلماء والزهاد وقصر ابن مالك وغيره التخيير على الاول وسماوا الثاني بالإباحة وقال الزركشى الظاهر أنهما قسم واحد لان حقيقة الإباحة التخيير وإنما امتنع في خذ درهما أو ديناراً للقرينة العرفية لامن مدلول اللفظ كما ان الجمع بين العلماء والزهاد وصف كمال نقص (ولطابق الجمع) كالواو نحو وقد عزمت ليلي بأني قالو • نفسي تقاها وعلها تجورها

أو مطلقاً للتلويح بغير معناه
فنعريض فهو حقيقة
ومجاز وكنائية

✽ الحروف ✽

اذن للجواب والجزاء قيل دائماً وقيل غالباً وان دائماً وقيل غالباً وان للشرط والنسبة والتوكيد وأو للتشكك وللإهمام والتخيير ولطابق الجمع

أى عليها (وللتقسيم) نحو الكلمة اسم أو فعل أو حرف أى مقسمة إلى الثلاثة تقسم الكل إلى جزئياته فتصدق على كل منها ونحو السكجيين خل أو ماء أو عسل تقسيمه إلى الثلاثة تقسم الكل إلى أجزائه فلا يصدق على كل منها (ومعنى إلى) المساواة لا لاقتصاص المضارع بأن مضمره نحو لا تمشك أو تقتضي حتى أى إلى أن تقتضيه (وللاضراب) كبل نحو وأرسلناه إلى مائة ألف أو يز بدون أى يلز بدون أخبر عنهم أو لا بأنهم مائة ألف نظر اللفظ للناس مع علمه تعالى بأنهم يز بدون عليها ثم أخبر عنهم ثانياً بأنهم يز بدون نظر الواقع ضارب عن غلط الناس وما ذكر من أن أو لامد كورات هو منبى التأخرين وأما منه المتقدمين فهي لاحد الشئيين أو الأشياء وغيره انما يفهم بالتران وقال ابن هشام والسعد التفتنا في أنه التحقيق (و) الرابع (أى بالفتح) للممزة (والتخفيف) الياء (للتفسير) أما بقدره نحو عندي عسجد أى ذهب بدل أو عطف بيان أو بحجة نحو

وترمينى بالطرف أى أنت مذنب • وتقليبنى لكن اياك لا أقل
فأنت مذنب تفسيره لقبله انمعه تنظرين إلى نظر مغضب ولا يكون ذلك الاعن ذنب واسم لكن ضمير الشأن وخبرها لجهة بعده وقدم مفعول أقل للاختصاص أى لا تركك بخلاف غيرك (ولنداء البعيد) حساً وحكماً (فى الاصح) فإن نودي بها القرب فجاز وقيل هى انداء القرب نحو أريد وهو قريب قال تعالى فاقرب فاقرب قيل لنداء المتوسط والترجيع من زيادى (و) الخامس أى بالفتح (والتشديد) اسم (لشرط) نحو أعم الاجلين فنبت فلا عدوان على (وللاستفهام) نحو أياكم زادت هذه إيماناً وثائقى (موصولة) نحو لم نزع من كل شعبة أيهم أشدأى الذى هو أشد (ووالفعل على كمال) بأن تكون صفة لشكره أو حالاً من معرفة نحو مرت رجل أى رجل أى كامل فى صفات الرجولية وممرت يز يد أى رجل أى كاملاً فى صفات الرجولية (ووصلة لنداء ما فيه ال) نحو يا أيها الانسان أماً أى بالسر وسكون الياء مخرف جواب بمعنى نعم ولا يجاب بها الامع القسم نحو ويستنبئك أحق هو قل أى ور فى وتركت لقله احتياج الفقيه إليها (و) السادس (اذ) اسم (للماضى شرفاً) وهو الغالب نحو نصره الله إذ أخرجه الذين كفروا أى وقت إخراجهم له (ومفعولاً به) على قول الاخفش وغيره انها تخرج عن الظرفية نحو واذا كروا إذ كنتم قليلاً فكثرتكم أى اذكروا حالكم هذه (و بدلامنه) أى من المفعول به نحو اذكروا نعمة الله عليكم اذ جعل فيكم أنبياء لآية أى اذكروا النعمة التى هى الجعل للذكور (ومضافاً إليها اسم زمان) نحو وبنا الانزع فو بنا بعد ان ذهبت بنو نوح ومثله (وكذا المستقبل) ظرفاً فى الاصح نحو فسوف يعملون اذ الاغلال فى أعناقهم وقيل يستل المستقبل واستعملها فيه فى هذه الآية لتحقيق وقوعه كالماضى مثل أى أمرته (وتحليل حرفاً) فى الاصح كلام التعليل وقيل ظرفاً بمعنى وقت والتعليل مستفاد من قول الكلام ضربت نبيداً أى لاساءته أو وقت اساءته وظاهر أن الاساءة علة للضرب (وهى منجأة) بأن يكون بسببها أو بينها (كذلك) أى حرفاً (فى الاصح) وقيل ظرف مكان وقيل ظرف زمان نحو وبنا نواوقف اذ جاءز بدأى فاجأحيثه وقوفاً ومكانه أو زمانه وقبل يستهافت، جاءت ذك وعجزه زامة لا غنى عنها كثر كمانه كثير من العرب فقولى فى الاصح راجع الى الآية قبله وصحيح الشرفية فى الثانية معذ كرها فى الاخيرة بقولى كذلك من زيدنى ومعنى شجرتى كمال الحجب حضور الشئ معك فى وصف من أو صافك الفعلية (و) السابع (اذ تفتجأ) بأن تكون بين الجنتين ذنبتهم اسمية (حرفاً فى الاصح) لان

وللتقسيم ومعنى إلى
وللاضراب وأى بالفتح
والتخفيف للتفسير ولنداء
البعيد فى الاصح وبالتشديد
لشرط وللأستفهام
موصولة ودالة على كمال
وصلة لنداء ما فيه ال واذ
للماضى ظرفاً مفعولاً به
وبدلامنه ومضافاً إليها اسم
زمان وكذا للمستقبل
والتحليل حرفاً ومفعولاً
كذلك فى الاصح واذا
للفتجأ حرفاً فى الاصح

المفاجأة معنى من المعاني كالاستفهام والنفي والاصل فيها ان تؤدى بالحروف وقيل ظرف مكان وقيل
 ظرف زمان نحو خرجت فاذا ز بدو انصب أى فاجأ وقوفه شروحي أو مكانه أو زمانه وهل الفاء فيها
 زائدة لازمة أو عاطفة وسببة محضة أو قال (وللستقبل ظرفا مضمنا معنى الشرط غالباً) فيجاء بها
 بيجاب به الشرط نحو اذا جاء نصر الله الآية وقد لا تضمن معنى الشرط نحو آتيتك اذا احمر البسر أى
 وقت احمراره (وللماضى والحال نادراً) نحو واذا رأوا التجارة الآية فهاهنا زلت بمعالرو بقول الانفصاض
 ونحو والليل اذا غشى اذ غشياه أى طمسه آثار النهار مقارن له (و) الثامن (الباء للاستعانة)
 وهو اصل معانيها (حقيقة) نحو به داه أى الصق به (ومجازاً) نحو صرت بزى بدى أى الصقت
 مرورى بمكان بقرب منه المرور اذ المرور لم يلقى بزى بد (والتعديّة) كالمزة فى نصير الفاعل مفعولا
 نحو ذهب الله بنو ره أى ذهبه وقرق الزخشرى بهما بأن الاول ابلغ لانه يفيدان التفاعل اخذ
 الدور وأمسك فلم يبق منه شئ بخلاف الثالث (والسببية) نحو فكلأ اخذنا بذنبه ومنه الاستعانة
 بأن تدخل الباء على آلة الفعل نحو كتبت بالقلم قادرا على السببية كبن مالكا لولى من عداها
 قسما برأسه كالمفعول الاصل (وللمحاجة) بأن تكون الباء بمعنى مع أو تفنى عنها وعن مصحوها
 الحال ولهذا تسمى الحال نحو قد جاءكم الرسول بالحق أى مع الحق أو محققا (وللظرفية) المكانية
 أو الزمانية نحو ولقد نصركم الله ببدر ونجيناكم من ساحر (وللبديلية) بأن يحل محله اللفظ بدل كقول
 عمر رضى الله عنه ما يسرني ان لي بها لندنيا أى بدلها لانه حين استأذن النبي صلى الله عليه وسلم في
 العمرة فأذن له وقال لا تنسنا يا أخى من دعاك وضمر بهما راجع الى كلمة انشئ الله كورة وأخى مضمر
 لتقريب المنة (وللغاية) وهى الدخالة على الاعراض نحو اشتريت فير سادهم ولا شترتوا باني عنا
 قليلا (وللجائزة) كمن نحو سأل سائل ببذاب واقع أى عنه (والاستعلاء) كمنى نحو ومن
 أهل الكتاب من ان تأمنه بقطار أى عليه (والقدم) نحو باقة لافعلن كذا (وللغاية) كالى نحو
 وقد أحسن فى أى الى وبعضهم ضمن أحسن معنى اطف (والتوكيد) وهى الزائدة مع الفاعل
 أو المفعول أو المبتدأ أو الخبر نحو كفى بالله شهيدا وهزى اليك بجنود النخلة وبجسك درهم وأليس الله
 بكاف عبده (وكذا للتبويض) كمن (فى الاصح) نحو حينما يشرب بها عبادة أى منها وقيل
 ليست له ويشرب فى الآية بمعنى يروى أو يبتدئ مجازا والباء سببية (و) التاسع (بل للعطف
 باضراب) أى معه بأن وليها مفر دسواء أوليت موجبا أم غيره فى الموجب نحو جاز يد بل عمرو
 واضرب يد ابل عمرو اتقل حكم المظوف عليه فيصير كأنه مسكوت عنه الى المعطوف وفى غيره نحو
 ما جاء زيد بل عمرو ولا تضرب يد ابل عمرو اتقرر حكم المعطوف عليه وتجعل ضده المعطوف
 (والاضراب فقط) أى دون العطف بأن وليها جلة وقولى باضراب مع فقط من زيادى وسما علم
 ان الاضراب أعم من العطف لاميانه بخلاف كلام الاصل والحاصل ان بل للعطف والاضراب
 ان وليها مفرد والاضراب فقط ان وليها جلة وهى فيه حرف ابتداء لعاطفة عند الجمهور والاضراب
 بهذا المعنى (اما الابطال) لما وليته نحو يقولون به جنة بل جاءهم بالحق فأنجى بل بالحق لاجنونه
 (والاقتال من غرض الى آخر) نحو ولدينا كتاب ينطق بالحق الآية فمقابل بل فيها على حاله
 (د) العاشر (يد) اسم ملازم للنسب والضافة الى أن وصلتها (بمعنى غير) نحو انه كثير المال
 بيد نه يجيل (د) بمعنى (من أجل ومنه) خبرا بأفصح من نطق بالضاد (بيدنا فى من قرش

وللستقبل ظرفا مضمنا
 معنى الشرط غالباً وللماضى
 الحال نادراً والباء للاستعانة
 حقيقة ومجازاً والتعديّة
 والسببية والمحاجة
 والظرفية والبديلية والمغاية
 والمجازة والاستعلاء
 والقدم والمغاية والتوكيد
 وهكذا للتبويض فى
 الاصح وبل للعطف
 باضراب وللاضراب فقط
 امثال بطال أو لا تتقال من
 غرض الى آخر ويد بمعنى
 غيره ومعنى من أجل ومنه
 بيدنا فى من قرش

في الاصحاح) أي الذين هم أفصح من نطق بها وأنا أفصحهم وخصها بالذ كر لمصرها على غير العرب والمعنى أنا أفصح العرب وقيل إن يصفه بمعنى غير وانه من تأكيده المصح بما يشبه القم وقول في الاصحاح من زيادني (و) الحادي عشر (م حوف عطف للتشريك) في الاعراب والحكم (والمهلة والترتيب) المعنوي والله كرى (في الاصحاح) تقول له يا زيادني عمروا إذا شارك زيادني في الجيـة وترأخ نجته عن بجته وقيل قد تكون زائدة فلا تكون عطفة فلا تكون لشي من ذلك كقوله تعالى حتى إذا ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم وظنوا أن لا ملجأ من الله إلا إليه ثم تاب عليهم فها زائدة لأن مدحوا طابوا إذا وقيل لانتقيد المهلة لقول الشاعر

كهر الرديني تحت النجاء • ج جوى في الأنايب ثم اضطرب

أذا اضطرب الرجع يعقب جوى الحز في الأنايب وقيل لانتقيد الترتيب لقوله تعالى قالينا صر جمعهم ثم الله شهيد على ما فعلوا من اذ شهادة الله متقدمة على المرجع وأجيب عن الاول بأن اذ فيه لجر والظرف وبأن جوابه مقدر أي تاب عليهم وثم تاب عليهم تأكيداً ومعناه استدام التوبة ومعنى المقدر أنشأها وعن الثاني بأنه توسع في ما يقع فيها في موقع الفاء وعن الثالث بانها استعملت فيه للترتيب الاخبارى وبأنه توسع فيها بإبقاها في موقع الواو (و) الثاني عشر (حتى لاتهاء الغاية غالباً) وهي حينئذ ام اجارة لا اسم صريح نحو سلام هي حتى طاع الفجر أو مؤول من ان والفعل نحو لن يرح عليه عاكفين حتى يرجع اليناموسى أي الى رجوعه واما عطفه لرفع أو دنى عموماً الناس حتى الانبياء وقدم الحجاج حتى انشاء واما ابتدائية بأن يستأنف بعدها جملة ما اسمية نحو

فازالت الفتلى تخرج دماها • بدجلة حتى مامد بدجلة أشكل

أو فعلية نحو مرض فلان حتى لا يرجونه (ولا استثناء نادر) نحو

ليس اطعام من الفضول سباحة • حتى تجود وما يدك قليل

أي الا ان تجود وهو استثناء منقطع (وللتعليل) نحو أسلم حتى تدخل الجنة أي لم يدخلها (و) الثالث عشر (رب حوف في الاصحاح) هذا من زيادني وقيل اسم وعلى الوجهين ترد (للتكثير) نحو رما بولدين كفر ولو كانوا مسلمين اذ يكفر منهم حتى ذلك يوم القيامة اذا كانوا مسلمين وحال المسلمين (وللتقليل) كقوله

ألارب مولود وليس له أب • وذى ولد له لم يلد له أبوان

أر د عيسى وأدم عنهما الصلاة والسلام واختار ابن مالك ان و رودهما للتكثير أكثر (ولا تختص بأحد صف في الاصحاح) وقيل تختص بالتكثير فلم يعتد قاله بهذا البيت ونحوه وقيل تختص بالتقليل وفرقه قائله في الآية بأن الكفار قد هشم أهوال يوم القيامة فلا يبقون حتى يتنوا ذلك الاق أحيان قايله وقيل انها حوف ثبت لموضع تكثير ولا لتعليل وانما يستفاد ذلك من القرأين واختاره سوحيان (و) أربع عشر (على الاصحاح انها قد ترد) بقلة (اسم بمعنى فوق) بأن تدخل عليها من نحو ضوت من على السطح أي من فوقه (و) ترد بكثرة (حرفا للعلو) حسا نحو كل من عليها فان ومعنى نحو فضلتنا بعضهم على بعض وأما على في نحو نوكت على الله لجعلها الرضى من العلو المجازى (وللمصحبة) كم نحو واتى المال على حبه أى مع حبه (وللمجاوزة) كم نحو وضيت عليه أى عنه (وللتعليل) نحو لو تكبروا الله على ما هذا كم أى لطاياته اياكم (والظرفية) كنى نحو ودح المدينة عن حين غفلة من أهله أى في وقت غفلتهم ونحو ماتوا الشياطين على ملك سليمان أى في زمن ملكه ونحو اعتكفت على المسجد أى فيه (ولا استسراك) كلكن نحو فلان لا يدخل الجنة

في الاصحاح و ثم حوف عطف
للتشريك والمهلة والترتيب
في الاصحاح وحتى لاتهاء
الغاية غالباً ولا استثناء نادر
وللتعليل ورب حوف في
الاصحاح للتكثير والتقليل
ولا تختص بأحد صف في
الاصحاح وعلى الاصحاح انها
قد ترد اسماً بمعنى فوق ورسوة
للمساو والمصاحبة
وللمجاوزة وللتعليل
والظرفية ولا استسراك

لسوء فعله على أنه لا يأس من رحمة الله أي لكنه (وللتوكيد) تكبر لا أكلف على أي علينا (وبمعنى الباء) نحو تحقيق على أن لا أقول (و) بمعنى (من) نحو إذا اکتوا على الناس يستوفون وهذا من زيادتي وقيل هي اسم بأبداء دخول حرف الجر عليها وقيل هي حرف بأبداء ما مع من دخول حرف ج على آخره اللفظ بأن يقدر له مجرور محذوف (أما علايا فمفعول) عنوان فرعون علايا الأرض ولعلابضهم على بعض فقد استكمل على في الاصح أقسام الكلمة (و) اختلاس عشر (الفاء العاطفة للترتيب) المضي والذكري (وللتعقيب) في كل شيء بحسبه تقول قام زيد فعمرو إذا عقب قيامه قيام زيد ودخلت البصرة فأكسوفة إذا لم يقم بالبصرة ولا ينهار تزوج فلان فولده إذا لم يكن بين الزوج والولادة الأمد الجمل مع لحظة الوطء ومقدمته والترتيب الذكري أن يكون ما بعد الفاء مرتبطا بالذي كدرون المضي على ما قبلها سواء أكان تفصيلا له نحو أنما أنا هنا إنشاء الآية أم لا نحو كم من قرية أهلكتها لاجلاءها بأسانيا ما وأهم قائلون ويسمى الترتيب الاخباري (والسببية) وبازمه التعقيب نحو فوكره موسى فضى عليه فخرج بالعاطفة الرابعة للجواب فقد يتراخى عن الشرط نحو ان يسم فلان فهو يدخل الجنة وقد لا يتسبب عن الشرط نظرا لما ظهر نحو ان تذهبهم قائم عبادك (و) السادس عشر (في للظرفية) نحو واذا كروا له في أيام معدودات وأتم ما كفون في المساجد (والعاطفة) نحو قال ادخلوا في أم أي معهم (وللتعليل) نحو لستم فيما أفضمه أي لاجل ما (والعلا) نحو لاصلبكم في جذوع النخل أي عليها قاله الكوفيون وأن مالكاً ونكره غيرهم وجعلها للبخشي وغيره للظرفية المجازية بحسب الجذوع لظرفه للسلوب لم تكن عليه يمكن المظروف من الطرف (وللتوكيد) نحو وقال ركوبه وأصله اركوبه (والتعويض) عن أخرى محذوفة نحو ضربت فممن رغبت وأصله ضربت من رغبت فيه (وبمعنى الباء) نحو جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الأنعام أزواجا يذكروكم فيه أي تحفكم بمعنى يكثر كم سبب هذا الجمل بأن له وجوها للبخشي في هذه الآية للظرفية المجازية بمثل ولكم في القصاص حياة (و) بمعنى (ال) محذوفوا أي بدعهم أي أولاهم أي إليها لبعضنا عليهم شدة الخيف (و) بمعنى (من) نحو هذا ذراع في الثوب أي منه يعني فلا يسهه لقائه (و) السابع عشر (كي للتعليل) فينصب المضارع بأن مضرة نحو جئت كي أنظرك أي لأن أنظرك (وبمعنى أن المصدرية) بأن تدخل عليها اللام نحو جئت لكي أنظرك أي لأن أنظرك (و) الثامن عشر (كل اسم لاستغراق أفراد) المضاف إليه (النكر) نحو كل نفس ذائقة الموت كل حزب بدلهم فزحون (و) لاستغراق أفراد المضاف إليه (العرف الجموع) نحو كل العبيد جوا كل الدراهم صرف (و) لاستغراق (أجزاء) المضاف إليه (العرف الفرد) نحو كل زيد أو الرجل حسن أي كل أجزائه (و) التاسع عشر (اللام) بغير زنه بتوفي (الجار) وهي مكسورة مع كل ظاهر نحو زبد الاعم المستعان فتفتح نحو يائه ومفتوحة مع كل مضمّر نحو نال ااعم باء المتكلم مكسورة (للتعليل) نحو وأترنا اليك الذكريتين للناس أي لاجل أن تبين لهم

(قوله ضربت) عدل عن غثيل شيخه في شرح الأصل برهذه لما قاله في حاشيته من أن الظاهر أن مفعول زهدت في مثل ما قاله منصوب بيزع الخافض فظنه متعديا ولا يعلم أن زهدت إنما يتعدى بفي وقد مثل ابن هشام يضرت فممن رغبت قال أصله من رغبت فيه هذا أن جعل زهد بتثنية الهاء كفي الثاموس صد الرغب فإن جعل فتحها بمعنى حذر وحرص كان متعديا فيصح الغثيل به اه شيخنا لعلام محمد أخوه في فطهر بذلك وجه عدوله عن غثيل أصله وأنه علم

والتوكيد بمعنى الباء ومن
أما علايا فمفعول والفاء
العاطفة للترتيب والتعقيب
والسببية وفي للظرفية
وللمصاحبة والتعليل والعلا
وللتوكيد والتعويض
وبمعنى الباء والي ومن وكى
للتعليل وبمعنى أن المصدرية
وكل اسم لاستغراق أفراد
النكر والعرف الجموع
وأجزاء المعرف المفرد
واللام الجارة للتعليل

(ولا استحقاق) نحو الراكفين أى عذابها مستحق لهم (وللاختصاص) نحو الجنة المؤمنين أى نصيبها مختص بهم (والبك) نحو فة ما فى السموات وما فى الارض والمال يزيد (والصبرورة) أى العاقبة نحو فالتقطه لفرعون ليكون لهم عدوا وحزنا فها عاقبة التقاطهم له لاعتله اذى بنبيه (والتليك) نحو وبيت له نوبأى ملكته اياه (وشبه) أى التليك نحو واقع جعل لكم من انفسكم أزوليا وجعل لكم من أزواجكم بنين وحفدة (والتوكيد الثنى) نحو وما كان الله ليعلنهم وأنتم فيهم ففى فى هذا لونه و لتوكيدنى اعتبارا لداخلته عليه المنسوب فيه المضارع بأن مضمره (والتعدية) نحو ما ضرب زيد العبر وفضرب صار بقصد التعجب به لازما يتعدى الى فاعله بالهمزة رالى مفعوله باللام (والتوكيد) وهى الزائدة كأن تأتى لتقوية عامل ضغف باتأ خبره وان كنتم لرؤيا برون أو لكونه فرعاى العمل نحو ان ربك فعال لما يريد وأصله فعالما (وبمعنى الى) نحو وصفناه للبسميت أى اليه (د) بمعنى (على) نحو يخرون للاذقان سجدا أى عليها (د) بمعنى (فى) نحو ونضع الموازين القسط ليوم القيامة أى فيه (د) بمعنى (عند) نحو يا ليتنى قدمت لحياتى أى عندها (د) بمعنى (بعد) نحو أقم الصلاة لادلك الشمس أى بعده وجعل الزخشرى اللام فى هذه الآية للتوقيت فتكون بمعنى عند (د) بمعنى (من) نحو سمعته صرانا أى منه (د) بمعنى (عن) نحو وقال الذين كفروا والذين آمنوا أى عنهم لو كان أى الايمان خيرا ماسبقوا اليه ولو كانت اللام فى هذه الآية للتبليغ لقبل ماسبقتموها وخروج الجارة اللازمة نحو ليقنق ذوسعة من سمته وغير العاملة كلام الابتداء نحو لأنتم أشد درجة واعلم ان دلالة حرف على معنى حرف آخر منه بالكوفيين أما البصريون فذلك عندهم على أنفسهم الفعل المتعلق به ذلك الحرف ما يصلح معه معنى ذلك الحرف على الحقيقة لان التصرف عندهم فى الفعل أسهل منه فى الحرف (د) العشرون (لولا) ومثلهما (حرف مضاف) فى دخوله على (الجملة الاسمية امتنع جوابه لوجود شرطه) نحو لولا زى بدأى موجودا لاهتك امتنع الالهة لوجود زيد فى بد الشريط وهو مبتدأ محذوف الخبر زى ما (وفى) دخوله على الجملة (المضارعة التحضيض) أى الطلب بحث نحو لولا تستغفرون أفتأى استغفروا وما لبد (والعرض) من زى ادى وهو طلب بلين نحو لولا أسترى أى تؤخرنى الى أجل قريب (د) فى دخوله على الجملة (الماضية التوبيخ) نحو لولا جازع اعلية أرى بعتشدهم أو بجهنم أفتعلى عدم الحجب بالشهادة بما قالوه من الافك وهو فى الحقيقة

(قوله و لتوكيد) أى تقوية تعنى العامل بمفعوله وهذا غير توكيد الثنى المتقدم باللام المسماة عندهم بلام المجموع وادعاهن ببعدها واجب بشرط ضمنيتها و ذكرت أقساما باعتبار وجوب الاضمار كانهما وجوب الظهار وجواز الامرين فيما للمادة فقلت

واضمار أن قبل المضارع أوجبوا • اذا ما تلام المجموع لدى العسرب

بشرط مضى الكون متى ما لم • بلاقض وأسند لفاعل ذى النصب

وأظهر وجوبا بين لام وحرف • وفيما سوى هذين خبر وقل حسبي

اه من خط شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله وغير العاملة) أنها ما صاحب المعنى الى سبعة أنواع وجهتها فى ستين فقلت

لام فى الامام سبعة اضرب • ضمنيتها يتعالى الاحكام

أبدافز ادواج طوطى عرفن • وأثر لبعده واغين باللام

اه شيخنا سيدى محمد الجوهري (قوله فز بد الشرط) فيه ان الشرط جملة لامفرد اذى

والاستحقاق والاختصاص
والبك والصبرورة
والتليك وشبهه وتوكيد
الثنى والتعدية والتوكيد
وبمعنى الى وعلى وفى وعند
وبعد ومن وعن ولولا
سوف سمناه فى الجملة الاسمية
امتناع جوابه لوجود شرط
وفى المضارعة التحضيض
والعرض والماضية
التوبيخ

عمل التوبيخ (ولا ترد للثني ولا للاستفهام في الاصح) وقيل ترد للثني كآية فلولا كانت قربة
 أمنت أي فما أنت قربة أي أهلها عند مجيء العذاب فنفخها إيمانها الاقوم بونس ورد بأنها في الآية
 للتوبيخ على ترك الإيمان قبل مجيء العذاب وكأنه قيل فلولا أمنت قربة قبل فنفعها إيمانها والاستثناء
 حينئذ منقطع وقيل ترد للاستفهام كقوله تعالى لولا أنزل عليه ملك ورد بأنها فيه للتحريض أي هلا
 أنزل بمعنى يغزل وقول ولا للاستفهام من زيادتي (د) الحادي والعشرون (لو شرط) أي
 حرفة (الماضي كثيرا) نحو لو جاء زيد لا كرمته والمستقبل قليلا نحو وليخش الذين لو تركوا
 من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم أي اذ تركوا ونحو أحسن زيد ولو أساء أي وإن أساء (ثم قيل)
 في معناها على الاول (هي مجرد الربط) للجواب بالشرط كان واستفادتما في من افتضاها أو
 افتفاء الشرط فقط من خارج وقيل لامتناع نالها واستزامة ما يليه وهو ما صححه الاصل (والاصح
 انها) في الاصل (لا افتفاء) جوابها بافتفاء شرطها خارجا) أي في الخارج مثبتين أو منفيين أو
 مختلئين فالاقسام أربعة كل جتنى أ كرمتك لو لم تجتنى ما أ كرمتك لو جتنى ما أ هنتك لو لم تجتنى
 أ هنتك فينتي الأكرام مشلا في الاول لا افتفاء المجيء (وقد رد لكس) أي لا افتفاء شرطها بافتفاء
 جوابها (علما) كان ونحوها نحو لو كان فيها آلهة الا الله لفسد تافيعم افتفاء تعدد الآلهة بالعلم
 بافتفاء الفساد وهذا علمه أ باب المقول أيضا وهو من زيادتي والمثال الواحد يصلح له وللاول ويختلف
 بالقصد فان قصد به الا لا على ان افتفاء الجواب في الخارج بافتفاء الشرط كان من الاول والاستدلال
 على العلم بافتفاء الشرط بالعلم بافتفاء الجواب كان من الثاني وفي الاول يستثنى نقض الشرط وفي الثاني
 نقض الجواب لينتج المراد في المثال ان قصد الاول قيل لكن لا لغيره ما غيره فلم قصدوا الثاني قيل

ولا ترد للثني ولا للاستفهام
 في الاصح ولو شرط لماضي
 كثيرا ثم قيل هي مجرد الربط
 والاصح انها لا افتفاء
 جوابها بافتفاء شرطها
 خارجا وقد رد لكس علما

لتعليق مضمون جملة بمضمون جملة أخرى الا ان يقال ليس مراده بالشرط الاصطلاحي بل المراد انه
 معطى الشرط لكونه المحكوم عليه وانها تسمية اصطلاحية وشارح نبع فيها غيره اه وفي حاشية
 العلامة ابن قاسم ما يشير الى ذلك اه تقرير ج (قوله ثم قيل في معناها على الاول) يعني كونها
 شرطا للماضي وحاصلها ما مجرد الربط كما يقول الشاويين وأولر بط مع الدلالة على امتناع تأنيها
 لامتناع شرطها وأولاهم بامتناع شرطها بسبب العلم بامتناع تأنيها ولثبوت الثاني من غير اعتبار زمان
 كما في قوله لو لم يخف الله لم يصمه وهذه الثلاثة على الترتيب في الكثرة وأولها كثر ثم الذي يليه ثم الذي
 يليه كما أفاده السيد في حواشي الطول وقيل هي لامتناع شرطها واستزامة تأنيها وهذا رأي السبكي
 وتبعه ولده في جمع الجوامع وقد رجع عنه في منع المواضع وقال بقول الجمهور وقد أثرت الى محصل
 ذلك فقلت

لو حر فشرط في مضي جودا • أو با امتناع لامتناع شرطها
 وقد رد للعلم بامتناعه • للعلم بامتناعه قال في انهي
 وقد تكون ثبوت تأنيها • بلا اعتبار زمن في فهمها
 وقيل لا بل لامتناع شرطها • في الماضي واستزامة تأنيها
 اه شيخنا محمد الجوهري (قوله وهو ما صححه الاصل) وقد أثرت له في بيت وقلت
 لو في الماضي لامتناع شرطها • مستزامة ثبوت تأنيها
 اه أملاء شيخنا محمد الجوهري (قوله كان ونحوها) أي في ان كلامهم مدال على لزوم الجواب
 للشرط وانه ينتج فيها العلم بافتفاء الشرط للعلم بافتفاء الجزاء والعلم بثبوت الجزاء للعلم بثبوت الشرط
 قال في الحاشية بعد حكاية كلام التفتازاني مانعه قال وأما أرباب المقول فقد جعلوا كلاما ان

لكنهما لم تفسد افليس قهباله غيره (ر) ترد (لايات جوابها) بقسميه مع انتفاء شرطها بقسميه
 (ان ناسب انتفاء شرطها) اما (بالاولى كالمخف لم يعص) المأخوذ مما روي عن النبي صلى الله
 عليه وسلم وعن عمر رضي الله عنه نعم العبد مذهب لولم يخف الله لم يعصه رب عدم العصيان على عدم
 الخوف وهو بالخوف المقادير لا نسب فيترتب عليه أيضا قصد والمعنى انه لا يعصى الله أصلا لام
 الخوف وهو ظاهر ولا مع انتفائه اجلاله تعالى عن ان يعصيه وقد اجتمع فيه الخوف والاجلال
 رضي الله عنه (أو المساوي كالمخف لم تكن ربيضا حلت للرضاع) المأخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم في ذرة
 بضم المهملة بنت أم سلمة أي هند لما بلغه تحدث النساء انه يريد ان ينكحها بناء على نحو رهن ان ذلك
 من خصائصه انها لو لم تكن ربيضا في حجرى ما حدثت لي انها لا بنتا هي من الرضاوة والشيخان رب
 عدم حلها على عدم كونها ربيضا المبين بكونها ابنة أخي الرضاة المناسب هو لشرعا كتناسبه للاول
 سواء لمساواة حمة المصاهرة لحرمة الرضاة والمعنى انها لا تحل لي أصلا لانها وصفتين وانفراد كل
 منهما حرمته بكونها ربيضا كونه ابنة أخي الرضاة وقوله في حجرى على وفق الآية وتقدم الكلام
 فيها (أو الادون كآية) لك فيمن عرض عليك نكاحها (لوانتفت اخوة الرضاة) بيني وبينها
 (ما حلت) لي (لننسب) بيني وبينها بالاخوة ربيضا عدم حلها على عدم اخوتها من الرضاة المبين
 ما حلتها من النسب المناسب هو لشرعا فيترتب أيضا قصد على اخوتها من الرضاة المقادة
 بالمتناسب هو لشرعا لكن دون مناسبه للاول لان حمة الرضاة أدون من حمة النسب والمعنى
 انها لا تحل لي أصلا لانها وصفتين وانفراد كل منهما حرمته باخوتها من النسب واخوتها من الرضاة وقد
 تجردت وفيها ذكر من الامثلة عن الزمان على خلاف الاصل فيها أمثلة بقية اقسام هذا القسم في الشق
 الاول منه فنحو لو كنت زيدا لاتبى عليك فتي مع عدم الاهانة بالاولى لوزك العبد سؤال به لاعطاء
 فيعطيه مع السؤال الاول ولون ما في الارض من شجرة فلام لي قره ما فندت كلك الله أي فلا تنقد
 مع انتفاء ما ذكره الاول وقد استشكل قوله تعالى ولوعلم الله فيهم خيرا لاسمعهم الآية بان الاستدلال
 به على هيئة قياس فترني وهو لو علم الله فيهم خيرا لاسمعهم ولو أسمعهم لتولوا ينتج لو علم الله فيهم خيرا
 لتولوا وهذا محال لان الذي يحصل منهم بتقدير ان يعلم الله فيهم خيرا هو الاتقية لا التولي وأوجب
 بجوابين أحدهما ان الوسط مختلف بتقديره لاسمعهم اسماعا فاعوا ولو أسمعهم اسماعا غير نافع لتولوا
 وفيه نظر لاستزمام انتفاء الاسماع عنهم مطلقا لان الجملة الاولى أفادت انتفاء الاسماع النافع والثانية
 انتفاء غير النافع واللازم باطل لثبوت اسماعهم في الجملة قطعا والافلا تكليف ثابتهما ليس المراد من
 الآية الاستدلال بل بيان السببية على الاصل في لو أي ان سبب انتفاء اسماعهم خيرا هو انتفاء العلم بالخبر
 فيهم وحينئذ فالكلام قد تم عند قوله لاسمعهم ويكون قوله ولو أسمعهم كلاما مستأقدا ان التولي
 لازم بتقدير الاسماع فكيف بتقدير عدمه فهو من قبيل لو لم يخف الله لم يعصه فان قلت التولي هو
 الاعراض عن الشيء فكيف يتصور وجوده منهم عند عدم اسماعهم الشيء قلت بل أسمعهم الشيء والا

ولا يات جوابها ان ناسب
 انتفاء شرطها بالاولى كالمخف لم يعص
 أو المساوي
 كالمخف لم تكن ربيضا
 ما حلت
 للرضاع والادون كآية
 اخوة الرضاة ما حلت
 للنسب

ولو نحوهم اذ لا تلازم الدلالة على لزوم الجواب للشرط من غير قصد الى القطع باتقانها وانما يستعملونها
 في القياسات لحصول العلم بالنتائج فهي عندهم للدلالة على ان العلم بانتفاء الثاني علة للعلم بانتفاء
 الاول ضرورة انتفاء المترجم بانتفاء اللازم من غير نظر الى ان عليه انتفاء الجواب في الخارج
 ما هي لكن الاستعمال على قاعدة اللغة هو الشائع المستفيض اه من حاشية المصنف بحرفه

فلان تكليف والتمني انما هو اسماعهم الشئ للتمنيهم وقد كرت في الحاشية ما يؤخذ من سبب عدولي
عن تصحيح ما صححه الاصل مضحنا به قول الجمهور الى تصحيح لما قالوه من ان فيها صنعت بيان
الاكثر والاقول في استعماله (و) ترد (التمني والتمحيض والعرض) فينبض المضارع
بعد فاء جوابها لئلا يان مضمر نحو لو تاني فتحدثي لو تاني فقطاع لو تنزل عندني فتصيب خيرا ومن
الاول فلان لنا كوة فنكون من المؤمنين أي ليت لنا والثلاثة للطلب لكنه في الاول لما لا طمع في
وقوعه وفي الثاني بحث وفي الثالث بلين كاسر (والتعليل نحو) خبر الفاسق وغيره ردوا السائل
أي بالاعطاء (ولو بظلف محرق) أي تصدقوا بما تيسر من كثيرا وقليل ولو بلغ في القلة الى الظلف
مثلا فانه خير من العدم وهو بكسر المجمة للبقر والغنم كالحافر للفرس والحق للجمال وقيد
بالا حرق أي الشئ كما هو عادته فيه لان الشيء قد لا يؤخذ وقد يرديه أخذه فلا يفتنع به بخلاف
الشئ قال الزركشي والحق ان التقليل مستفاد مما بعد هالما فلما قلت بل الحق انه كغيره مما ذكر
مستفاد منها بواسطة ما بعدها (و) ترد (مصدرية) نحو بودا أحدهم ولو يعمر وهذا من ز يادني
(و) الثاني والعشرون (ان حرف نفي ونصب واستقبال) المضارع (والاصح انها لا تنقيد) مع
ذلك (توكيد النفي ولا تأييده) لقوله تعالى موسى عليه الصلاة والسلام لن تراني ومعلوم انه كغيره
من المؤمنين يراه في الآخرة وفيل يفيدهما كافي قوله تعالى لن يخلفوا ذبا وقوله وان يخلف الله
وعده وأوجب بان استفادة ذلك في هذين ونحوهما من خارج كافي قوله ولن يمتنوه أبدا أو كون أ بدا
فيه للتوكيد خلاف الظاهر ولا تأييد قطعا فاما اذا قيد النفي نحو قلن أ كلم اليوم انسا ولن يبرح عليه
عاكفين حتى يرجع الينا موسى (و) الاصح (انها) ترد بواسطة الفعل بعدها (للدعاء)
وقالان عصفور وغيره كقوله

لن تزالوا كذلك ثم لا • زلت لكم حاله اخلاو الجبال

وابن مالك وغيره فتوذلك وقالوا لا يجزي في البيت لاحماله خبر وفيه بعد لان السياق ينافي
(و) الثالث والعشرون (مازدا) اما (موصولة) نحو ما عندكم ينفذ وما عند الله باق أي
الذي (أو نكرة موصوفة) نحو مررت بما يحب لك أي بشئ (ونامة تهجيبة) نحو ما أحسن
زيدا لما نكرة تهجيبة، تبدأ وما بعدها خبره وسوغ الابتداء به التعجب (وتمييزية) وهي اللاحقة
لنم وبش نحو ان تبدوا الصدقات فنعماهي فأنكرة منصوبة على التمييز أي نم شيأ أي ابدؤها
(وبالغنية) بفتح اللام وهي للغنية في الاخبار عن أحباب كثار فعل كالكتابة نحو ان زيداء

(قوله) ونفذ كرت في الحاشية ما يؤخذ من سبب عدولهم
ان انتفاء الشرط والجواب هو الاصل فلا ينافيه ما ساق في أمثلة من بقاء الجواب فيها على حاله مع
انتفاء الشرط مانعه أشار به الا ان هذا القول صحيح نظر الاصل فلا ينافيه ما خرج عنه مما قاله أي
فتضعف المصنعة تصحيحا يشمل الامر من متقدم ان في لفظ ما صححه فكيف كان اذ قوله امتناع
ما يليه انما يكون باعتبار لو وقوله واستانزاه متاليه انما يكون بدونه اه وقد تعقبه في الآيات بأن
الاستانزاه المذكور باعتبار لو أيضا ثم صح رجوع المصنف عما ذكره في جمع الجرامع الى قول
الجمهور وأيده بما هو مذكور في منع الموانع ولو جعل هذا هو المسوغ لتصحيحه كلاء الجمهور
المذكور لكان ظاهرا انه تقرير علامة محمد الجوهري (قوله وترد مصدرية) حاصلة ان جملة
معانيها ستة وقد جعلتها في بيت فقلت

شرط وتخصيص ثمن مصدر • عرض وتقليل معاني لوقاد

وللتمني والتخصيص
والعرض والتعليل نحو
ولو بظلف محرق ومصدرية
ولن حرف نفي ونصب
واستقبال والاصح انها
لا تنقيد توكيد النفي ولا تأييده
وانها للدعاء ومازدا
موصولة أو نكرة موصوفة
ونامة تهجيبة وتمييزية
وبالغنية

ان يكتب أي انهم من أمر كتابة أي مخلوق من أمر هو الكتابة فأنكرة بمعنى شيء للبالغة وان وصلتها في موضع جود لامن ما حصل لكثرة كتابته كأنه خلق منها كقوله خلق الانسان من عجل (واستفهامية) نحوفا خطبكم أي شأنكم (وشرطية زمانية) نحوفا استقاموا لكم فاستقيموا لهم أي استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم (وغير زمانية) نحو وما تفعلوا من خير يعلمه الله وقولي وتمييزه وبالنسبة من زيادتي تعالا كثر وقولي تأمة أولى من قوله للتعجب لافادته ان الموصوفة ناقصة وان التهجئة والمعلوقات عليها تامة وانما صرحوا به في التهجئة وتاليها فقط لظهور تمامها لتجرد هاء عن معنى الحرف (و) ترد (حرفا مصدرية قلبك) أي زمانية نحو فاقنوا الله ما استطعتم أي مدة استطاعتكم وغير زمانية نحو فذوقوا بما نسيت أي بفسادكم (ونافية) عامة نحو ما هذا بشرا و غير عطلة نحو ما تنفون الا ابتغاء وجه الله (وزائدة كافة) عن عمل الرفع نحو فسادهم الوصال أو الرفع والنصب نحو انما لله واحد والجر نحو عماد المواصل (وغير كافة) عوضا نحو افضل هذا ام الا أي ان كنت لاتفعل غيره فاعرض عن كنت أدغم فيها التثنية للتقارب وحذف المثني للعلم و غير عوضا لتأكيده نحو فبارح من الله لثلم وأصله فبرحة (و) الزارع والعشرون (من) بكسر الميم (لا ابتداء النافية) بمعنى المسافة من مكان نحو من المسجد الحرام وزمان نحو من اول يومه وغيرهما نحو من سليمان (غالبا) أي ورودها لهذا المعنى أكثر منه لغيره (ولاتانها) أي الغاية نحو قر بتمن أي اليه (وللتبعض) نحو حتى تنفقوا مما تحبون أي بعضه (وللتبيين) بأن يصح حمل مدخولها على الميم قبلها نحو ما نسخ من آية فاجتنبوا الرجس من الاوثان كأن يقال في الاول ما نسخه آية وفي الثاني الرجس الاوثان (وللتعميل) نحو يحملون أصابعهم في آذانهم من الصواعق أي لاجلها والصاعقة الصيحة التي يموت من يسمعها أو يغشى عليه (والبلبل) نحو أوصتم بالحياة الدنيا من الآخرة أي بدلها (ولتنصيص العموم) وهي الماخلة على نكرة لاتخص بالنفي نحو ما في البار من رجل فهو بدون من ظاهر في العموم محتمل لنفي الواحد فقط وبها يتعين النفي للجنس (ولتوكيده) أي تنصيص العموم وهي الماخلة على نكرة لاتخص بالنفي نحو ما في الدار من أحد وهذا من زيادتي (وللفصل) بالمهمل أي للتمييز بأن تدخل على ثاني المتصدرين نحو والله يعلم المقصد من المصلح حتى يبرأ الحديث من الطيب ولا ينهشام فيه نظرد كونه في الحاشية مع جوابه (ويعني الباء) نحو ينظرون من طرف خفي أي به (و) بمعنى (عن) نحو قد كنا في غفلة من هـ هذا أي عنه (و) بمعنى (في) نحو اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة أي فيه ونحو أروني ماذا خلقوا من لارض أي فيها (و) بمعنى (عند) نحو لن تفي عنهم أموالهم ولا أولادهم من الله شيأ أي عنده (و) بمعنى (على) نحو ونصرناهم من القوم أي عليهم وقيل ضمن نصرناه معنى متعناه (و) الخامس والعشرون (من) بفتح الميم اما (موصولة) نحو والله يسجد من في السموات والارض (أو نكرة موصوفة) كررت من مجبلك أي بانسان (وتامة)

واستفهامية وشرطية
زمانية وغير زمانية وحرفا
مصدرية لذلك ونافية
وزائدة كافة وغير كافة
ومن لا ابتداء النافية غالبا
ولاتانها وللتبعض
وللتبيين والتعميل والبلبل
ولتنصيص العموم وتوكيده
وللفصل وبمعنى الباء وعن
وفي وعند وعلى ومن
موصولة أو نكرة موصوفة
وتامة

اه من املاء شيخنا السيد محمد الجوهري (قوله) كونه في الحاشية) أي حيث قال فيها ما منه قوله والله يعلم المفسد من المصلح حتى يبرأ الحديث من الطيب قوله ابن هشام عن ابن مالك ثم قال وفيه نظر لان الفصل مستفاد من العامل فان ما زوميز بمعنى فصل والموصوفة توجب تميزا والظاهر ان من في اليتين لا ابتداء أو بمعنى عن ويحاج بأن هذا لا يمنع استفادة الفصل منها في اليتين أيضا غاية انه مستفاد من العامل ذاتا ومنها بواسطة لان الحرف لا يفيد بنفسه ومثل الشارح باليتين اشارة الى أن من قيد الفصل بواسطة معنى العامل كقافي الاول و بلفظه صكما في الثاني اه بحرف

شرطية) نحو من يعمل سوياً يحجز به (واستفهامية) نحو فمن بكما ياموسى (وتعينية) كقول الشاعر * ونم من هو فى سر وعلان * ففاعل نم مستتر من تعين بمعنى رجلا وقوله هو مخصوص بالمدح وهو راجع الى بشر بن مروان فى البيت وقوله فى سر متعلق بنم وهذا منسحب الى على الفارسي وأما غيره فنحن ذلك وقال من موصولة ففاعل نم وقوله هو راجع اليها مستند أخبره هو مخذوف راجع الى بشر يتعلق به فى سر لتضمنه معنى الفعل كما سيظهر والجملة صلة من والمخصوص بالمدح مخذوف أى هو وهو راجع الى بشر أيضاً والتقدير نم الذى هو المشهور فى السر والعلانية وبشر وفيه تكلف وتصويرى بما ذكر فى الاقسام المذكورة وأولى عمل به لا قاده ان الشرطية والاستفهامية نكرتان تامتان (و) السادس والعشرون (هل اطلب التصديق كثيرا) ايجاباً وسلباً خلافاً للاصل فى تقييده بعلابن هشام بالايجاب سرى اليها ذلك من ان هل لا تدخل على متنى فىقال فى جواب هل قام زيد من ثلاثم أولا وان لم تدخل على متنى اذ لا يقال هل لم يزد (و) اطلب (الصور قليلا) خلافاً للاصل فى منع مجيئها بخلاف المخزق تأتى لكل منهما كثيرا وتدخل على المتنى فتخرج عن الاستفهام الى التقرير وهو محل الخطاب على الاقرار بما بعد التنى نحو ا لم نشرح لك مدرجك فيجواب ببلى وقد تبنى على الاستفهام كقولك لمن قال لم افعل كذا لم تفعله أى احق استفادتك له فيجواب بنعم أولا ومنه قوله

الاصطبار لسلوى أم لها جلد * اذ لا لى الذى لا قاده مثل

فيجواب بعين منهما (و) السابع والعشرون (الوار) بقبس زده بقولى (العاطفة لطفى الجمع) بين العطفين فى الحكم (فى الاصح) لانها تستعمل فى الجمع بمعنى وبه خبرها نحو جاء زيد وعمر واذا جاء معه أو بعده أو قبله فتكون حقيقة فى القدر المشترك بين الثلاثة وهو مطلق الجمع خذرا من الاشتراك والمجاز واستعماله فى كل منهما من حيث انه جمع استعمال حقيقى وقيل هى للترتيب لكثرة استعماله فيها فهى فى غيره مجاز وقيل للعمية لانها الجمع والاصل فيه العمية فهى فى غيرها مجاز ونحوه بالعاطفة غيرها كرواوى القسم والحال وقد ينبت فى الحاشية وغيرها له لا فرق هنا بين

(قوله اطلق الجمع الخ) قال الزركشى فى شرح لاصل مادته واعما عبر المصنف بطلاق الجمع دون الجمع المطلق كما عبر به ابن الحاجب تنبيها على صواب العبارة فان الجمع المطلق هو الجمع الموصوف بالاطلاق لا ينافر فى الضرورة بين الماهية بالاقيد والماهية المقيدة ولو بقيد لا فالج الموصوف بالاطلاق لا ينافر فى ضرورة قولنا متلاقا زيدا وعمر ولا يدخل فيه المقيد بالعمية ولا بالتقديم ولا بالتأخير نظر وجهما بالتقييد عن الاطلاق وأما مطلق الجمع فعمام فى أى جمع كان سواء كان مرئيا أو غير مرئى فيدخل فيه الصور الثلاث ونظيره فوهم مطلق الماء والماء المطلق اه وبه تعلم ما فى الشرح بعد ذلك من ادعاء عدم الفرق بين العبارتين تبعاً للشيخ بهاء الله بن بن السبكي فى شرح مختصر ابن الحاجب كما نقله السكالك بن أبى شريف وسيأتى ما فيه بعد ذلك (قوله) وقد بينت فى الحاشية أنه لا فرق الخ أى حيث قال فيها الحق ان مؤدى العبارتين واحد لان المطلق هنا ليس للتقييد لعدم التقيد بل لبيان الاطلاق كما يقال الماهية من حيث هى والماهية لا بشرط والا لم يصدق بترتيب ولا عمية وقد اوضحت ذلك فى شرح ابن الحاجب مع بيان ان سبب توهم الفرق بينهما الفرق بين الماء المطلق ومطلق المائع الغفلة عن ان ذلك اصطلاح شرعى فى بعض أنواع المياه وما نحن فيه اصطلاح لغوى اه وقد يقال ان الذى ادعاه المصنف انما هو ايهام العبارة فقط ولا شك ان الصفة قد تكون للتقييد فيحصل الابهام لا محالة بخلاف قوله مطلق الجمع فانه لا ايهام فيه وحقيقته قول

شرطية واستفهامية
وتعينية وهل اطلب
التصديق كثيرا والتصور
قليل والوارو العاطفة لطفى
الجمع فى الاصح

مطلق الجمع والجمع المطلق خلافاً لمن زعم خلافه أخذ من الفرق بين مطلق الماء والماء المطلق خلافاً عن اختلاف اصطلاحى لفظيه واقتضى

﴿ الامر ﴾

أى هذا مبني على (أم ر) أى اللفظ المنتظم من هذه الحروف المسماة بالصميم راء وقرأ بصيغة الماضي مفككا (حقيقة فى القول المخصوص) أى الدال بوضعه على اقتضاء فعل إلى آخر ما يأتى نحو وأمرأه على الصلاة أى قل لم صلوا (محاز فى الفعل فى الاصح) نحو وشاورهم فى الامر أى الفعل الذى يترجم عليه لتبادر القول دون الفعل من لفظ الامر إلى الذهن وقيل هو للقدر المشترك بينهما وهو مفهوم أحدهما حذر من الاشتراك والمجاز وقيل هو مشترك بينهما لاستعماله فيهما وقيل مشترك بينهما وبين الشأن والصفة والشئ لاستعماله فيهما أيضاً نحو إنما أمرنا لنشيء أى شئنا لأمرنا يتوهم أن يؤول إلى صفة من صفات الكمال لا مرما جادع قصير أى شئ والاصل فى الاستعمال الحقيقية واجب بأنه فيها مجاز لأنه غير من الاشتراك كما هو وانما عبرت كفى فى الفعل القائم عن تناوُلها لأنه مقابل للقول من حيث إنها قسيان للمقصود وهو الدال على الحكم والامر لفظى ونفسى وهو الاصل فاللفظ عرف من قولى حقيقة فى كذا (والنفسى اقتضاء) أى طلب (فعل غير كفى مدلول عليه) أى الكف (بغير نحو كفى) قد دخل فيه الطلب الجازم وغيره لما ليس بكفى ولما هو كفى مدلول عليه بكفى ونحوها كتركه وذر ودع المقادة يأتى نحو وخرج منه الإباحة والمطلوب عليه بغير ذلك أى لا تفعل فليس كل منهما بما أمر يسمى مدلول كفى أمر الانهما موافقة للدال فى اسمه ويحد النفس أيضاً بالقول المتقضى فعل إلى آخره والقول مشترك بين اللفظى والنفسى أيضا (ولا يعتبر فى الامر) بقسميه حتى يعتبر بحدسه أيضا (علو) بأن يكون الطالب على الرتبة على المطلوب منه (ولا استعلاء) بأن يكون الطالب بعظمة لاطلاق الامر بدونهما قال تعالى سكاية عن فرعون ماذا أمرت (ولا ارادة الطالب) باللفظ لاطلاق الامر بدونهما (فى الاصح) وقيل يعتبر الاولان واطلاق الامر بدونهما مجازى وقيل يعتبر الاول دون الاستعلاء وقيل عكسه وقيل يعتبر الاول وادارة الطالب باللفظ فاذ لم يرد به لم يكن أمر الا به يستعمل فى غير الطالب كانه يرد ولا يغير غير الارادة قلنا استعمله فى غير الطالب مجازى بخلاف الطالب فلا حاجة الى اعتبار ارادته ولأن الامر لو كان هو الارادة لوقفت المأمورات واللازم باطل (والطلب بديهى) أى تصور بمجرد الثغات النفس اليه بلا نظرا ذكل عاقل يفرق باليدية بينه وبين غيره كالاخبار وما ذاك الا لبداهته فاندفع ما قيل ان تعريف الامر بما يستعمل عليه تعريف بالاختفى بناء على انه نظرى (و) الامر

﴿ الامر ﴾

أم ر حقيقة فى القول المخصوص مجاز فى الفعل فى الاصح والنفسى اقتضاء فعل غير كفى مدلول عليه بغير نحو كفى ولا يعتبر فى الامر علو ولا استعلاء ولا ارادة الطالب فى الاصح والطلب بديهى

الشارح انه لا فرق الخ ان ارادته لا فرق بينهما بحسب المعنى المراد فهو صحيح وليست المنازعة فيه وان ارادته لا فرق بينهما فى الإجماع وعدمه فلا يخفى ما فيه كما مررت الإشارة اليه والحق أحق أن يتبع اه شيخنا محمد الجوهري (قوله انه لا فرق هنا الخ) قد يقال ان بينهما فرقا ظاهرا وهو ان الاول صادقة باربع صور على ما يتبادر منها وهى ما ذالم يقيد الجمع أصلاً وقيد بالقبالية أو البعدية أو البعدية أو البعدية نحو جازم بدو عمرو وقوله جازم بدو عمرو بعده جازم بدو عمرو معه والثانية لاتصدق الا بالاولى فقط بناء على ما يتبادر منها من تقييد الجمع بالاطلاق عن القيود المذكورة ثم قد يراد بها الجمع المطلق عن قيد ما حتى عن الاطلاق بأن يكون المراد بها الجمع من حيث هو فتصدق حينئذ بالصور الاربع لكن لا يخفى ما فيه من الإجماع لاسيما وجعل المطلق قيداً من قبيل التأسيس وجعله بمعنى من حيث هو تأكيد والتأسيس أولى منه فليتامل اه من املاء شيخنا محمد الجوهري

(والنفس) المرف باتفاء فصل الى آخره (غير الارادة) لتلك الفعل (عندنا) فانه تعالى أمر من علم أنه لا يؤمن كما في طب الألبان ولم يرد منه لامتناعه والمتنع غير مراد أمامه المعتزلة فهو عينها لانهم لما أنكر والكلام النفس ولم ينكروا انكار الاتفاء المرف به الأمر قالوا انه الارادة • (مسئلة الأصح) على القول بآيات الكلام النفس (ان صيغة افعل) والمراد بها كل ما يدل ولو بواسطة على الأمر من صيغة المحتملة لغير الوجوب كاضرب وصل وصه ولينق (محمضة بالأمر النفس) بأن تدل عليه وضعا دون غيره وقيل لا فلا تدل عليه الا بقرينة كحل لزوما وعليه فقيل هو للوقف بمعنى عدم الدراية بما وضعت له حقيقة مما وردت لمن أمر وتهدد به وغيرهما وقيل للاشتراك بين المعاني الآتية المشتركة أماحة التعبير عن الأمر بما يدل عليه فلا يختص بها صيغة افعل قطعا بل تأتي في غيرها كالزنتك وأوجب عليك وأما التكرور للنفس فلاحقيقة للأمر وسائر أقسام الكلام عندهم الا الصبارات (وترد) صيغة افعل بالمضي السابق لستة وعشرين معنى على ما في الاصل والافتقد وصلها بعضهم لنفي وتلاين وتجزع بعضها عن بعض بالقرائن (للووجوب) نحو أقيموا الصلاة (وللندب) نحو كتابتوهم ان علمتم فيهم خيرا (وللاباحة) نحو كلوا من طيبات أي ما عيسا تنامن الباحات (وللتهديد) نحو اعلموا ما شتمت قيل وصدق مع التحريم والكرهية (وللارشاد) نحو واستشهدوا شهيدين من رجالكم والمصلحة فيه تدبره بخلافها في الندب (ولارادة الامتثال) كقولك لغير رفيقك عند العطش اسقى ماء (وللاذن) كقولك لمن طرق الباب ادخل وبعضهم أدرج هذا في الاباحة (وللتأديب) كقولك لغير مكلف كل بما يليك وبعضهم أدرج هذا في الندب والاول فرق بأن الادب متعلق بمحاسن الاخلاق واصلاح العادات والندب شوايب الآخرة أما كل المكلف بما يليه فهدوب وما يلي غيره مكروه حيث لا بداء والاخر لم (وللاذذار) نحو قل تمتعوا فان مصيركم الى النار وبفارق التهديد بوجوب اقترانه بالوعيد كما في الآية وبأن التهديد بالتخوف والاذذار بلاغ المخوف منه (وللاستئذان) نحو كلوا مما رزقكم الله وبفارق الاباحة باقترانه بذكر ما يحتاج اليه (وللاكرام) نحو ادخلوها بسلام آمنين (وللتخيير) أي التنايل والامتنان نحو كونوا فردة خاسئين (وللتكوين) أي الابتعاد عن العدم بسرعة تكون فيكون (وللتجيز) أي اظهار الجزع خوفاً أو بسورة من مثله (وللاهانة) وبعبارة انها التهمك نحو ذاك أنت العزيز الكريم (وللتسوية) بين الفعل والترك نحو فاصبر وألا تصبروا (وللدعاء) نحو ربنا افتح بيننا وبين قومنا (وللتعني) كقولك لا تترك فلانا (والاحتقار) نحو اتقوا ما أثم ملقون اذا ما يقو به من السحر وان عظم محقر بالنظر الى مجز قمرى عليه الصلاة والسلام وفرق بينه وبين الاهانة بأن عمله القلب وعمله الظاهر (وللتعجب) كعباد الم تستعجب فاصنع ما شئت أي صنعت (وللانعام) بمعنى تذكر النعمة نحو كلوا من طيبات ما رزقناكم (وللتفويض) وهو رد الأمر الى غيره ويسمى التعظيم والتسليم نحو فاقض ما أنت قاض (وللتوبيخ) نحو انظر كيف ضربوا لك الامثال وتعيرى به أنسب سابقه ولاحقه من تعيره بالتعجب (وللتكذيب) نحو قل فأتوا بالتوراة فاتلوها ان كنتم صادقين (وللشورة) نحو فانظر ماذا ترى (وللاعتبار) نحو انظر وا الى ثمره اذا أثمر (والاصح انها) أي صيغة فاعل بالمضي السابق (حقيقة في الوجوب) فقط كما عليه الشافعي والجمهور لان الأئمة كانوا يستعملون بها مجردة عن القرائن على الوجوب وقد شاع من غير انكار في الندب فقط لانه المتيقن من قسمي الطلب وقيل حقيقة في القدر المشترك بين الوجوب والندب وهو الطلب حذر من الاشتراك والجاز وقيل مشتركة بينهما وقيل بالوقف وقيل مشتركة

والنفس غير الارادة عندنا
• مسئلة الأصح ان صيغة
افعل محمضة بالأمر النفس
وترد للوجوب والندب
والاباحة • وللتهديد
والارشاد ولارادة امتثال
وللاذن والتأديب والاذذار
وللاستئذان ولاكرام
وللتكوين
وللتجيز
وللتسوية وللتعجب
والاعتبار والأصح انها
حقيقة في الوجوب

فهماد في الإباحة وقيل في الثلاثة والتهديد وقيل أمر الله للوجوب وأمر به المبتدأ منه للندب
 بخلاف الموافقي لأمر الله والمبين له فالوجوب أيضا وقيل مشترك بين الخمسة الأول للوجوب والندب
 والإباحة والتهديد والإرشاد وقيل بين الأحكام الخمسة الثلاثة الأول والتحرر والكراهة وعلى
 الأصح هي حقيقة في الوجوب (لغتي الأصح) وهو المنقول عن الشافعي وغيره لأن أهل اللغة
 يحكمون باستحقاق مخالف أمر سيده مثلاً بالعقاب وقيل شرعاً لأنها لغة خبر الطلب وبجزءه المحقق
 للوجوب بأن ترتب العقاب على الترك إنما يستفاد من أمره أو أمر من أوجب طاعة وقيل عقلاً
 لأن ما يفيد الأمر لعقمن الطلب يتعين أن يكون الوجوب لأن جله على الندب يصير المعنى أفعلاً إن
 شئت وليس هذا الغرض كروا وقول بل بعثه في الجمل على الوجوب فإنه يصير المعنى أفعلاً من غير
 تحوير تركه وقيل في الطلب الجازم لغته في التوعيد على الترك شرعاً فالوجوب مركب منهما وهذا
 ما اختاره الأصل وقيل لاسقاط الخطر ورجوع الأمر إلى ما كان قبله من وجوب أو غيره
 (د) الأصح (أنه يجب اعتقاد الوجوب) في المطلوب (بحاقل البحث) عما يصرفها عنه
 أن كان يجب على الأصح اعتقاد عموم النعم حتى يتسك به قبل البحث عن المخصص كما سيأتي
 وقيل لا يجب كفي ذلك (د) الأصح (أنها إن وردت بعد حظر) لمتعلقها نحو وإذا حلقتم فاصطادوا
 (أو) بعد (استئذان) فيه كان يقال لن قال أفضل لك كذا أفضل (فلا إباحة) الشرعية حقيقة
 لتبادر إلى الفهم في ذلك لآلية استعمالها حينئذ وقيل للوجوب كافي غير ذلك نحو إذا أنسخ
 الأشهر الحرم فقتلوا الشركين وقيل بالوقف فلا تحكم بشئ منها (د) الأصح (أن صيغة الهي) أي
 لا تفعل الواردة (بعد وجوب التحريم) كافي غير ذلك ومن القائل به بعض القائل بأن الأمر بعد
 الخطر للإباحة وتفرق بأن مقتضى النهي وهو الترك موافق للأصل وبأن النهي يدفع المنسدة والأمر
 لتحصيل المصلحة واعتناء الشارع بالأول أشد وقيل للكراهة على قياس أن الأمر للإباحة وقيل
 للإباحة نظر إلى أن النهي عن الشئ بعد وجوبه يرفع طلبه فيثبت التحريم وقيل لاسقاط الوجوب
 ورجوع الأمر إلى ما كان قبله من تحريم أو إباحة وقيل بالوقف وتعمير بصيغة أفعلاً وبصفة النهي أولى
 من تعميده بالأمر والهي ليوافق القول بالإباحة إذ الأمر والنهي فيها لا على قول السكبي وظاهر أن
 صيغة الهي بعد الاستئذان كهي بعد الوجوب (مسألة الأصح أنها) أي صيغة أفعلاً (لطلب الماهية)
 لا التكرار والمرة والافور ولا تراخي فهي للقدر المشترك بينها من الاشتراك والمازاة (والمرة
 ضرورة) إذ لا توجد الماهية بأقل منها فيحمل عليها وقيل للمرة لأنها متيقن وتحمل على
 التكرار على القولين بقرينة وقيل للتكرار مطلقاً لأنه الغالب وتحمل على المرة بقرينة وقيل
 للتكرار إن علق بشرط أو صفة بحسب تكرار المعلق به نحو وإن كنتم جنباً فاطهروا والزانية
 والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وإن لم تغلق بذلك للمرة وقيل بالوقف عن المرة
 والتكرار بمعنى أنها مشتركة بينهما ولا حد لها ولا تعرفه قولان فلا تحمل على واحد منهما إلا بقرينة
 وقبل أنها لقور رأى المبادر أفعلاً عقب ورودها لأنه أحوط وقيل للتراخي أي التأخير لأنه يسد عن
 الفور بخلاف العكس وقيل مشتركة بينهما لأنها مستعملة فيهما الأصل في الاستعمال الحقيقة وقيل
 للقور أو العزم في الأصل على الفعل بعد وقيل بالوقف عن الفور والتراخي بمعنى أنها لا حد لها
 ولا تعرف (د) الأصح (أن المبادر) بالفعل (تمثل) لحصول الغرض وقيل لبناء على أن
 الأمر للتراخي وجوباً وورداً به مخالف للاجتماع وقيل بالوقف عن الامتنال وعدمه بناء على أنه لا يعلم
 أنها وضعت للفور أو التراخي (مسألة الأصح أن الأمر) بشئ مؤقت (لا يستلزم القضاء) له إذا لم

لغة على الأصح وأنه يجب
 اعتقاد الوجوب بها قبل
 البحث وأنها إن وردت
 بعد حظر أو استئذان
 فلا إباحة وأن صيغة الهي
 بعد وجوب التحريم
 مسألة الأصح أنها الطلب
 الماهية والمرة ضرورة
 وأن المبادر يمثل مسألة
 الأصح أن الأمر لا يستلزم
 القضاء

يفعل في وقته (ل) انما (يجب بأمر جديد) كالامر في خبر الصحيحين من نسي الصلاة فليصلها اذا ذكرها والقصد من الامر الاول الفعل في الوقت وقيل يستلزمه لاشعار الامر بطلب استدراكه لان القصد منه الفعل (د) الاصح (ان الاتيان بالمأمور به) على الوجه الذي أمر به (يستلزم الاجزاء) الثاني به بناء على ان الاجزاء السكفائية في سقوط الطلب وهو الاصح كما مر ولانه لو لم يستلزمه لكان الامر بعد الامتنال مقتضيا اما الثاني به فيلزم تحصيل الحاصل أو بغيره فيلزم عدم الاتيان بتمام المأمور بل ببعضه والفرض خلافه وقيل لا يستلزمه بناء على انه اسقاط القضاء لجواز ان لا يسقط المأتي به القضاء بان يحتاج الى الفعل ثانيا كافي صلاة من ظن طهره ثم تبين له حدته (د) الاصح (ان الامر) للخطاب (بالامر) لتعريفه (بشيئ) نحو وأمر أهلك بالصلاة (ليس أمرا) لذلك الغير (به) أي بشيئ وقيل هو أمر به والا فلا قائمه فيه لتعريف الخطاب وقد تقوم قرينة على ان غير الخطاب مأمور بذلك الشئ كقبي خبر الصحيحين ان ابن عمر طلق امرأته وهي حائض فذكر ذلك عمر رضي الله عنه للنبي صلى الله عليه وسلم فقال مره فليراجعها (د) الاصح (ان الأمر) بالمد (بلفظ يصلح له) هو أولى من قوله يتناول نحو من نام فليتوضأ (غير داخل فيه) أي في ذلك اللفظ بعد ان يراد الأمر نفسه وهذا ما صححه في بحث العام عكس مقابله وهو ما صححه هنا الاول هو المشهور وعن صححه الامام الرازي والآمدي وفي الروضة لو قال نساء المسلمين طوائف لم تطلق زوجته على الاصح لان الاصح عند أصحابنا في الاصول انه لا يدخل في خطابه خروج بالامر ومنه انما النهي الخبر فيدخل في خطابه على الاصح كما مر به في بحث العام اذ لا يبعد ان يراد الخبر نفسه نحو والله بكل شئ عليم وهو تعالى علم بذاته وصفاته فعمل ان في مجموع المستلزمين ثلاثة اقول ومحلها اذ لم تقم قرينة على دخوله أو عدم دخوله فان قامت عمل بمقتضاها قطعاً (ويجوز عندنا عقلاً النيابة في العبادة البدنية) اذ لا مانع ومنعه المعتزل لان الامر بها انما هو لغير النفس وكسرها بفعالها والنيابة تنافي ذلك فلنا لاتنافيه لما فيها من بدل المؤنة وتحمل المنة وتخرج من يادى عقلاً الحراز الشرعي فلا يجوز زرع النيابة في البدنية الا في الحج والعمرة وفي الصوم بعد الموت وبالبدنية المالية كإزالة فلا خلاف في جواز النيابة فيها وان اقتضى كلام الاصل ان فيها خلافاً ونصيري بما ذكرنا من تعبيره بأن الاصح ان النيابة تدخل المأمور بالامتناع لاقتضائه ان في العبادة المالية خلافاً وليس كذلك مع ان قوله الامتناع انما يناسب الفقيه الاصولي لان كلامه في الجواز العقلي لا الشرعي (مسئلة المختار) تبع الامام الحرمين والغزالي والنووي في وضعت في كتاب الطلاق وغيرهم (ان الامر انفسى بـ) شئ (معين) اي بما يؤيد بها (ليس نهيان عن ضد ولا يستلزمه) لجواز ان لا يحظر الضد بالبال حال الامر بغيره كما كان النهي أو كراهة واحدة كان الضد كضد السكون اي التحرك أو أكثر كضد القيام أي القعود وغيره وقيل نهى عن ضده وقيل يستلزمه فالامر بالسكون مثلاً أي طلبه ليس نهيان عن التحرك أي طلب الكف عنه ولا مستلزمه على الاول ومستلزمه على الثالث وعينه على الثاني بمعنى ان الطلب واحده بالنسبة الى السكون أمر والى التحرك نهى واحتج بذهن القولين بأنه لما لم يتحقق المأمور به بدون الكف عن ضده كان طلبه طلباً للكف أو مستلزمه وأجيب بمنع الملازمة لجواز ان لا يحظر الضد بالبال حال الامر كما مر فلا يكون مطلوب الكسبه وقيل القولان في الوجوب دون الأمر التنبه لان الضد فيه لا يخرج عن أصله من الجواز بخلافه في الأمر الوجوب لاقتضائه التمسك على الترك وخروج بانتهى الأمر اللفظي فليس عين النهي اللفظي قطع ولا يستلزمه في الاصح والمعين المبهم من أشياء فليس الأمر به بالنظر الى ما صدق نهيان عن ضده من ولا مستلزمه قطعاً

بل يجب بأمر جديد وان
الاتيان بالمأمور به يستلزم
الاجزاء وان الامر بالامر
بشيئ ليس أمراً به وان
الأمر بلفظ يصلح له غير
داخل فيه ويجوز عندنا
عقلاً النيابة في العبادة
البدنية مسئلة المختار ان
الامر انفسى بمعين ليس
نهيان عن ضده ولا يستلزمه

(و) المختار (ان النهي) النفس عن شيء معين تحريماً أو كراهة (كالامر) فبإذن كرفيه
فالنهي ليس أمراً بالصد ولا يستلزمه وقيل عينه وقيل يستلزمه وقيل هذا القولان في نهى التحريم
دون نهى الكراهة والضدان كان واحداً فواضح أو أكثر فالامر بواحد منه وقيل النهي أمر
بشدده قطعاً بناء على ان المطلوب في النهي فعل الضد وقيل لا قطعاً بناء على ان المطلوب في النهي
اتقاء الفعل والترجيح في هذه والتي قبلها من زيادتي والنهي اللفظي يقاس بالامر اللفظي * (مسئلة
الامر ان لم يتعاقبا) بأن يتراخى ورواها عن الآخر بمثلين ولم يمنع من التكرار مانع
أو يتخالفين (أو تعاقبا) لكن (بغير مثلين) بعطف كأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة
أو بدونه كضرب زيد أعطه درهمين (فغيران) فيعمل بهما جزأ (وكذا) ان تعاقبا
(بمثالين ولا مانع من التكرار) في متعلقهما من عادة أو غيرها فلهما غيران (في الاصح) مع
عطف كصل ركعتين وصل ركعتين أو بدونه كصل ركعتين صل ركعتين لظهور العطف في التأسيس
وإصالة التأسيس في غير العطف وهذا ما قبله الاصل في شرح المختصر كالصفي الهندى عن الاكثرين
وقيل لثنى تأكيدهما في المتعلقين وقيل بالوقف عن التأسيس والتأكيدهما في غير العطف
لاحتماهما وارجع من زيادتي في غير العطف وما ذكرته من اختلاف مع العطف كراه الاصل قال
الركشى وفيه نظر فقد صرح الصفي الهندى وغيره بأنه لا خلاف في انه للتأسيس لان الشيء لا يعطف
على نفسه وبجواب بان من حفظ حجة على من لم يحفظ (فان كان) ثم (مانع) من التكرار
(عادي وعارضه عطف) نحو صل ركعتين وصل ركعتين (فالوقف) من التأسيس والتأكيدهما
لاحتماهما وظاهره انه ان وجد مرجع عمل به (والا) بان كان ثم مانع عقلى نحو اقل زيدا
أو فرعى نحو اعتق عبدك أو لم يعارضه عطف نحو اسقي ماء اسقي ماء صل ركعتين صل
الركعتين (فالثنى تأكيده) وان كان بعطف في الاولين أما كونه تأكيده في الاولين فظاهر وأما
في الاخيرين فلان المادة لا بد فاع الحاجة مرة في وطأ بالعرى في ثانيا مرجع التأكيدهما وقول
والا عنهم من قوله فان رجعتا كيد عادي قدم (مسئلة النهي) النفس (انقضاء كيد عن فعل
لا بنحو كيد) كترودع المفادين كنحوهما بزيادتي نحو قد دخل في الاقتضاء الجازم وغيره
وخرج منه الاباحة وانقضاء فعل غير كيد أو كيد بنحو كيد فانه أمر كما مر وبجداً أيضاً القول
المقتضى للكف المذكور كما يحذف اللفظي بالقول الدال على الاقتضاء المذكور ولا يعتبر في مسمى
النهي علو ولا استعلاء على الاصح كالأمر (وقضية الدوام) على الكف لان المعامل يزاو
يستدلون به على الترك مع اختلاف الاوقات لا بخصوصه بشئ منها (مالم يقيد بغيره في الاصح) فان
قيد به نحو لا تسافر اليوم كان النفي قضيته فيعمل عليه وقيل قضيته الدوام مطلقاً بتقيده بغير الدوام
بصرفه عن قضيته وقول بغيره أولى من قوله بالمرة (ورد صيغته) أي النهي وهي لا تنقل (للتحريم)
نحو لا تقرأ بالزنا (والكراهة) نحو ولا تجموا الخبيث منه تنفقون والحيث فيه الردى لا الحرام
عكس ما في قوله تعالى ويحرم عليهم الخبائث (والا لارشاد) نحو لا تسألوا عن أشياء ان تبدلكم
تسؤلكم (وللدعاء) نحو رب لا تزغ قلوبنا (وليبيان العاقبة) نحو ولا تحصين الذين قتلوا في
سبيل الله مؤاناً بل أحياء أي عاقبة الجهاد الحياة لا الموت (والتقليل) بأن يتعلق بالنهي عنه نحو
ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أي فهو قليل بخلاف ما عند الله (والاحتقار) بأن يتعلق بالنهي نحو
لا تعتزوا وقد كفرتم بعد إيمانكم (وليالئس) نحو لا تمتدوا اليوم وهذا ترك البرماوى من ألفيته
وذكره في شرح جامع زبدة رمس له الآية ثم قال وقد يقال انه راجع للاحتقار رأى الاتحاد بينهم فالت

وان النهي كالامر * مسئلة
أو تعاقبا بغير مثالين
الامر ان لم يتعاقبا فغيران
وكذا بمثلين ولا مانع
من التكرار في الاصح فان
كان مانع عادي وعرفه
عطف فالوقف والاولى
تأكيده * مسئلة النهي
انقضاء كيد عن فعل لا
بنحو كيد وقضية الدوام
مالم يقصد بغيره في الاصح
وترد صيغته للتحريم
والمكراهة وللارشاد
وللدعاء وليبيان العاقبة
وللتقليل وللاحتقار
وليالئس

والوجه الفرق اذ ذكر اليوم في الآية الثانية فربما لم يترك في الاولى قرينة للاحتفال (وفي الارادة والتدريج) مر (في الامر) من الخلاف فقيل لا تدل المصيبة على الطلب الا اذا اريد الطلب بها والاصح انها تدل عليه بلا ارادة وانها حقيقة في التحريم لغة وقيل شرعا وقيل عقلا وقيل في الطلب الجازم لفتوى التوسع على الفعل شرعا وهو مقتضى ما اختاره لاصل في الامر وقيل حقيقة في الكراهة وقيل فيها وفي التحريم وقيل في أحدهما ولا تعرفه وقيل غير ذلك (وفد يكون) النهي (عن) شيء (واحد) وهو ظاهر (د) عن (متعددا) كالحرام المحرم (غولا) تفعل هذا أو ذلك فعليه ترك أحدهما فقط فلا مخالفة الا بفعلهما فالحرم فعلهما لا فعل أحدهما فقط (وفرقا) كانهما من تلبسان أو تترعان ولا يفرق بينهما) بل ليس أو ترع أحدهما فقط فانه منهي عنه أخذنا من خبر الصحيحين لا يمشين أحدكم في فعل واحدة لينتعلما جميعاً ولا يخلعهما جميعاً في فعلهما جميعاً فيهما بالسا أو ترعاً من جهة الفرق بينهما في ذلك لا لجمع فيه (وجمعا) كالزنا والسرقة) فكل منهما منهي عنه فبالنظر اليهما يصدق ان النهي عن متعدد وان صدق بالنظر الى كل منهما انه عن واحد (والاصح ان مطلق النهي ولو تفرعا) مقتضى (لفساد) في المنهي عنه بأن لا يعتد به (فربما) اذ لا يفهم ذلك من غيره وقيل لغة لفهم أهلها ذلك من مجرد اللفظ وقيل عقلا وهو ان الشيء انما ينهي عنه اذا اشتمل على ما يقتضي فساد (في المنهي عنه) من عبادة وغيرها كصلاة تفعل مطلق في وقت مكرهه ويبيع بشرط (ان رجع النهي) فبإذ كر (اليه) أي الى عينه كالنهي عن صلاتها فافض أوصوها كالنهي عن الزنا حفظ النسب (أولى جزئه) كالنهي عن بيع المالا بيع لا تصدق المبيع وهو ركن في البيع (أو) الى (لازمة) كالنهي عن بيع درهم بدرهمين لا يشتهى على الزيادة اللازمة بالشرط كالنهي عن الصلاة في الوقت المكره وفساد الوقت لا لزوم لفعله فانه بخلافها في المكان المكره ولا نه لابس لازم لفعله فافضلوا زار فاعمالهم في الصلاة فيه مع قيامه حاله كمال الحرام مسجداً فذلك أكثر فافضلوا في الزمان بذهبه فانه منصرف لا ذهابه في المنهي عنه فهو وصف لازم اذ لا يمكن وجود فصل الا بذهاب زمان بخلاف الفعل في المكان وتعبير بما ذكره هو مراد الاصل بما عبر به كما ينشئ في الخاشية (أو جهل مرجعه) من واحد بما ذكره كقوله ابن عبد السلام تغلب الما يقتضي الفساد على ما لا يقتضيه كالنهي عن بيع الطعام حتى تجرى فيه

وفي الارادة والتحريم ما
في الامر وقد يكون عن
واحد أو متعدد جمعا كالحرام
المحرم فقا كانهما من تلبسان
أو تترعان ولا يفرق بينهما
وجمعا كالزنا والسرقة
والاصح ان مطلق النهي
ولو تفرعا للفساد شرعا في
النهي عنه ان رجع النهي
اليه أو جزئاً ولازمة
أو جهل مرجعه

(قوله) كقوله ابن عبد السلام) أي في قواعد حيث قسم أحوال النهي باعتبار اقتضائه الفساد وعدمه الى خمس حالات الاولى ان ينهي عن الشيء لا لاختلال ركن من أركانه أو شرط من شرائطه كبيع الفرو وكاح الحرم وهو محمول الفساد الثانية ان ينهي عنه لفساد يقتضيه مع توفر أركانه وشرائطه كالصلاة في الدار المنصوبة فالنهي في الحقيقة عن الفسب لا عن الصلاة وهذا لا يقتضي الفساد الثالثة ما يتردد بين هذين النوعين كدوم يوم الشك فانهم اختلفوا هل هو ميتة أو لا مرقتر به الرابعة ان ينهي عملاً بل عن النهي عن الاختلال الشرائط والاركان ولا مرقتر قال وهذا أيضاً مقتضى الفساد جلالته على الحقيقة ومثاله نهى صلى الله عليه وسلم عن بيع النعام حتى تجرى فيه البيعة والفرق بين هذه وبين الثالثة ان الثالثة يتردد فيها النظر بين كون النهي لاحد هذين الامرين أو لا مخرج غير لازم ويرجع كل منهما عندنا له وهذه لا يظهر فيها على النهي بل الاحتمال لكل من النوعين على السواء الخامسة ان ينهي عن الشيء لقوات فضيلة في العبادة كالنهي عن الصلاة مع مدافعة لا خبيثين وهذا لا يقتضي افساد جزأه بل مخلصاً مما فيه الكمال عن القواعد الشيخ عز الدين وقد جمعت محصله فقلت

الصيغان وإنما تقتضي الهبة الفساد لما أمر أن المكروه مطلوب الترك والمأمور به مطلوب الفعل
فيتنافيان ولا يستدلان الأولين على فساد الهبة عنه بالهبة عنه وقيل مطلق الهبة الفساد في العبادات
قط وفساد غيرها بما هو لا مخرج عن الهبة كترك ركن أو شرط عرف من خارج عنه مخرج
برجوع الهبة إلى ما ذكره ما بعده الهبة الواجب إلى أمر خارج عنه غير لازم فلا يقتضي الفساد
كالوضوء بمصوب والبيع وقت نداء الجمعة لرجوع الهبة في الأول لا تلازم مال الغير بتدبير وفي الثاني
تنقيب الجمعة وذلك يحصل بغير الموضوع والبيع كأنها يحصلان بدونه فالهبة عنه في الحقيقة ذلك
الخارج وكلاهما في المكان المكروه والمقصوب كما هو وقيل مطلق الهبة الفساد وإن كان خارج
وقيل لا مطلقا ولا لله تفاريع لا حاجة بنا إلى ذكرها مخرج مطلق الهبة الهبة المقيد بمبادل الفساد
أو أمسه فيعمل به في ذلك اتفاقا (أما في القبول) عن شيء كقوله تعالى فلن يقبل من أحدكم
من الأرض ذهب إن قبل منهم نفقاتهم (فقيل دليل الصحة) له الظهور الثاني في عدم الثواب دون
الاعتداد كمال عليه نحو خبر مسلم من أتى عرفا فأسأله عن شيء فصدقه لم يقبل له صلاة أربعين يوما
(وقيل دليل الفساد) لظهور الثاني في عدم الاعتداد ولأن القبول والصحة متلازمان فإذا نفي
أحدهما نفي الآخر (ومثله) أي نفي قبول (نفي الأجزاء) في أنه دليل الصحة أو الفساد ولأن
بناء الأول على نفي الأجزاء إسقاط القضاء فإن ما لا يسقط قد يصح كصلاة فاقدا للظهورين ولشأنه على
أنه الكفاية في سقوط ما لم يصب (وقيل هو) (أولى بالفساد) من نفي القبول لتبادر
عدم الاعتداد منه إلى القبول وعلى ما ساد نفي القبول خبر الصحبة لا يقبل الله صلاة أحدكم
إذا أحدث حتى يتوضأ وفي نفي الأجزاء خبر الدارقطني وغيره لا تجزئ صلاة لا يقرأ الرجل فيها
بأمر آخر

أما في القبول فقيل دليل
الصحة وقيل الفساد ومثله
نفي الأجزاء وقيل أولى
بالفساد

الحكم

لفظ يستغرق الصلح
بلا حصر والاصح دخول
النادرة وغير المقصودة فيه

بناء على الرجوع الآتي إن العموم من عوارض الالفاظ (لفظ) ولو استعمل في حقيقة أو حقيقة
ومجازاً ومجازاً (استغرق الصلح) أي يتناول دفعه مخرج به ليس كذلك كالسكرة في الأثبات
منفردة أو مشأة أو مجموعة أو اسم جمع كقولهم أو اسم عدل من حيث الأحاد فانها تناول ما يصلح لها
بدلاً لاستغرقها فخرجوا بركم رجل واحد بصدق خمسة دراهم (بلا حصر) خرج به اسم العدد والسرقة
المنشأة من حيث الأحاد كعشرة ورجلين فانها ليست بركم بجمع ويصدق الحد على المشترك المستعمل
في أفراد معنى واحد لأنه مع قرينة الواحد لا يصلح لغيره فلا حاجة إلى زيادة بوضع واحد بل هي مضرة
لإخراجها المشترك للمستعمل في حقيقة مثلا (والاصح دخول) الصورة (النادرة وغير المقصودة) من
صور عام (فيه) فيشملها حكمه نظر العموم وقيل لا نظر المقصود علا في مثل ذلك والنادرة
كغيره في خرائط داود وغيره لاسق الآتي خصاً وخافراً ونصل فانه ذو خف والمساوية عليه مادرة
والاصح جوازها عليه وغير المقصودة كالأول وكله بشرط عميد فلان وفيهم من يمتنع عليه ولم يعلم به

الهبة احتلال نحو الركن • ينقض الفساد عند أهل الفن
والهبة عن شيء لما به اقترن • لا يقتضي كلاً في العطن
وما تزد بين ذين عندهم • كهم شك فيه خفي بينهم
وإن جهل ما قد نهى لاجله • حكيمه كأول في فصله
أما ندى لقوت فضل نهى • فليس للفساد يقضي منها
أما هذا اهز في القواعد • ما يخص الكمال ذى لقوا بد

أه شيخنا محمد الجوهري

الأصح محبة شرائه أخذ من مسألة الوكيله بشرامع قد اشترى من يعتق عليه وفارق في منع الموانع بين النادرة وغير المقصودة بأن النادرة هي التي لا تخطر ببال التكلم غالباً وغير المقصودة قد تكون بما اضطر به ولو غالباً فينبهنا معهم من وجهه لأن النادرة قد تقصد وقد لا تقصد وغير المقصودة قد تكون نادرة وقد لا تكون ثم ان قامت قرينة على قصد النادرة دخالت قطعاً وعلى قصد اتفاعة صورة لم يَدْخُل قطعاً (د) الأصح (أنه) العام (قد يكون مجازاً) بأن يستعمل في مجازه فصدق على العام أنه قد يكون مجازاً كما يصدق على المجاز أنه قد يكون عاماً نحو جاء في الأسود الزمالة الأزدي وقيل لا يكون العام مجازاً فلا يكون المجاز عاماً لأن المجاز ثبت على خلاف الأصل للحاجة اليه وهي تندفع في المستعمل في مجاز به بعض الأفراد فلا يراد به جميعها الا بقرينة كافي المثال السابق من الاستثناء (د) الأصح (أنه) أى العموم (من عوارض الالفاظ فقط) أى دون المعاني وقيل من عوارضها ما وصحها من الحاح حقيقة فيكون موضوعاً للقدر المشترك بينهما وقيل مشتركاً لفظياً فكما يصدق لفظ عام يصدق معنى عام حقيقة ذهنياً كل كمنى الإنسان وأخرجاً كمنى المطر والخشب لما يقال الإنسان يعم الرجل والمرأة وعم المطر والخشب فالعموم شمولاً أمر متعدد وقيل بعروض العموم في المعنى الذهني حقيقة دون الخارجى لوجود الشمول لتعدد فيه بخلاف الخارجى والمطر والخشب مثلاً في محل غيرهما في آخر استعمال العموم فيه مجازى وعلى الأول استعماله في الذهني مجازى أيضاً (و يقال) اصطلاحاً (المعنى اعم) وأخص (ولفظ اعم) وخاص تفرقة بين المال والمطلوب وخص للمعنى بأفضل التفضيل لأنه أهم من اللفظ وبعضهم يقول في المعنى عام كعلم بحسب وخص بقوله المعنى المشتركين عام وأعم واللفظة عام والمعنى زيد خاص وأخص واللفظة خاص **تنبيهان** أحدهما الأخص ينسج في العام عبر بعضهم بالعكس وجمع بينهما بان الأولى في اللفظ إذا لمحيوان يصدق بالإنسان وغيره بخلاف العكس والثاني في المعنى إذا الإنسان لا بد فيه من الحيوانية فصل الامم منسجاً في الأخص بمعنى الاستزمام • ثانيهما ليس المراد بوصف اللفظ بالعموم وصفه بمجرد ادع معناه فإنه لا وجه له بل المراد وصفه باعتبار معناه فعنى كونه عاماً أنه يشترك في معناه كثيرون لأنه يكون مشتركاً لفظياً فدلوا له معنى واحداً مشترك بين الجزئيات (ومدلوله) أى العام في التركيب من حيث الحكم عليه (كلياته) أى محكوم فيه على كل فرد فرد (مطابقة ثباتاً) خبراً أو أمراً (أوسلباً) نفياً أو نهيأ نحو جاء عبيدى وما خالفوا أكرمهم ولا تنهم لأنه في قوة قضاء بالعدد أفراداً أى جاء فلان وجاء فلان وهكذا فإخبار إلى آخره وكل منها محكوم فيه على فرد دال عليه مطابقة فها هو في قوتها محكوم فيه على كل فرد فرد دال عليه مطابقة فقوله القرائى ان دلالة العام على كل فرد فرد من أفرادها خارجة عن الدلالات الثلاث المطابقة والتضمن والاتزام مردود كما وضحت في الحاشية مع زيادة وخرج بالكليات الكل والكلية فليس مدلول العام كلاً أى محكوم فيه على مجموع الأفراد من حيث هو مجموع نحو كل رجل في البلد يعمل الصخرة العظيمة أى مجموعهم والاعتناء الاحتجاج به في النهي على كل فرد فرد بل العلماء يحتجون به عليه كافي نحو ولا تقتلوا أنفسكم التي حرم الله ولا كلاً أى محكوم فيه على الماهية من حيث هي أى من غير نظر إلى الأفراد نحو الرجل خبر من المرأة وكثيراً ما يفضل بعض أفرادها بعض أفرادها وذلك لأن النظر في العام إلى الأفراد لا إلى القدر المشترك بينها فأحصى مدلوله في الكلية وهي مقابلة للجزئية والكل مقابل للجزء والكلية مقابل للجزء (ودلالتة) أى العام (على أصل المعنى) من الواحد في المقرد والاثنتين في المثنى والثلاثة والأولتين في الجمع على ما يأتى فيهم من الخلاف (قطعية) اتفاقاً (د) دلالتة (على كل فرد) منه بخصوصه

وايه قد يكون مجازاً وأنه من عوارض الالفاظ فقط و يقال للمعنى أعم واللفظ عام ومدلوله كلياته أى محكوم فيه على كل فرد مطابقة اثباتاً أو سلباً ودلالتة على أصل المعنى قطعية وعلى كل فرد

(ظنية في الاصحاح) لاحتماله التخصيص وإن لم يظهر خصص لكثرة التخصيص في العمومات وقيل
 قطعة فتر ومهمنى اللفظ لقطع ما حتى يظهر خلافه من قرينة كتمخيص فيمتنع تخصيص الكتاب
 والسنة التواتر بخلاف الواحد والقياس على هذه أدون الأول فإن قام دليل على انتفاء التخصيص
 كالعلم في نحو وافته بكل شيء علم فدلالة قطعية اتفاقا والتصریح بالتبرجيس من زيادى (وعوم
 الاشخاص يستلزم عموم الاحوال والازمنة والامكنة على المختار) لانه لا غنى للاشخاص عنها فقوله
 تعالى فقتلوا المشركين أى كل مشرك على أى حال كان فى أى زمان ومكان كان وخص منه البعض
 كالتبجى وقيل العام فى الاشخاص مطلق فى الله كورات لاتفاء صيغة العموم فيها فاحص به العام
 على الاولين لمراد بما أطلق فيه على هذا وردها القول بان التعميم هنا بالاستتزام كما عرف
 بالوضع فلا يحتاج الى صيغة * (مسئلة) فى صيغ العموم (كل) وتقدمت فى مبحث الحروف
 (والذى والذى) نحواً كرم الذى ياتيك والذى تاتيك أى كل آت وأتية لك (واى وما) الشرطيتان
 والاستفهاميتان والموصولتان وتقدمتا وأطلقتا العلم بانتفاء العموم فى غير ذلك كأى الواقعة صفة
 لنسكرة وحالها وما الواقعة نسكرة موصوفة أو نهجية (ومنى) للزمان الملبم استفهامية أو شرطية
 نحو منى نجحتى متى جئت أى كرمك (وإن وحينا) للزمان شرطيتين نحو وإن أوحينا كنت أنك
 وتزبد أن الاستفهام نحو إن كنت (ونحوها) مما يدل على العموم لفه كجميع ولا يضاف الا الى
 معرفة وكجميع الذى والذى ولكن الاستفهامية والشرطية والموصولة وتقدمت وأما عدم عمومها وعموم
 أى الموصولة فى نحو مرتب من أو بابهم قام فليتام قرينة الخصوص واستشكل عموم من وما بقول
 الفقهاء لو قال من دخل دارى فله درهم فسخاها مرة بعد أخرى لا يتكرر الاستحقاق وأجيب
 بان العموم فى الاشخاص لا فى الافعال الا ان تقتضى الصيغة التكرار نحو كلما أو يحكم به قياسا لكون
 الشرط عامة نحو من عمل صالحا فلنفسه فإن قلت فلم تكرر الجزاء على الحرم بقوله صبيد ابعده فله آخر
 مع ان الصيغة من فى قوله تعالى فمن قتلهم منكم متعه هذه الآية قلنا تعدد المحل بخلافه فى مثالنا حتى لو قال
 من دخل دارى فله درهم وله عمدة ورأسحق كلما دخل داره رد هما لاختلاف المحل ولهذا لو قال
 طلق من نسائى من شئت لا يطلق الا واحدة ولو قال من شئت طلق كل من شئت وكل من الله كورات
 (لعموم حقيقة فى الاصحاح) لتبادر الى الذهن وقيل للخصوص حقيقة أى الواحد فى الفرد
 والاثنتين فى الثنى والثلاثا فى الاثنتين فى الجمع لانه المتيقن والعموم مجاز وقيل مشتركة بينهما لانها
 تستعمل لكل منهما والاصل فى الاستعمال الحقيقة وقيل بالوقف أى لا يدرى أى حقيقة فى
 العموم أم فى الخصوص أم فيهما (كجميع المعروف باللام) نحو قد أفلح المؤمنون (أو الاضافة)
 نحو يوصيكم الله فى أولادكم فانه للعموم حقيقة فى الاصحاح (مالم يتحقق عهد) لتبادر الى الذهن
 وقيل ليس للعموم مطلقا بل للجنس الصادق ببعض الافراد كفى تزوجت النساء لانه المتيقن مالم تقم
 قرينة على العموم كفى الايتين وقيل ليس للعموم ان احتمال عهد فهو باحتماله تردد بين العهد
 والعموم حتى تقوم قرينة وعلى عمومه قيل أقراده جوع والاكثر آحاد فى الاثبات وغيره وعليه
 أئمة التفسير فى استعمال القرآن نحو والله يحب المحسنين أى يثيب كلامهم ان الله لا يحب الكافرين

ظنية فى الاصحاح وعموم
 الاشخاص يستلزم عموم
 الاحوال والازمنة
 والامكنة على المختار
 * مسئلة كل والذى والذى
 وأى وما متى وإن وحينا
 ونحوها للعموم حقيقة فى
 الاصحاح كجميع المعروف باللام
 والاضافة مالم يتحقق عهد

(قوله والذى والذى) قال شيخنا الشهاب لهما استعمالان أن يقع على شخص معهود وهو الذى
 تكلم عليه النحويون وان يقع على من يصلح أى كل من يصلح وهو المراد هنا اه وأقول قضيت
 انه لا خلاف بين الفريقين فى اثبات كل من المعنيين وبخلافه تضيف القول بالاشتراك الا فى قلل
 الاولين قام عندهم دليل العموم فقط فرجوه والنحويون قام عندهم دليل الخصوص فقالوا به

أي يعاقب كل منهم وأبد بصحة استثناء الواحدة منه نحو جاء الرجال إلا زيدا ولو كان معناه ماء كل جمع من الرجال لم يصح إلا أن يكون منقطعا ثم قد تقوم قرينة على إرادة المجموع نحو رجال البلد يحملون الصخرة العظيمة أي مجموعهم والاول يقول قامت قرينة الأحاد في نحو الأيتيم للذكرتين (د) كالمفرد كذلك أي المرفع باللام أو بالإضافة لم يستحق عهد فإنه للعموم حقيقة في الاصحاح لم يبق له سواه متحقق استغراق أم احتملوا العهد جلا في الثاني على الاستغراق لأنه الأصل لعموم قائده نحو وأحل الله البيع أي كل بيع وخص منه الفاسد كالأرباب ونحو وليحذر الذين يخالفون عن أمره أي كل أمر لله وخص منه أمر النذب وقيل ليس للعموم مطلقا بل الجنس المصدق بالبعد كأي ليست الثوب وليست ثوب الناس لأنه المتيقن ما لم يتم قرينة على العموم كأي أن الإنسان لن يخرس إلا الذين آمنوا وقيل المرفع باللام ليس للعموم أن لم يكن واحدا مائة اثنين بالوحدة كالماء والرجل إذ يقال فيهما ماء واحد ورجل واحد فهو في ذلك للجنس المصدق بالبعد نحو ثوبت الماء ورأيت الرجل ما لم يتم قرينة على العموم نحو الدينار خير من الدرهم أي كل دينار خير من كل درهم بخلاف ما إذا كان واحدا مائة كالأمر أو لم يكن بها ولم يتميز بالوحدة كالتعب فيم كأي خير الصالحين الذهب والذهب بالاهاموهاء والبر بالبر بالاهاموهاء والشعير بالشعير بالاهاموهاء والقر بالقر بالاهاموهاء فولي ذلك أي على أي باللام فإن تحقق عهد صرف إليه جزوا كالمعرفة أو الموصولة هنا وفيما قبله (والنكرة في سياق النفي) وفي معناه النهي (لعموم وضعا في الاصحاح) بأن يدل عليه المطابقة كأي من أن الحكم في العام على كل فرد مطابقة وقيل للعموم لزوما نظرا إلى أن النفي الأول لا يجزئ بزمه في كل فرد فيؤثر التخصيص بالنسبة على الأول دون الثاني في نحو والله لا سكناو يا غبر الفريخ حيث بك كل القصر على الثاني دون الأول وعموم النكرة يكون (نصا) نبيت على الفتح نحو لرجل في النار (وظاهرا أن لم يكن) نحو ما في النار رجل لاحياه في الواحد فقط فإن ز يدفها من كانت نصا أيضا كأي في الحروف والنسبة في سياق الامتنان للعموم نحو وأز لزمان السباء ما مطهروا قاله القاضي أبو الطيب وفي سياق الشرط للعموم نحو وإن أحد من المشركين استجارك فآجره أي كل واحد منهم وقد تكون للعموم البدل لا الشمولي بقرينة نحو من يأتي بمال أجازره (وقديم اللفظ) اما (عرفاك) اللفظ الدال على مفهوم (الموافقة) بقسميه الأولى والمساوي (على قول من) في معناه المفهوم نحو فلا تقل لها إن الذين يأكلون أموال النسيئة إلا قبل تقلبها العرف إلى غيرهم جميع الأبدآت والاتفاقات (د) نحو (حرمت عليكم أمهاتكم) قلها العرف من تحريم العين إلى تحريم جميع التمتع المقصود من النساء وسيأتي قوله أنه مجمل وقيل العموم فيه من باب الاقتضاء لاستعجاله تحريم الأعيان فيضمر ما يصحبه السلام قال الزركشي وغيره وقد يرجع هذا بقوله الضار خير من النفل كأي قوله وسوم الزا بوافد أجبت عنه في الحاشية (أو معنى) وعبر عنه الأصل هنا كغيره بعبارة (كترتيب حكم على وصف) فإنه يفيد علية الوصف للحكم كأي في القياس فيفيد العموم بالذني بمعنى أنه كلما وجدت العلة وجد المعال نحو أكرم العالم إذا لم يجد اللام فيه للعموم ولا عهد (ك) اللفظ الدال على مفهوم (الحاشية) على

والمفرد كذلك والنكرة
في سياق النفي للعموم
وضعا في الاصحاح
نبيت على الفتح وظاهرا
أن لم يكن وقد سبق اللفظ
عرفا كالموافقة على قول
مرحمت عليكم أمهاتكم
أومعنى كترتيب حكم على
وصف كالحاشية على

أه آيت (قوله) وقد أجبت عنه في الحاشية أي حيث قال فيما قلت ذاك فإذا لم يكن النقل مبنيا للضمير وهذا بخلافه على أن كلاما ليس في الخلاف في ترجيح النقل على الضار أو عكسه بل في الخلاف في استفادة العموم من أيهما وإنه ان الخلاف في هذا يعني على الخلاف في ذلك ولا يلزم من البناء على شيء الاتحاد في الترجيح اه بحر وفه

قول من) ان دلالة اللفظ المعنى على ماعد الله كور بخلاف حكمه وهو انه لو لم ينص الله كور والحكم
 عماده لم يكن له كره فائدة كافي خبر الصحيحين مغلبي على ان خلاف مغلبي غيره (والتخلاف
 في أن المفهوم) مطلقا (لا عموم له لفظي) أي عائدا الى اللفظ والتسمية أي هل يسمى علما أو لائبا
 على ان العموم من عوارض اللفظ والمعاني أو اللفظ فقط وأما من جهة المعنى فهو شامل لجميع صور
 ماعد الله كور بما من عرف وان صار به منطوقا ومعنى (ومعيار العموم) أي ضابطه
 (الاستثناء) فكل ما صرح الاستثناء منه مما احصر فيه فهو عام كالجمع المعروف الزوم تناوله المستثنى
 نحو جاء الرجال الا زيد او لا يصح الاستثناء من الجمع المنكر الا ان يخص فيه ما يخص به نحو قام
 رجال كانوا في دارك الا زيدا منهم ويصح جاء رجل الا زيدا لرفع على ان الاصفة بمعنى غير كافي لو كان
 فيها آفة الله تعالى (والاصح ان الجمع المنكر) في الاثبات نحو جاء رجال أو عبيد (ليس
 بعام) ان لم يتخصص فيحمل على أقل الجمع ثلاثة أو اثنين لانه المحقق وقيل انه عام لانه كما يصدق
 بذلك يصدق بجميع الافراد وما ينو ما يفعله على جميع الافراد احتياطا الا ان يمنع منه مانع كافي
 رأيت رجالا فعلی أقل الجمع قطعاً والتخلاف كاقال جماعة جار في جمع القلة والكثرة وقال الصني الهندى
 محمله في جمع الكثرة (و) الاصح (ان أقل) مسمى (الجمع) كرجال ومسلمين (ثلاثة)
 لتبادر هالى التهنين وقيل اثنان لقوله تعالى ان تنوب الى الله فصفه قلوبكم ايا عائشة وصفة
 وليس لها الاقلان قلنا مثل ذلك مجاز والهاء هي في الآية الكسرة كراهة الجمع بين التثنيين في
 المضاف ومضمونه وهما كالشيء لواحد تخلاف نحو جاء عبدا كجاء يبنى على التخلاف بالواو أو رأى
 بدرهم زيدا والاصح انه يستحق ثلاثة لكن ما مشاوبه من جمع الكثرة مخالفا لطباق النحاة على
 ان أقله اثنان عشر وبحاج بان أصل وضعه ذلك لكن غالب استعماله عند الاصوليين في أقل جمع
 القلة وقد أشار الى ذلك في منع الموانع كايته في الحاشية (و) الاصح (أنه) أي الجمع (يصدق)
 بالواحد مجازا لاستعماله في كقول الرجل لاهمه لا وقد رزق رجل اثنان تبرز رجل لاهمه لا يستواء
 الواحد والجمع في كراهة التبرج له وقيل لا يصدق به ولم يستعمل فيه والجمع في هذا المثال على بابه لان
 من رزق رجل تبرز لاهمه عادة (و) الاصح (تصميم علم سيق لغرض) كمدح وذم ويان مقدار
 (ولم يمارضه عام آخر) لم يسبق ذلك اذا سبق له لا ينافي تعميمه فان عارضه العام الله كور لم يعم
 عورض فيه جمعا بينهما كلعرضه خاص وقيل لا يعم مطلقا لانه يسبق للتعميم وقيل يعمه مطلقا
 كغيره وينظر عند المعارضة الى من جمع مثاله ولا معارض ان الابرار في نعيم وان الفجار في عذاب ومع
 المعارض والذين هم لغرضهم حافظون الاعلى أو واجهم أو ما ملكت أيمانهم فانه وقد سبق للمدح يعم
 بظاهرة اباة الجمع بين الاثنين تلك العيين وعارضه في ذلك وان تجمعوا بين الاثنين فانه ولم يسبق
 للمدح بل لبيان الحكم شامل لحرمة جمعها تلك العيين تحمل الاول على غير ذلك لم يرد تناوله وقول
 تبعالبر ماوى لغرض أولى من قول الاصل بمعنى المدح والتم اما اذا سبق العام المعارض لغرض أيضا
 فكل منهما عام فيحتاج الى من جمع (و) الاصح (تعميم نحو لا يستون) من
 قوله تعالى أفن كان مؤمنا كمن كان فاسقا لا يستون لا يستوى أصحاب النار وأصحاب الجنة فهو
 لنفي جميع وجوه الاستواء الممكن فيها تضمن الفعل النفي لصدور منكر وقيل لا يعم نظرا الى أن
 الاستواء للنفي هو الاشتراك من بعض الوجوه فهو على هذا من سلب العموم وعلى الاول من عموم
 السلب وعليه يستفاد من الآيتين بان يراد بالفاسق في الاولى الكافر بقرينة مقابلته بالمؤمن ان
 الكافر لا يلى أمر ولده المسلم وان المسلم لا يقتل بالذم وخالف في المستثنين الحنفية والمراد بنحو

قول من والتخلاف في أن
 المفهوم لا عموم له لفظي
 ومعيار العموم الاستثناء
 والاصح ان الجمع المنكر
 ليس بعام وان أقل الجمع
 ثلاثة وأنه يصدق بالواحد
 مجازا وتعميم علم سيق
 لغرض ولم يمارضه عام آخر
 وتعميم نحو لا يستون

لا يسترون كل ما دل على نفي الاستواء ونحوه كالمساواة والتشاكل والمماثلة (و) الاصح تعميم نحو
 (لا أكلت) من قولك واقفلاً أكلت فهو لنفي جميع الماء كقول بني جميع أفراد الابل كل (وان
 أكلت) فزوجهي طائفي مثلهما ولنعم من جميع الماء كولات فيصح تخصيص بعضها في المستثنين
 بالنفي وصدق في إرادته وقال أبو حنيفة لا تعميم فيها فلا يصح التخصيص بالنفي لان النفي والنعم
 لحقيقة الابل وكل يزمهما النفي والمنع لجميع الماء كولات حتى ينفك الواحد منها فاعرف الاصل في
 الثانية بيقول على خلاف تسويي تعالين الحجاب وغيره بينهما لم يفهم من أن عموم السكر في سياق
 الشرط بدلي وليس كافهما بل عمومهما في شمولي وانما يكون بدلياً بشرط كإحدى (لا تقتضي)
 بالكسر وهو لا يستقيم من الكلام لا يتقدر أحد أمور ٧ يسمى مقتضى بالفتح فلا يصح جميعها
 لا ندفع الضرورة بلدها وكون مجلاتها بتعين بالقرينة وقيل يعمها احسن من الاجال قالوا
 مثاله الخبر الآتي في محبت المحمل رفع عن أمي الخطأ والنسيان فلو قوعهما من الامة لا يستقيم بدون
 تقدير المؤاخذة والضمان ونحو ذلك فقد رآنا المؤاخذة لثقتهم ما عرفنا من مثله وقيل بقدر جميعها فيكون
 مقتضى علما (المعطوف على العام) فلا يصح وقيل يصح لوجوب مشاركة المتعاطفين في الحكم والصفة
 قلنا في الصفة نزع مثاله خبرني داود وغيره لا يقتل مسلم بكافر ولا ذوعهد في عهده قيل يعني بكافر
 وخص منه غير الخبر في الاجماع قلنا لاجابة ذلك بل تقدر بحر في بعضهم جعل الجملة الثانية تامة
 لا تحتاج الى تقدير ومعناها ولا يقتل ذوعهد ما دام عهده وبعضهم جعل في الحديث تقديمًا وتأخيرًا
 والاصل ولا يقتل مسلم ولا ذوعهد في عهده بكافر (والفعل المثبت ولومع كان) كخبر بلال صلى النبي
 صلى الله عليه وسلم داخل الكعبة وخبر أنس كان النبي صلى الله عليه وسلم يجمع بين الصلوتين في السفر
 فلا يصح أسماؤه وقيل يعمها فلا يصح المثال الاول الفرض والنقل ولا الثاني جمع التقديم والتأخير اذ لا
 يشهد اللفظ باكثر من صلاة واحدة وجمع واحد يستحيل وقوع الصلاة الواحدة فرضاً وتقل واجمع
 الواحد في الوقتين وقيل يصح ما ذكره كحكم الصدقة كما نكل من قسمي الصلاة والجمع وقد تستعمل
 كان مع المضارع للتركاز كما في قوله تعالى في قصة اسمعيل وكان يامرأه بالصلاة وانز كقوة عليه
 جرى العرف وتحقيقه مذ كور في الحاشية (و) الحكم (العلق لطف) فلا يصح كل محل وجدت
 فيه العلة (لفظ الكن) يعمه (معنى) كإحدى وقيل يعمه لفظا كن بقول الشارع حوت الخمر
 لا سكرها فلا يصح كل مسكر لفظا وقيل يعمه كالعلة فكانه قال حوت المسكر (و) الاصح ان
 (ترك الاستفصال) في وقائع الاحوال مع قيام الاحتمال (ينزل منزلة العموم) في القال كأي خبر
 الشافي وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال لفيلان بن ساعدة الثقفي وقد أسلم على عشر نسوة أسلمك أربعا
 وفارق سائرهن فانه صلى الله عليه وسلم لم يستفصل هل تزوجهن معا أو مرنياً فقلوا لان الحكم
 يعم الحالي لما لطلق لاستمتاع الاطلاق في محل التفصيل وقيل لا ينزل منزلة العموم بل يكون انكلام
 مجزلاً وعبارة المذكرة للشافي وله عبارة أخرى وهي قوله وقائع الاحوال اذا طرق اليها الاحتمال
 كساها ثوب الاجال وسقط ما لا استدلال وظاهرهما التعارض وقد بينته من الجواب عنه في الحاشية
 (و) الاصح (ان نحو يا أيها النبي) اتق الله أيها المزمحل (لا يشمل الامة) من حيث الحكم
 لا تنصص الصيغة وقيل يشملهم لان الامر للتبوع أمر لنا بعه عرقا كأي أمر السلطان الامير
 بفتح لمقلنا هنا فيا يتوقف الأمور به على المشاورة وما نحن فيه ليس كذلك ومحل الخلاف ما يمكن
 فيه ارادة لا تمتعوا بقرنم قرينة على ارادتهم معه بخلاف ما لا يمكن فيه ذلك نحو يا أيها الرسول بلغ
 الآية أو قامت قرينة على ارادتهم معه نحو يا أيها النبي اذا طلقتم النساء الآية (و) الاصح (ان نحو)

ولا أكلت وان أكلت
 لا تقتضي والمعطوف على
 العام والفعل المثبت ولومع
 كان والمعطوف لفظا لكان
 معنى وترك الاستفصال
 ينزل منزلة العموم وان نحو
 يا أيها النبي لا يشمل الامة
 وان نحو

بأيها الناس يشمل الرسول عليه الصلاة والسلام (وان اقترن بقل) مساواتهم له في الحكم وقيل لا يشمل مطلقا انه ورد على لسانه للتبليغ لغيره وقيل ان اقترن بقل يشمل ظهوره في التبليغ والا شمله (و) الاصح (انه) أي نحو بأيها الناس (يم العبد) وقيل لا تصرف منافعه لسيده شرعنا في غير أوقات ضيق العيادة (د) الاصح انه (يشمل الموجودين) وقتور وده (فقط) أي لامن بعدهم وقيل يشملهم أيضا مساواتهم لوجودين في حكمه اجماعا قلنا بدليل آخر وهو مستند الاجماع لانهم (و) الاصح (ان من) شرطية كانتا واستفهامية أو موصولة أو موصوفة أو تامة فهو أعم من قوله ان من الشرطية (تشمل النساء) لقوله تعالى ومن يعمل من الصالحات من ذكر أو أنثى وقس بالشرطية البقية لكن عموم الآخرين في الآيات عموم بدلي لاشمولي وقيل يخص بالله كوفول نظرت امرأة في بيت أجنبي جازر مهيا على الاول تخبر مسل من تطعم على بيت قوم بغير اذنهم فقد حل لهم ان يفتقوا عينيه ولا يجوز على الثاني قبل ولا على الاول أيضا لان المرأة لا يستتر منها (د) الاصح (ان جم الذكرا السلام لا يشملهن) أي النساء (ظاهرا) وانما يشملهن بقرينة تقليب الذكرا كور وقيل يشملهن ظاهرا لانها كثر في الشرع مشاركتهن للذكور في الاحكام أشعر بان الشارع لا يقصد بخطاب الذكرا وقصر الاحكام عليهم وخرج بماذا كرام الجمع كقوم وجمع للذكرا المكسر الدال بمادته كرجال وما يدل على جمعيته بغير ما ذكر كالناس فلا يشمل الأولان النساء قطعا ويشملهن الثالث قطعا وأما الدال بالمدانة كالزود فلحق بجمع المذكرا السلام (و) الاصح (ان خطاب الواحد) مثلا بمحكم (لا يتعداه) الى غيره وقيل يعم غير مجر بان عادة الناس بخطاب الواحد واداءه بالجمع فياشاركون في فعلنا مجاز يحتاج الى القرينة (د) الاصح (ان الخطاب ييا أهل الكتاب) وهم اليهود والنصارى نحو قوله تعالى يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم (لا تشمل الامنة) أي أمة محمد صلى الله عليه وسلم الخاصة وقيل يشملهم فيها يشاركون فيه وتقدم في مبحث الامر الكلام على ان الامر بالدل يدخل في انقضائه ولا (و) الاصح ان (نحو خلعن أمواطهم) من كل اسم جنس مأمور بشئوا الاخضمة مجموع مجر وربن (يقضى الأخذ) مثلا (من كل نوع) من أنواع المجر وربا يخص بدليل وقيل لا بل يشمل الاخضمة نوع واحد وتوقف الأمدى عن ترجيح واحد من القولين والاول نظر الى أن المعنى من جميع الأنواع والثاني الى أنهم مجموعها

التخصيص

وهو مصدر خصص بمعنى خص (قصر العام) أي قصر حكمه (على بعض أفراد) بان يخص بدليل فيخرج العام المراد به الخصوص (وقال) أي التخصيص (حكم بكت المتعدد) لفظا نحو فقتلوا المشركين وخص منه الذي ونحوه على القول بان العموم مجرى في المعنى كاللفظ مثاله منتهوم فلا تلحقها أنف من سائر أنواع الأبداء وخص منه حبس الوالد بدين الولد فإنه جائز على ما صححه الفزاري وغيره والاصح انه لا يجوز كما صححه البغوي وغيره (والاصح جوازه) أي التخصيص (الى واحد ان لم يكن العام جمعا) كمن والمفرد المعروف (و) الى (أقل الجمع) ثلاثة وأثنى (ان كان) جمعا كالسدين والمسلمات وقيل يجوز الى واحد مطلقا وقيل لا يجوز الى واحد مطلقا وهو شاذ وقيل لا يجوز لأن يبقى غير محصور (والعام المخصوص عموم مرادنا ولا لاحكام) لان بعض الأفراد لا يشملها الحكم نظر التخصيص (د) العام (المراد به المخصوص ليس) عموم (مرادا) لاتنا ولا لاحكام (بل) هو (كل) من حيث انه أفرادا بحسب أصله (استعمل في جزئي) أي فرد منها (فهو محاز قطعا) نظرا للجزئية كقوله تعالى الذين قال لهم الناس أي نعم بن مسعود الأشجعي لقيامه مقام كثر في تبعية المؤمنين عن ملاقة

بأيها الناس يشمل الرسول وان اقترن بقل وان يعم العبد ويشمل الموجودين فقط وان من تشمل النساء وان جمع الذكرا السلام لا يشملهن ظاهرا وان خطاب الواحد لا يتعداه وان الخطاب ييا أهل الكتاب يشمل الامنة ونحو خلعن أمواطهم يقتضي الاخضمة كل نوع

التخصيص

قصر العام على بعض أفراداه وقاله حكم ثبت لتعدد والاصح جوازه الى واحد ان لم يكن العام جمعا وأقل الجمع ان كان العام المخصوص محو مرادنا ولا لاحكام والمراد به المخصوص ليس مرادا بل كل استعمل في جزئي فهو محاز قطعا

أى سفیان وأصحابه أم يحسدون الناس أى رسول الله صلى الله عليه وسلم لجمعه مافى الناس من الخصال الجلية ولا يخفى ان عموم العام غير مدلوله فلا ينافى التخصير في عمومهما بالكلية التخصير في مدلوله فافيا مر بالكلية مع ان الكلام هنا في عموم العام المراد به الخصوص ونهى العام مطلقا (والاصح ان الاول) أى العام المخصوص (حقيقة) في الباقي بعد التخصيص لان تناوله مع التخصيص كتناوله به بدونه وذلك تناول حقيقى فكذا هذا وقيل حقيقة ان كان الباقي غير منحصرا بقاء خاصة العموم والافجاز وقيل حقيقة ان خص بما لا يستقل كصفة أو شرط أو استثناء لان مالا يستقل جز من المقيد به فالعموم بالنظر اليه فقط بخلاف ما اذا خص بمستقل كعقل أو سمع وقيل حقيقة ومجاز باعتبار بن باعتبار تناول البعض حقيقى وباعتبار الاقتصار عليه مجاز وقيل مجاز مطلقا لاستعماله في بعض ما وضع له أولا وقيل مجاز ان استثنى منه لانه يبين بالاستثناء انه أريد به المستثنى منه ماعدا المستثنى بخلاف غير الاستثناء من مفعول غير هاتان فهذه ابتداء ان العموم بالنظر اليه فقط وقيل مجاز ان خص بغير لفظ كالعقل بخلاف اللفظ أمال الثاني فمجاز قطعيا كجمل (فهو) أى الاول وهو العام المخصوص على القول بأنه حقيقة (هجة) جزأ أخذنا من منع اللوانع لاستدلال الصحابة به من غير تنكير وعلى القول بأنه مجاز الاصح انه حقيقة مطلقا وذلك وقيل غير هجة مطلقا لانه لا احتمال ان يكون قد خص بغير ما ظهر يشك فيما راد منه فلا يبين الا بقرينة وقيل هجة ان خص بمعين كأن يقال اقتلوا المشركين الا الذى يخلاف المجمع نحو الا بضمهم اذا من فرد الا ويجوز ان يكون هو المخرج قلنا يعمل به الى ان يبقى فرد وقيل هجة ان خص بمصل كالصفة للمر من ان العموم بالنظر اليه فقط بخلاف المنفصل فيجوز ان يكون قد خص منه غير ما ظهر فيشكل في الباقي وقيل هجة في الباقي ان أبا على الباقي العموم نحو ما قتلتوا المشركين فانه يبنى عن الحرب لتبادر التهن الى كلهم المخرج بخلاف ما لا يبنى عنه العموم نحو السارق والسارقة فقطعوا أيدهما فانه لا يبنى عن السارق بقدر ربع دينار فاكثر من حوز كالا يبنى عن السارق لغير ذلك المخرج فالباقي منه يشك فيه باحتمال اعتبار قيد آخر وقيل هجة في أقل الجمع لانه المتيقن بناء على القول بأنه لا يجوز التخصيص الى واحد مطلقا وبذلك علم ان ما ذكره الاصل من هذا الاختلاف انما هو مفرع على ضعيف أمال الثاني فلا يجاب عنه كذا قاله الشيخ أبو حامد (ويعمل بالعام ولو بعد وفاة النبي) صلى الله عليه وسلم (قبل البحث عن المخصص) لان الاصل عدمه ولان احتمال مرجوح وظاهر العموم راجع والعمل بالراجح واجب وقيل لا يعمل به بعد وفاته قبل البحث لاحتمال التخصيص وعليه يكفى في البحث عن ذلك الظن بان لا يخص على الاصح (وهو) أى المخصص العام (سفيان) أحدهما (متصل) أى مالا يستقل بنفسه من اللفظ بان يقارن ان العام (وهو حجة) أحدها (الاستثناء) بمعنى صيغته (وهو) أى الاستثناء نفسه (اخراج) من متعدد (بنحوه) من أدوات الاخراج وضعا تكلوا وعدا وسوى وانما ذلك الاخراج مع المخرج منه (من متكم واحد في الاصح) وقيل لا يشترط وقوعه من واحد فقول القائل الا زيدا عقب قول غيره جاء الرجال استثناء على الثاني لنوعه على الاول ولمذا القول على عليك ما هه فقال له لا ادري ما لا يكون مقرا بشئ في الاصح نعم لو قال النبي صلى الله عليه وسلم الا الذى عقب زول قوله تعالى فاقتلوا المشركين كان استثناء قطعيا لانه مبالغ عن اثنان لم يكن ذلك قرآنا (ويجب) أى يشترط (اتصاله) أى الاستثناء بمعنى صيغته بالمستثنى منه (عادة في الاصح) فلا يضر انفصاله نحو تنفس أو سعال فان انفصل بغير ذلك كان لقوا وقيل يجوز انفصاله الى شهر وقيل الى سنة وقيل أبدا وقيل غير ذلك ولا بد من نية الاستثناء قبل الفراغ من الاستثنى منه

والاصح ان الاول حقيقة فهو هجة ويعمل بالعام ولو بعد وفاة النبي قبل البحث عن المخصص وهو سفيان متصل وهو حجة الاستثناء وهو اخرج بنحو الامن متكم واحد في الاصح ويجب اتصاله عادة في الاصح

(أما الاستثناء بمعنى ميقته (في المنقطع) وهو ألا يكون المستثنى فيه بعض المستثنى منه عكس المتصل السابق التصرف إليه الاسم عند الإطلاق نحو ما في البار انسان الا الحمار (فجواز) فيه (في الاصح) لتبادر في المتصل الى القهر وقيل حقيقة فيه كالمثل فيكون مشتركا لفظيا بينهما وبعد بالتخالف بنحو الا بغير اخراج وقيل متولئ أي موضوع للقدر المشترك بينهما أي التخالف بنحو الاحراز من الاشتراك والمجاز وقيل بالوقف أي لا تدرى أهو حقيقة فهما أم في أحدهما أم في القدر المشترك بينهما ولا يصح المنقطع من الخصائص والترجيح من زيادته ولما كان في الكلام الاستثنائي شبه التناقض حيث يدخل المستثنى في المستثنى منه ثم ينفي وكان ذلك أظهر في العدد لأنه وصيته في أحاده فعدوا ذلك فيه بما ذكرته بقولي (والاصح ان المراد بعشرة في) قولك لا زيد (على عشرة الا ثلاثة العشرة باعتبار الآحاد) جميعها (ثم أخرجت ثلاثة) بقوله الا ثلاثة (ثم استدلوا بالباقي) وهو سبعة (تقدير او ان كان) الاستناد (فيه) أي قبل اخراج الثلاثة (ذكرنا) أي لفظا فكانه قاله على الباقي من عشرة أخرجه ثلاثة فلا يفسد في هذه الاثبات ولأنني أسلفنا تناقض وقيل المراد بعشرة في ذلك سبعة وقوله الا ثلاثة قرينة لذلك يستأد الجزم باسم الكل مجازا وقيل معنى عشرة الا ثلاثة بازاء اسمين مفرد هو سبعة ومر كب هو عشرة الا ثلاثة ولأنني أضاف على القولين فلا تنقض وجه صحيح الاول ان فيه توفيقا بما مر من أن الاستثناء اخراج بخلاف الثاني والثالث (ولا يصح) استثناء (مستغرق) بأن يستغرق المستثنى المستثنى منه فلو قال له على عشرة الا عشرة لزمه عشرة (والاصح محبة استثناء الاكثر) من الباقي نحو قوله على عشرة الا عشرة (و) استثناء (المساوي) نحوه عشرة الا خمسة (و) استثناء (العقد الصحيح) نحوه مائة الا عشرة وقيل لا يصح في الاكثر وقيل لا يصح فيه ان كان العدد في المستثنى والمستثنى منه صريحا نحو ما مر بخلاف غيره نحو غدا لدرهم الا الزوف وهي أكثر وقيل لا يصح في المساوي أيضا وقيل لا يصح في العقد الصحيح (و) الاصح (ان الاستثناء من النفي اثبات وبالعكس) وقيل لا بل المستثنى من حيث الحكم مسكوت عنه وهو منقول عن الخفية فنحو ما مر أحد الأزيد وقام القوم الا زيدا بل الاول على إثبات القيام لا زيدا والثاني على نفيه عنه من حيث القيام وعدمه وينبغي الخلاف على ان المستثنى من حيث الحكم مخرج من المحكوم به فيدخل في نفيه من قيام أو عدمه لا أو مخرج من الحكم فيدخل في نفيه أي لا حكم اذا القاعدة ان ما خرج من نفيه من قيام في نفيه وجعلوا اثبات في كل التوجيه بدعوى الشرع وفي الاستثناء المفرغ نحو ما جاء القوم الا زيدا بالعرف العام (و) الاستثناءات (المتعددة انما لطفت) هي عادة (للمستثنى منه) لتعبر عن كل مناهي ما يليه بوجود العاطف نحوه على عشرة الا أربعة والا ثلاثة والا اثنين فيلزمه واحد فقط ونحوه على عشرة الا عشرة والا ثلاثة والا اثنين فيلزمه عشرة للاستغراق (والا) أي وان لم يتعاطف (فكل) من آخرها باقي كل من باقيها عائد (لما يليه ما لم يستغرقه) نحوه عشرة الا خمسة الا أربعة الا ثلاثة فيلزمه ستة فان استغرق كل ما يليه بطل الكل أو استغرق غير الاول نحوه على عشرة الا اثنين الا ثلاثة الا أربعة الا خمسة الا ستة فيلزمه واحد فقط أو الاول فقط نحوه عشرة الا عشرة الا أربعة الا خمسة فيلزمه عشرة لطلان الاول لاستغراقه والثاني تبعا وقيل أربعة اعتبار الاستثناء الثاني من الاول وهو الموافق للاصح في الإطلاق وقال ابن الصباغ وغيره انه لا قبس وقيل ستة اعتبار الثاني دون الاول (والاصح انه) أي الاستثناء (يعود لمتعاطفات) أي لكل منها حيث يصلح له لانه الظاهر بقيد زده بقولي (ب) حرف (مشرك) كالواو والفاء جيلا

أما في الشق فجاز في الاصح والاصح ان المراد بعشرة في على عشرة الا ثلاثة العشرة باعتبار الآحاد ثم أخرجت ثلاثة ثم أسند الى الباقي تقدير او ان كان قبله ذكر او لا يصح مستغرق والاصح محبة استثناء الاكثر والمساوي والعقد الصحيح وان الاستثناء من النفي اثبات وبالعكس والمتعددة انما لطفت فلمستثنى منه والافضل لما يليه ما لم يستغرقه والاصح انه يعود للمتعاطفات بمشرك

كانت المتعاطفات أو مفردات كرم العلماء وحسن ديارك وأعتق عبيدك وكتصديق على
 الفقراء والمساكين والعلماء سواء أسبقت لترض واحد أم لا وسواء تقدم الاستثناء عليها أم تأخر أم
 توسط تصغيري بذلك أولى من اقتضائه على ما إذا تأخر وقيل للاخير فقط لانه المتيقن وقيل ان سبق
 السك لترض واحد عادل للكل كجست داري على أعمامى ووقفت بستانى على أعوالى وبسبت
 سفايتى لجيرانى الان يسافر واوالاعد للاخير فقط ككرم العلماء وحسن ديارك على أقر بك
 واعتق عبيدك الانفسه منهم وقيل ان عطف بالواو عادل للكل والافلاخير وقيل مشترك بين عوده
 للكل وعوده للاخير وقيل بالوقف أى لا تدرى ما الحقيقة منهما وما يقين المراد على الاخباريين
 بالقرينة وحيث وجدت فلا خلاف كجلى قوله تعالى والذين لا يدعون مع الله أى آخر الله قوله الامن
 تاب فانه عادل للكل بلا خلاف وقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ الى قوله الا ان يصدقوا فانه عادل الى
 الاخبارى الآية دون الكفارة بلا خلاف أما قوله والذين يرسمون المحصنات الى قوله الا الذين تابوا اذ
 علموا لا خير لاولى الجلد قطعاً لانه حق آدمى فلا يسقط بالتوبة وفي عوده لثاني أى عدم قبول
 الشهادة اخلاف فعلى الاصح تقبل وعلى الثاني لا تقبل وخروج بالمشارك غيره كبل ولكن وأوفلا
 يعود ذلك الا لاخير (د) الاصح (ان القران بين جلتين لفظاً) بان تعطف احداهما على
 الاخرى (لا يقتضى النسبة) بينهما (في حكم لم يذ كر) وهو مع ما لو احدهما من خارج
 فيعطف واجب على مندوب ومباح وعكس وقيل يقتضيهما فيه مثاله خبراى داود لا يبولن أحكم فى
 الماء الدائم ولا يفتسل فيه من الجنابة قال يبول فيه نجسه بشرطه كما هو معلوم وذلك حكمة النسي قال
 بعض القائل بالثاني فكذا الاغسال فيه للقران بينهما ومن أمثلة ذلك قوله تعالى فكاوبهم الآية
 (د) ثاني المحصنات المتصلة (الشرط) والمراد للقوى كمر (دهو) مازده بقولى (تعليق
 أمر بأمر كل منهما فى المستقبل أو ما يدل عليه) من صيغة نحوأ كرم بنى نعيم ان جازأى الجائين منهم
 (دهو) أى الشرط المنحصر (كالاستثناء) اتصالا وعوده للكل المتعاطفات ومهمة اخراج
 الاكثر به نحوأ كرم بنى نعيم ان كانوا علماء ويكون جهالمهم أكثر فيجب مع نية الشرط اتصاله
 وعوده للكل ولو تقدم أو توسط ويصح اخراج الاكثر به فى الاصح وقيل وقفاً عليه جرى الاصل
 فى الثالث لكن أجيب عنه بأنه أراد به وقاف من خالف فى الاستثناء فقط (د) ثالثاً (الصفة)
 المتبرع بمفهومها ككرم بنى نعيم الفقهاء خرج بالفقهاء غيرهم (د) رابعاً (الغاية) ككرم
 بنى نعيم الى أن يصموا خرج حال عصياتهم فلا يكرمون فيه (دها) أى الصفة والغاية
 (كالاستثناء) اتصالا وعوده ومهمة اخراج الاكثر بهما فيجمع بينهما اتصالهما وعودهما
 للكل ولو تقدم مثلاً أو توسط أو يصح اخراج الاكثر بهما فى الاصح خلافاً لما اختاره وتبعه عليه
 البرماوى من اختصاص الصفة المتوسطة بما أوليته وذلك كوقفت على أولادى وأولادهم المحتاجين
 ووقفت على محتاجي وأولادى وأولادهم ووقفت على أولادى المحتاجين وأولادهم فيعود الوصف
 للكل على الاصل فى اشتراك المتعاطفات ولان الشوطة بالنسبة لما وليته متأخرة ولها ما تقدمه من
 قبل ان عودها اليها أولى مما اذا تقدمتها وقد وضحت ذلك فى الحاشية واقتصرى على كالاتثناء
 أولى من قوله كالاتثناء فى العود (والمراد) بالغاية (غاية محمها عموم يشملها) ظاهر الوأ تات
 بقيد زده بقولى (ولم يرد بها تحقيقه مثل) مأمور مثل قوله تعالى فأتوا لا يؤمنون الى قوله
 (حتى يعطوا الجزية) ظاهر الوأ تات لقائناهم اعطوا الجزية أم لا (وأما مثل) قوله تعالى سلام
 هى (حتى مطلع الفجر) من غايته يشملها عموم محمها اذ طلوع الفجر ليس من الليلة حتى نشمحه

وان القران بين جلتين
 لفظياً لا يقتضى النسبة
 فى حكم لم يذ كر والشرط
 وهو تعليق أمر بأمر كل
 منهما فى المستقبل وما يدل
 عليه وهو كالاتثناء
 والمصطف والغاية وما
 كالاتثناء والمراد غايته
 محمها عموم يشملها ولم يرد
 بها تحقيقه مثل حتى يعطوا
 الجزية أو ما مثل حتى مطلع
 الفجر

(د) مثل قولهم (قطعت أصابعي من الخنصر) بكسر أو لمع كسر ناكه أو فتحة (الى الإبهام) من غابة شمله عموم ولم يندكر وأراده تحقيقه (فلتحقيق) أى قاله فيه لتحقيق (العموم) فبقاها لا تخصمه فتحقيق العموم فى الأول ان اللية سلام فى جميع أجزائها وفى الثانى ان الاصابع قطعت كلها والغاية فى الثانى من الغياخلافها فى الأول وقول الى الإبهام أوضح من قوله الى البنصر

(و) خامسها (بدل بعض) من كل كاذ كره ابن الحاجب كتبه على الناس حج البيت من استطاع (أو) بدل (اشتال) كاقطعه مع ما قبله البرماوى عن أنى حيان عن الشافعى كالعجنى زيدعله وهو من ز يادى الان يقال انه يرجع الى ما قبله تجوزا (ولم يذ كره) أى البدل بشقيه (الاكثر) بل أنكره جماعة منهم الشمس الاصفهاني وصوب عدم ذكره السبكي كاقطعه عنه ابنه فى الاصل لان البدل منه فى نية الطرح فلا محل يخرج منه فلا تخصيص به وأجاب عنه البرماوى بان كونه فى نية الطرح قول والاكثر على خلافه قال السبكي والنحويون لم يردوا الغاء مواتعاً أرادوا ان البدل قائم بنفسه وليس مينا للاول كتبيين التفت للنعوت (و) القسم الثانى من المخصص (منفصل) أى ما يستقل بنفسه من لفظ أو غيره (فيجوز فى الاصح التخصيص بالعقل) سواء كان بواسطة الحس من مشاهدة وغيرهما من الحواس ظاهرة أم بدونها فالاول كقوله تعالى فى الرجاء المرسلة على عاد نمدر كل شئ أى تهلكه فان العقل يدرك بالضرورة أنه تعالى ليس خالفاً لنفسه ولا لصنائه الذاتية كقوله تعالى خالق كل شئ فان العقل يدرك بالضرورة أنه تعالى ليس خالفاً لنفسه ولا لصنائه الذاتية وكقوله تعالى ولقعه على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً فان العقل يدرك بالنظر ان الطفل والمجنون لا يدخلان لعدم الخطاب وقيل لا يجوز ذلك لان ما فى العقل حكم العام عنه لم يشمل العام اذ لا يصح ارادته و ذكر الاصل ان الخلق لفظى وفيه بحث كرهته فى الحاشية ولذا ذكرته هنا بما تقرر علم ان التخصيص بالعقل شامل للحس كمثل كره ابن الحاجب لان الحاكم فيه اعماهو العقل فلا حاجة الى افرادها بل ذكره خلافاً لسله الاصل (د) يجوز فى الاصح (تخصيص الكتاب به) أى بكتاب وهو من تخصيص قطعى المان بقطعيه كتخصيص قوله تعالى ولانطلاقات بتر بصن بأفئنه ثلاثة قراءات الشامل للحوامل ولغير المدخول بهن بقوله وأولات الاحبال أجابهن ان يرضعن لهنن وبقوله لهما أئمنوا اذ انكم كنتم المؤمنات ثم ملقتموهن من قبل أن تمسوهن فما كنهم عليهم من عدة تعتمدونها وقيل لا يجوز ذلك لقوله تعالى وأرسلنا اليك الله كرتين للناس ما نزل اليهم فوفى البيان الى رسوله والتخصيص بيان فلا يحصل الا بقوله قلنا وقع ذلك كرايت فان قلت يحتمل التخصيص بغير ذلك من السنة قلنا الاصل عدمه وبيان الرسول يصدق ببيان ما نزل عليه من الكتاب وقد قال تعالى ونزلنا عليك الكتاب تبياناً لكل شئ (د) يجوز فى الاصح تخصيص (السنة) المتواترة وغيرها (بها) أى بالسنة كذلك كتخصيص خبر الصحيحين فيما سقت السماء العشر بخبرهما ليس بفادون خمسة أو سق صدقة وقيل لا يجوز لأية وأرسلنا اليك الله كرهت ببيان على الكتاب قلنا وقع ذلك كرايت مع انه لا مانع منه لاهما من عند الله قال تعالى وما ينطق عن الهوى (د) يجوز فى الاصح تخصيص (كل) من الكتاب والسنة (بالآخر) فالاول كتخصيص آية الوارث الشاملة للولد الكافر بخبر الصحيحين لا يرث المسلم الكافر ولا الكافر المسلم فهذا تخصيص بخبر الواحد قبل المتواترة أولى وقيل لا يجوز بالتواترة الفعلية بناء على قول باقى ان فعل الرسول لا يخص وقيل لا يجوز بخبر الواحد مطلقاً ولا لترك القطعى بالظنى قلنا عمل التخصيص دلالة العام وهي ظنية والعمل بالظنيين أولى من الغاء أحدهما وقيل يجوز ان خص بمنفصل لضعف دلالة

وقطعت أصابعي من الخنصر الى الإبهام فلتحقيق العموم وبدل بعض أو اشتال ولم يذ كره الاكثر ومنفصل فيجوز فى الاصح التخصيص بالعقل وتخصيص الكتاب به والسننها وكل بالآخر

حينئذ وقيل غير ذلك والثاني كتخصيص خبر مسلم البكر بالبكر جلد مائة بالشام للامة بقوله تعالى فاعلم ان نصف ما على المحسنات من العذاب وقيل لا يجوز ذلك لقوله تعالى لتبين للناس ما نزل اليهم جميعا لينال الكتاب فلا يكون الكتاب ميثاقا لثمة فقلنا وقع ذلك كما رأيت مع انه لا مانع من علم من السنة فعل النبي وتقريره فيجوز في الاصح تخصيصهما وان لم يثبت تخصيصهما بالاستفتاء عمومهما كما علم عامر وذلك كأن يقول الوصال حرام على كل مسلم ثم يفعله ويقر من فعله وقيل لا يخصمان بل ينصفان حكم العام لان الاصل تساوى الناس في الحكم قلنا التخصيص أولى من النسخ لما فيه من اعمال الدليلين وسواء ما كان مع التقرير وعادة بترك بعض الأمور به أو بفعل بعض المنهي عنه أم لا والاصل كغيره جعله التخصيص أن أقر بها النبي أو الاجماع مع ان التخصيص في الحقيقة انما هو التقرير أو دليل الاجماع (و) يجوز في الاصح تخصيص كل من الكتاب والسنة (بالقياس) المستند الى نص خاص ولو خبر واحد كتخصيص آية الزانية والزاني الشاملة للامة بقوله تعالى فاعلم ان نصف ما على المحسنات من العذاب وقيس بالأمة العبد وقيل لا يجوز ذلك مطلقا حذرنا من تقديم القياس على النص التي هو أصلي الجلة وقيل لا يجوز ان كان القياس خفيا لضعفه وقيل غير ذلك قلنا اعمال الدليلين أولى من انفاء أحد هماو الخلاف في القياس الظني اما ان يقطعي فيجوز التخصيص به قطعاً (وبدليل الخطاب) أي مفهوم المخالفة كتخصيص خبر ابن رباح الماء لا ينحسب شئ الا ما غلب على ريعه وطعمه ولونه بمفهوم خبره اذا باغ الماء قتلين لم يحمل الخبث وقيل لا يخص لان دلالة العام على ما دل عليه المفهوم بالنطوق وهو مقدم على المفهوم وأوجب ان المقدم عليه متعلق خاص لا ما هو من أفراد العام فالمفهوم مقدم عليه لان اعمال الدليلين أولى من انفاء أحد هما (وجوز) التخصيص (بالفحوى) أي مفهوم الموافقة وان قلنا لدلالة عليه قياسية كتخصيص خبر أبي داود وغيره الواجد بخل غرضه وعقوبته أي حبه بمفهوم فلا تقل لهما أف فيحرم حبسهما لوالده وهو ما نقل عن العظيم ومحمد النوري (والاصح ان عطف العام على الخاص) وبذلك المشهور لا يخص العام وقال الحنفى يخصه أي يقصره على الخاص لوجوب اشتراك المتماثلين في الحكم وصفتهم قلنا في الصفة مجموع كالمثال العكس خبر أبي داود وغيره لا يقتل مسلم بكافر ولا ذم في عهده يعني بكافرو في الاجماع على قتله بغير حرق في قتال الحنفى بقدر الحر في المعطوف عليه لوجوب الاشتراك المذكور فلا ينافي ما قال به من قتل المسلم بالذي ومثال الاول ان يقال لا يقتل الذي بكافر ولا المسلم بكافر فالمراد بكافر الاول الخ في فيقول الحنفى والمراد بكافر الثاني الخ في أيضا لوجوب الاشتراك المذكور وقد مر التمثيل بالخير لسنة ان المعطوف على العام لا يميز وما قيل من انه لا حاجة لذلك كرهنا المسئلة لعله من مسئلة القرآن يرد منعه لان ما هنا في تخصيص الحكم المذكور في عام وما هنا في التسوية بين جنتين فيما يرد من الحكم المعلوم لاحداهما من خارج (و) الاصح ان (رجوع ضمير الى بعض) من العام لا يخصه حذرنا من مخالفة الضمير لرجعه قلنا لا يجوز فيها القرينة مثال قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسهن ثلاثة قروء ومع قوله بعده وبعولتهن أحق بردهن فضميروا ببعولتهن للرجعيات ويشمل قوله والمطلقات معهن البواش وقيل لا يشملهن ويؤخذ حكمهن من دليل آخر وقد يعرف هذه المسئلة بأعم مما ذكر بأن يقال وان عطف العام بما يختص ببعض لا يخصه سواء كان ضميرا كالمسلم أو اشتمال غيره كالحمل بالواسم الاشارة كان يقال بدل وبعولتهن الخ وبعولة المطلقات أو هؤلاء أحق بردهن (و) الاصح ان (مذهب الراوى) للعام بخلافه لا يخصه ولو كان محاييا وقيل يخصه مطلقا وقيل يخصه ان كان محاييا لان المخالفة انما تنصير

وبالقياس وبدليل الخطاب
ويجوز بالفحوى والاصح
ان عطف العام على الخاص
ورجوع ضمير الى بعض
ومذهب الراوى

عن دليل قناني ظن الخائف لاني نفس الامر وليس لغيره اتباعه لان الجتهد لا يقبل مجتهدا وذلك
 تكبر البخاري من رواية ابن عباس من بدل دينه فاقتلوا مع قوله ان صح عنه ان المردة لا تقتل اما
 منه غير الراوي العام بخلافه فلا يخصه ايضا فكيفهم بالاولى وقيل يخصه ان كان محاميا (و) الاصح
 ان (ذكر بعض افراد العام) يحكم العام (لا يخص) العام وقيل يخصه بفهمه اذ الفائدة
 له كره الا ذلك قلنا مفهوم اللقب ليس بحجة وفائدة ذكر البعض في احتمال تخصيصه من العام مثله
 خبر الترمذي في اعيان اهاب دبح فقد ظهر مع خبر مسلم انه صلى الله عليه وسلم مر بشاة ميتة فقال هلا خذتم
 اهابا فديتموها فتفتم به فقالوا انهام ميتة فقال انما حرم أكلها (و) الاصح (ان العام لا يقصر
 على المتعاد) السابق وروى العام (ولا على ما رواه) أي المتعاد بل يجري العام على عموميه فيهما
 وقيل يقصر على ذلك فالاول كان كانت عادتهم تناول البر ثم نهى عن بيع الطعام بحسبه متفاضلا فقيل
 يقصر الطعام على البر المتعاد والثاني كان كانت عادتهم بيع البر بابر متفاضلا ثم نهى عن بيع الطعام
 بحسبه متفاضلا فعلى يقصر الطعام على غير البر المتعاد والاصح لافيهما (و) الاصح (ان نحو)
 قول الصحابي انه صلى الله عليه وسلم (نهى عن بيع الفرر) كراه مسلم من رواية أبي هريرة
 (لايم) كل فرر وقيل يصح لان قائده عدل عارف بالغة والخض فولا ظهور رجوع الحكم بماله النبي
 صلى الله عليه وسلم لم يأت هو في الحكاية بل يلفظ عام كالفرر قلنا ظهور رجوع الحكم بحسبه ظنه ولا يلزمنا
 اتباعه في ذلك اذ يحتمل ان يكون انتهى عن بيع الفرر بصفة يختص بها فهو هو الراوي عما وجدته
 الى هي عن بيع الفرر عن قوله قضى بالشقة لمجار لقوله كغيره من الحديثين هو لفظ لا يعرف
 (مسئلة جواب السؤال غير المستقل) دون السؤال كنتم ولى وغيرهما مما لو ابتدئ به لم
 يفد (تابع) أي السؤال (في عموم) وخصومه لان السؤال معادى الجواب فالاول تكبر
 اترمذي وغيره انه صلى الله عليه وسلم سئل عن بيع الرطب بالقر فقال لا ينقص الرطب اذا يس قالوا
 نعم قال فلا نقيم كل بيع للرطب بالقر صدر من السائل اومن غيره والثاني كقوله تعالى فهل وجدتم
 ما وعدكم بحق اقاومتكم (والمستقل) دون السؤال ثلاثة اقسام أحص من السؤال ومساولة وأعم
 (في الاخص) منه (جاويز ان أمكنت معرفة) الحكم (المسكوت عنه) منه كأن يقول النبي
 صلى الله عليه وسلم من جامع في نهار رمضان فعليه كفارة كالظاهر في جواب من أظفر في نهار رمضان
 ما ذاعليه فيفهم من قوله جامع ان الافطار بغير جاع لا كفارة فيه فان لم يكن معرفة المسكوت عنه من
 الجواب لم يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة (ولساوي) له في العموم والخصوص (واضح)
 كان يقال لمن قال ما على من جامع في نهار رمضان من جامع في نهار رمضان فعليه كفارة كالظاهر
 وكان يقل لمن قال جامع في نهار رمضان ما ذاعليه عليك ان جامع في نهار رمضان كفارة
 كالظاهر والاعم منه مذكور في قول (والاصح ان العام) الوارد (على سبب خاص) في سؤال
 أو غيره (معتبر عموم) نظر الظاهر لفظ وقيل مقصور على السبيل وده فيه سواء أوجدت
 قرينة لتعميم أم لا فالاول كقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما اذ سبب نزوله على ما قيل
 ان رجلا سرق رداءه فحوان بن أمية قد كرسارق قرينة على انه لم يرد بالسارق ذلك الرجل فقط
 والثاني كجبر الترمذي وغيره عن أبي سعيد الخدري قيل يا رسول الله أتوسأمن بشر بضاعته وهي يثربني
 فيها الخيض ولحم الكلاب والنق فقال ان الماء طهور لا ينجسه شيء أي بما ذكر وغيره وقيل بما
 ذكر وهو ما كت عن غيره وقد تقوم قرينة على الاختصاص بالسبب كالنهي عن قتل النساء فان
 سببه انه عليه الصلاة والسلام رأى امرأته يسه في بعض معازر به مقتولة وذلك يدل على اختصاصه

وذكر بعض أفراد العام
 لا يخص وان العام لا يقصر
 على المتعاد ولا على ما رواه
 وان نحو نهى عن بيع
 الفرر لايم مسئلة جواب
 السؤال غير المستقل
 تابع له في عمومه والمستقل
 الاخص جاويز ان أمكنت
 معرفة المسكوت عنه
 وللساوي واضح والاصح
 ان العام على سبب خاص
 معتبر عموم

بالحيات فلا يفتاؤل المرتدة (و) الاصح (ان صورة السبب) التي ورد عليها العام (قطعية الدخول) فيه لو روده فيها (فلا يخص) منه (بالاجتهاد) وقيل غلبة كفهوا فيه جوز اخراجها منه بالاجتهاد قال السبكي (وخرجهما) أي من ضرورة السبب حتى يكون قطعي الدخول أو غلبه (خاص في القرآن تلاه في الرسم) أي رسم القرآن بمعنى وضعه واضعوا لم يثبت في النزول (عام لمناسبة) بين الثاني والخلافا في آية ألم تر الى الذين أوتوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجبت قاهم اشارة الى كتب بن الاشراف ونحوه من علماء اليهود لما قسموا امكنوا شاهدوا قتل بدر حوضوا المشركين على الاخذ بشارهم ومحاربه النبي صلى الله عليه وسلم فأولهم من أهدى سبيلا محمدا مصابه أم نحن فقالوا أقم مع عليهم بما في كتابهم من نعت النبي صلى الله عليه وسلم المطبق عليه وأخذ المواثيق عليهم ان لا يكتبوه فكان ذلك أمانة لازمة لم ولم يؤدوها حيث قالوا المشركين ماذا كرسدا للنبي صلى الله عليه وسلم وقد تضمنت الآية هذا القول والتوعد عليه المقيد للامر بمقاومة المشركين على اداء الامانة التي هي بيان صفة النبي صلى الله عليه وسلم وذلك مناسب لقوله تعالى ان الله باعكم كن تؤدوا الامانات الى أهلها فانه عام في كل أمانة وذلك خاص بامانة النبي صلى الله عليه وسلم بما ذكر والعام تال للخاص في الرسم متراج عنه في النزول لستين مدة ما بين بدر وفتح مكة وانما قال السبكي ويقر به منه كذا لانه لم يرد العام بسببه بخلافها * (مسئلة الاصح) انه (ان لم يتأخر الخاص عن) وقت (العمل) بالعام المارضي لم يان تأخر الخاص عن ورود العام قبل دخول وقت العمل أو تأخر العام عن الخاص مطلقا وتقرنا بأن عقبا أحدهما الآخر وجهل تاريخهما (خصص) الخاص (العام) وقيل ان تقارنا تعارض في قدر الخاص فيحتاج العمل بالخاص الى مرجع فقلنا الخاص أقوى من العام في الدلالة على ذلك البعض لانه يجوز ان لا يراد من العام بخلاف الخاص فلا حاجة الى مرجع وقالت الحنفية ولما لم الحرمين العام المتأخر عن الخاص ناسخ له فكسبه قلنا الفرق ان العمل بالخاص المتأخر لا يلغى العام بخلاف العكس والخاص أقوى من العام في الدلالة فوجب تقديمه عليه قالوا فان جهل التاريخ بينهما فوقف عن العمل بواحد منهما لاحتمال كل منهما عندهم لان يكون منسوخا باحتمال تقدمه على الآخر مثال العام فاقبلوا المشركين والخاص ان يقال لا تقتلوا القدي (والا) بان تأخر الخاص عما ذكر (نسخه) أي نسخ الخاص العام بالنسبة لتعارضيه وانما يجعل ذلك تخصيصا لان الشخصين بيان للرد العام وتأخير البيان عن وقت العمل يمتنع (و) الاصح انه (ان كان كل) من المتعارضين (عاما من وجه) خاصا من وجه (فالترجيح) بينهما من خارج واجب لتعادلهما تقارنا أو تأخر أحدهما وجهل تاريخهما وقالت الحنفية للتأخر ناسخ للتقدم مثال ذلك خبر البخاري من بدل دينه فقتلوه وخبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم نهى عن قتل النساء فالاول عام في الرجال والنساء خاص بهل الزمة والثاني خاص بالنساء علم في اخر بيات والمرتدات وقد ترجح الاول بقيام الترجمة على اختصاص الثاني بسببه وهو الحريات

المطلق والمقيد

أي هذا مبنيهما والرد اللفظ المسمى بهما (الختار ان المطلق) ويسمى اسم جنس كاسم (ما) أي لفظ (دل على الماهية بلا قيد) من وجدة وغيرها فهو كلي وقيل مادل على شائع في جنس موقاة توهب الشكر غير العامة واحتج بذلك بان الامر بالماهية كالضرب من غير قيد امر مجزئ من جزئياتها كالضرب بصوت أو عصا وغير ذلك لان الاحكام الشرعية أعمان بني غالب على الجزئيات لا على الماهيات المعقولة للاستحالة وجودها في الخارج ووردتها بما يستحيل وجودها كذلك مجردة لا مطلقا

وان صورة السبب قطعية
الدخول فلا يخص بالاجتهاد
ويقر به منها خاص في
القرآن تلاه في الرسم علم
المسئلة الاصح
لم يتأخر الخاص عن العمل
خصص العام والانسحه
وان كان كل عام من وجه
فالترجيح
المطلق والمقيد
الختار ان المطلق مادل على
الماهية بلا قيد

لأنها توجد بوجود جزئى لها لأنها جزئية والموجود موجود فالأمر بالمهاجرة أمر بإيجادها فى ضمن
جزئى لها الأمر بجزئى لها وقيل الأمر بها أمر بكل جزئى منها لا شعاع عدم التقيد بالتعميم وقبل هو
اذن فى كل جزئى أن يفعل ويخرج عن المهددة بواجده وعلى المختار اللفظ فى المطلق والتكررة واحد
والفرق بينهما باعتبار أن اعتبارى اللفظ لا يتعلق بالمهاجرة بل لا يقيد يسمى مطلقا واسم جنس أيضا كما
مر أو مع قيد التسبوع يسمى تكرة والقائل الثانى ينكر اعتبار الأول فى مسمى المطلق (والماطق
والقيد كالعام والخاص) فيما مر فإخص به العام بقيد به المطلق وما لا فلا فى المطلق عام من حيث
المعنى فيجوز تقيد الكتاب بهو بالسنة والسنة بهاو بالكتاب وتقيد هما بالقياس والمفهومين وفعل
النهي وتقريره بخلاف مذهب الراوى وذكر بعض جزئيات المطلق على الأصح فى غير مفهوم الموافقة
(و) يز به المطلق والقيد (أنهما فى الأصح أن أحدهما مسمى) أى سبب حكمهما (وكانا
مشتبين) أمرين كانا كأن يقال فى كفارة الظهار فى محل اعتق رقبته وفى آخر اعتق رقبته مؤمنة أو
غيرهما نحو تجزى رقبته مؤمنة تجزى رقبته أو أحدهما أمر والأخر غير نحو تجزى رقبته مؤمنة اعتق
رقبة (فان تأخر القيد) بأن علم تأخره (عن) وقت (العمل بالمطلق) نسخته أى المطلق
بالنسبة إلى صدقه بغير القيد (والا) بأن تأخر القيد عن وقت الخطاب بالمطلق دون العمل أو تأخر
المطلق عن القيد مطلقا أو تأخرنا وجهل تاريخهما (قيد) أى المطلق جمعا بين الدليلين وقيل
القيد ينسخ المطلق إذا تأخر عن وقت الخطاب به كالو تأخر عن وقت العمل به بجماع التأخر وقيل
يحمل القيد على المطلق بأن يلغى القيد لأن ذكر القيد ذكر تجزى من المطلق فلا يقيد به كان ذكر
فرد من العام لا يخصه قلنا الفرق بينهما أن مفهوم القيد محجة بخلاف مفهوم القيد الذى ذكر فرد
من العام منه كأم (وان كان أحدهما مشتبا) أمرا أو خبرا (والآخر خلافه) نهيا أو تنبيها
أعنت رقبته لا تنقز رقبته كفرة أعنت رقبته لا تجزى رقبته كفرة أعنت رقبته مؤمنة لا تنقز
رقبة تجزى رقبته مؤمنة لا تجزى رقبته (قيد المطلق بصد الصفة) فى القيد ليس بجمعا فبقيد فى
الثالثين الأولين بالابعان وفى الأخيرين بالكفر (والا) بأن كانا متفقين أو متباينين أو أحدهما
منفيا والآخر منهما نحو لا يجزى عتق مكاتب لا يجزى عتق مكاتب كافر لا تنقز مكاتب لا تنقز
مكاتب كافرا لا يجزى عتق مكاتب كافر لا تنقز مكاتب لا يجزى عتق مكاتب لا تنقز مكاتب كافرا
(قيد) المطلق (بها) أى الصفة (فى الأصح) من الخلاف فى حقيقة مفهوم المخالفة وقيل يعمل
بالمطلق بناء على عدم حجية المفهوم (وهى) أى المستثناة حينئذ (خاص وعام) لعموم المطلق فى
سياق النسخ الشامل للنهي ويكون القيد مخصصا لمقيدا وقول وان كان فى قول فى الأصح أعم بما
عبر به (وان اختلف حكمهما) مع اتحاد سببهما كقوله تعالى فى التيمم فاسمعو أو جوهكم
وأيدكم وفى الوضوء فاسمعو أو جوهكم وأيدكم إلى المرافق وسببهما الحدث مع القيام إلى الصلاة أو
نحوها واختلاف الحكم من مسح المطلق وغسل القيد بالرافق ظاهر إذ المسح خلاف النسل (أو)
اختلف (سببهما) مع اتحاد حكمهما (ولم يكن ثم مقيد) فى علين (بمتنافيين) كقوله
تعالى فى كفارة الظهار فتمهر برقبته وفى كفارة القتل فتمهر برقبته مؤمنة (أو) كان ثم مقيد
كذلك و (كان) المطلق (أولى) بالتقيد (بأحدهما) من الآخر من حيث القياس
كقوله تعالى فى كفارة المحين فصيام ثلاثة أيام وفى كفارة الظهار فصيام شهرين متتابعين
وفى صوم النزع فصيام ثلاثة أيام فى الحج وسبعة إذا رجعتكم (قيد) المطلق بالقيء أى جل عليه
(قياسا فى الأصح) فلا بد من جامع بينهما وهو فى المثال الأول موجب الطهر وفى الثانى حرمة

والمطلق والمقيد كالعام
والخاص وألهم فى الأصح
أن أحدهما حكمهما وسببه
وكانا مشتبين فإن تأخر
القيد عن العمل بالمطلق
نسحوا لاقيدته وإن كان
أحدهما مشتبا والآخر خلافه
قيد المطلق بصد الصفة
والا فبقيدته فى الأصح وهى
خاص وعام وان اختلف
حكمهما وأسببهما ولم يكن
ثم مقيد بمتنافيين أو كان
أولى بأحدهما قيد قياسا
فى الأصح

سبهما من الظهار والقتل وفي الثالث النهي عن العيّن والظهار لحمل المطلق فيه على كفارة الظهار في التتابع أولى من جعله على صوم المتمتع في التفریق لاختصاصهما في الجامع والتخفيف بهما على قول قديم وقيل بحمل عليهما في الأولين لفظاً أي بمجرد وجود اللفظ المقيدين غير حاجة إلى جامع وقيل لا يعمل عليه في الثالثة بناء على أن الحمل لفظي وقال الحنفی لا يعمل عليه لا بخلاف الحكم أو السبب فيبقى المطلق على خلافه أما إذا كان ثم مقيدين في محلين مختلفين ولم يكن المطلق في ثالث أولى بالتقييد بأحدهما من حيث القياس كافي قوله تعالى في قضاء رمضان فسد من أيام آخر وفي كفارة الظهار فصيام شهرين متتابعين وفي صوم المتمتع ما سبق في المطلق على الإطلاق لا امتناع تقييده بهما لتتابعهما وواحد منهما لا قضاء من جهة فلا يجزئ قضاء رمضان متتابع ولا تفریق والترجيح من زيادتي ولو اختلف سببهما وحكمهما كتقييد الشاهد بالعدو إطلاق الرقبة في الكفارة لم يحمل المطلق على المقيّد اتفاقاً وقيل على الراجح ﴿الظهار والمؤول﴾

أي هذا مبنيهما (الظهار) لفظة الواضح واصطلاحاً (مادل) على المعنى (دلالة غنية) أي راجعة بوضع اللفظ أو الشرع أو العرف فيحتمل غير ذلك المعنى مرجوحاً كجمل أوائل الكتاب الأول كالأسرار جمع في الحيوان الفرس لغة مرجوح في الرجل الشجاع والصدقة راجعة في ذات الركوع والسجود شرعاً مرجوح في الدعاء الموضوع له لفظة أو اللفظ راجع في التحارج المستفتر عرفاً مرجوح في المكان المطين الموضوع له لفظة ونحو الجمل لتساوي الدلالة فيه والمؤول لأنه مرجوح والنس كزيدان دلالة قطعية (والتأويل حل الظاهر على التحمل المرجوح فإن حل) عليه (لدليل فصحيح) الجمل (ولما يظن دليلاً) وليس دليلاً في الواقع (ففسد) أولاً لأنني قلّبت لا تأويل (والأول) أي التأويل قسبان (قريب) يرجع على الظاهر باني دليل نحو إذا قم إلى الصلاة هزمتم على القيام بها وإذا قرأت القرآن أي أردت قراءته (وبعيد) لا يرجع على الظاهر إلا بقوى منه (كتأويل) الخفية (أسك) من قوله صلى الله عليه وسلم لغيره لا تأويل أسك على عشر نسوة أسك أو بعوا قرق سائرهن (بائدي) نكاح أربع منهن بقية زده بقوى لما أسك على عشر نسوة أسك أو بعوا قرق سائرهن (بائدي) نكاح أربع منهن بقية زده بقوى (في المعية) أي فإذا أنكحهن معاً بلا طلاق كالمسلم بخلاف نكاحهن من نكاح أسك الأربع الأولى ووجه بعده أن الخطاب يجعله وهو أسك فربعه بالاسلام لم يسبق له بيان شروط النكاح مع حاجته إلى ذلك ولم ينقل نجد نكاح من ولا من غيره من أسك مع كثرتهم ونوفر دواحي حلة الشرع على نقله لوقوع (و) كتأويلهم (ستين مسكينا) من قوله تعالى فأطعم ستين مسكينا (ستين مداً) بتقدير مضاف أي أطعم ستين مسكينا وهو ستون مداً فيجوز إعطاء مسكين واحد في ستين يوماً كاجتزاء عطاءه ستين مسكينا في يوم واحد لأن القصد إعطاءه مدمج الحاجة ودفع حاجة الواحد في ستين يوماً كدفع حاجة الستين في يوم واحد ووجه بعده أنه اعتبر فيه ما لم يذكر من الغاف وألفي فيه ما ذكر من عدد المساكين الظاهر قصد لفصل الجماعة وبركتهم وتطافروا بهم على الدعاء

(قوله إلا بقوى منه) أي بحيث يقدم عليه لو عارضه وهذا الضبط يقر به لا يعدن فيه الشارح المحلى وهو تابع للزركشي والعضد وضبطه غيرهما بوجه آخر وهو أنه كان دليل أرادته الخفي ضعيفاً والتأويل البعيد وإن كان قوياً فهو التأويل القريب وعلى هذا الضبط جوى البرماوى اه من السكالك بتصرف اه شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله وتطافروا بهم) كذا في العضد قال السعد تصافروا بهم بالصاد المحجمة هو المتعارف والظامن غلط الناسخ اه آيت ونص عبارة شيخنا محمد الجوهري قوله وتطافروا بهم مواهبه بالصاد المحجمة بمعنى تعاونوا بهم قال في

﴿الظهار والمؤول﴾
الظهار مادل دلالة غنية
والتأويل حل الظاهر على
الحتمل المرجوح فإن حل
لدليل فصحيح ولما يظن
دليلاً ففسد أولاً لأنني
قلّبت الأول فربعه
كتأويل أسك على عشر
نسوة أسك أو بعوا قرق
سائرهن (بائدي) نكاح
أربع منهن بقية زده
بقوى لما أسك على عشر
نسوة أسك أو بعوا قرق
سائرهن (بائدي) نكاح
أربع منهن بقية زده
بقوى

الحسن (د) كُتِبَوا بِهِمْ خَبْرَانِي دَاوُدَ وَغَيْرِهِ (لَا صِيَامَ لِمَنْ لَمِيتَ) أَي الصِّيَامَ مِنْ اللَّيْلِ
(بِالْقَضَاءِ وَالتَّنْذِيرِ) لَصَحَّةٍ غَيْرِهَا بَيِّنَةٌ مِنَ النَّهْرِ عِنْدَهُمْ وَجِهٌ بَعْدَهُ أَنَّهُ قَصْرُ الْعَامِ النَّهْصِ فِي الْعُمُومِ
عَلَى تَأْدِيرِ لَدُنْهُ الْقَضَاءُ وَالتَّنْذِيرُ (د) كُتِبَوا بِأَيِّ حَنِيفَةٍ خَبْرَانِ حَبَانٍ وَغَيْرِهِ (ذَكَاءُ الْجَنِينِ
ذَكَاءُ أُمِّهِ) بِالرَّفْعِ وَالتَّصْبِيحِ (بِالتَّشْبِيهِ) أَي مِثْلُ ذَكَاءِهَا وَكَذَلِكَ كَاتِبُهَا فَالْمَرَادُ بِالْجَنِينِ الْحَيِّ لِحُرْمَةِ الْمِيتِ
عِنْدَهُ وَأَمَّا صَاحِبُهَا كَالشَّافِيِّ وَجِهٌ بَعْدَهُ مَا فِيمِنْ التَّقْدِيرِ الْمُسْتَقْنَى عَنْهُ وَجِهٌ اسْتِغْنَاءٌ عَنْهُ عَلَى رَوَايَةِ
الرَّفْعِ وَهِيَ الْمُخْفُوظَةُ أَنَّ يَعْزِبُ ذَكَاءُ الْجَنِينِ خَبْرًا لِمَا جَعَلَهُ أَيْ ذَكَاءُ الْجَنِينِ ذَكَاءُ وَلِيِّهِ عَلَى رَوَايَةِ
التَّصْبِيحِ أَنْ يَنْتَبِذَ أَنْ يَجْعَلَ عَلَى الطَّرْفَةِ أَيْ ذَكَاءُ الْجَنِينِ حَامِلُهُ وَقَدْ ذَكَاءُ أُمِّهِ أَلَى أَحْتِهَا فَالْمَرَادُ بِالْجَنِينِ
الْمِيتِ وَأَنْ ذَكَاءُ أُمِّهِ أَحْتِهَا تَعَالَى (بِالْمَجْمَلِ مَا لَمْ يَتَضَحَّ دَلَالَتُهُ)

مِنْ قَوْلِ أَوْفَعِلَ كَقِيَامِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنَ الرَّكْعَةِ الثَّانِيَةِ بِإِتِّشَادِهِ لِحَالَةِ الْعَدُوِّ وَالسُّهُورِ وَخُرُوجِ
لِلْمَجْمَلِ أَذْلا دَلَالَةً لِلْبَيِّنِ لِإِيضَاحِ دَلَالَتِهِ (فَلَا جِالَ فِي الْأَصْعِقِ فِي آيَةِ السَّرْقَةِ) وَهِيَ السَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ
فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا فِي الْيَدِ وَلَا فِي الْقَطْعِ وَقِيلَ بِجَمْعِهِمَا لِأَنَّ الْيَدَ تَنْطَلِقُ عَلَى الْعُضْوِ إِلَى الْكُوعِ وَالْيَدِ
الْمَرْفُوعَةِ وَالْيَدِ الْمُسْكَبَةِ الْقَطْعُ يَنْطَلِقُ عَلَى الْإِبَانَةِ وَعَلَى الْجُرْحِ وَلَا ظَهْرَ لَوَاحِدٍ مِنْ ذَلِكَ وَإِبَانَةُ الشَّارِعِ مِنَ
الْكُوعِ مِثْنَةٌ فَكَانَ لَا نَسْلَ عَدَمِ ظُهُورِ وَاحِدٍ لَانِ الْيَدَ ظَاهِرَةً فِي الْعُضْوِ إِلَى الْمُسْكَبِ وَالْقَطْعُ ظَاهِرٌ فِي
الْإِبَانَةِ وَإِبَانَةُ الشَّارِعِ مِنْ انْكَوَعَ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمَرَادَ مِنَ السَّكَلِ الْبَعْضُ (د) لَا فِي (نَحْوِ حُرْمَتِ عَالِيكَ
الْمِيتَةِ) حُرْمَتِ عَالِيكَ أَمَّا تَكْمٌ وَقِيلَ بِجَمْعِ الْأَصْعِقِ اسْتِثْنَاءً لِلتَّحْرِيمِ إِلَى الْعَيْنِ لِأَنَّهُ لَا يَتَبَيَّنُ عَلَى الْفِعْلِ
فَلَا يَدْرِي تَقْدِيرُهُ وَهُوَ مُحْتَمَلٌ لَامُورًا حَاجَةً إِلَى جَمْعِهَا وَلَا مَرَجٍ لِبَعْضِهَا فَكَانَ بِجَمْعِهَا قَلْبًا لِمَا رَجَحَ
مَوْجُودٌ وَهُوَ الْعَرَفُ فَانْقَاضُ بَانَ الْمَرَادُ فِي الْأَوَّلِ نَحْرُومَ الْأَكْلِ وَنَحْوِهِ وَفِي الثَّانِي نَحْرُومَ الْعَمَلِ وَطَوَّ
وَنَحْوِهِ (د) لَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى وَ (مَسْحُورٌ بِرُؤْسِكُمْ) وَقِيلَ بِجَمْعٍ لَتَرْدُّهُ بَيْنَ مَسْحِ السَّكَلِ وَالْبَعْضِ
رَمْسِ الشَّارِعِ النَّاصِيَةِ مِثْنٌ فَكَانَ لَا نَسْلَ تَرْدُّهُ بَيْنَ ذَلِكَ وَتَعَالَى وَلِطَلْقِ الْمَسْحِ الصَّادِقِ بِأَقْلٍ
مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ وَبِفِعْرِهِ وَمَسْحِ الشَّارِعِ النَّاصِيَةِ مِنْ ذَلِكَ (د) لَا فِي خَبَرِ الْبَيْهَقِيِّ وَغَيْرِهِ (رَفَعَ
عَنْ أُمِّي الْخَطَأَ) وَالنِّسْيَانُ وَمَا تَسْكُرُ هُوَ أَعْلَى وَقِيلَ بِجَمْعٍ أَذْلا يَصِيرُ رَفْعُهُمْ وَجُودُهُمَا حَافِلًا بِدَلِيلِ
مِنْ تَقْدِيرِ شَيْءٍ وَهُوَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ أُمُورٍ وَلَا حَاجَةَ إِلَى جَمْعِهَا وَلَا مَرَجٍ لِبَعْضِهَا فَكَانَ بِجَمْعِهَا قَلْبًا لِمَا رَجَحَ
مَوْجُودٌ وَهُوَ الْعَرَفُ فَانْقَاضُ بَانَ الْمَرَامُ مِنْهُ رَفَعَ الْمُؤَاخَذَةَ (د) لَا فِي خَبَرِ التَّرْمِذِيِّ وَغَيْرِهِ
(لَا نَسْكَاحَ الْإِبُولِ) وَقِيلَ بِجَمْعٍ أَذْلا يَصِيرُ النَّتِ لِنَسْكَاحِ الْإِبُولِ مَعَ جُودِهِمَا فَلَا يَدْرِي تَقْدِيرُ شَيْءٍ
وَهُوَ مُتَرَدِّدٌ بَيْنَ الصَّحَةِ وَالْكَهْلِ وَلَا مَرَجٍ لَوَاحِدٍ مِنْهُمَا فَكَانَ بِجَمْعِهَا قَلْبًا بِتَقْدِيرِ نَسَامِ ذَلِكَ الْمَرَجَّحِ
لَنَتِ الصَّحَّةَ مَوْجُودٌ وَهُوَ قَرِيبٌ مِنْ نَتِ الْفَاتِ إِذَا تَشَفَّتْ مَحْتَةً لَا يَتَعَدَّى فِيكَونَ كَالْعَدَمِ بِخِلَافِ
مَا تَنَتِي كَالِهَ (لَوْضُوحُ دَلَالَةِ السَّكَلِ) كَمَا مَرِيَانُهُ فَلَا جِالَ فِي شَيْءٍ مِنْهُ (بَلِ) الْأَجَالِ (فِي مِثْلِ
الْقَرَةِ) لَتَرْدُّهُ بَيْنَ الطَّهْرِ وَالْحَيْضِ لِاشْتِرَاقِهِمَا وَجِلَّ الشَّافِيِّ عَلَى الطَّهْرِ وَالْحَيْضِ عَلَى الْحَيْضِ لِمَا
قَامَ عِنْدَهُمَا (د) مِثْلُ (النُّورِ) لِأَنَّهُ صَالِحٌ لِلْعَقْلِ وَنُورُ الشَّمْسِ مِثْلًا لِنَتَابِهِمَا فِي الْإِهْتِدَاءِ بِكُلِّ
مِنْهُمَا (د) مِثْلُ (الْجِسْمِ) لِأَنَّهُ صَالِحٌ لِلْسَّمَاءِ وَالْأَرْضِ مِثْلًا لِنَتَابِهِمَا سَاعَةً وَعَدَدًا (د) مِثْلُ (الْمُخْتَارِ)

وَالصِّيَامَ لِمَنْ لَمِيتَ بِالْقَضَاءِ
وَالسُّهُورِ ذَكَاءُ الْجَنِينِ
ذَكَاءُ أُمِّهِ بِالتَّشْبِيهِ
بِالْمَجْمَلِ مَا لَمْ يَتَضَحَّ دَلَالَتُهُ
فَلَا جِالَ فِي الْأَصْعِقِ فِي آيَةِ
السَّرْقَةِ وَنَحْوِ حُرْمَتِ عَالِيكَ
الْمِيتَةِ وَمَسْحُورٌ بِرُؤْسِكُمْ
وَرَفَعَ عَنْ أُمِّي الْخَطَأَ وَلَا
نَسْكَاحَ الْإِبُولِ لَوْضُوحِ
دَلَالَةِ السَّكَلِ بِفِي مِثْلِ
الْقَرَةِ وَالنُّورِ وَالْجِسْمِ
وَالْمُخْتَارِ

الْمَصْبَاحِ وَانْقِصَارِ الْعَدُوِّ وَالسُّبْحِ وَهُوَ مُصَدَّرٌ مِنْ بَابِ ضَرْبٍ أَيْ ضَارِفٌ أَيْ ضَارِفٌ أَيْ ضَارِفٌ أَيْ ضَارِفٌ
وَضَارِفُهُ عَاوَنَتُهُ أَهْ فِي مَادَّةٍ تَقَرُّ شَيْءٌ مَا يَنْسَبُ ذَلِكَ كَمَا يَنْظُرُ بِمَرَاةٍ كَتَبَ الْفَتْحَ وَإِنْ قَالَ
الْعَدَاةُ مِنْ غَلَا النَّاسِخِ أَهْ (قَوْلُهُ لِلْحَسَنِ) أَيِ الْمَكْفَرِ لَعَلَّ اللَّهَ يَفْرُدْزِيهِ وَقَالَ الْعَصَدُ
فِيكَونَ أَقْرَبُ إِلَى الْإِبَانَةِ قَالَ فِي التَّقْوِذِ أَذْلا مَا يَخْرُجُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَنْ وَلِيِّهِ أَوْ لِيَاءِ اللَّهِ تَعَالَى
يَكُونُ مُسْتَجَابٌ لِدَعْوَةِ مُقْتَنِمِ الْهَمَّةِ أَهْ مَهْ

بكتقاد لتردده بين اسم الفاعل والمفعول بإعلاله بقلب يائه المكسورة أو المفتوحة ألفا (و) مثل (قوله تعالى أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح) لتردده بين الزوج والولي وجه الشافعي على الزوج ومالك على الولي لما قام عندهما (و) مثل قوله تعالى (الاماني علىكم) للجهل بمعناه قبل نزول مبينه وهو حرم عليكم الميتة الخ ويسرى الاجال الي المستثنى منه وهو أملت لكم بهيمة الانعام (و) مثل قوله تعالى (الراسخون) من قوله وما ينم تأويله الا القلة والراسخون في العلم يقولون أمتنا به لتردده بين العطف والابتداء وجه الجمهور على الابتداء لما قام عندهم (و) مثل (قوله عليه الصلاة والسلام) في خبر الصعيصعين وغيرهما (لا يمنع أحدكم جاره ان يضع خشبة في جداره) لتردد ضمير جداره بين عوده الى الجار أو الى الاحد وتردد الشافعي في المنع لذلك والجديد المنع خبر الجاحم باسناد صحيح في خطبة حجة الوداع لايصل لامرى من مال أخيه الاما أعطاه من طيب نفس وخشبه بلفظ الجمع والاضافة للضمير وروى خشبة بالافراد والتسوين (و) مثل (قوله زيد طيب ماهر) لتردد ماهر بين رجوعه الى طيب والى زيد (و) مثل قوله (الثلاثة زوج وفرد) لتردد الثلاثة فيه بين اتصافها بصفتيها واتصاف أجزائها بهما وان تعين الثاني نظرا الى صدق التشكيه اذ جعله على الاول يوجب كنبه (والاصح وقوعه) أي المجلد (في الكتاب والسنة) للامثلة السابقة منها ومنعه داود الظاهري قيل ويمكن ان ينفصل عنها بين الاول ظاهر في الزوج لانه المالك للنكاح والثاني مقترن بفسره وامثال ظاهري في الابتداء والاربع ظاهر في عوده الى الاحد لانه محط الكلام (و) الاصح (ان المسمى الشرعي) لفظ (أوضح من) المسمى (القوى) له عرف الشرع لان النبي بعث لبيان الشرعيات فيصل على الشرعي وقيل لافي النهي فقيل هو مجمل وقيل يعمل على القوى والمراد بالشرعي ما أخذت تسميته من الشرع صحيحا كان أو فاسدا لا يكون صحيحا فقط (وقدم) ذلك في مسئلة اللفظ اما حقيقة أو مجاز وذكر هنا نونية لقولي (و) الاصح (انه ان تعذر) أي المسمى الشرعي لفظ (حقيقة ردالية بتجوز) محافظة على الشرع ما أمكن وقيل هو مجمل لتردده بين المجاز الشرعي والمسمى القوي وقيل يعمل على القوى بتقديم الحقيقة على المجاز والترجيح من زيادتي وهو ما اختاره في شرح المختصر كقوله الخبر الترمذي وغيره لطواف بالبيت صلاة الا ان الله أحل فيه الكلام تعذريه مسمى الصلاة شرعا فيرد اليه بتجوز بان يقال كاهلة في اعتبار الطهر والنسبة ونحوهما وقيل يعمل على المسمى القوي وهو الدعاء بخير لاشتغال الطواف عليه فلا يعتبر فيه ما ذكره وقيل مجمل لتردده بين الامرين (و) الاصح (ان اللفظ المستعمل لمضى تارة ولمعنيين ليس ذلك المعنى أحدهما) تارة أخرى على السواء وقد أطلق (مجمل) لتردده بين المعنى والمعنيين وقيل يرجح المعنيين لانهما كثرة فائدة (فان كان) ذلك المعنى (أحدهما عمل به) جزوا لوجوده في الاستعمالين (و وقف الآخر) لتردده فيه وقيل يعمل به أيضا لانهما كثرة فائدة مثل الاول خبر مسلم لا ينكح المحرم ولا ينكح بناء على ان النكاح مشترك بين القدر الوطء فانه ان حل على الوطء استفيد منه معنى واحد هو ان المحرم لا يطأ ولا يوطئ أي لا يمكن غيره من وطئه أو على العقد استفيد منه معنيين بينهما قد مر ترك وهما ان المحرم لا يقع لنفسه ولا يقعد لغيره ومثال الثاني خبر مسلم الثيب أحق بنفسها من زوجها أي بان تقعد لنفسها أو بأن تقعد كذلك أو تأذن زوجها في عقد لها ولا يغيرها وقد قال تقعد لنفسها أو يحنيف فتؤكد بعض أصحابنا لكن اذا كانت في مكان لا ولي فيه ولا حاكم

﴿ البيان ﴾

عني التبيين لغة الاظهار والفضـل واصطلاحا (اخراج الشيء من حيز الاشكال الى حيز التجلي)

وقوله تعالى أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح والا ما يلى عليكم والراسخون وقوله عليه الصلاة والسلام لا يمنع أحدكم جاره ان يضع خشبة في جداره وقوله زيد طيب ماهر وتردد وفرد والاصح وقوعه في الكتاب والسنة وان المسمى الشرعي أوضح من القوى وقد مر وانه ان تعذر حقيقة رداليه بتجوز ان اللفظ المستعمل لمضى تارة ولمعنيين ليس ذلك المعنى أحدهما عمل به وقفاً الآخر

﴿ البيان ﴾

اخراج الشيء من حيز الاشكال الى حيز التجلي

أى الإيضاح فالبيان الظاهر من غير سبق أشكال لا يسمى بياناً اصطلاحاً (وإنما يجب) البيان (لأنه يفهمه) المشكل لحاجته إليه بأن يعمل به أو يفكر به بخلاف غيره (والاصح أنه) أى البيان قد (يكون بالفعل) كالقول بل أولى لأنه أدل بياناً للمشاهدته وإن كان القول أدل حكماً لما يأتي وقيل لا لظول زمانه فيتأخر البيان به مع إمكان توجيهه بالقول وذلك متنع قلنا لا نسلم امتناعه والبيان بالقول كقوله تعالى صفراء فاقع لونها بيان لقوله بقرة وبالفعل تكبر صلوأ كلاً أيسمى أصلى ففعله بيان لقوله تعالى أقيموا الصلاة وقوله صلوأ الخ ليس بياناً وإنما يدل على أن الفعل بيان ومن الفعل التقرير والاشارة والكتابة وقد قال صاحب الواضح من الخفية في الأخيرين لا أعلم خلافاً أن البيان يقع بهما (و) الاصحان (المختون بين المعالوم) وقيل لا لأنه دونه فكيف يبينه قلنا لوضوحه (و) الاصحان (التقدم) وإن جهلنا عينه (من القول والقول هو البيان) أى المبين والآخرنا كيدناه وإن كان دونه قوة وقيل إن كان كذلك فهو البيان لأن الشيء لا يؤكده بما هو دونه قلنا هذا في التأكيديين المستقل أما المستقل فلا لأن التأكيديين الجلة تؤكده بجملة دونها (هذا إن اتفقا) أى القول والقول في البيان كأن طاف صلى الله عليه وسلم بعد نزول آية الحج المشتملة على الطواف طوافاً واحداً أو طوافاً واحداً (والا) بأن زاد الفعل على مقتضى القول كان طاف صلى الله عليه وسلم بعد نزول آية الحج طوافين أو مرة واحدة أو بأن نقص الفعل عن مقتضى القول كان طاف واحد أو مرة بثنين (فالقول) أى فالبيان القول لأنه يدل عليه بنفسه والفعل يدل عليه بواسطة القول (وفعله مندوباً أو واجب) في حقه دون أمته إن زاد على مقتضى قوله (أو تخفيف) في حقه إن نقص عنه سواء كان القول متفصلاً على الفعل أو متأخراً عنه جعلاً بين الدليلين وقيل البيان المتقدم منهما كلاً أو اتفاقاً كان التقدم القول حكماً الفعل مأمراً أو الفعل بالقول ناسخاً للزائد منه وطالبنا زاده عليه قلت عدم النسخ بمقتضى الأولى والقول أقوى دلالة وذكر التخفيف من زياتى * (مسئلة تأخير البيان) لجمل أو ظاهر لم يرد ظاهره بقرينة ما يأتي (عن وقت الفعل غير واقع وإن جاز) وقوعه عند اجتماع الجوهرين نكيب ما لا يطلق (و) تأخيره عن وقت الخطاب (الى وقته) أى الفعل جائز (واقع في الاصح سواء كان للبين) بيناه للفعل (ظاهر) وهو غير الجمل كعام بين تخصيصه ومطلق بين مفيد ودال على حكم بين نسخه أم لا وهو الجمل المشترك بين أحد معنييه مثلاً ومتواطئ بين أحد مصادقاته مثلاً وقيل يمنع تأخيره مطلقاً لاختلافه بفهم المراد عند الخطاب وقيل يمنع فيه ظاهر لا يقاءه المخاطب في فهمه غير المراد بخلافه في الجمل وقيل يمنع تأخير البيان إلا جازى دون التفصيلي فيه ظاهر مثل هذا العام مخصوص وهذا المطلق مفيد وهذا الحكم منسوخ لوجود المحذور وقيل بخلافه الجمل فيجوز تأخير بيانه إلا جازى كالتفصيلي وقيل عبيد ذلك وما يدل على الوقوع آية واعلموا أنما أنتم من نبي قاهة عامة فيما نتم مخصوصة عموماً بخبراً صحيحين من قتل قتيلة عليه بينة فله سلبه وبلا عموماً بخبراً عامه صلى الله عليه وسلم قصي سلباً في جهل هاذن عمر بن الجوح وآية الله أمر كإن تدعوا بقرة فاعلموا مطلقاً ثم بين تقييدها بما في أجوبة أسئلتهم (و) يجوز (للمرسول) على الله عليه وسلم (تأخير التبليغ) لما أوحى إليه من قرآن أو غيره (الى الوقت) أى وقت العمل ولوعلى القول بما تنوع تأخير البيان عن وقت الخطاب لاتفاء المحذور والسابق عنه ولأن وجوب معرفته إنما هو للعمل ولا حاجة لقبول العمل وقيل لا يجوز زعلى القول بذلك لقوله تعالى يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك أى فوالان وجوب التبليغ معلوم بالفعل فلا فائدة للامر به إلا القبول قلنا لا نسلم أن وجوبه معلوم بالفعل بل بالشرع ولوسلم

وإنما يجب بل أن يفهمه والاصح أنه يكون بالفعل والمختون بين المعالوم والتقدم من القول والقول هو البيان هذا إن اتفقا والافاقول وفعله مندوب أو واجب أو تخفيف • مسئلة تأخير البيان عن وقت الفعل غير واقع وإن جاز والى وقته واقع في الاصح سواء كان للبين ظاهر والمرسول تأخير التبليغ الى الوقت

قلنا فإما أنه تأيد العقل بالنقل (ويجوز أن لا يلم) المكلف (الموجود) عنده وجوده المخصص
 (بالمخصص) بكسر الصاد (ولابنه مخصص) أي يجوز أن لا يلم قبل وقت العمل بذات المخصص
 ولا بوصف أنه مخصص مع علمه بذاته كان يكون المخصص العقل بأن لا يسبب الله العلم بذلك (ولو على
 المنع) أي على القول باستناع تأخير البيان وقيل لا يجوز على القول بذلك في المخصص السمي لما
 فيه من تأخير إعلامه بالبيان قلنا الخديو رانما هو تأخير البيان وهو متصفنا وعدم علم المكلف
 بالمخصص بأن لم يبحث عنه تقصيره أما العقل فاتفقوا على جواز أن يسمع الله المكلف العلم من غير
 أن يعلمه بذات العقل بأن فقد ما يخصه وكولا إلى نظره وقد وقع أن بعض الصحابة لم يسمع المخصص
 السمي إلا بعد حين منهم فاطمة بنت النبي صلى الله عليه وسلم قالت ميراثنا ما تركه أبوها محرم قوله تعالى
 يوصيكم الله في أولادكم فاتحج عليها أبو بكر رضي الله عنه بمارواه طه من خبر الصحبة لا نورث
 ما تركنا صنفه ومما تقرر علم أن قولنا ولو على المنع راجع إلى المستثنين **﴿النسخ﴾**

لغة الإزالة كنسخ الشئ الظل أي إزالته والنقل مع بقاء الأول كنسخ الكتاب أي نقله
 واصطلاحاً (رفع) تعلق (حكم شرعي) بضم (بدليل شرعي) والقول بأنه بيان لآتيه
 أمدهم شرعي يرجع إلى ذلك فلا خلاف في المعنى وإن فرق بينهما بأنه في الأول زاله وفي الثاني
 زال عنه وما فرق به من أن الأول يشمل النسخ قبل التمكن دون شافي مردود كإيتمه مع زيادة في
 الحاشية قال البرماوى فإن قلت سيأتى أن من أقسام النسخ ما ينسخ نطقه دون حكمه ولا رفع فيه
 لحكم قلت رفع اللفظ يتضمن رفع أحكام كثيرة كالتعبد بتلاوته وإجاء حكم القرآن عليه من منع
 الجنب ونحوه من فرائد ومس الحديث وحله وغير ذلك وخروج بالشرعي أي ما أخوذه من الشرع رفع
 البراءة الأصلية أي المأخوذة من العقل وبدليل شرعي الرفع بالموت والجنون والغفلة والعقل والاجاع
 لانه إنما ينقد بعد وفاة نبي صلى الله عليه وسلم كإسقاطي ومخاطفة المجمعين للنص تضمن ناسخه
 وهو مستند إجماعهم وما جعل الإمام الرزى رفع غسل الرجلين بالعقل عن أقطعهما نسخاً فتسحق
 وتعتبر بذلك بضم الكتاب والسنة قولاً وفعلوا به صرح التفتازاني فهو أولى من قولنا لا أصل
 بخطاب قصوره على القول وشمل التعريف الإباحة الأصلية قائم اعنه ثابتاً بشرع فرفعها يكون
 نسخاً كما ذكره التفتازاني (ويجوز في الأصح نسخ بعض القرآن) تلاوة وحكماً أو أحد عمادون
 الآخر والثلاثة واقعة وروى مسلم عن عائشة رضي الله عنها كان فيما نزل عشر رضعات معلومات
 فنسخن بخمس معلومات فهذا منسوخ التلاوة والحكم وروى الشافعي وغيره عن عمر رضي الله
 عنه لولان تقول الناس زاد عمر في كتاب الله لكن كتبته الشيخ والشيخ أي المصحفان إذا زنيا
 فأرجوها البتة فأنقذوا ما ههنا منسوخ التلاوة والحكم لا مرصه إلى الله عليه وسلم يرجع
 المحسن ربه الشيخان وعكسه كثير كقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا وصية إلى
 آخره نسخ بقوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا ترين إلى آخره لتأخره في التزويج
 الأول وإن تقدم في التلاوة وقيل لا يجوز نسخ بعضه كالأبجوز نسخ كله وقيل لا يجوز نسخ
 التلاوة دون الحكم وعكسه لأن الحكم مدلول اللفظ فأنقذ انتفاء أحدهما لم انتفاء الآخر فمنا

أما يلزم إذا روي وصف الدلالة وما نحن فيه لم يراع فيه ذلك (د) يجوز في الأصح نسخ (الفعل
 قبل التمكن) منه بأن لم يدخل وقته ودخل ولم يرض منه ما به وقيل لا لعدم استقرار التكليف
 قائماً يكفي للنسخ وجود أصل التكليف فيقطع به وقد وقع ذلك في قصة النبي صلى الله عليه وسلم فأن تحليل أمر بديع
 ابنه عليهما الصلاة والسلام لقوله تعالى حكاية عنه إني أنى أرى في المنتم إلى أذبحك إلى آخره ثم نسخ

ويجوز أن لا يلم الموجود
 بالمخصص ولا بأنه مخصص

ولو على المنع

﴿النسخ﴾

رفع حكم شرعي بدليل
 شرعي ويجوز في الأصح
 نسخ بعض القرآن والفعل
 قبل التمكن

ذبحه قبل التمكن منه بقوله وقد يناله عظيم واحتمال كونه بعد التمكن خلاف الظاهر من حال
 الإيالة في امتثال الأمر من مبادرتهم إلى فعل الأمور به (و) يجوز في الأصح (نسخ السنة بالقرآن)
 كنسخ نحرهم مباشرة العائم أهله لئلا يسنه بقوله تعالى أحل لكم ليلة الصيام الرفث إلى نسائك
 وقيل لا يجوز نسخها به لقوله تعالى وأزنا إليك الذكركنين للناس ما زلنا إليهم جعلهم بينا للقرآن
 فلا يكون القرآن مينا السنة قلنا لا مانع لانها من عند الله تعالى وما ينطبق عن الهوى ان هو
 الاوصى يوصى ويدل الجواز قوله تعالى وزنا عليك الكتاب نبينا لكل شئ (كهو) أى كما
 يجوز نسخ القرآن (به) جزما كالحكم التمثيل لما يأتى عدة الوفاة ونعبر به بذلك أولى مما عبر به
 لايهامه ان اختلاف جازي في النسخ بالقرآن لقرآن وليس كذلك عند من جاز نسخ بعضه
 (د) يجوز في الأصح (نسخه) أى القرآن (بها) أى بالسنة متواترة أو أجاد قال تعالى تبيين
 للناس ما زلنا إليهم وقيل لا يجوز لقوله تعالى قل ما يكون لى أن أبده من تلقاء نفسى والنسخ بالسنة
 تبدل من تلقاء نفسه قلنا ممنوع وما ينطبق عن الهوى وقيل لا يجوز نسخ القرآن بالأحاد لان القرآن
 مقطوع والأحاد مظنون قلنا عمل النسخ الحكم ودلالة القرآن عليه طيبة (و) لكن نسخ القرآن
 بالسنة (لمقع الابتواترة في الأصح) وقيل وقع بالأحاد كنسخ خبر الترمذى وغيره لا وصية
 لوارث لأبنة كتب عليكم اذا حضر أحدكم الموت ان ترك خيرا الوصية قلنا لا نسلم عدم نوات ذلك
 ونحوه للجهندين الحاكين بالنسخ لقرهم من زمن الوصى وسكت كالاصل عن نسخ السنة بها للعلم
 به من نسخ القرآن به فيجوز نسخ المتواترة بمثلهما والأحاد بمثلهما والمتواترة وكذا المتواترة بالأحاد
 على الأصح كالحكم من نسخ القرآن بالأحاد (وحيث وقع) نسخ القرآن (بالسنة فقها قرآن عاخذ
 لها) على النسخ بين توافقهما تقوم المحقة على الناس بهما معا مثلا يتوهم افراد أحدهما عن الآخر
 اذ كل منهما من عند الله (أو) نسخ السنة (بالقرآن فقه سنة) عاخذة تبيين توافقهما لما مر
 كفى نسخ التوحى في الصلاة الى بيت المقدس الثابت بفعله صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى قول وجهك
 شطر المسجد الحرام و قد فعله صلى الله عليه وسلم (د) يجوز في الأصح (نسخ القياس) الموجود
 (في زمن النبي) صلى الله عليه وسلم (بمنه أو قياس أجلى) من القياس المستوخ به فالأول كان
 يقول صلى الله عليه وسلم المفاضلة في البرحوا لانه مطعوم في قياس به الارز ثم يقول يبعوا الارز بالارز
 متفاضلا والثاني كأن يأتى بعد القياس الله كونه يجوز بيع الدرّة بالدرّة متفاضلا في قياس به بيع
 الارز بالارز متفاضلا وقيل لا يجوز نسخه لانه مستند الى نص في عدم بدوامه قلنا لا نسلم عدم بدوامه
 كالأيلام دوام حكم النص بأن ينسخ وخرج بالأجلى غيره فلا يكفي الادون لاتفاء المقاومة ولا المساوى
 لاتفاء المبيع وقيل يكفيان كالأجلى (و) يجوز في الأصح (نسخ الفحوى) أى مفهوم
 الموافقة بقسمية الاولى والمساوى (دون أصله) أى المنطوق بقيد زنه بقول (ان تعرض لبقائه)
 أى بقاء أصله (وعكسه) أى أصل الفحوى ودونه ان تعرض لبقائه لانها مدلولان متغايران فجاز
 فيها ذلك كنسخ نحرهم الضرب دون نحرهم التأفيف والعكس وقيل لا فيما لان الفحوى لازم
 لاصله فلا ينسخ أحدهما دون الآخر لئلا ينافى ذلك المزوم بينهما وقيل يمنع الاول لامتناع بقاء المزوم
 مع نفي اللازم بخلاف الثاني لجواز بقاء اللازم مع نفي المزوم أمان نسخهما معا فيجوز اتفاقا فان
 لم تعرض لبقاها فمع الاكثر الامتناع بناء على ان نسخ كل منهما يستلزم نسخ الآخر لان الفحوى
 لازم لاصله وتابع له ووقف اللازم يستلزم رفع المزوم ورفع المتبوع يستلزم رفع التابع وقيل
 لا يستلزم نسخ كل منهما ذلك لان رفع التابع لا يستلزم رفع المتبوع ورفع المزوم لا يستلزم رفع

ونسخ السنة بالقرآن كهو
 به ونسخها ولم يقع الا
 بالمتواترة في الأصح وحيث
 وقع بالسنة فقها قرآن عاخذ
 لها أو بالقرآن فقه سنة
 ونسخ القياس في زمن
 النبي ينص أو قياس أجلى
 ونسخ الفحوى دون أصله
 ان تعرض لبقائه وعكسه

اللازم وقيل نسخ الفحوى لا يستلزم بخلاف عكسه وقيل عكسه لما عرف مما قبله ما هو تعبيرى عما ذكر
أولى مما عبر به لابهامه التثاني وقد أوضحت ذلك مع الجواب عنه فى الحاشية (د) يجوز فى الأصح
(النسخ به) أى الفحوى كاصله وقيل لا بناء على أنه قياس وإن القياس لا يكون ناسخاً ذكر
الخلافاً فى هذه من زى يادى (لأنسخ النص بالقياس) فلا يجوز فى الأصح من من تقدم القياس
على النص الذى هو أصل له فى الجلاء على هذا جمهور أصحابنا ونقلها بواسطة المروى عن النص
وقال القاضي حسين أنه المذهب وقيل وصححه الأصل يجوز ولا يستلزمه إلى النص فكأنه النسخ وقيل
يجوز بالقياس الجلى دون الخفى وقيل غير ذلك (ويجوز نسخ) مفهوم (المخالفة دون أصلها)
كنسخ مفهوم خبراً عاماً المسمى من الماء خبراً إذا التفتيختان فقد وجب الغسل (لأنه) أى
لأنسخ الأصل دونها فلا يجوز فى الأصح لا ممانعة له فترفع بار ترفع هو بار ترفعاً وقيل يجوز
وتبينها من حيث دلالة اللفظ عليها لا من حيث ذاتها ما نسخها معاً جاز اتفاقاً كنسخ وجوب
الزكاة فى الساعة وتوفيقه فى المألوقة ويرجع الأمر فيها إلى ما كان قبله عادل عليه الدليل العام بعد
الشرع من تحريم الفعل إن كان مضرة أو إباحته إن كان منفعة ويرجع فى الساعة إلى ما عاصر فى مسألة
إذا نسخ الوجوب فى الجواز (ولا) يجوز (النسخ بها) أى بالمخالفة (فى الأصح) نسخها
عن مقاومة النص وقيل يجوز كالنطق وذكراً لاختلاف هذه من زى يادى (ويجوز نسخ الأنشاء)
الذى الكلام فيه (ولو) كان (بلفظ قضاء) وقيل لا بناء على أن القضاء لم يستعمل فيما لا يتغير
نحو وقضى بلك لا تنصروا، لا يامأى أمر (أو بصيغة خبر) نحو والمطلقات يتر بصن بأنفسهن
ثلاثة قرء أى يتر بصن نظراً للمضى وقيل لا يجوز نظر اللفظ (أو قيد بتأيد أو نحوه) كصوموا أبداً
صوموا احتصاصاً دائماً بالصوم واجب مستمر أبداً إذا قاله النساء وقيل لا لمخالفة النسخ التقييد بذلك
قلنا لا نسلم وبتبين ورود انسخ أن المراد فعلوا إلى وجوده كما يقال لازم غير مك أبداً أى إلى أن يعلى
الحق (د) يجوز نسخ إيجاب (الأخبار بشئ ولو عملاً يتغير بإيجاب الأخبار بنقيضه) كان
يجب الأخبار بقيام زيد ثم بعد قيامه قبل الأخبار بقيامه جواز أن يتغير حاله من القيام إلى عدمه
ومنعت المعتزلة ذلك فيما لا يتغير كحدوث العالم لأنه تكليف بالكذب فينه البارى عنه قولهم التقييد
العقل قلنا لا نقول به وقد يدعو إلى الكذب غرض صحيح فلا يكون التكليف به قبيحاً بل حسناً
كالوطالبة ظالم بوعده عنده أو مظلوم ضياعه عنده فيجب عليه أنكاره ويجوز له الحلف عنه وكفر
عن يمينه ولو أكره على الكذب وجب الإشارة إلى هذا الخلاف بقول ولو عملاً يتغير من زى يادى
(لا) نسخ (الخبر) أى مدلوله فلا يجوز (وان كان بما يتغير) لأنه يوهم الكذب حيث
يغير بالشئ ثم بنقيضه وذلك محال على الله تعالى وقيل يجوز فى المتغير أن كان خبراً عن مستقبل
بناء على القول بأن الكذب لا يكون فى المستقبل جواز نحو قوله بآي قدره قال الله تعالى يمحوا الله
ما يشاء وبقيت والأخبار بيمينه بخلاف الخبر عن ماض وقيل يجوز زيفه عن الماضى أيضاً لجواز أن
يقول الله قبلت نوح فى قوم أفسسته ثم يقول أبشأ ففسسته لا خسر بين علما وإلى خلاف أشرت
بقولنا وإن أكره (ويجوز عندنا النسخ ببدل) كيجوز بمساو وبأخف وقال بعض
المعتزلة لا إذا لمصلحة فى الانتقال من سهل إلى عسر قلنا لا نسلم ذلك بعد تسليم رعاية المصلحة وقد وقع
كنسخ وجوب الكف عن الكفار الثابت بقوله تعالى ودع أذنهم قوله أقتلوا المشركين (د) يجوز
عندنا النسخ (بالبديل) وقال بعض المعتزلة لا إذا لمصلحة ذلك قلنا لا نسلم ذلك بعدما كرر
(و) لكنه (لم يقع فى الأصح) وقيل وقع كنسخ وجوب تقديم الصدقة على مناجاة النبي الثابت

والنسخ به لأنسخ النص
بالقياس ويجوز نسخ
المخالفة دون أصلها لا عكس
ولا نسخها فى الأصح
ويجوز نسخ الأنشاء ولو
بلفظ قضاء أو بصيغة خبر
أو قيد بتأيد أو نحوه
والأخبار بشئ ولو عملاً يتغير
بإيجاب الأخبار بنقيضه
لاخبار وإن كان بما يتغير
ويجوز عندنا النسخ
ببدل أو ببدل ولم
يقع فى الأصح

يقوله اذا اجتمع الرسول الآية اذ لا بد لوجوبه فيرجع الامر الى ما كان قبله معادل عليه الدليل العام من تحرر الفعل ان كان مضرة أو باحتقان كان متفقة قلنا لانسلم انه لا بد للوجوب بل بدله الجواز الصادق هنا بالإباحة والنسب وقول عندنا من زيادتي * (مسئلة النسخ) جائز (وقع عند كل المسلمين) وخالف اليهود وغير اليهودية بعضهم في الجواز وبعضهم في الوقوع واعترف بهما اليهودية وهم أصحاب أبي عيسى الاصهاني المتوفون ببيعة نينا عليه الصلاة والسلام الى أبي اسمعيل خاصة منهم العرب (وسماه يومسمل) الاصهاني من المعتزلة (تخصيصا) وان كان في الواقع نسخا لانه قصر الحكم على بعض الازمان فهو تخصيص في الازمان كال تخصيص في الاشخاص حتى قيل ان هذامه خلاف في وقوع النسخ (فانخلف) في تقيده النسخ (لفظي) لان تسميته له تخصيصا يتضمن اعترافه بالبقاء لا يلقى به انكساره كيف وشريعة نينا مخالفة في كثير لشريعته من قبله فعنده ما كان مفيا في علم الله تعالى فهو كالمفيا في اللفظ يسمى السكل تخصيصا فيسوي بين قوله تعالى واتموا الصيام الليل وبين صوموا مطلقا مع علمه تعالى بأنه يستلزم الصوم واليا وعند غيره يسمى الاول تخصيصا والثاني نسخا (والختار ان نسخ حكم أصل لا يبق مع حكم فرعه) لا تشاء العلة التي ثبت بها انتفاء حكم الأصل وقالت الحنفية يبق لان القياس مظهره لا مثبت (و) المختار (ان كل شرعي يقبل النسخ) فيجوز نسخ كل التكليف وبضاهتي وجوب معرفة الله تعالى ومنعت المعتزلة والنزالي نسخ كل التكليف لتوقف العلم به المقصود منه على معرفة النسخ والناسخ وهي من التكليف لا يثاق نسخها قلنا سلم ذلك لكن بحصولها ينتهي التكليف بها فيصدق انه لم يبق تكليف فلا خلاف في المعنى ومنعت المعتزلة ايضا نسخ وجوب معرفة الله تعالى لانها عندهم حنة لثباتها لا تتغير بتغير الزمان فلا يقبل حكمه النسخ قلنا الحسن الثاني باطل كامر (ولم يبق نسخ كل التكليف وجوب المعرفة) أي معرفة الله تعالى (اجمعا) فطم ان الخلاف السابق انما هو في الجواز أي العقلي (و) المختار (ان الناسخ قبل تبليغ النبي) صلى الله عليه وسلم (الامة) له وبعد بلوغه ميريل (لا يثبت) حكمه (في حقهم) اعدم عليهم به وقبل ثبت بمعنى استقراره في الله لا بمعنى الامتثال كما في السام أما بعد التبليغ فيثبت في حق من بلغه وكذا من لم يبلغه ان تمكن من علمه والافعل الخلاف (و) المختار وهو ما عليه الجمهور (ان زيادة جزء أو شرط أو صفة على النص) كزيادة ركة أو ركوع أو غسل ساق أو عضد في الوضوء أو ايمان في رقة الكفارة وجملات في جلد حد (ليست بنسخ) للزم عليه وقالت الحنفية انها نسخ ومشارا لخلاف انها لم رفعت حكما شرعيا فعندنا لا وعندهم نعم نظر الى ان الامر بمعادونها اقتضى تركها فهي رافعة لذلك المقتضى قلنا لانسلم اقتضاء تركها بل المقتضى له غير موقوف على ذلك أنه لا يعمل باخبار الآحاد في زبادهما على القرآن كزيادة التكريب على الجلد الثابتة بخبر الصحيحين البكر بالبكر جلد مائة وتفرع بل بناء على ان المتواتر لا ينسخ بالآحاد (وكذا هم) أي نقص جزء أو شرط أو صفة من مقتضى النص كنقص ركة أو وضوء أو ايمان في رقة الكفارة فقبل انه نسخ لها الى الناقص لجوازه أو وجوبه بعد تحريره وقال الجمهور لا والنسخ انما هو للجزء أو الشرط أو الصفة فقط لانه الذي يتركه وقيل نقص الجزء نسخ بخلاف نقص الشرط والصفة والنسخ يتركها من زيادتي وبما تقرر رغم انه لا فرق في ذلك بين العبادات وغيرها وخرج من زيادتي أو الجزء والشرط والصفة غيرها كبدادة مستقلة سواء كانت مجاسة كبدادة سادسة أم لا كزيادة الزكاة على الصلاة فليست نسخا في الثانية اجماعا ولا في الأولى عند الجمهور * (خاتمة)

* مسئلة النسخ واقع عند كل المسلمين وسماه يومسمل تخصيصا فانخلف لفظي واختار ان نسخ حكم أصل لا يبق مع حكم فرعه وان كل شرعي يقبل النسخ ولم يقع نسخ كل التكليف وجوب المعرفة اجماعا وان الناسخ قبل تبليغ النبي الامة لا يثبت في حقهم وان زيادة جزء أو شرط أو صفة على النص ليست بنسخ وكذا هم * (خاتمة)

(تعيين الناسخ) لشيء (بتأخره) عنه (ويعلم) تأخره (بالاجماع) على أنه متأخر عنه
أو أنه ناسخه (وقول النبي) صلى الله عليه وسلم (هذا ناسخ) لـ (أو) هذا (بعد ذلك)
أو سابق عليه (أو كنت نهيته) لكم (عن) كذا فافعلوه أو صم على خلاف النص الأول) أي إن
يدرك الشيء على خلاف ما ذكره فيه أولا (أو قول الراوي هذا متأخر) عن ذلك أو سابق عليه
وهو الذي ذكره الأصل فيكون ذلك فيه متأخرا (لا بموافقة أحد النصين للأصل) أي البراءة
الأصلية فلا يعلم التأخر به في الأصل وقيل يعلم لأن الأصل مخالفة الشرع لما فيكون المخالف سابقا
على الموافق قلنا سئل لكنه ليس بلازم لجواز العكس (و) لا (ثبوت إحدى آيتين في المصحف)
بعد الأخرى فلا يعلم التأخر به في الأصل وقيل يعلم لأن الأصل موافقة الوضع للقول قلنا لكنه غير
لازم لجواز المخالفة كما مر في آيتي عدة الوفاة (و) لا (تأخر إسلام الراوي) لرويه عن إسلام
الراوي للأخر فلا يعلم التأخر به في الأصل لجواز أن يسبق متقدم الإسلام بعد تأخره وقيل يعلم لأنه
الظاهر قلنا لكنه بتقدير تسليمه غير لازم لجواز العكس كما مر (و) لا (قوله) أي الراوي
(هذا ناسخ) فلا يكون ناسخا (في الأصل) وقيل يكون وعليه المحدثون لأنه بعد الله لا يقول
ذلك إلا إذا ثبت عنده قلنا ثبت عنه عند مجيئ زان يكون باجتهاد لا يوافق عليه (لا) بقوله هذا
(الناسخ) لما علم أنه منسوخ وجب جهل ناسخه فيعلم به أنه ناسخ له لضحاح احتمال كونه حينئذ
من اجتهاد

في الكتاب الثاني في السنة

(وهي أقوال النبي) صلى الله عليه وسلم (وأفعاله) ومنها تقريره لأنه كشف عن الإنكار والكف فعل
كامل وتقدمت مباحث الأقوال التي تترك فيها السنة الكتاب من الأمر والنهي وغيرهما والكلام
هنا في غير ذلك وتوقف حجية السنة على عصمة النبي بدأت كالأصل بها مع عصمة سائر الأنبياء زيادة
للقاعدة فقلت (الأنبياء) عليهم الصلاة والسلام (معصومون حتى عن صغيرة سهوا) فلا يصدر
عنهم ذنب لا كبيرة ولا صغيرة لا عمدا ولا سهوا فان قلت يشكك بأنه صلى الله عليه وسلم سها في صلته
حيث نسى فعله الظاهر خسا وسلم في الظاهر أو المصغر عن ركعتين ونكلم قلت لا إشكال على قول
الاكثر الآتي وبذلك له خبر البخاري أتى أنسي فكانتسون فإذا سبقت فذكر في وأما على
القول المذكور فيجيب عنه بأن المنع من السهو معناه المنع من استدامته لا من ابتداءه وبأن محله

(قوله حيث نسى الخ) فيه ان النسيان محال عليه وما ورد في البخاري وغيره مؤول بالسهو لاحقيقة
النسيان الذي هو زوال المدرك من الحافظة المدرك كذا وتوابعه في عبارة شرح بالسهو يؤدى
الحركة في العبارة اذن ننحس الى قوله سها في صلته حيث سها فصلي الان يقال ان الاول مطلق
والثاني مقيد بترتيب الصلاة عليه على الوجه المذكور وأن معنى سها الاول انه سها عن كونه في
الصلاة والثاني انه سها عن عبادتها سواء بالعكس فيتنافران بالضرورة للتعاقب وعلى كل حال ففي
التعبير ينسب في غير ما ورد من الاحاديث شيء لا يخفى على مستمسك بعري الأدب في حقه الشريف
فلينأمل اه شيخنا محمد الجوهري من لفظه (قوله على قول لا كسر لآي) أي لمن جواز
وقوع الصغيرة سهوا فيه دلالة على ان قطع الصلاة للفرغ من الصلوات وفي النفس منه شيء فليحذر
اه شيخنا محمد الجوهري (قوله وبأن محله الخ) يجاب عنه أيضا بان محله في الحرام الثاني دون
المعصية اذ التسليم المذكور ليس بحرام الا من حيث بطلان الصلاة وهي لا تبطل به الا في حال العمد فاذا
وقع سهوا لم يطل فلم يكن حراما بخلاف سرب الخمر مثلا فانه حرام لا سكاره فلا يقع سهوا ولا عمدا أو اياه

بتعيين الناسخ بتأخره
ويعلم بالاجماع وقول النبي
هذا ناسخ أو بعد ذلك أو
كنت نهيته عن كذا
فافعلوه أو نصه على خلاف
النص الأول وقول الراوي
هذا متأخر لا بموافقة أحد
النصين للأصل وثبوت
أحدى آيتين في المصحف
وتأخر إسلام الراوي وقوله
هذا ناسخ في الأصل
لا ناسخ
(لكتاب الثاني في السنة)
وهي أقوال النبي وأفعاله
الأنبياء معصومون حتى
عن صغيرة سهوا

في القول مطلقا في الفعل اذ الم يرتب عليه حكم شرعي بدليل الخبر المذكور لانه صلى الله عليه وسلم
 بعث لبيان الشريعات ثم رأيت القاضي عياض ذكر حاصل ذلك ثم قال ان السهو في الفعل في حقه
 صلى الله عليه وسلم غير مناد للجهل ولا قاذح في التصديق والاكثر على جواز صدو والصغير عنهم
 سهوا لا الدلالة على الخمسة كسرفة لقمته والتطفيف بجمرة ويهون عليه الوصية واذ قرأ أن نبينا
 معصوم كغيره من الانبياء (فلا يقرينا) محمد صلى الله عليه وسلم (أحد على باطل فسكونه ولو
 غير متبشر شر على الفعل مطلقا) بأن علمه في الاصح وقيل الافضل من يفريه الانكار بناء على
 سقوط الانكار عليه وقيل الا انكار بناء على انه غير مكلف بالرفع وقيل الا انكار غير المناق
 (دليل الجواز للفعل) بمعنى الاذن له فيه لان سكونه صلى الله عليه وسلم على الفعل تقر به (ولغيره
 في الاصح) وقيل لا لأن السكوت ليس بخطاب حتى يتم قلناه أو كخطاب نعيم (وفعله) صلى الله
 عليه وسلم (غير مكره) بالضم الشامل للمحرم وخلاف الاول لصحت ولقطة وقوع المكره
 وخلاف الاول من التقي من أمت فكيف يقع منه ولا ينافيه وقوع المكر ولثامه بيان الجواز لانه
 ليس مكره وها حيث تبدل واجب (وما كان) من أفعاله (جلبا) أي واقعا بجهة جملة البشر
 أي خلقتهم كقيامه وقعوده وأكله وشربه (أو مترددا) بين الجلبى والشرعي كجبره أو كجلبه
 للاستراحة (أو يابا) كقطع السارق من الكوع بيا محل القطع في آية السرقة (أو مصمما به)
 كز ياتده في التسكاح على أربع نوسة (فواضح) ان الرابع لسان متعبد به على الوجه الذي تعبد
 هو به وان غيره دليل في حقنا لانه صلى الله عليه وسلم بعث لبيان الشريعات فياح لنا في الاول وقيل
 يندب ويندب في الثاني وقيل يباح ويندب أو يجب أو يباح بحسب الميكن في الثالث (وما
 سواء) أي سوى ما ذكر في قوله (ان علمت صفة) من وجوب أو ندب أو اباحة (فامتثله)
 في ذلك (في الاصح) عبادة كان أولا وقيل مثله في العبادة فقط وقيل لا مطلقا بل كجهول
 الصفة وسأى (وتعلم) صفة فعله أي من حيث هو لا يفيد كونه سوى ما ذكر فلا يشكل بذكر
 النبيان هنا مذ كره قبل (نص) عليها كقوله هذا واجب مثلا (وتسوية بمصالح الجهة)
 كقوله هذا الفعل مساو لكنا في حكمه وقد علمت جهته (و وقوعه يائا وامثالا لدال على وجوب
 أو ندب أو اباحة) فيكون حكمه حكم الميكن والممثل (ويخص الوجوب) عن غيره (أما ربه
 كالمصلاة باذان) لانه ثبت لمصلحة الشريعة ما يؤيد لها واجبة بخلاف غيرها كصلاة العيد
 والخمسة (وكونه) أي الفعل (متموعا) منه (لأنه يجب كالحل) واختان اذ كل منهما
 عقوبة وقد ينخلف الوجوب عن هذه الامارة لدليل كافي سجود السهو والتلاوة في الصلاة
 (و) يخص (الندب) عن غيره (بمجرد قصد القرية) بان تدل قرينة على قصد هذا بذلك
 الفعل بمجرد عن قصد الوجوب والصبر لمجرد قصد هذا كاصرح به الاصل كثير من صلاة
 وصوم وفراة ونحوها من التطوعات (وان جهلت) صفة (فالوجوب في الاصح) في حقه
 وحققناه الاحوط وقيل للندب لانه المتحقق بعد الطلب وقيل لا لباحة لان الاصل عدم الطلب
 صلى الله عليه وسلم لم يقع منه سهو بذلك واعاها صورة سهو أمر به للتشريع وهذا خلاف جواب
 الشارح المذكور وقد أشار اليه الفرط في شرح مسلم وفي شرح منقذة العبيد بسطه باز يد من
 ذلك فليراجع اه شيخنا العلامة محمد الجوهري (قوله في القول مطلقا) فيه بحث لان السلام
 من ركعتين مثلا محرم وهو دولي فكيف يسوغ له المنع منه مطلقا وقد نازعه صاحب الآيات في ذلك
 فليراجع اه شيخنا من لفظه

فلا يقرينا أحد على
 باطل فسكونه ولو غير
 متبشر على الفعل مطلقا
 دليل الجواز للفعل ولغيره
 في الاصح وفعله غير مكره
 وما كان جلبيا أو مترددا
 أو يابا أو مصمما به فواضح
 ومساواة علمت صفة
 فامتثله في الاصح وتعلم
 بنص وتسوية بمصالح الجهة
 ووقوعه يائا وامثالا
 لدال على وجوب أو ندب
 أو اباحة ويخص الوجوب
 أمارته كالمصلاة باذان
 وكونه متموعا أو لم يجب كالمص
 والندب بمجرد قصد القرية
 وان جهلت فهو وجوب في
 الاصح

وقيل بالوقف في الكل لتعارض الأدلة وقيل في الأولين فقط مطلقاً لهما الغالب من فصل النبي
 وقيل فيهما أن يظهر قصد القرية والأفلاحة وسواء على غير هذا القول أظهر قصد القرية أم لا
 وبجامعة القرية للإباحة بأن يقصد بفعل المباح بيان الجواز للإمامة فيصاب على هذا قصد (وإذا
 تعارض الفعل والقول) أي تخالفاتهما فمقتضيها (ودل دليل على تكرار مقتضاه) أي القول
 (فإن اختص) القول (به) صلى الله عليه وسلم كأن قال يجب على صوم عاشوراء في كل سنة
 وأفطر في سنة بعد القول وقبله (فالتأخر) من الفعل والقول بأن علم (ناسخ) للتقدم منها
 في حقه فإن لم يدل دليل على تكرار ما ذكر في هذا القسم وقسيميه الاثنين فلا نسخ لكن في تأخر
 الفعل لا في تقدمه لئلا يثبت على الجواز المستمر (فإن جهل) المتأخر منهما (فالوقف) عن ترجيح
 أحدهما على الآخر في حقه إلى تبين التاريخ (في الأصح) لاستوائهما في احتمال تقدم كل منهما
 على الآخر وقيل يرجح القول وعزى إلى الجمهور لأنه أقوى دلالة من الفعل لوضعه لما وافق لما
 يدل بقرينة لأن له محامل وقيل يرجح الفعل لأنه أقوى بما يدل أنه يبين به أقول قلنا البيان
 بالقول أكثر ولو سلم تساويهما لكن البيان بالقول أقوى دلالة كإساره ولأنه لا يختص بالوجود
 المحسوس ولأن دلالاته متفق عليها بخلاف الفعل في ذلك (وللتعارض) في حقنا حيث دل دليل
 على تأسيته في الفعل لعدم تناول القول لنا (وان اختص) القول (بنا) كأن قال يجب عليكم
 صوم عاشوراء إلى آخر ما مر (فالتعارض فيه) أي في حقه صلى الله عليه وسلم بين الفعل والقول
 لعدم تناوله (وفينا المتأخر) منهما بأن علم (ناسخ) للتقدم (أن دل دليل على تأسيته) به
 في الفعل (فإن جهل) المتأخر (محتمل بالقول في الأصح) وقيل بالفعل وقيل بالوقف لما مر وانما
 اختلف التصحيح في المستثنين لأنما يتبدون فيما يتعلق بنا بالعالم بحكمه لنعمل به بخلاف ما يتعلق به
 إذا لزم ضرورة إلى الترجيح فيه فإن لم يدل دليل على تأسيته في الفعل فلا تعارض في حقنا لعدم ثبوت
 حكم الفعل في حقنا (وان عناه وجهه) القول كأن قال يجب على وعليكم صوم عاشوراء إلى آخر ما مر
 (حكيمهما) أي الفعل والقول (كإساره) من أن المتأخر منهما بأن علم نسخ للتقدم في حقه
 وكذا في حقنا أن دل دليل على تأسيته في الفعل والأفلاحة تعارض في حقنا وأن جهل المتأخر لا يصح
 في حقه لوقف في حقنا تقدم القول (الأن يكون) القول (العام ظاهر فيه) صلى الله عليه
 وسلم لأنما كأن قال يجب على كل كيف صوم عاشوراء إلى آخر ما مر (فالفعل مخصص) للقول في
 حقه تقدم عليه أو تأخر عنه أو جهل ذلك ولا نسخ لأن التخصيص أهون من علم فيه من أعمال
 الدايين بخلاف النسخ نعم لو تأخر الفعل عن العمل بمقتضى القول فهو ناسخ كما مر آخر التخصيص
 ولو لم يكن القول ظاهر في التخصيص ولا في العموم كأن قال صوم عاشوراء واجب في كل سنة فظاهر
 أنه كالعام لأن الأصل عدم التخصيص أما تعارض القوانين في تأني في التعداد والتراجع وأما
 الفعلان فلا يتعارضان كما جزم به ابن الحجب وغيره لجواز أن يكون الف. من وقت وجبا وفي آخر
 بخلافه لأن الأفعال لا عموم لها

﴿إسكلام في الأخبار﴾

بفتح الهززة جمع خبر وهو يطلق على صيغته وعلى معناها وهو المعنى القديم بالنفس ولما كان الخبر
 مما يصدق به المركب بد أن كلاً لا يصدق به تكثير الفائدة فقلت (المركب) من المفظ (نامهمل)
 بأن لا يكون له معنى (وإيس موضوعاً) اتفاقاً (وهو موجود في الأصح) كدول لفظ الهذين
 فإنه لفظ مركب مهمل كضرب من الحوس أو غيره مما لا يقصده اندلالة على شيء وقناه لإمام الزاوي

وإذا تعارض الفصل
 والقول ودل دليل على
 تكرار مقتضاه فإن اختص
 به فالتأخر ناسخ فإن جهل
 فالوقف في الأصح ولا
 تعارض وإن اختص بنا
 فلا تعارض فيه وفيما
 المتأخر ناسخ إن دل دليل
 على تأسيته فإن جهل عمل
 بالقول في الأصح وإن عناه
 وجهه حكيمهما كما مر
 أن يكون العام ظاهراً فيه
 فالفعل مخصص
 ﴿إسكلام في الأخبار﴾
 المركب أمامهمل وليس
 موضوع وهو موجود في
 الأصح

قائلان التركيب بما يصار اليه للافادة ثبت اتفت اتني فخرج خلافا الى ان مثل ما ذكر لا يسمى مركبا (أو مستعمل) بان يكون له معنى (واختار انه موضوع) أي بالنوع وقيل لا بالموضوع مفرداته والمركب المستعمل المفيد يعبر عنه بالكلام (والكلام الساني لفظ تضمن اسنادا مفيدا مقصودا لذاته) فخرج الخطأ والرمز والعقد والاشارة والنصب والمفرد كذا بدو غير المفيد كالنار حارة ونكاح رجل - ورجل يتكلم - وغير المقصود كالصادر من - تأثم والمقصود لغيره كحكمة الموصول نحو جاء الذي قام أبوه فانها مفيدة بل تضم اليه مع ما معه مقصودة لا بوضوحه (و) الكلام (النفسي) معنى في النفس) أي قائمها (يعبر عنه بالساني) أي بما صدقته وهذا من زيادتي (والاصح عندنا) أي الكلام (مشارك) بين الساني والنفسي لان الاصل في الاطلاق الحقيقة قال الامام الرازي وعليه المحققون منا وقيل انه حقيقة في النفساني مجازي للساني واختاره الاصل قال الاخطل

ان الكلام في الفؤد وانما جعل السان على الفؤاد دليلا

وقال المعتزلة انه حقيقة في النفس لتبادره الى الازهان دون النفساني الذي اثبتته الاشاعرة دون المعتزلة • ويجاب عما قاله الاخطل بان مراده الكلام الاصل في الكلام الساني ليس أصليا وان كان حقيقة ودليلا على الاصل • وعما قاله المعتزلة بان تبادر الشيء وان كان علامة الحقيقة لا يمنع كون ما اتفق فيه اختيار حقيقة أيضا لان العلامة لا يشترط فيها الانعكاس والنفساني منسوب الى النفس زيادة أفزون لمد لا على العظمة كما في قولهم شعرا في لعظم الشعر (والاصول انما يتكلم فيه) أي في الساني لان بحثه فيه لاني المعنى النفسي (فان أفاد) أي ما صدق الساني (بالوضع طلبا فطلب ذكر الماهية) أي فاللفظ المفيد للطلب ذكرها أي ذاتا أو صفة (استفهام) نحو ما هذا ومن ذا زيد ثم عمرو (و) طلب (تحصيلها أو تحصيل الكسب عنها) أي اللفظ المفيد لذلك (أمروهمي) نحو قوم ولا تم (ولو) كان طلب تحصيل ذلك (من ملتمس) أي مساو للطلوب منه رتبة (وسائل) أي دون المطلوب منه رتبة فان اللفظ المفيد لذلك منهما يسمى أمرا دنيا وقيل لا يسمى من الاول لئلا يسو من الثاني سؤال الا الى اختلاف أشرت بقولي ولو الى آخره (والا) أي وان ينبغي بالوضع طلبا (فلا يحتج) منه (صدقا وكذبا) في مدلوله (تلييه وانشاء) أي يسمى بكى منهما سواء أفاد طلبا باللازم كالمتني والترجي نحو ليت الشباب يعود لعل الله يعفو عني ثم يفسد طلب نحو أنت طائي (ومحتملها) أي الصدق والكذب من حيث هو (خير) وقد قطع لصدقه أو كذبه لا موزع عنه كسبائي وأني قوم كما قاله الاصل أمر يف الخريفا أو تعريف لهم والوجود هو صدق لان كلامها ضروري فلا حاجة الى تعريفه وقيل ليعر تعريفه (وقد يقال) وهوليين (الاشياء) أي كلام (يحصل به مدلوله في الخارج) كانت طائفي وقه ولا تقم من مدلولها من ايقاع الطلاق وطلب القيام وعدمه يحصل به لا بغيره فالانشاء بهذا المعنى أهم منه بمعنى الاول لشمولة الطلب بقسامه السابقة بخلافه بل المعنى الاول فانه قسم للطلب بالوضع والخبر فلا يشمل الاستفهام ولا امر وانهمي (والخبر خلافه) أي ما يحصل بغيره مدلوله في الخارج بان يكون له خارج صدق أو كذب نحو قد زيد فان مدلوله أي مضمونه من قيام زيد يحصل بغيره وهو محتمل لان يكون واقعا في الخارج فيكون هو صدقا غير واقع فيكون هو كذبا (ولا يخرج له) أي للخبر من حيث مضمونه (عن الصدق والكذب لانه اما مطابق للخارج) فالصدق (أولا) فالكذب (فلا وسعة) بينهما (في الاصح) وقيل بها وفي القول بها أقوال منها قول عمرو بن بحر الجاحظ

أو مستعمل والاختار انه موضوع والكلام الساني لفظ تضمن اسنادا مفيدا مقصودا لذاته والنفسي معنى في النفس يعبر عنه بالساني والاصح عندنا انه مشترك والاصول انما يتكلم فيه فان أفاد بالوضع طلبا فطلب ذكر الماهية استفهام وتحصيلها أو تحصيل الكسب عنها أمر ونهي ولومن ملتمس وسائل والافا لا يحتج صدقا وكذبا ففيه وانشاء ومحتملها خبر وقد يقال الانشاء ما يحصل به مدلوله في الخارج والخبر خلافه ولا يخرج له عن الصدق والكذب لانه اما مطابق للخارج أولا فلا وسعة في الاصح

الخبر ان طابق الخارج مع اعتقاد الخبر المطابقة تصدق أو لم يطابق مع اعتقاد عدمها فكذب ومساوما
 واسعة بينهما وهو أربعة ان يفتي اعتقاده المطابقة في الطابق بان يعتقد عدمها أو لم يعتقد شيئاً وان
 يفتي اعتقاده عدمها في غير الطابق بان يعتقدها أو لم يعتقد شيئاً (ومدلول الخبر) في الالباب أى
 مدلول ماصدقه (ثبوت النسبة) في الخارج كقيام زيد في قام زيد وهذا مارجحه السعد التفتازاني
 ورد معاده (لا الحكم بها) وقيل هو الحكم به لا روي بحجج الاصل وقال لا لام الازمي مع مخالفته في
 الكتاب الاول حيث جعل ثم مدلول اللفظ المعنى الخبر جى دون المعنى الذهني خلافاً للامام الان يقال
 ما ذكر ثم في غير لفظ الخبر ونحوه وخاس بالخبر في الالباب الخبر في النبي فيقال مدلوله انتفاء
 النسبة لا الحكم به ثم ذكر لا ينافي ما حقه المحققون من ان مدلول الخبر أى ماصدقه هو الصدق
 والكذب انما احتمال على (ومورد الصدق والكذب) في الخبر (النسبة التي تضمنها فقط)
 أى دون غيرها (كقيام زيد في قام زيد بن عمرو لا بنونه) نعم رأينا في ماصدق والصدق والكذب
 في الخبر المالك كور النسبة وهي قيام زيد لا بنونه لعمرو فيه أيضاً ثم يقصد به الاخبار بها (فالشهادة
 بتوكيل فلان بن فلان فلا شهادة بالتوكيل فقط) أى دون نسب الموكل كاهو قول عندنا وقال
 به الامام مالك (و) لكن (الراجح) عندنا انها شهادة (بالنسب) لا (للوكل) ضمنا وبتوكيل أصلاً
 تضمن ثبوت التوكيل المقصود لثبوت نسب الموكل لغيره من مجلس الحكم (مسئلة الخبر) بالنظر
 لامور خارجة عنه (اما مطلق بكذبه) اما (قطعا كالعلوم خلافه) لما (ضرورة) نحو
 الثقيان يجتمعان أو يرتفعان (أو استدلالاً) كقول الفيلسوف العالم قديم وبعض النسب ينسب
 صلى الله عليه وسلم لأنه روى عنه انه قال سيكتب عليّ فان كان قاله فلا بد من وقوعه والا وهو الواقع
 فانه غير معروف فقد كذب به عليه وهذا امثال جعل فيه الاصل خلافاً وليس بمعروف بل صرح
 الاسنوي فيه بالقطع (وكل خبر) عنه صلى الله عليه وسلم (أو هو باطلاً) أى (أو في الوهم) أى
 الذهن (ولم يقبل تأويله) هو (موضوع) أى مكتوب عليه صلى الله عليه وسلم لخصمته
 كما روى انه تعالى خلق نفسه فهو كذب لا بهامه باطلاً هو حدوثه وقد دل الغنل القاطع على انه تعالى
 منزعه عن الحدوث (أو نقص منه) من جهة وادويه (ما يزى الوهم) الحاصل بالنقص منه كافي
 خبر الصحيحين عن ابن عمر قال صلى بالنبي صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء في آخر حياته فلما سلم قام
 فقال رأيتكم ليلتكم هذه على رأس مائة سنة منها لا يبق عن هو اليوم على ظهر الأرض أحد قال
 ابن عمر فوهم الناس في مقاتله أى غلطوا في فهم المراد منها حيث لم يسمو نقطة اليوم وواقع فيها
 خبر مسلم عن أبي سعيد لا تأتي مائة سنة وعلى الأرض نفس منقوسة اليوم وقوله منقوسة أى مولودة
 احترزه عن الملائكة (وسبب وضعه) أى الخبر (سبان) من الراوى لم يرويه فيه غيره ظاهراً
 انه مروي به (أو تنفير) كوضع الزنادقة اخباراً تخالف العقول تنفير المعتل عن شربته المنهرة
 وفولى أو تنفير أولى من قوله أو افتراء لان الافتراء قسم من الوضع حسبه (تغنى) من الراوى
 بان يسبق لسانه الى غير مروي به أو يضع مكانه ما يظن انه يؤدي معناه أو يروي ما يرضه حديثاً (أو
 غيرها) كافي وضع بعضهم اخباراً في الرغبة في الطاعة والترهيب عن المعصية (أو) مقتوع
 بكذبه (في لاصح كبر مدعى الرسالة) أى انه رسول عن يقاى الناس (الامهجرة) تبين صدقه
 (و لا) (تصديق الصادق) لأنه ان الرسالة عن افة على خلاف العادة والعادة تقضى بكذب من
 يدعى ما يخالفها بالدليل وقيل لا يقطع بكذبه تجوز العقل صدقه أمام مدعى النبوة في الإجماع اليه
 فقط فلا يقطع بكذبه كما قاله امام الحرمين وظاهر ان محله في نزول انه صلى الله عليه وسلم خاتم النبيين

ومدلول الخبر ثبوت
 النسبة لا الحكم بها ومورد
 الصدق والكذب النسبة
 التي تضمنها فقط كقيام زيد
 في قام زيد بن عمرو لا بنونه
 فاشهادة بتوكيل فلان بن
 فلان فلا شهادة بالتوكيل
 فقط والراجح بالنسب
 ضمناً وبتوكيل أصلاً
 مسألة الخبر اما مقطوع
 بكذبه قطعا كالعلوم خلافه
 ضرورة واستدلالاً لكل خبر
 وهم بما لا ولم يقبل تأويله
 موضوع أو نقص منه
 ما يزى الوهم وسبب
 وضعه تنفير أو تنفير أو
 غلط أو غيرها أو في
 لاصح كبر مدعى الرسالة
 بلا مجيزة وتصديق
 ا صادق

بأن كانوا طبقات فلم يخبر عن محسوس الطبقة الأولى منهم (كفى) في حصول التواتر (ذلك) أى أخبار الأولى عن محسوس لم يحس كون كل طبقة من غير هاجما يؤمن نواظمهم على الكتب كما علم مما يخلاف ما لو لم يكونوا كذلك فلا يفيد خبرهم التواتر وهذا بان أن التواتر في الطبقة الأولى قد يكون آحادا فيها بسدها كافي القراءات الشاذة وتغيير يسم إلى آخره أولى من تغييره بماد كوكا لا يعنى على التأمل وقد أوجعت ذلك في الحاشية (و) الأصح (إن علمه) أى التواتر أى العلم الحاصل منه (للكثرة العدد) في روايه (متفق) للسامعين له فيجب حصوله لكل منهم (وللقرائن) الزائدة على أقل العدد الصالح له بأن تكون لازمة له من أحواله المتعلقة به أو بالخبر به أو بالخبر عنه (قد يختلف) فيحصل له بددون غيره من السامعين لأن القرائن قد تقوم عند شخص دون آخر أما الخبر المقيد للعلم بالقرائن المتصلة عنه فليس يتواتر وقيل يجب حصول العلم من التواتر مطلقا لأن القرائن في مثل ذلك ظاهرة لا تخفى على السامع وقيل لا يجب ذلك مطلقا بل قد يحصل لكل منهم وبعضهم فقط لجواز أن لا يحصل لبعض بكثرة العدد كالقرائن (و) الأصح (إن الإجماع على وفق خبر) لا يدل على صدقه في نفس الأمر مطلقا لا خيال أن يكون للإجماع مستند آخر وقيل يدل عليه مطلقا لأن الظاهر استناد الإجماع اليه لعدم ظهور مستند غيره وقيل يدل إن تنقوه بالقبول بأن تعرضوا للاستناد إليه والأفلا يدل لجواز استنادهم إلى غيره (و) الأصح (إن) بقا خبر تتوفر الدواعى على إبطاله) بأن يبطئه ذوا الدواعى مع سماعهم له آحادا لا يدل على صدقه وقيل يدل عليه للاتفاق على قبوله حينئذ قلنا الاتفاق على قبوله إنما يدل على ظنهم صدقه ولا يلزم منه صدقه في نفس الأمر مثاله قوله صلى الله عليه وسلم لعلى رضى الله عنه أنت منى بمنزلة هرون من موسى إلا أنه لا نبي بعدي رواه الشيخان فإن دواعى نبى أمية وثقة سمعوه متوفرة على إبطال الله له على خلافه على رضى الله عنه كافي خلافة هرون من موسى بقوله لا خلفى في قومي وإن مات قبله ولم يبطئه وأجوبة ذلك مذكورة في كتب أصول الدين (و) الأصح (إن) (افتراق العلماء) في خبر (بين مؤول) له (ومحتاج) به (لا يدل على صدقه) وقيل يدل عليه للاتفاق على قبوله حينئذ قلنا جوازه ما مر آنفا (و) الأصح (إن الخبر) عن محسوس (بمضرة عدد التواتر) لم يكذبوه ولا حامل) هم (على سكوتهم) عن تكذيبه من نحو خوف أو طمع في شيء منه أو عدم علم بخبره صادق فيما أخبر به لأن سكوتهم تصديق له عادة فيكون الخبر صادقا وقيل لا إذا لا يلزم من سكوتهم تصديقه لجواز سكوتهم عن تكذيبه لالتي والتصرح بعد التواتر من زيادى (أو) أى والأصح (إن الخبر عن محسوس) (بسماع من النبي صلى الله عليه وسلم) أى يمكن بسماعه من النبي (ولا حامل) له (على سكوته) عن تكذيبه (صادق) فيما أخبر به بديةا كان أو دنيو بالان أننى لا يقر أحد على كذب وقيل لا إذا لا يدل سكوته على صدق الخبر أما في الدين فلجواز أن يكون النبي بنه أو أخريانه بما يختلف ما أخبر به الخبر وأما في الدنيو فلجواز أن لا يكون النبي يعلم حاله كفى القاص النخل روى مسلم عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم لم يقوم بلقحون فقالوا لم تقولوا نعلم قال لا راج شيئا منكم فقال ما يتخلكم قالوا قلت كذا وكذا قال أنت أعلم بأمري دنياكم وقيل صادق في الدين غير خلاف الدين

(قوله قال أنت أعلم بأمري دنياكم الخ) فيه اشكال ظاهر لا يهاجمه نسبة الكذب إليه مع أنه مستحدين في حقه سواء كان في البلاغيات أو غيرها ويمكن أن يجاب بأن قوله لم تقولوا نعلم في ظني كقوله في قصة ذي الدين وأما المراد لم تقولوا نعلم إلا بان لم تتخذوه عددا من الأصل صلح أو أن المراد لم تقولوا نعلم إلا بالتيار المخصوص الذي شاهدته صلح لكم فعمتكموه ثم أجمعت منه فلم يصلح أو أن المراد لم تقولوا ذلك

كفى ذلك وإن علمه لكثرة
لعدد متفق وبقرائن قد
يغيبون ولا إجماع على
وفق خبره فقاء خبر تتوفر
الدواعى على إبطاله
وفتراق العامة بين مؤول
ومحتاج لا يدل على صدقه وإن
خبر بمضرة عدد التواتر
ولم يكذبوه ولا حامل على
سكوتهم أو يسمعون من
النبي صلى الله عليه وسلم
لا حامل على سكوته
صادق

وقيل عكسه وتوجيه ما يعلّم عامر وأجيب في المعنى بان سبق البيان وتأخير لا يبيح السكوت
عند وقوع المنكر لما فيه من إيهام تغير الحكم في الأول وتأخير البيان عن وقت الحاجة في الثاني
وفي الحديثي أنهما إذا كانا كذبوا لم يعلم بالله النبي بعينه الله به عصمة لعن أن يقرأ أحد على كذب ما إذا
وجد حامل على ما ذكر كان الخبر من يعاد ولا ينفع فيه الانكار فلا يكون صادقا قطعاً (وما
مقتون الصدق خبر الواحد وهو ما يثبت له التواتر) سواء كان راوياً واحداً أم كثيراً فإذا علم
بالقرائن المنفصلة أولاً (ومنه) أي خبر الواحد (المستفيض وهو الشائع) بين الناس (عن
أصل) بخلاف الشائع لأن أصل (وقد يسمى) المستفيض (مشهوراً) فهم بمعنى وقيل
المشهور بمعنى التواتر وقيل قسم ثالث غير التواتر والأحاد وعند الحديث هو عام من التواتر
(وأقله) أي المستفيض أي أقل عدد راويه (اثنان) وهو قول الفقهاء (وقيل ما زاد على ثلاثة)
وهو قول الأصوليين وقيل ثلاثة وهو قول الحديثين • (مسئلة الأصح ان خبر الواحد يشيد العلم
بقريته) كافي أخيراً رجل يموت ولده المشرّف على الموت مع قريته البكاء واضرار الكفن والنفس
ولا يشترط في الواحد العدالة فهو بلا على القريته وقيل لا يفيد العلم مطلقاً عليه الأكثر واختاره
صاحب الأصل في شرح المختصر وقيل يفيد مطلقاً بشرط العدالة لأنه حينئذ يجب العمل به كما
سبأ في واجب العمل بما يفيد العلم لقوله تعالى ولا تقبل من العلم ما ليس لك به علم ان ينعون الا الظن
نهى عن اتباع غير العلم وذم على اتباع الظن قلنا ذلك فيما المطلوب فيه العلم من أصول الدين
كوحداية الله تعالى ثبت من وجود العمل بالظن في الفروع وقيل يفيد علمنا ظن بان كان
مستفيضاً لجهة أنه واسطة بين التواتر والقبول العلم الضروري والآحاد المفيد للظن (وجب العمل به)
أي بخبر الواحد في الفتوى والشهادة أي ما يفيد به المتقي وشهد به الشاهد بشرطه في معنى الفتوى
الحكم (اجماعاً وفي باقي الامور الدينية والدنيوية) وفي الأصل (وان عارضه قياس كالخبر بدخول
وقت الصلاة ومنجس الماء وكحبار طيباً وغيره بمصرقة) أي ونفعه وقيل يمنع العمل به مطلقاً
لأنه انما يفيد الظن وقد نهى عن اتباعه كما مر فنانة لم جوابه أنفاً وقيل يمنع العمل به في الحدود ولا نها
قدر بالشبهة واحتمال التكذيب في الأحاد شبهة قلنا لا شبهة على أنه موجود في الشهادة أيضاً وقيل
يمنع فيما تم به اليقينية وتامه أو عارضه قياس ولم يكن راويه فقيهاً وقيل غير ذلك وإذا قلنا
بأنه يجب العمل به فيجب (سمعاً) لأنه صلى الله عليه وسلم كان يبعث الأحاد إلى القبائل والتواصي
بتبليغ الأحكام فلا بد أن يجب العمل بخبرهم لم يكن بعضهم قائدة (قبل وعقلاً) أيضاً وهو أنه لو لم
يجب العمل به لتطعت وقائع الأحكام المروية بالأحاد ولا سبل إلى القول بذلك وترجيح الأول من
زيد في مسئلة (الافتحان تكذيب الأصل الفرع) فبارواه عنه (وهو لازم) به كان قاله رويت
هذا عنه فدل مرويته له (لا يسقط مرويه) عن القبول وقيل يسقطه لأن أحدهما كاذب
ويحتمل أن يكون هو الفرع فلا يثبت مرويه قلنا يحتمل نسيان الأصل له بعد روايته للفرع فلا
يكون واحد منهم بتكذيب الآخر مجزواً (لا ما لا اجتماع في شهادة لم ترد) لأن كلامهما يظن
له صدق و"تكذب على النبي في ذلك تنفد" أي انما يسقط العد إذا كان عدواً أو لم يسقط مروى
الفرع بتكذيب الأصل له فتشكك في مرواه له وأمنه ما رواه له أولى وعليه الأكثر كما صرح به
الأصل وقيل يسقط به في ما على طيرة في شهادة الفرع على شهادة الأصل قلنا باب الشهادة أشنيق

واما مقتون الصدق خبر
الواحد وهو ما يثبت له
التواتر ومنه المستفيض
وهو الشائع من أصل وقد
يسمى مشهوراً وأقله
اثنان وقيل ما زاد على
ثلاثة • مسئلة الأصح ان خبر
الواحد يفيد العلم بقريته
وجب العمل به في الفتوى
والشهادة أجماعاً وفي باقي
الامور الدينية والدنيوية
في الأصل سمعاً وقيل وعقلاً
• مسئلة المختار ان تكذيب
الأصل الفرع وهو جازم
لا يسقط مرويه لهما ما
اجتمعا في شهادة لم ترد

نوكلا على الله وتحقق بمسألة اتوكل حقيقة أصل لكنكم متشككون بالاسباب الظاهرية فلم ينفعكم
الاجماع على حسب مجازها المعتادة فليست أم محمد الجوهري

اذي اعتبر فيه الحرية والتمسك بالقرعة وغيرهما ودخل بقيد هو جازم ما لو جزم الاصل بنفي الرواية وظنه أو
 شك فيه وخرج به ما لو شك بالقرعة في الرواية وظنه فيسقط مرويه الا ان ظنا القرع مع من الاصل
 نقبها أو شك فيه وبما تقرر علم ان صور الجزم والظن والشك من الاصل والقرع نسخ وان المروى
 يسقط في أربع مناهود البقية (وزيادة العدل) فباراه على غيره من العلول (مقبولة ان لم يعلم
 اتحاد المجلس بان علم تعدده) لجواز ان يكون النبي ذكره في مجلس وسكت عنها في آخر ولم يعلم تعدده
 والاتحاد لان الغالب في مثل ذلك التمسك (والا) أي وان علم اتحاده (فلتختار المنع) أي منع
 قبولها (ان كان غيره) أي غير من زاد (لا يغفل) بضم الفاء أشهر من فتحها (منها من
 مثلها عادة أو كانت الدواحي تتوفر على نقلها) والقبلت وقيل لا تقبل مطلقا لجواز خطأ من زاد فيها
 وقيل تقبل مطلقا وهو ما اشتهر عن الشافعي ونقل عن جمهور الفقهاء والمحدثين لجواز غفلة من لم يزد
 عنها وقيل ان كان غير من زاد لا يغفل منها من مثلها عادة لم يقبل والقبلت وقيل بالوقف عن قبولها
 وعدمه (فان كان الساكت) عنها فيما زاد علم اتحاد المجلس (أضبط) عن ذكرها (أوضح
 بنفيها على وجه يقبل) كأن قال سمعتها (تعارض) أي خبر الزيادة وعندهما بخلاف ما زادها
 على وجه لا يقبل بان بعض النبي فقال لم يقلها النبي صلى الله عليه وسلم فإنه لا يؤخذ ذلك (والاصح انه
 لورواها) الزاوي (مرتبة تركها) أخرى أو انقرد بها (واحد عن واحد) فباروا به (قبلت)
 وان علم اتحاد المجلس لجواز السهوي الترك في الأولى ولان مع راويها زيادة علم في الثانية وقيل لا يقبل
 لجواز الخطأ فيها في الأولى ولخالفه رفيقه في الثانية وقيل بالوقف في الأولى وقياسه يأتي في الثانية
 (و) الاصح (انما غيرت) زيادة العدل (اعراب الباقي تعارضا) أي الخبر ان لا اختلاف
 المعنى حينئذ كالروى في خبر فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم زكاة الفطر صاعا من تمر نصف صاع
 وقيل تقبل الزيادة كاذما لم يتغير لاعراب (و) الاصح (ان حذف بعض الخبر جازم الا ان يتعلق به
 الباقي) فلا يجوز حذفه تنافا قال خاله بالمعنى المقصود كأن يكون غايته أو مستثنى بخلاف ما يتعلق به
 الباقي فيجوز حذفه لأنه غير مستقل وقيل لا لا احتال ان يكون لنفسه مدة نفوت بالتفرق مثله
 قوله صلى الله عليه وسلم في البحر هو الظهور وما ذه الخل ميتته اذ قوله الخل ميتته لا يتعلق به بمقابله
 (ولو أسندوا رسولوا) أي أسند الخبر إلى النبي واحد روقه ان يكون على صحابي ومن دونه
 (فكان زيادة) أي فلا سند اذا أوقف كل زيادة فيها من التفسير والخلاف وغيرهما ومع ذلك ان
 التفصيل بين ما تتوفر الدواحي على نقله وما لا تتوفر لا يمكن مجتبه هذه وتعد بحسب السماع من الشيخ
 هنا كتمه مجلس السماع من النبي ثم (واذا جعل صحابي مرويه عن أحد مجمل على غيره ان نافي)
 كالقرع مجمل على الطهر أو الخيض لان انما نراه اعماجه عليه لغيره ونوفها شيخ بواضح
 الشرازي فقال فيه نظري لا احتال ان يكون جملة ما افقته رأيه لا غيرته وخرج بالصحابي غيره وقيل
 مثله التاب والفرق على الاصح ان ظهورا لغيرته صحابي أقرب (والا) أي وان يتناقيا
 (فكالمشترك في جملة على غيره) وهو الاصح كما مر فيحمل المروى على مجمله ولا يتخصص بمحمل
 الصحابي الاعلى القول بتم حمل المشترك على معنيته (فان جملة) أي حمل الصحابي مرويه فيما هو
 تناقيا للمحملان (على غير ظاهره) كان حمل اللفظ على معناه المجازي دون الحقيقي (حمل على ظاهره
 في الاصح) اعتبارا بانما هو وفي أمسه قال الشافعي كما ترك الحديث بقول من وعاصره
 لم يجتبه وقيل يحمل على جملة مطلقا لأنه لم يفعل الا ليدل فتد في صفة وليس لغيره اذ عمقه وقيل
 يحمل عليه ان فعله لغيره انه قد انبى صلى الله عليه وسلم من قرينة ساهده لظاهره ان ليس غيره

وزيادة العدل مقبولة ان لم
 يعلم اتحاد المجلس بان علم
 تعدده والافتقار للمنع
 ان كان غيره لا يغفل مثلهم
 عين مثلها عادة وكانت
 الدواحي تتوفر على نقلها
 فان كان الساكت أضبط
 أوضح بنفيها على وجه
 يقبل تعارضا والاصح انه
 لورواها مرة وتركة أخرى
 وانفرد واحد عن واحد
 فملت وأنه ان غيرت
 اعراب الباقي تعارضا
 وان حذف بعض الخبر
 جازم لان يتعلق به الباقي
 ولو أسند وأرسوا
 فكان زيادة وإذا جعل صحابي
 مرويه عن أحد مجمل
 حمل عليه ان يتناقيا
 فكالمشترك في جملة على
 غيره من غير
 أنه حمل على غيره في

الاصح

اتباعه فيه لان المجتهد لا يخلد بمجتهدها فان ذكر اذ لا يعمل به اما اذ لم يقنأ فظاهر حله على حقيقته
 ومجاز به بناء على الراجح من استعمال اللفظ فيهما **مسألة** (لا يقبل) في الرواية (مختل) في عقله
 كجنون وان قطع جنونه وكفقه من جنونه وأثر في زمن افاقه اذ لا يمكنه التحرز عن الخلط
 وتعبيره بمختل أعظم من تعبيره بجنون (و) لا (كافر) وان علم منه التدبّر والتحرز عن
 الكذب اذ لا وثوق به في الجمع شرف من صب الرواية عنه (وكذا صي) ميز (في الاصح) اذ لا
 وثوق به لانه علمه بعدم تكليفه فلا يحترز عن الكذب وقيل يقبل ان علم منه التحرز عنه
 اما غير المميز فلا يقبل قطعاً كالجنون (والاصح انه يقبل صي) ميز (محمل فبلغ فأدى) ما محمله
 لا تفتاء المحذور السابق وقيل لا اذا صغر مظنة عدم الشطب ويستمر المحفوظ بحاله ولو محمل كافر
 فاسلم فأدى وأفسق فتاب فأدى قيل (و) الاصح انه يقبل (مبتدع يحرم الكذب وليس بداعية
 ولا يكفر ببدعته) لأن من الكذب مع تأويله في الابتداع بخلاف من لا يحرم الكذب أو يكون
 داعية بان يدعو الناس الى بدعته أو يكفر ببدعته ككفر حدث العالم والبعث وعلم الله بالعدم
 وبالجزيئات فلا يقبل واحد من الثلاثة وعين رجه في الثاني ابن الصلاح والنووي وقال ابن حبان
 لأعلم فيه اختلافاً وقيل يقبل ممن يحرم الكذب وان كان داعية لما هو وهو الذي رجه الاصل
 ومراده اذ لم يكفر ببدعته وقيل يقبل ممن يحرم الكذب وان كفر ببدعته وقيل لا يقبل مطلقاً
 لا بداعية لنفسه (و) الاصح انه يقبل (من ليس فقيهاً وان خالف القياس) خلافاً للعنفية فيما
 يضانه لان مخالفة ترجح احتمال الكذب فلنا انسلم (و) الاصح انه يقبل (متساهل في غير
 الحديث) بان يتساهل في حديث الناس ويتحرز في الحديث النبوي لأمن الخلط فيه بخلاف
 التساهل فيه فريد وقيل لا يقبل المتساهل مطلقاً لان التساهل في غير الحديث النبوي يجر الى التساهل
 فيه (ويقبل أكثر) من الرواية (وان ندرت مخالفة للمحدثين ان أمكن تحصيل ذلك القدر)
 الكبر بالتي رواه (في ذلك الزمن) الذي خالفه فيه فان لم يكن لم يقبل في شيء مما رواه لظهور
 كذبه في بعض لا يعلم عنه (وشروط الراوي العدالة وهي) لغة التوسط وشروط العلم الشامل للرواة
 (ملكاً) هي هيئة راسخة في النفس (تتم اقتراف) أي ارتكاب (الكأثر وصفاً واخسة
 كسرة قنمة) وتضيف قنمة (والذائل المباحة) أي الجائزة بالعصا الاعم أي المأذون في فعلها
 لا بمعنى مسنونة طر فبن (كبول بضريق) وهو مكروه أو الاكل في السوق لقبير سوق وغيرهما
 يخل بالرواة ولا يخفى منع صرف كل مرد من أفراد ما ذكر في اقتراف فرمته فتحق العدالة اما صفات غير
 اخسة ككذبه لا يبلغ ما ضرر وطرة الى اجنبية فلا يشترط المتع من اقتراف كل فرد منها فلا تنتفي
 العدالة اقترافاً في شيء منها الا ان يصرفه ولم تقل طاعاته واذن تقر بان العدالة تنطبق في الرواية (فلا
 يهمل في الاصح مجهول باطناً وهو المستور) لا (مجهول مطلقاً) أي باطناً وظاهراً (و) لا
 (مجهول العين) كان يدل عن رجل لا تفتاء بتحقيق العدالة وقيل يقبلون اكتفاء بظن حصولها في
 الاول وتخصيص اللحن بالآخرين وحكاية الاصل الاجماع على عدم قبولها مرمودة بنقل ابن الصلاح
 وغيره الخلاف فيهما (فان وصفه) أي الاخير (بحوال الشافعي) من أئمة الحديث الراوي عنه
 (باشقة أو بنى التهمة) كقوله خبرني الثقة أو من لا تتمه (قبل في الاصح) وان كان الثاني دون
 الاول رتبة وذات لان وصفه من أئمة الحديث لا يصفه بذلك الا وهو كذلك وقيل لا يقبل لجواز ان
 يكون فيه جرح ولم يطلع عليه الواصف فلنا بعد ذلك جدامع كون الواصف مثل الشافعي محتجابه
 على حكم في دين الله (كن أقسم معذور) بنحو تأويل وجهه خلاص التدبّر بالكذب

مسألة لا يقبل مختل
 وكافر وكذا صي في
 الاصح والاصح انه يقبل
 صي محمل فبلغ فأدى
 ومبتدع يحرم الكذب
 وليس بداعية ولا يكفر
 ببدعته ومن ليس فقيهاً
 وان خالف القياس
 ومتساهل في غير الحديث
 ويقبل أكثر وان ندرت
 مخالفة للمحدثين ان
 أمكن تحصيل ذلك القدر
 في ذلك الزمن وشروط
 الراوي العدالة وهي ملكة
 تمنع اقتراف انكسار
 وصف واخسة كسرة
 قنمة والذائل المباحة
 كبول بطريق ولا يقبل
 في الاصح مجهول باطن
 وهو المستور ومجهول
 مطلقاً ومجهول لعين فان
 وصفه بحوال الشافعي باشقة
 أو بنى التهمة وقبل في
 الاصح كن أقسم معذور

أدراكه (على فعل (مفسق مظنون) كشر بغيره (أو مقطوع) كشر بغيره في
 الأصح سواء اعتقد بالإباحة أم لم يعتقد شيئا لعلمه وقيل لا يقبل لارتكابه المفسق وإن اعتقد بالإباحة
 وقيل يقبل في الفتن دون المقطوع وخرج بالعدو من أقدم علما بالتحريم باختياره
 أو متدبنا بالكذب فلا يقبل قطعا وبما تقرر وعلم أن قولي معلوما أو لمي من قوله جاهلا (والخيار
 أن الكبيرة ما توعده عليه) بنحو غضب أولم (بخصوصه) في الكتاب أو السنة (غالب)
 وقيل هي ما فيه حد قال الزاقي وهم إلى ترجيح هذا أميل والأول ما يوجد لا كثره وهو الأوفق
 لما ذكره عند تفصيل الكبائر أي لمدح منها كل مال القيم والعقود وغيرها مما لا حد
 فيه وذكر الأصل أن المختار قول إمام الحرمين أنها كل جوعة تؤذي بقلة أكثر من تركها
 بالدين ودقة البداية وإنما لم اختره لأنه يقتل صفات الحسنة مع أن الإمام اغتاض به ما يبط
 العدالة من المدعى مطلقا الكبيرة التي الكلام فيها والكبائر بعد أكبرها وهو الكفر
 كما هو معلوم (كقتل) عمدا أو شبه ظلم (وزنا) بالزنى الآية والذين لا يدعون مع الله
 الها آخر (ولواط) لأنه مضيق لماء النسل بوطئه في فرج كلزنا (وشرب خمر) وإن لم
 يسكر قلنا وهي المشتد من ماء العنب (ومسكر) ولو غير خمر كل شئ من تقيم الزبيب
 المسمى بالنبيذ شرب جميع ورد فيه ما شرب ما لا يسكر قلته من غير الخمر فصغيرة حكائي حق
 من شر به معتقدا حله لقبول شهادته والأفوه كبيرة حقيقة لا يجابه الحد ولتوعد عليه وفي
 معنى ذلك ما اختلف في تحريمه من مطبوخ عصير العنب (وسرقة) لربع منقل أو ما قيمته
 ذلك الآية والسارق والسارقة ما سرقة ما دون ذلك فصغيرة قال الحلبي إلا أن كان السرقة
 منه مسكينا لاخيه به عن ذلك فيكون كبيرة (وغصب) لحد أو نحوه خير الصحيحين من ظلم
 قديش من الأرض طرفة من سبع أرضين وقيد العبادي وغيره بما يفي قيمته ربع منقل
 كما قطع به في السرقة (وقذف) محرم بزنا أو لواط الآية أن الذين يرمون المحصنات ثم قال
 الحلبي قذف صغيرة وعلاوة وسرة متهكة صغيرة لأن الإيذاء فيه دونه في الحرة الكبيرة
 المستقرة أما القذف المباح كقذف الرجل زوجته إذا علم زناه أو ظنه ظنا مؤكدا فليس
 بكبيرة ولا صغيرة وكذا جرح الزوى والشاهد بالزنا إذا علم بل هو واجب (ونجاسة) وهي نفس
 كلام بعض الناس إلى بعض على وجه الفساد بينهم خير الصحيحين لا بدخل الجنة تمام بخلاف
 نقل الكلام نصيحة للمنقول إليه كفي قوله تعالى حكاية يلموسى 'الملك' يأمر دنك بقتلوك
 فانه واجب أما النجاسة وهي ذكر كرك الإنسان بما يكرهه وإن كان فيه فصيرة قاله صاحب العدة
 وأقره الزاقي ومن تبعه لعموم البيوى بهائم قال القرطبي في تفسيره أنها كبيرة لا خلاف
 وإشملها تعريف الأكثر الكبيرة بتوعد عليه بخصوصه قال تعالى 'أبغ أحدكم أن
 يأكل لحم أخيه ميتا' قال زر كشي وقد عرفت بنص الشافعي في ذلك فيقول بها صغيرة
 ضعيف أو باطل قلت ليس كذلك لأن الجوع يعمل نقص وما ذكر على ما ذا 'صر على النجاسة'
 أو قرت بما يصره كبيرة أو اغتاب عدلا وقد أخرجه بزيدي غلب وتباح حبة في ستة
 مواضع مذكورة في محلي وقد نظمتها في بيتين فقلت

(قوله في بيتين آخر) وقد نظمتها 'كجاء بقوله أيضا'

الندحاس بنية في ستة * منظم ومعرف ومحمد
 ونظهر فقا ومشتت ومن * طلب الاعانة في إزالة مشكرك

على مفسق مظنون أو
 مقطوع والمختار أن
 الكبيرة ما توعده عليه
 بخصوصه غالبا كقتل
 وزنا ولواط وشرب خمر
 ومسكر وسرقة وغصب
 وقذف ونجاسة

تباح غيبة المستفت ومن • رام اعانة لرفع منكرك

ومعصرف متظلم منكلم • في معان فسقا مع الخسر

(وشهادة زور) ولو بما قل لانه صلى الله عليه وسلم عدها في خبر من الكبار وفي آخر من أكبر الكبار رواهما الشيخان (وبين قلجوة) خبر الصحيحين من حلف على مال امرئ مسلم بغير حقه لاني الله وهو عليه غضبان وخص المسلم جريا على الغالب والا فالكافر المصوم كذلك (وقطع مخرم) خبر الصحيحين لا يدخل الجنة قاطع قال سفيان أي ابن عيينة في رواية يعني قاطع رحم والقطيعة فصلة من القطع ضد الوصل والرحم القرابة (وعقوق) للوالدين أو أحدهما لانه صلى الله عليه وسلم عده في خبر من الكبار وفي آخر من أكبر الكبار رواهما الشيخان واما خبرهما اخالة بمنزلة الأم وخبر البخاري عم الرجل صنو أبيه أي مثله فلا بد لان علي انهما كالوالدين في العقوق (وفرار) من الزحف لآية ومن يولم يومئذ به ولانه صلى الله عليه وسلم عده من السبع الموبقات أي المهلكات رواه الشيخان ثم يجب اذا علم انه اذا ثبت يقتل من غير نكاح في المصداق لا تنافي اعزاز الدين بنباه (ومال ينيم) أي أخذه بلا حق وان كان دون ربع مثقل لآية ان الدين يأكلون أموال اليتامى وقد عدا كلها على الله عليه وسلم من السبع الموبقات في الخبر السابق وقيل لا كل غيره وانما عبر به في الآية واخبر لانه لم يوجوه الانتفاع (وخيانة) في غير الشيء التافه بكيل أو غيره كوزن وغلول لآية ويل للطففين ولقوله تعالى ان نكاحا ليجب لخائنين واغلول الخيانة من النعمة أو بيت المال أو الزكاة قاله الأزهري وخبره وان قصره أبو عبيد على الخيانة من النعمة اما في التافه فصغيرة كما مر (وتقديم صلاة) عن وقتها (وتأخيرها) عنه بلا عن كسر قال صلى الله عليه وسلم من جمع بين صلاتين من غير عنز فقد أتى بها من أبواب الكبار رواه الترمذي وتزكها أول بذلك (وكذب) عمدا (على نبي) قل صلى الله عليه وسلم من كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار رواه الشيخان وغيره من الانبياء مثله في ذلك كجهو طاهر قياسا عليه وقد شمله تغيير بني مخلاف تغييره كغيره برسول الله صلى الله عليه وسلم وقد بسطت الكلام على ذلك في الحاشية اما الكذب على غير نبي فصغيرة الآن يقترب به ما يصير به كبيرة كأن يعلم انه يقترب به قاله ابن عبد السلام وعليه يحمل خبر الصحيحين ان الكذب يهدي الى الفجور رواه المعجور رمي الى النار ولا يزال الرجل يكذب حتى يكتب عند الله كذابا (وضرب مسلم) بلا حق خبر مسلم صفنان من أمي من أهل المار لم أرهما قوم معهم سياط كأذناب البقر يضربون بها الناس وسه أسيات عاريات مائلات ميلات رؤسهن كأشمة البعث المائلة لا يدخلون الجنة ولا يجدون ريحها رواه ابن أبي اليوزج من مسيرة كذا وكذا وخرج بالمسلم الكافر فليس ضرب به كبيرة بل صغيرة وزعم الزركشي انه كبيرة (وسب محمدي) خبر الصحيحين لا نسبوا أمهاني فوالذي نفسي بيده وإن أحدكم أنفق مثل أحد ذهبا ما أدرك مد أحدهم ولا نصيغته وروى مسلم لا تسبوا أحدا من أمهاني فإن أحدكم أنفق ما أنفق وأخطأ المصاحبة السابقين نزلهم لهم الذي لا يليق بهم منزلة غيرهم حيث علمه بما ذكره واسمته من ذلك سب الصديق بنبي الصعبة فهو كسفر لشكيب القرآن ما سب واحد من غير الصحابة فصغيرة وخبر الصحيحين سباب المسلم فسوق ومعناه تكرار السب فهو اصرار على صغيرة فيكون كبيرة (وكنتم شهادة) قال تعالى ومن يكتمها فإنه آثم قلبه أي عسوخ وخص بالذكر لانه محل الايمان ولانه

وشهادة زور وبين فاجرة
وقطع مخرم وعقوق وفرار
ومال ينيم وخيانة وتقدم
صلاة وتأخيرها وكذب على
نبي وضرب مسلم وسب
محمدي وكنتم شهادة

إذا تم تبعه الباقي (ورشوة) بتثليث الزاء وهي ان يسئل مالا ليحقي اطلاقا أو يبط
حقا فغير التملذ لعنة الله على الرافعي والمرئسي زاد الحاك والرافعي الذي يسعى بينهما اما
بنه للمنتكم في جائز مع سامان مثلاً بمال جازة فيجوز بالبذل والأخذ وبه للمنتكم في
واجب كتحصيل من حبس ظمناً وتولية قضاء طلبه من تبين عليه أوسن له جائز الأخذ فيه حرام
(وديانة) بمثابة قبل الهاء وهي استحسان الرجل على أهله خبر ثلاثة لا بدخول الجنة الملق والديه
والديوث ورجلة النساء قال الذهبي استناده صالح (وقيادة) قياساً على الديانة والمراد بها
استحسان الرجل على غير أهله وتدبعت الكلام عليه في الحاشية (وسعابة) وهي ان يذهب
بشخص الى ظالم ليؤذبه بما يقوله في حقه خبر السامعي مثلاً أي مهلك بعابته نفسه والسعي به و إليه
(ومنع زكاة) خبر الصحيحين ما من صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدى منه زكاة الا اذا كان يوم
القبامة صفحت له صفائح من نار فأحس عليه في نار جهنم فيكوى بها جنبه وجبينه وظهره الى آخره
(ويأس رحمة) خبر الدارقطني لكثرة صوب وقفه من الكائنات الاشرار بالله والايمان من روح الله
والمراد باليأس من رحمة الله استبعاد الخوف عن الذنوب لاستنظامها لانكار مسقر حتمه لذنوب فانه
كفر لظاهر قوله تعالى انه لا ييأس من روح الله الا القوم الكافرون الا ان يحمل اليأس فيه على
الاستبعاد والكفر على معناه اللغوي وهو الستر (وأمن مكر) بالاسترسال في المعاصي والانتكال
على الخوف قال تعالى فلا يئمن بكم الله الا القوم الخاسرون (وظهار) كقوله لزوجة أنت على
كظها أي قال تعالى فيه وانهم ليقولون منكراً من القول وزوراً أي كذباً حيث شبهوا الزوجة بالأه
في التحريم (ولطم ميتة وخزير) أي تذليله بالضرورة لأية قل لا جذفها أوسن الى محرمات وفي
معنى الخنزير الكب و فرع كل منهما مع غيره (وفطر في رمضان) ولو يوماً بلا خبر خبر من فطر
يوماً من رمضان من غير رخصة ولا مرض لم يقض صيام الشهر وهو من تكلم فيه فله شاهد بخبره
ولان أصومه من أن كان الاسلام ففطره يؤذن نقلة كثرات مرتكبه بالدين وقصيرى بذلك أوسن

رشوة وديانة وقيادة
وسه يرفع زكاة ويأس
رحمة ومن مكر وظهار
وخمس ميتة وخنزير
وفطر في رمضان

(قوله) والأخذ فيه حرام أي ان تعين عليه عبارة هر في شرحه وأقضى المصنف فيمن حبس
ظماً فبذل مالا لن يتكلم في خلاصه بجمعه أو غيره بنها حيلة مباحة وتخذوها حلال
ونقل عن جماعة أي وفي ذلك كلفة تقابل بأجرة عرفاً اه ولم يتعقبه بشئ ولم يكتب عليه
عش ولا الرشيدى شيئاً ويؤخذ بما ذكره قبل انه ان تعين عليه لم يجوز الأخذ والاجاز به
صرح العلامة الشارح في الحاشية حيث قال ما بذل مالا للمنتكم في جائز مع السلطان مثلاً بمال
جائزة فيجوز فيه البذل والأخذ وشمل الخبر الواجب سكن ان تعين عليه امتنع الأخذ وان جاز
البذل ففي تحصيل من حبس ظمناً يتكلم الأخذ على من تعين عليه دون غيره وعلى غيره يحمل
اطلاق النودي في فتاوى الجواز اه وهذا هو المشهور في تقريره المشيوخ وهو مقتضى عبارة
ساقا ولا حقا بل يرجع ويحجر اه شيخنا محمد الجوهري (قوله) ووجبة النساء ضحية لمن يرى يقض
الزاد وكسر الجيم وفصره بابها المرأة المنسوبة بالرجل وفصره بـ جـ رث بن تميم يقر هـ له على زنا مع
علمه هم انتهى كمال وفي المناوى على الخضع ضحية بضم خيم وفراجم وكأنه أخذ من قوله
امرؤ قريظة بمعنى انه رأبها مصيب ويقل كات عائشة رضى الله عنها رجلة الرأى كفى المختار وانت
خبر بان المراد هنا غير ذلك اذ المراد المنسوبة بالرجال ولاشأن ان اخضع لمن يرى ضحية من المناوى
وأثبت وقلنا بضم اعنه اشرح في حاشية لجل بل ضبطه حيث قل ووجبة سداهي بكسر الهم
المنسوبة بالرجال انتهى كاجه م ج هـ

من قوله وفطر رمضان (وحاية) وهي قطع الطريق على المارين بأغاثهم لأية أئمة آل البيت
بحار بن الله ورسوله (وسحر وروا) بموحدة ثلاثة صلى الله عليه وسلم عدهما من السبع الموبات
في الخبر السابق (وإدعان صغيرة) أي أصرار عليهما من نوع أو أنواع بحيث لم تقلب طاعة معاصيه
وليست الذكائر منحصرة في المذكورات كما فهمه ذكر الكاف في أولها وأما نحو خبر البخاري
السكان لا يشارك بالله والسحر وعقوق الوالدين وقتل النفس والعين القموس فمحمول على بيان
الاحتجاج اليه منها وقت ذكره وقد قال ابن عباس هي إلى السبعين أقرب وسعيد بن جبير هي إلى
السبع مائة أقرب يعني باعتبار أصناف أنواعها * (مسئلة الاخبار بعام) أي بشئ عام (رواية)
تكملة النص التي صلى الله عليه وسلم وغيره إذا قصصها اعتقاد خصوصيتها بمن اختصت به وهو يم
السن ودي في مروى من أمر ونهي ونحوهما يرجع إلى الخبر بتأويل فتأويل أقيموا الصلاة ولا
تقربوا الزنا مثلا اتصاله واجبة والزنا حرام (و) الاخبار (بخاص عندكم كم شهادة) بقيد زده
بقولي (إن كان حقا تغير الخبر على غيره) فإن كان للخبر على غيره فمدعوى وأغيره عليه وإن لم
يكن عندكم كم فقرار (والخبر أن أشهد إنشاء ضمن اخبارا) بالمشهود به نظرا إلى اللفظ لوجود
مضمونه في الخارج به وإلى متعلقه وقيل محض اخبار نظرا إلى متعلقه فقط وقيل محض
إلى اللفظ فقط قل شيخنا العلامة الحلي وهو التحقيق فلم تتوارد الثلاثة على محل واحد ولا منافاة
بين كون إنشاء ضمن أخبارا وكون معنى لشهادة أخبارا لأنه صيغة مؤدية لذلك المعنى جملة انتهى
(و) الخبر (إن صيغ العقود وأخول كيمت) ولشغرت (وأعققت إنشاء) لوجود مضمونها
في الخارج بها وقال أبو حنيفة إنهم أخبار على أصلها بان بقدر وجود مضمونها في الخارج قبيل التلظ
بها وذكري صيغ الحلول مع مثالا من زيادتي (و) الخبر (أنه ثبت الجرح والتعديل بواحد
في الرواية فقط) أي بخلاف الشهادة لا يشترط فيها إلا بعد رعاية التناسب فيما كان الواحد يقبل
في رتبة دون شهادة وقيل لا يشترط إلا بعد فيما نظرا إلى أن ذلك شهادة وقيل يكفي في ثبوتها
فهي واحد نظرا إلى أن ذلك خبر والترجيح من زيادتي (و) الخبر (أنه يشترط ذكر سبب الجرح
فيها) أي في رواية والشهادة لا اختلاف فيهما سبب التعديل (و) لكن (يكنى إطلاقه)
أي الجرح (في الرواية) كالتعديل كان يقول الجارح فلان ضعيف أو ليس بشئ (إن حرف
مذهب الجرح) من الجرح الإيقاد فعلم أنه لا يكتفي بالإطلاق في الرواية إذا لم يعرف مذهب
الجرح ولأن الشهادة مضائق لتعاق لحق فيها بالمشهود له يمكن ذلك فيها لإفادة التوقف عن
القبول إلى أن يبحث عن ذلك كما كرهه في الرواية وظاهر أنه لا يفرق بينها وبين الشهادة وقيل
يشترط ذكر سببها في الرواية والشهادة ولومن العالمة فلا يكتفي إطلاقهما فيها لاحتمال أن يجريح
بما ليس بجرح وأن يبادر إلى التعديل عملا بالظاهر وقيل يكفي ذلك اكتفاء بعلم الجارح والمعدل
بسببهم وقيل يشترط ذكر سبب التعديل دون سبب الجرح لأن مطلق الجرح يبطل الثقة
ومطلق التعديل لا يحصلها لجواز الاعتدافيه على الظاهر (والجرح مقدم) عند التعارض على
التعديل (إن زاده الجرح على) عند (التعديل) اجابا (وكذا إن لم يزد عليه) بان
سواه وتبين عنه (في الأصح) لإطلاع الجارح على ما لم يطلع عليه المعدل وفتبين أنه لو اطاع
المعدل على سبب غير توبته منه فقدم على الجارح وهو كذلك وقيل يطلب الترجيح في صورة عدم
إحدى كونهما صلا في صورة الترجيح بزيادة وعلى وزانه قيل إن التعديل في صورة الناقص مقدم
(ومن التعديل) شخص (حكم مشروط العدالة) في الشاهد (بالشهادة) من ذلك الشخص

وحاية وسحر وروا
وإدعان صغيرة * مسئلة
الاخبار بعام رواية
وبخاص عندكم كم
شهادة إن كان حقا تغير
الخبر على غيره والخبر أن
أشهد إنشاء ضمن أخبارا
وإن صيغ العقود وأخول
كيمت وأعققت إنشاء
وأنه ثبت الجرح والتعديل
بواحد في الرواية فقط وأنه
يشترط ذكر سبب الجرح
فيها وكنى إطلاقه في
الرواية إن عرف مذهب
الجارح والجرح مقدم إن
زاد عند الجارح على
المعدل وكذا إن لم يزد عليه
في الأصح ومن التعديل
حكم مشروط العدالة
بالشهادة

اذ لو لم يكن عدلا عنده لما حكم بشهادته (وكذا عمل العالم) المشترط للصداقة في الراوى برواية
 شخص تعديل في الأصح والاعمال بروايته وقيل ليس تعديل العمل بروايته يجوز أن يكون
 احتياطا (و) كذا (رواية من لا يروى الا عن عدل) بان صرح بذلك أو عرف من علته عن
 شخص تعديل (في الأصح) كالأول لا هو عدل وقيل يجوز أن يترك عادة وتأخيرى في الأصح
 عن المستثنين قبله أولى من توسط الأصل بينهما (وايس من الجرح) لشخص (ترك عمل
 بمرويه و) لا ترك (حكم بشهوده) لجواز أن يكون الترك لما روى (ولاحد) به (في شهادة
 زنا) بان لم يكمل نصابها لانه لا قضاء النصاب للمتن في الشاهد (و) لاق (نحو شرب نبيذ)
 من المسائل الاجتهادية المختلف فيها كزناح التمتع لجواز أن يعتقد الحاجة ذلك (ولا تدليس)
 فيمن روى عنه (بسمية غير مشهورة) له حتى لا يعرف اذا لاخل في ذلك (قيل) أى قل
 ابن السمعاني (الآن يكون بحيث لو سئل عنه (لم يبينه) فان منعه حينئذ جرحه لظهور
 الكذب فيه وأجيب عن ذلك (ولا) تدليس (باعطاء شخص اسم آخر تشبيها كقول صاحب
 (الأصل) أخبرا (أبو عبد الله الحافظ يعني) به (التهى تشبيها بليق) في قوله أخبرا أبو
 عبد الله الحافظ (يعني) به (الحاكم) ظهور المقصود وذلك صدق في نفس الامر (ولا)
 تدليس (بأبهم اللق والرحلة) الاول ويسمى تدليس الاسناد كأن يقول من عصر الزهرى مثلا
 ولم يقله قال الزهرى وعن الزهرى وموهامه سمعه والثاني كأن يقول حدث فلان ورواه الزهرى
 جيعون والمراد نهر مصر كأن يكون بلحية لان ذلك من انما يرض لا كذب فيه (اماندلس
 التون) وهو من بدرج كلامها بحيث لا يجزئان (فجروح) لا يقع غيره في الكذب
 على النبي صلى الله عليه وسلم (مسئلة الصحابي) أى صاحب النبي صلى الله عليه وسلم (من اجتمع
 مؤننا) مجزا (بالنبي) في حياته (وان لم يرو) عنه شيئا (ولم يطل) أى اجتمعه به أو كان
 أثنى أو أسمى كإن أم مكتوم خرج من اجتماع بكافرا أو غير مجزا أو بسوءة النبي لكن قال برماوى
 في غير الميزان صحابي وان اخذنا جماعة خلاف ذلك وقيل يشترط في صدق اسم الصحابي الرواية
 ولو حديث واطالة الاجتماع نظرا في الاطالة في العرف وفي الرواية في اسمها المقصود الاعظم من محبة
 النبي صلى الله عليه وسلم لتبايع الاحكام وقيل يشترط انغزده ومعه على الاجتماع به لان صحبته
 شرط اعطاه فلا بد من الاجتماع طويلا يظهره الخلق لخصبوع عنه شخص كزوجة شتمت على
 السفر الذي هو قوقعة من العذاب وأهم المختص على اصول لاربعة اثنى مختلف فيها الامانة
 واعترض التعريف بأنه يصدق على من مات مرتدا كعبادة بن خطل ولا يسمى صحابي بخلاف
 من مات بعد دونه مسلما كعبادة بن سرح وأجيب بأنه كان سجاء قبل الردة وبكى ذلك في محبة
 التعريف اذا لا يشترط فيه الاحتراز عن ثنائى اعراض (كاتبى معه) أى مع صحبى فيمكنى
 في صدق اسم كاتبى على شخص اجتماعه مؤمنا بصحبتى في حقه وهذا مرجحه في تسليح
 والنووى وغيرهما قيل لا يمكن ذلك من غير اشارة لاجتماع به جزم الأصل بقوله المختص
 البغدادى وفرق بان اجتماع بالنبي مؤثوم مؤثوم مؤثوم لاجتماع العصور بصحبتى
 وغيره من الاخير (والاصح أنه نودى معصرا) لمتنى صلى الله عليه وسلم (عمل محبة قبل)
 لان عدلته من الكذب في ذلك وقيل لا يقبل لادعائه لنفسه رتبة هو فيها منهم كقوله عدل
 (و) الاصح (ان الصحابة عدول) تلايح عن عدلهم لراية ولاشدة لاهم خير لامة
 اقله تعالى كتم خير امة اخرجت للناس وقوله وكذلك جعلكم امة واحدة فان اراد بهم صحابة

وهكذا عمل العالم
 ورواية من لا يروى الا
 عن عدل في الأصح وليس
 من الجرح ترك عمل
 بمرويه وحكم بشهوده ولا
 حد في شبهة دفن ونحو
 شرب نبيذ ولا تدليس
 بسمية غير مشهورة قيل
 الآن يكون بحيث لو سئل
 لم يبينه ولا اعطاء شخص
 اسم آخر تشبيها كقول
 الأصل أبو عبد الله الحافظ
 يعني التهوى تشبيها بليق
 يعني الحاكم ولا يطل
 والرحلة اماندلس
 فجروح مسئلة صحابي
 من جقق مؤننا بالنبي
 وان مروى بطل كاتبى
 معه ولاصح انه نودى
 معصرا عدل محبة قبل
 ون الصحابة عدول

وتخبر الصحبة خبراً متى قرئ وقيل هم كثيرهم فيبحث عن عدالتهم في ذلك الامن كان ظاهر
 العدالة ومقتضوعها كالشيخين رضي الله عنهما وقيل هم عدول الى حين قتل عثمان رضي الله عنه
 فيبحث عن عدالتهم بعدهم لوقوع الفتن بينهم من حينئذ سمع اسماك بعضهم عن خوضها وقيل هم
 عدول الامن قاتل علياً رضي الله عنه فهم فسقة ظن وجههم على الامام الحق ورد باهم مجتهدون في قتالهم
 له فلا يأتون وان اخطأ ابل يؤثرون كجسائي وعلى كل قول من طرأ لهم من قاذح كسرقاً وزناً على
 بمقتضاه لانهم وان كانوا عدولاً غير مصومين * (مسئلة المرسل) المشهور عند الاصوليين وانقضاء
 وبعض المحدثين (مرفوع غير محقق) تابيما كان أو من بعده (الى النبي) صلى الله عليه وسلم
 مسقطاً الواسطة بينه وبين النبي وعند أكثر المحدثين مرفوعاً تابي الى النبي وعندهم المعضل
 ماسقط منه روايان فاكثر والمقطع ماسقط منه من غير الصحابة قراؤه وقيل ماسقط منه رواي فاكثر
 (والاصح انه لا يقبل) أي لا يخرج به للجهل بعدالة اسقاط وان كان محايياً لاحتمال أن يكون من
 طرأ له قدح (لان كان مرسله من كبار التابعين) كقيس بن أبي حازم وأبي عثمان الهدي
 (وعنده كون مرسله لا يردى الا عن عدل) كأن عرف ذلك من عادته كأي سلمة بن عبد الرحمن
 يروي عن أبي هريرة (وهو) حينئذ (مسند) حكمان اسقاطاً له لئلا يكره (أو عنده
 قول محايي أو فعله وقول لا أكثر) من العلماء لاحتياجهم (أو مسند) سواء أسنده المرسل
 أم غيره (أو مرسل) بأن يرسله أكثر يروي عن غير شيوخ الاول (أو انشراح) لمن غير
 تكبر (أو قياس أو عمل) أهل (العصر) على وفده (أو نحوها) ككون مرسله اذا
 شارك الحفظ في حديث وفقهه فيها ولم يخالفهم الا بنقص لفظ من ألفاظهم بحيث لا يتخلل به
 الهي فان المرسل حينئذ يقبل لا تنفاه المحذور وقيل قبل مطلقاً لأن العدل لا يسقط الواسطة الا وهو
 عدل عدده والا كان ذلك تليفاً قاذحاً فيه وقيل لا مطلقاً لما رواه وقيل يقبل ان كان المرسل من أئمة
 أهل كسب بن السبب والشعب بخلاف من لم يكن منهم فقد يظن من ليس يعدل عدل لا يقبضه
 طبعه (والمجموع) من المرسل وعاضده (تج) لا مجرد المرسل ولا مجرد عاضده لضعف كل
 منهما منفرد ولا يترجم من ذلك ضعف المجموع لانه يحصل من اجتماع الضعيفين قوة مفيدة للظن
 هذا (ان لم يحتج بالهـ ضـ) وحده (والا) بأن كان محتج به كسند صحيح (فيهما) (دليلان)
 ادائه ضد حينئذ دليل وأسهل المرسل لما اعتضده صار دليلاً آخر فبرجع بهما عند معارضة حديث
 وحديثهما وتقييد بكبار التابعين من زيادتي (و) (الاصح) (انه) أي المرسل يقدر زده بقولي
 (باعتضده) أي مع اعتضاده (ضعيف أضعف من السند) المحتج به وقيل أقوى منه لان
 العدل لا يسقط الامن بمجرد عدالتهم بخلاف من يذكره فيحيل الامر فيه على غيره قلنا لا سلم ذلك
 ماد اعتضد بصحيح فلا يكون أضعف من مسند يعارضه بل هو أقوى منه كعلم مأمراً بالمرسل
 صفار سبعين كزهري فبق على عدم قبوله مع عاضده لشدة ضعفه وقيد القبول بكبار التابعين
 لان غاب روايتهم عن اصحابه فيغلب على الظن ان الساقط محايي فاذا انضم اليه عاضدان أقرب
 الى قبول وعليه يفتى ضبط الكبير عن أكثر رواياته عن الصحابة والصغير عن أكثر رواياته
 عن التابعين على أن ابن الصلاح والنووي لم يقدرا بالكبار وهو قوي وهذا كله في مرسل غير
 اصحابي كما عرفت أما مرسله محكوم بصحته على المذهب لان أكثر رواية الصحابة عن الصحابة
 وكلهم عدول كما مر (هـ) (ن مجرد) هذا المرسل عن عاضد (ولادليل) في الباب (سواء) ومدلوله
 اشع من شيء (فلا يصح) انه يجب (الانكشاف) عن ذلك الشيء (لاجله) أي المرسل

* مسئلة المرسل مرفوع
 غير محقق الى النبي
 والاصح انه لا يقبل الى
 ان كان مرسله من كبار
 التابعين وعاضده كونه
 مرسله لا يردى الا عن
 عدل وهو مسند أو عاضده
 قول محايي أو فعله وقول
 لا أكثر أو مسند أو
 مرسل أو انشراح قياس
 أو عمل العصر أو نحو
 والمجموع حجة ان لم يحتج
 بالهـ ضـ فديلان وانه
 باعتضاده بضعيف أضعف
 من المسند فنخرجد ولا
 دليل سواء فلا يصح
 الانكشاف لاجله

احتياط لان ذلك يحدث شبهة توجب التوقف وقيل لا يجب لانه ليس بحجة حيث قلنا ما اذا كان
ثم دليل سواء فيجب الانكشاف قطعاً وان واقعه والعمل يقتضى الدليل (مسئلة الاصح جواز
نقل الحديث بالمعنى لعارف) بمعنى الالفاظ ومواقع الكلام التى اراد به انشاء وتبريان باقى
بلفظ بدل استمرسالة فى المراد والفهم وان لم ينس اللفظ الآخر ولم يرادفه لان المقصود المعنى واللفظ
آله وقيل لا يجوز ان لم ينس لقوت الفصاحة فى كلام النبي وقيل لا يجوز بل بلفظ مرادف بخلاف غير
المرادف لانه قد لا يوفى بالمقصود وقيل لا يجوز مطلقاً حذر من ان تفاوت وان ظن الناقل عدمه
فان العلماء كثيراً ما يختلفون فى معنى الحديث المراد قلنا الكلام فى المعنى الظاهر لا فى يختلف فيه
كأنه ليس الكلام فيما تعبد بالفاظه كالاذان والتشهد والسلام والتكبير وقيل غير ذلك أما غير
العارف فلا يجوز له تغيير اللفظ قطعاً (و) الاصح (أنه يحتاج بقول الصحابي قال النبي صلى الله
عليه وسلم لانه ظاهر فى سماعه منه وقيل لا الاحتمال ان يكون بينهما واسطة من بابي أو معاني وقلنا
نبحث عن عدالة الصحابة (ف) بقوله (عنه) أى عن النبي لما هو وقيل لا لظهوره فى الواسطة
(ف) بقوله (سمعتهم أمرهم نهي) لظهوره فى صدور أمرهم نهي منه وقيل لا لجواز أن يلقهما
الراوى على ما ليس بأمر ولا نهي سمعاً (أو) بقوله (أمرنا ونحوه) بمعنى للمفعول كنهيت
أو أوجب أو سقم علينا أو عرض لنا لظهور أن فاعله النبي وقيل لا الاحتمال ان يكون الأمر والنهي
بعض الولاية والايجاب والتعريم والترخيص استنباط من قاله (و) بقوله (من السنة) كذا
لظهوره فى سنة النبي وقيل لا لجواز اعادة سنة البلد (فكنا معاشر الناس) ففعل فى عهده صلى الله
عليه وسلم (أو كان الناس يفعلون) فى عهده صلى الله عليه وسلم (فكنا فعل فى عهده صلى الله
عليه وسلم) لظهوره فى تقرير النبي عليه وقيل لا لجواز أن لا يعلمه (فكان الناس يفعلون
فكانوا لا يقطعون فى) الشيء (الثاني) قالت عائشة رضى الله عنها لظهور ذلك فى جميع الناس
التي هو اجاع وقيل لا لجواز ارادة ناس مخصوصين وعطف الصور بالغاء اشارة الى ان كل صورة
دون ما قبلها رتبة ولهذا كان تعبيرى فى عنه وسمعتهم بالغاء أولى من تعبيره فيها بالواو ووجه
كون الأخيرة دون ما قبلها عدم التصريح بما هو عليه ضمير كانوا (ف) خاتمة (فى مراتب) لتحمل
(مستند غير الصحابي) فى الرواية احدى عشرة (قراءة الشيخ) عليه (املاء) من حفص
أو من كتابه (ف) خاتمة (بلا املاء) (قراءته عليه) أى على الشيخ (فسمعه) بقراءة
غيره على الشيخ ويسمى هذا والذي قبله اعرض (فتناوله أو مكتوبة مع) اجازة) كان يدفعه
الشيخ أصل سمعه أو فقرأ مقابله أو يكتب شيئاً من حديثه لحاضر عنده وغائبه ويقول
له أجزت لك روايتك عنى (فاجازة) بلا فتناوله ولا مكتوبة (لخاص فى خاص) كسجرت بك
رواية البخارى (لخاص فى عام) كجزت لك رواية جميع مسموعاتى (فعام فى خاص)
كأجزت لمن أذكرنى رواية مسلم (ف) عدم (فى عام) كجزت من عصرى رواية جميع
مروياتى (فلقلان ومن يوجد من نسله) تبعاله (فتناوله أو مكتوبة) بلا اجازة ان قل معنا
هذا من سماه (فاعلام) بلا اجازة كان يقول هذا الكتاب من مسموعاتى على فلان
(فوصية) كأن يوصى بكتاب الى غيره لير ويضعه عند سفره أو موته (فوجدة) كان يجد
حديثاً أو كتاباً بخط شيخ معروف (ولمختار جواز الرواية بالمد كورات) التصريح بها من
زيدانى والقول بامتناع الرواية بالأربعة التي قبل الوجدة مردود بانها أرفع من الوجدة والرواية

مسئلة الاصح جواز قل
حديث بالمعنى لعارف وأنه
يجتج بقول الصحابي قال
نبي ففعله فسمعتهم أمرهم
نهي وأمرنا ونحوه ومن
سنة فكنا معاشر الناس
وكان الناس يفعلون
فكنا فعل فى عهده صلى
عليه وسلم فكان الناس
يدعون فكانوا لا يقطعون
فى الشئ ففعله فسمعتهم
عبر الصحابي قراءة الشيخ
املاء فتحدثنا فقرأته
عنه فسمعه ففعله و
مكتوبة مع اجازة فاجازة
لخاص فى خاص لخاص
فى عام ففعله فى خاص
عام فقلان ومن يوجد من
نسله فتناوله أو مكتوبة فاعلام
فوصية فوجدة وللمختار
جواز الرواية بالمد كورات

بهاجزة عند الشافعي وغيره فالأربعة أولى (الاجازة من يوجد من نسل فلان) فلا يجوز
وقيل يجوز وقيل لا يجوز الرواية بالاجازة بقسامها وقيل لا يجوز في العامة اما اجازة من
يوجد من غير عبد فمنوعة كالفهم بالأدنى وصرح به الاصل ونقل فيه الاجماع (والفاظ
الاداء من صناعة المحدثين) فلتطلب منهم ومنه على ترتيب ما مر أملى على "حدثني قرأت عليه
قريء عليه وأنا أسمع أخبرني اجازة ومناولة ومكاتبه أخبرني اجازة أنبأ في مناولة أو مكاتبه
أخبرني اعلاما وهي إلى وجدت بخطه وقد أوضحت الكلام على ذلك مع مراتب العمل في
شرح ألفية العراقي وقولي أو مكاتبه في الموضوعين مع افادة تأخر الحديث عن الاملا من زيادتي
في الكتاب الثالث في الاجماع وهو اتفاق مجتهد الأمة

بأنقول أو الفعل أو التقرير (بعد وفاة محمد) صلى الله عليه وسلم (في عصره على أي أمر) كان
من ديني ودنيوي وعقلي ولغوي كاسيأتي بيانه (ولو بلا امام معصوم) وقالت الروافض لابد
منه ولا يجوز الزمان عنه وان لم تعلم عينه والجهة في قوله فقط وغيره تبعه (أو) بلا (بلوغ
عدد نوازل) صدق مجتهد الأمة بدونه وقيل يشترط نظر للعادة (أو) بلا (عدول) بناء
على ان العدالة ليست ركنا في المجتهد وهو الاصح وقيل يعتبرون بناء على انها ركن فيه فعليه
لا يعتبر وفاق الفاسق وقيل يعتبر في حق نفسه دون غيره وقيل يعتبران بين ما أخذه في مخالفته
بمخلاف ما اذا لم يمينه اذ ليس عنده ما يمنع ان يقول شيئا من غير دليل (أو) كان المجتهد
(غير محبي) فلا يختص الاجماع بالصحة لصدق مجتهد الأمة في عصرهم وقالت الظاهرية
يختص بهم أكثره غيرهم كثرة لاتضبط فيبعد اتفاقهم على شيء (أو قصر الزمن) كأن مات
المجمعون عقب اجماعهم بغير ورستف عليهم وقيل يشترط طول في الاجماع الظني بخلاف القطعي
(فلم) من الحدس زيادة على ما مر (اختصاصه) أي الاجماع (بالمجتهدين) بان لا يتجاوزهم إلى غيرهم
(فلا جرة) بانفاق غيرهم قطعاً ولا بوقافه لهم في الاصح وقيل يعتبر مطلقاً وقيل يعتبر في الشهور ودون
الثنى كدقائقي الفقه وقيل يعتبر وفاق الأصولي لهم في القروع لتوقف استنباطها على الأصول
قلنا هو غير مجتهد بالسياسة اليها (و) علم اختصاصه (بالسدين) لان الاسلام شرط في المجتهد
المأخوذ في حده فلا عبرة بوقاف الكافر ولو يبدعه وبخلافه (و) علم (انه لا بد من الشكل)
أي وفاقهم لان اضافة مجتهد إلى الأمة نفيد المعصوم (وهو الاصح) فيضرب مخالفة الواحد ولو تابعها
بان كان مجتهداً وقت اتفاق الصحابة وقيل بضر مخالفة الاثنين دون الواحد وقيل مخالفة الثلاثة
دون الاثنين منهم وقيل من بلغ عدد لنوازل دون من لم يبلغه اذا كان غيرهم أكثر منهم وقيل
يكتفي اتفاق كل من أهل مكة وأهل المدينة وأهل الحرمين وقيل غير ذلك فلم ان اتفاق كل من
هؤلاء ليس بحجة في الاصح وهو ما صرح به الاصل لانه اتفاق بعض مجتهد الأمة لا كلهم
(و) علم (عدم انعاده في حياة محمد) صلى الله عليه وسلم لانه ان وافقهم فاطمة في قوله والا
ولا اعتبار بوقافهم بدونه (و) علم (انه لو لم يكن) في العصر (الا) مجتهد (واحد لم يكن
قوله اجماعاً) اد أقل ما صدق به اتفاق مجتهد الأمة اثنان (وليس) قوله (حجة على المختار)
لانساء الاجماع عن الواحد وقيل حجة وان لم يكن اجماعاً لانحصار الاجتهاد فيه (و) علم (ان
انقراض) أهل (العصر) بموتهم (لا يسترط) في انقضاء الاجماع لصدق حده مع بقاء
المجمعين ومعاصريهم وهو الاصح كسأتي ونقل بشرط انقراضهم وقيل غلبهم وقيل علمناؤهم
وقيل غير ذلك (و) علم (انه) أي الاجماع (قد يكون عن قياسي) لان الاجتهاد المأخوذ

لا اجازة من يوجد من نسل
فلان والفاظ الاداء من
صناعة المحدثين

في الكتاب الثالث في
الاجماع وهو اتفاق مجتهد

الأمة
بعد وفاة محمد في عصره على

أي أمر ولو بلا امام معصوم
أو بلوغ عدد نوازل أو عدول

أو غيرهم في أو قصر الزمن
فصل اختصاصه بالمجتهدين

فلا عبرة باتفاق غيرهم قطعه
ولا بوقافه لهم في الاصح

وبالمسدين وانه لا بد من
الشكل وهو الاصح وعدم

انقضاده في حياة محمد وانه
لو لم يكن الا واحدا لم يكن

قوله اجماعاً وليس بحجة على
المختار وان انقراض العصر

لا يسترط وانه قد يكون
عن قياس

في حده لا بد له من مستند كسأني والقياس من جلته (وهو الاصح) وقيل لا يجوز ان يكون
 عن قياس وقيل يجوز في الحلي دون الخفي وقيل يجوز لكنه لم ينع ذلك لان القياس لكونه
 ظنيا في الاغلب يجوز مخالفته لارجح منه فلو جاز الاجماع عنه لجاز مخالفة الاجماع قلنا انما
 يجوز مخالفة القياس اذا لم يجمع على ما ثبت به وقد اجمع على تحريم كل شعير الخنزير قياسا
 على لحمه (فيهما) أي ما ذكره هو الاصح في المستلثين كاتقرر (د) علم (ان اتفاق الأم
 السابقين) على أمة محمد صلى الله عليه وسلم (غير اجماع وليس حجة) في ملته (في الاصح)
 لاختصاص دليل حجة الاجماع بملته خبر ابن ماجه وغيره ان أمي لا يجتمع على ضلالة وقبل انه
 حجة بناء على ان شرعهم شرع لنا وسأني بيانه (د) علم (ان اتفاقهم) أي المجتهدين في عصر
 (على أحد قولين) لهم (قبل استقرار الخلاف) بينهم بان قصر الزم بين الاختلاف والاتفاق
 (جائز ولو) كان الاتفاق (من الحادث به ذوى القولين) بان ماوا وشأغيرهم اصدق حد
 الاجماع بكل من الاتفاقيين ولو اوزان طاهر مستند على مجتهدين عليه وقد اجمعت الصحابة
 على دفعه صلى الله عليه وسلم في بيت عائشة بعد اختلافهم الذي لم يستقر (وكذا اتفاق هؤلاء)
 أي ذوى الزاين (لا من بعدهم بعده) أي بعد استتار الخلاف بان طال زمنه فانه جائز
 لاتفاق من بعدهم (في الاصح) اما الاول فاصدق حد الاجماع به وهذا ما يحجه النووي في
 شرح مسلم وقيل لان استقرار الخلاف بينهم يضمن اتفاقهم على جواز الاخذ بكل من شق
 الخلاف باجتهاد أو تقليد فيمتنع اتفاقهم على أحدهما قلنا ضمن ما ذكره مشروط بعدم اتفاق
 على أحدهما فاذا وجد فلا يخاف قبله وقيل يجوز لان يكون مستندهم في الاختلاف قطع
 فلا يجوز حذر من الغاء القاطع والخلاف مبني على انه لا شرط نقراض العصر فان اشترط جاز
 الاتفاق مطابقا قطعاً والتجميع من ز يادى واما الثاني فلانه لو اتفقد وجه في سقوط الخلاف
 لطهر للمختلفين اطول زمنه وقيل يجوز لجواز ظهور سقوطه غير المختلفين دونهم (د) علم
 (ان التمسك باقل ما قيل) من أقوال العلماء حيث لا دليل سواه (حق) لانه تمسك بما أجمع
 عليه مع كون الاصل عدم وجوب ما زاد عليه كاختلاف العلماء في دية الذي تسبى فقبل
 كدية المسلم وقيل كصفها وقيل كشاه خذبه انما في ذلك من ديني عن وجوب الاكثر
 أخذه كضلالت ولو غ الكلب قبل ما تالاب وقيل سبع وذن عنه خرافا صحيحين وحذبه
 (د) علم (انه) أي الاجماع قد (يكون في ديني) كصلاة وركعة (ودنيوي) كتندير
 الجيوش وأمور زريعة (وعقلى) يتوقف صحته أي لاجماع (عليه) كحدوث لعالم ووجه
 المانع من توقف صحته الاجماع عليه كسوء سارى والسوء لم يحججه لاجماع والامر بالامر
 (والغوى) من ريادي ككون ائمة متعصبين (د) علم (انه) أي لأجمع (لا بد له من
 مستند) أي دليل ولا يمكن ان يفتد لاحتمال الأخذ به مع (وهو الاصح) لان اقوال
 في الاحكام لا تستند بها وقيل يجوز خصوصه غير مستند بان به والاتفاق على صواب هذه
 كله في الاجماع القولى (اما اسكوتى) أي يأتي بعضهم أي بعض المجتهدين (بحكم) ويسكت
 الباقيون عنه وقد عساه به وكار اسكوت مجرد عن اشارة رضى وسخط (فهم) سسر واسكان
 الخاءو ينسجها بخلاف رضى (ولحكم) اجتهدى سكبى وهى ممة المطر عده عاجز وحجة
 في الاصح لان اسكوت اعماء في ش ذلك بطن منه انواقه عاده وقيل من جماع ولا حجة
 لاحتمال اسكوت لغبر الموقفة كخوف المممة وان ترد في الحكم وعزى هذا الى معنى وفلس

وهو الاصح فيهما وان
 اتفاق السابقين غير
 اجماع وليس بحجة في الاصح
 وان اتفاقهم على أحد
 قولين قبس استقرار
 خلاف جائز ولو من الحادث
 بعد ذوى القولين وكذا
 اتفاق هؤلاء لا من بعدهم
 بعده في الاصح وان
 التمسك باقل ما قيل
 حق وانه يكون في ديني
 ودنيوي وعقلى لا يتوقف
 صحته عليه ونقوى وانه لا بد
 له من مستند وهو الاصح
 اما اسكوتى بان يأتي
 بعضهم بحكم ويسكت
 الباقيون عنه وقد علموا به
 وكان اسكوت مجرد عن
 ما رضى وسخط والحكم
 اجتهدى سكبى وهى
 ممة امصر عاده فجع
 وحجة في الاصح

ليس بالاجماع بل بحجة لاختصاص مطلق اسم الاجماع عند هذا القائل بالقطعي أى المقطوع فيه
 بالموافقة وان كان هو عنده اجماع حقيقة كما يفيد كونه بحجة عنده وقيل بحجة بشرط انقراض
 وقيل بحجة ان كان قتباً لاسكاً لان القتباً يبعث فيها عادة فالسكوت عنها رضى بخلاف الحكم
 وقيل عكسه لمدور بالحكم عادة بعد البحث مع العلماء واتفاقهم بخلاف القتباً وقيل حجة ان
 كان السكوت أقل من القاتلين وقيل غير ذلك وخرج بما ذكره مالم يعلم السكوتون
 بالحكم فليس من محل الاجماع السكوتى وليس بحجة لاحتمال ان لا يكونوا خاضوا في الخلاف
 وقيل حجة لعدم ظهور خلاف فيه وقيل غير ذلك وترجيح عدم حجته من زيادته وهو ما عليه
 الاكثر وان اقتضى كلام الأصل ترجيح حجته وخرج أيضاً ما لو اقترن السكوت بامارة الرضى
 فاجماع قطعاً أو بامارة السخط فليس بالاجماع قطعاً وما لو كان الحكم قطعياً لاجتهادياً أو لم يكن
 تكليفياً نحو عملاً أفضل من حذيفة أو عكسه فالسكوت على القول بخلاف المعلوم فى الأولى
 وعلى ما قبل فى الثانية لا يدل على شئ وما لو لم يمتنع من مهلة النظر عادة فلا يكون ذلك اجماعاً
 * (مسئلة الاصح مكانه) أى الاجماع وقيل لا يمكن عادة كلاجماع على كل طعام واحد وقول
 كلمة واحدة فى وقت واحد قلنا هذا لاجماع طم عليه لاختلاف شهوراتهم ودواصيصهم بخلاف الحكم
 الشرعى اذ يجمعهم عليه الدليل الذى ينفقون على مقتضاه (و) الاصح (انه) بعد امكانه
 (حجة) شرعية (وان نقل أحاداً) قال تعالى ومن يشاقق الرسول الآية توعد فيها على اتباع
 غير سبيل المؤمنين فيجب اتباع سبيلهم وهو قولهم أو فطهر فيكون حجة وقيل لا لقوله تعالى
 فان تنازعتم فى شئ فردوه الى الله والرسول اقتصر على الرد الى الكتاب والسنة قلنا وقد دل
 الكتاب على حجته كآمرنا وقيل لا الان نقل أحاداً لأنه قطعي فلا يثبت خبر الواحد
 (و) الاصح (انه) بعد حجته (قطعي) فيها (ان اتفق المعتبرون) على انه اجماع (لان
 اختلفوا) فى ذلك (كالسكوتى) فانه ظنى وقيل ظنى مطلقاً اذ المجمعون من ظن لا يمنع
 خطوهم والاجماع من قطع عبر محقق (وخوفه) أى الاجماع القطعي وكذا الظنى عند من اعتبره
 بالمخالفة (حرام) للتوعد عليه بالتوعد على اتباع غير سبيل المؤمنين فى الآية السابقة (فلم
 من حرمه خوفه (تحريم احداث) قول (ثالث) فى مسئلة اختلف أهل عصر فيها على قولين
 (و) احداث (تفصيل) بين مسلتين لم يفصل بينهما أهل عصر (ان خوافه) أى ان خوق
 الثالث والتفصيل الاجماع بان خالفوا ما اتفق عليه أهل عصر بخلاف ما اذا لم يخفوا وقيل هما
 خارقان مطلقاً لان الاختلاف على قولين يستلزم الاتفاق على امتناع العدول عنهما وعدم التفصيل
 بين مسلتين يستلزم الاتفاق على امتناعه قلنا الاستلزام متوعد فيهما مثال الثالث خارقاً ما قبل ان
 الاخ يسقط الجحد وقد اختلفت الصحابة فيه على قولين قيل يسقط بالجحد وقيل يشاركه كأخ
 فاسطاط الجحد به خارق لما اتفق عليه القولان من ان له نصيباً ومثاله عبر خارق ما قبل انه يحل
 مروق التسمية سهواً لا محذوراً عليه الحنفى وقيل يحل مطلقاً وعليه الشافعى وقيل يحرم مطلقاً
 قلنا روى موافق لمن لم يهرق فى بعض ما قاله ومثال التفصيل خارقاً ما لو قيل بتوريث العمد دون
 الخلة أو عكسه وقد اختلفوا فى توريثهما مع اتفاقهم على ان العمد فيه أو فى عده كونهما من
 ذوى الارحام فتورث احدهما دون الاخرى خارقاً للاتفاق ومثاله غير خارق ما قلنا انه
 يجب الزكاة فى مال الصبي دون الحلى المباح وقيل يجب فيهما وقيل لا يجب فيهما فالفضل موافق
 لمن لم يفصل فى بعض ما قاله (و) علم (انه يجوز احداث) أى اظهار (دليل) للحكم (أو

* مسئلة الاصح مكانه وانه
 حجة: ان نقل أحاداً وانقطعى
 ان اتفق المعتبرون لان
 اختلفوا كالسكوتى وخوفه
 حرام فلم يحرم احداث
 ثالث وتفصيل ان خوفه
 وانه يجوز احداث دليل
 أو

تأويل) لدليل يوافق غيره (أو علة) لحكم غير ما ذكره من الدليل والتأويل والعلة لجواز تصديق كورات (ان لم يخرق) ما ذكره خلاف ما اذا خرقه بأن قالوا الدليل ولأن تأويل ولا علة غير ما ذكرناه وقبل لا يجوز أحداث ذلك مطلقا لانه من غير سبيل المؤمنين المتوسع على اتباعه في الآية قلنا التوسع عليه ما خالف سبيلهم لا ما لم يخترعوا له كما نحن فيه (و) علم (انه ينتج ارتداد الأمة) في عصر (سما) خرقه اجماع من قبلهم على وجوب استمرار الإيمان وقيل لا ينتج سما كما لا ينتج عقلا قطعاً (لا اتفاقها) أي الامة في عصر (على جهلها) أي شيء (لم تكلف به) بان لم تعلمه كالتمصيل بين عمل واحدية فلا ينتج اذا خطأ فيه لعلم التكليف به وقيل ينتج والا لكان الجهل سبيلا لها فيجب اتباعها فيه وهو باطل قلنا ينتج به سبيل هذا سبيل الشخص ما اختره من قول أو فصل لا ما لا يصح اما اتفاقها على جهل ما كتبت به فمفتتح قطعاً (ولا انقضاءها) أي الامة (فرقتين) في كل من مستتين متباينتين (كل) من الفرقتين (يخطئ في مسألة) من المسائل كاتفاق إحدى الفرقتين على وجوب الترتيب في الوضوء وعلى عدم وجوبه في الصلاة لقائمه ولأخرى على العكس فلا ينتج نظراً في ذلك الى انه لم يعط الا بصحتها بالنظر الى كل مسألة على حدتها وقيل ينتج نظراً الى انها أخطاء في مجموع المسائل والخطأ من غير سابق والتصحیح في هذه المعلوم مما ياتي من زياد (و) علم (ان الاجماع لا يصاد اجراء) أي لا يجوز ان استفاد على ما يصاد ما انعقد عليه اجماع (قوله) لاستزامة تعرض قاطعين وقيل يجوز دلالة ما من كون لا يؤيد ما ينافي (وهو الاصح في السلك) أي كل من المسائل الست كالتقرير (ولا يعرفه) أي لا يعرفه على 'الاصح' انه قطعي (دليل) قطعي ولا ظاهري ولا يعارض بين قاطعين لاستقامته اذا تعرض بين شيتين يقتضي خطأ أحدهما ولا ينقطع وقاطع ومعلوم لانه المظنون في مقابلة القطع اما الاجماع الفتي في حوزة معارضة ظني آخر (وموافقة) أي الاجماع (خبر لا يدل على اعننه) لجواز ان يكون عن غيره ولم يقل لك استفادة نقل الاجماع عنه (نكته) أي صكوته عنه هو (انظر ان لم يوجد غيره) بمناهذه اذ لا بد له من مستند كما عرفه وحده ولا يجوز ان يكون الاجماع عن ذلك الغير وقيل موافقة له تدل على اعننه قال بعضهم وعلى خلاف في خبر الواحد ثم تتواتر فهو عنه بلا خلاف وفيه نظر **في حاشية** (جاد جمع عليه معلوم من الدين ضرورة) وهو ما عرفه من خواص 'الامام' من غير قبول تسليك كوجوب صلاة والصوم وحرم الزنا والنجس (كفر) فيه (ن) كان فيه نص لان جمده يستلزم تكذيب نبي صلى الله عليه وسلم فيه وما وهم كلام 'الآدمي' ومن تبعه من ان فيه خلافا ليس بمراءى (وكذا ان لم يكن) فيه نص جاحده كفر (في الاصح) لما سبق وقيل لا حدم انص وخرج بالجمع عليه غيره وان كان فيه نص وبمعوم صر و رغبة كفساد خبج بالوط قد الوقوف وان كان فيه نص كاستحقاق بيت لابن سدد مع البيت قضاء النبي صلى الله عليه وسلم به كجاءه البخاري والدين الجمع عليه لمعوم من غيره صر و رة كوجود بغداد ولا يكره جاحده ولا جاد حتم منها وان شتهر ما ليس من هذا حاصل ما في لروضة كاصحابها في باب الرد وهو المعتمدون من نفع ما في الاصح كما وضعته في حاشية

في كتاب رابع في قياس

من الأدلة الشرعية (وهو) لغة تقدير والنسوة وصلاحة (جل معوم على معلوم) بمعنى متصور رأي الخاقه في حكمه (لما دونه) انه (في علة حكمه) ان توحد حكمه في لعمول

تأويل أو علة ان لم يخرق
و انه ينتج ارتداد الأمة
سما لا اتفاقها على جهل
ما لم تكلف به ولا انقضاءها
فرقتين كل يخطئ في مسألة
ون لا جاع لا يصاد اجماع
قوله وهو الاصح في السلك
ولا يعارضه دليل وموافقة
خبر لا يدل على انه عنه
لكنه انظر ان لم يوجد
غيره **في حاشية** جاد جمع
عليه معلوم من الدين
ضرورة كفر ان كان
فيه نص وكذا ان لم يكن
في الاصح
في الكتاب الرابع في
القياس
وهو من معوم على معلوم
لما دونه في علة حكمه

(عند الحامل) وهو المجتهد مطلقاً ومقيداً وافق ما في نفس الامر ولا بأن ظهر غلظه فتناول الحد القياس الفاسد كالصحيح (وان خص) المحلود (بالصحيح حنف) من الحد (الآخر) وهو عند الحامل فلا يتناول حيثئذ الا الصحيح لانصراف المساواة المطلقة الى ما في نفس الامر والفاسد قبل ظهور فساد معمول به كالصحيح وحديثنا الكمال بن الهمام القياس بانه مساواة محل آخر في علة حكم شرعي له وهو لا يشمل غير الشرعي لكنه اخصر من الحد الاول وأقرب الى مدلول القياس اللغوي الذي مر بيانه وسالم عاماً ورد على الاول من أن المحل فعل المجتهد فيكون القياس فعله مع انه دليل نصبه الشرع نظر فيه المجتهد ولا كالنص لكن جواب اليراد انه لا تنافي بين كونه فعل المجتهد ونصب الشارع بانه دليل (وهو) أي القياس (حجة في الامور الدينية) كالأغذية (وكذا في غيرها) كالشرعية (في الاصح) لعمل كثير من الصحابة به منكر را شافعا مع سكوت الباقيين الذي هو في مثل ذلك من الأصول العاتية وفاق عادة ولقوله تعالى فاعتبروا واعتبروا قياس الشيء بالشئ فيجوز زان القياس في ذلك وقيل يتمتع فيه عقلا وقيل شرعا وقيل يتمتع فيه ان كان عبر جلي وقيل يتمتع في الحدود والكفارات والرخص والتقديرات وقيل غير ذلك والاصح الاول فهو جائز فياذ كر (الافى العادية والخلفية) أي التي ترجع الى العادة والخلفية كأقل الحضي أو النفس أو المحل وأكثره فمتنع ثبوتها بالقياس في الاصح لانها لا يدرك المعنى فيها بل يرجع فيها الى قول من يوثق به وقيل يجوز لانه قد يدرك المعنى فيها (والافى كل الاحكام) فمتنع ثبوتها بالقياس في الاصح لان منها ما لا يدرك معناه كوجوب الدية على اعاقته وقيل يجوز حتى ان كلامنا من الاحكام صالح لان ثبت بالقياس بان يدرك معناه وجوب الدية على اعاقته معنى يدرك وهو اعاقته الجاني فيها هو معذوره فكيف ان الغارم لاصلاح ذات البين بما يصرف اليه من الزكاة (والا لقياس على منسوخ فيمتنع) فيه (في الاصح) لا تغاير اعتبار الجامع بالسبب وقيل يجوز فيه لان القياس مطهر لحكم الفرع اكمل ونسخ لاصل ليس نسخا مفرع وقولنا من زيادتي فيمتنع تنبيه على ان الخلاف اعما هو في امتناع القياس لافي عدم حجته (وليس النص على العلة) لحكم ولو في جانب الكف (أمر بالقياس) أي ليس مرابه (في الاصح) لافي جانب الفعل غير الكف كأكرم زيداً لعمه ولا في جانب الكف نحو الخمر حرام لسكرها وقيل انه أمر به في الجانبين اذ لا قاعدة لذكر العلة الا ذلك قلنا لاسم اخصر لجواز كون الفائدة بان يدرك الحكم ليكون أو وقع في النفس وقيل انه أمر به في جانب الكف دون غيره لان العلة في الكف المفسدة وانما يحصل الغرض من انعدامها بالكف عن كل فرد مما صدق عليه العلة والعلة في غيره المصلحة ويحصل الغرض من حصولها بفرد فات قوله عن كل فرد أي آخره ممنوع بل يكفي الكف عن كل فرد مما صدق عليه محل المطلق (وأركانه) أي القياس (أربعة) مقيس عليه ومقيس ومعنى مشترك بينهما وحكم للمقيس عليه بعدى بواسطة المشترك الى المقيس (الاول) وهو المقيس عليه (الاصل) أي يسمى به كما سمي المقيس بالفرع كاسماء في لكون حكم الاصل غير حكم الفرع باعتبار المحل وان كان عينه بالحقيقة صح تنفع الشافعي على الاول باعتبار دليلهما وعلم المجتهد بهما لا باعتبار ما في نفس الامر اذ الاحكام قديمة ولا تنزع في القديم (والاصح انه) أي الاصل المقيس عليه (محل الحكم المنسب به) بالفرع صفة المحر أي المقيس عليه وقيل هو حكم المحل وقيل دليل الحكم (و) الاصح (انه لا يشترط) في الاصل المذكور (دال) أي دليل (على جواز القياس عليه بنوعه أو شخصه ولا لاعتاق على وجود العلة فيه) وقيل بشرطان، فعلى اشتراط الاول لا يقيس في مسائل البيع مثلا

عند الحامل وان خص
بالصحيح حذف الآخر
وهو حجة في الامور
الدينية وكذا في غيرها
في الاصح الا في العادية
والخلفية والافى كل الاحكام
والا لقياس على منسوخ
فيمتنع في الاصح وليس
النص على العلة أمر
بالقياس في الاصح وأركانه
أربعة الاول الاصل
والاصح انه محل الحكم
المنسب به وانه لا يشترط
دل على جواز القياس
عليه نوعاً وشخصه ولا
الاتفاق على وجود العلة
فيه

الاذن اقام دليل على جواز القياس فيه بنوعه أو شخصه وعلى اشتراط الثاني لا يقاس في اختلاف في وجود العلة فيه بل لابد من الاتفاق على ذلك بعد الاتفاق على ان حكم الاصل مطلق وكل منهما مردود بانه لا دليل عليه (الثاني) من أركان القياس (حكم الاصل وشرطه ثبوته بغير قياس ولو اجابنا) اذ لو ثبت بقياس كان القياس الثاني عند اتحاد العلة لتوا الاستثناء عنه بقياس ان فرع فيه على الاصل في الاول وعند اختلافها غير منقطع لعدم اشتراك الاصل والفرع فيه في علة الحكم فالأحد كقياس التفاح على البر في البروية بجامع العلم ثم قياس السفرجل على التفاح فياذ كر وهو لوقول للاستثناء عنه بقياس السفرجل على البر والاختلاف كقياس الرزق وهو انسداد محل الوطء على جباله في فسح النكاح بجامع فوات التمتع ثم قياس الجنام على الرزق فياذ كر وهو غير منقطع لان فوات التمتع غير موجود فيه وقيل لا يثبت بجامع ايضا الا ان يعلم ان مستند النص يستند اليه ورد بانه لا دليل عليه ولا يضر احتمال ان يكون الاجماع عن قياس لان كون حكم الاصل حينئذ من قياس مانع من القياس والاصل عدم المانع (وكونه غير متعدي به بالقطع) أي ايقين (في قول) لان ما تعدي به باليقين انما يقاس على محل ما يابل فيه اليقين كالعقائد والقياس لا يقيد اليقين ورد بانه يفيد اذ اعلم حكم الاصل وما هو العلة فيه وجوده في الفرع وزدت في قول ليوافق ما رجحت كالاصل قبل من جواز القياس في العقليات (وكونه من جنس حكم الفرع) فيستدرك كونه شرعيا ان كان المطلوب اثباته حكما شرعيا او كونه عقيبا ان كان المطلوب اثباته حكما عقيبا وكونه فوريا ان كان المطلوب اثباته حكما فوريا (وان لا يعبد) أي حكم الاصل (عن سنن القيس) قد عر عن سانه أي خرج عن طريقه لا يقاس على محله تعدد النسخة حيث كسبه في نسخة بن ثوب وحده ولا يقاس به غيره وان فانه ترتيبه كالمصدق رضى الله عنه وقصه شهادته رواها بن خزيمة ورواه بن النجاشي صلى الله عليه وسلم اتباع فرسان عن ابي جعفر السمعاني رحمه الله عليه شهد على نفسه عده خزيمة بن وحده فقله "ثم صلى الله عليه وسلم ما جلت على هذا" ولم يكن حاضرا فثبت صدقته مما جئت به وعلمت بذلك لا محمول لاحقا فثبت على المتعدي وسلم من شهادته خزيمة رحمه الله عليه ورواه ابو داود وأما احوال جعل النبي صلى الله عليه وسلم شهادته بشهادة درجتي (د) ان (لا يكون دليلا) أي دليل حكم الاصل (شاملا لحكم الفرع) للاستثناء عنه حيث عر عن القياس مع ان ليس جعل بعض النصوص المشمولة صلاصها أولى من العكس كقوله سنن علي بن ابي طالب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انما لا يثبت عليه القدر ثم قيس عليه القدر بجمع نظير من هذا مسلم ثم كابر سوء وسأق انه لا يثبت في الحديث ان لا يثبت دليلها حكم الفرع بعمومه زحوصه في الاصح في قوله ما حدثت فهم من الحديث السابقة (ركونه) أي حكم الاصل (مقتضا عليه حرما) والا لا يحتاج فيه معه الى اثباته فيقضي الى سائر شئ ويقتضى كراهة في حروف التصدير فيتموه عنه فان برره المستدل انما يقيس مجموعا كما يعلم من أي (من اخذ من بعض في الاصح) لان الحديث لا يثبت وما راقيل بن كل لامة حتى لا يثبت في نفسه صلا (لا يثبت في الاصح) مع شرطه في الخصم فقط (اختلاف الامة) غير هي في الحكم بر شعور انهم عنه كذا وقيل قد تروم اختلافهم فيه لينا في محصم منه اذ لا تأتي في بعض شئ عنده ويحاط به في نفسه من حيث العلة كما هو المراد وان لم يثبت له منه من حيث هو ان تعدي به مع منع خصم عنه (عنه) كذا في قيس على الباقية على حتى صدق عدم وجوب ان كاد في نفسه في الاصل شئ عنده به وبين اخفى والعلة فيه عنه كونه حسنا وعنه كونه حسنا (اد) القيس من شئ على

اثنا في حكم الاصل
وشرطه ثبوته بغير قياس
وواجبا وكونه غير
متعدي به بقطع في قول
ركونه من جنس حكم
فرع وان لا يبعد
عن سنن قيس ولا
يرون فيه حلا لا حكم
فرع وكونه متعديا عليه
فيما بين الخصمين فقط
لا يصح ولا يصح
لا يثبت اختلاف الامة
من نفسه عليه مع منع
لخصم عنه كذا

الحكم المذكور (مركب الاصل) سمي به تركيب الحكم فيه أى بناءه على على الاصل بالنظر
 للخصمين (أو) اتفاقا عليه مع منع الخصم (وجودها في الاصل) كافي قياس ان تكسبت
 فلاتة فهي طاق على فلاتة التي أنكسها طاق في عدم وقوع الطلاق بعد النكاح فان عدمه في
 الاصل متفق عليه بيننا وبين الحنفى والعلية تعليق الطلاق قبل نكحه والحنفى يمنع وجودها في
 الاصل ويقول هو تنجيز (ف) بالقياس المشتعل على الحكم المذكور (مركب الوصف) سمي
 به تركيب الحكم فيه أى بناءه على الوصف الذى منع الخصم وجوده في الاصل وقول الاصل في
 الاول فان كان متفق بينهما ولكن نكحتين وفي الثاني لمعه بوجه أن الاتفاق لاجل العلتين والعلية
 وليس مرادا فتعيرى بمذكور سالم من ذلك (ولا يقبلان) أى القياس المذكور ان (في
 الاصح) لمنع الخصم وجود العلة في الفرع في الاول وفي الاصل في الثاني وقيل يقبلان نظرا لاتفاق
 الخصمين على حكم الاصل (ولو سلم) الخصم (العلية) للمستدل أى سلم انها ما ذكره (فأثبت
 المستدل وجودها) حيث اختلفا فيه (أو سلمه) أى سلم وجودها (الخصم انقض الدليل)
 عليه لاعتقاده بوجودها في الثاني وقيام الدليل عليه في الاول (وان لم يتفقا) أى الخصمان
 (عليه و) لا (على عنه و) رآه المستدل اثباته بدليل (ثم) اثبات (العلية) بطريق
 (فلاصح قبوله) في ذلك لأن اثباته كاعتراض الخصم به وقيل لا يقبل بل لابد من اتفاقهما
 عبيد صونا للكلام عن الانتشار (والاصح) انه (لا يشترط) في القياس (الاتفاق) أى
 الاجماع (على أن حكم الاصل معال وانص على العلة) المتأثر لتعليله اذ لا دليل على اشتراط
 ذلك بل يكفي اثبات تعليل بدليل وقبل يشترط ذلك وقدمنا أنه لا يشترط الاتفاق على أن علة حكم
 الاصل كذا على الاصح وانما فرقت كالاصل بين المسئلتين لخساسة المالحين وانما لم أستغن بهذه
 عن ذلك مع انهما تستلزمها لبيان التقبل للاصح فيما لهما لاتستلزم المقابل في ذلك (الثالث)
 من ركان لقياس (الفرع وهو الحال المشبه) بالاصل (في الاصح) وقيل حكمه ولا يأتى
 قول كالأصل بانه دليل الحكم لأن دليله القياس (والمتأثر بقول المعارضة فيه) أى في الفرع
 (بمقتضى نقيض الحكم وضده) وقيل لا يقبل والا لا تقلب منصب المناظر اذ يصير المعارض
 مستدلا وبالعكس وذلك خروج عما قصد من معرفة صحة نظر المستدل في دليله الى غيره قلنا القصد
 من المعارضة عدم دليل المستدل لاثبات مقتضاها المؤدى الى ما مر وصورتها في الفرع أن يقول
 المتعترض للمستدل ما ذكر من الوصف وان انقضى ثبوت الحكم في الفرع فعندى وصف
 آخر ينقض تقدمه وضده بمقتضى نحو المسح وكن في الوضوء فيسن تلبسه كالوجه فيقول
 المعارض مسح في الوضوء فلا يسن تلبسه كسبح الخفى والفسد نحو الوتر والطلب عليه النبي صلى الله
 عليه وسلم فيجب كالشهاد فيقول المعارض مؤقت بوقت صلاة من الخس فيسن كالفجر
 وخروج بالمقتضى لنقيض الحكم وضده المعارضة بالمقتضى خلاف الحكم فلا يقدح لعدم
 مسددها بدليل المستدل كيقال أئمين الغموس قول بأثم قاله فلا وجوب الكفارة كشهادة الزور
 فيقول المعارض قول مؤكدا للباطل يظن به حقيقته فيوجب اعترى بكشهادة الزور (و) المختار
 في دفع المعارضة المذكورة زائدة على دفعها بكل ما يعترض به على المستدل ابتداء (دفعها بالتزجيح)
 وصف المستدل على وصف المعارض بترجيح مما يأتى في محله ليعين العمل بالراجع وقيل لا تدفع
 بل لأن اعتبر فيها حديثا من أصل الظن لا أصل الاصل وأصل الظن لا يندفع بالتزجيح ورد
 بالوصح به لا يفضى منع قول: ترجيح منه وهو خلاف لاجماع (و) المختار بناء على الاول

فركب الاصل أو وجوده
 في الاصل فركب الوصف
 ولا يقبلان في الاصح ولو
 سلم العلة فأثبت المستدل
 وجودها أو سلمه الخصم
 انقض الدليل ون لم يتفقا
 عليه وعلى علة روا
 المستدل اثباته ثم العلة
 فلاصح قبوله والاصح
 لا يشترط الاتفاق على أن
 حكم الاصل معال أو انص
 على العلة الثالث الفرع
 وهو الحال المشبه في الاصح
 والمتأثر بقول المعارضة
 فيه بمقتضى نقيض الحكم
 وضده ودفعها بترجيح

(أنه لا يجب الإيماء اليه) أي إلى الترجيح (في الدليل) ابتداء لان ترجيح وصف المستدل على وصف معارضة خارج عن الدليل وقيل يجب لان الدليل لا يتم بدون دفع المعارض قلنا لا معارض حينئذ فلا حاجة إلى دفعه قبل وجوده (وشرطه) أي الفرع (وجود تمام العلة) التي في الأصل (فيه) بلا زيادة أو بها كالاسكار في قياس الزينيلحمر والابضاء في قياس الضرب بالتأفيف فيتبدى الحكم إلى الفرع (فان كانت) أي العلة (قطعية) بان قطع يكونها علة في الأصل ووجودها في الفرع كالاسكار والابضاء فيامر (قطعي) قياسها حتى كأن الفرع فيه شبه دليل الأصل فان كان دليله ظنيا لحكم الفرع كذلك (أو) كانت (ظنية) بان ظن كونها علة في الأصل وان قطع بوجودها في الفرع (قطعي وأدون) أي قياسها ظني وهو قياس الادون والتصريح بأنه ظني من زيادتي (كتفاح) أي كقياسه (ير) في باب الربا (بجامع الظم) فانه العلة عندنا في الأصل مع احتمال ما قيل انها القوت والكيل وليس في التامع إلا العلم فثبت الحكم فيه أدون من ثبوته في البر المستعمل على الاوصاف الثلاثة والدليل الذي هو القطعي يشمل قياس الاول والمساوي (وان) أي وشرط الفرع ما ذكر وان (لا يعارض) أي معارضة لا تاتي في دفعها كالمرة التوجيه والتصرح بهذا من زيادتي (و) ان (لا يقوم الفاصع على خلافه) أي خلاف الفرع في الحكم اذ لا حاجة للقياس في شيء مع قيام دليل قطع عن خلافه (وكذا خبر الواحد) أي أدون لا يقوم خبر واحد على خلافه (في الاصح) لانه مقدم على قياس في الاصح كالمرة في بحث الخبر (الاثجربة) أي تخرين (النظر) من المستدل فيجوز القياس المتخالف لانه صحيح في نفسه ولم يصح به معارضة ما ذكره وبدل صحته قوله اذ قد مضى النص والقياس قدم النص (و) ان (يتحد حكمه) أي الفرع (بحكم الأصل) في المعنى كما يشترط في الفرع وجود تمام العلة فيه كالمرة فان لم يتعد به لم يصح القياس لا تنفاه حكم الأصل عن الفرع وجواب عدم الاتحاد فها ذكر يكون بيان الاتحاد فيه كالمرة مما يأتي في عمله كأن يقبس انما هي شهر الذي يظهر الاسم في حومة وطه ائوجه فيقول الحنفى الحرمة في انفسهم منه بكثرة والكفران من أهلها اذ لا يمكنه الصوم منها فدينته فلا تنهى اخرته في حقه فختلف الحكم فلا يصح له ان يفتن فيقول الشافى يمكنه الصوم بان يسل ثم يصوم ويصنع اعتاقه واصحابه مع كثرة انفاقه من أهل كثرة فحكمه متحد والقياس صحيح (و) ان (لا يقدم) حكم الفرع (على حكم الأصل) في الظهور لمكان (حيث لا دليل له) غير القياس على المختار كقياس الوضوء انقسم في وجوب ثمة بغيره لان دليل الوضوء غير القياس فانه تعبد به قبل الهجرة وتيمم ثم تعبد به بعدها اذ لو جاز تقدم حكم الفرع لم يثبت حال تقدمه بل ادليل وهو مجتمع لانه كلف على الاظهر من ان ذكر ما يتعصم ركعوا له في الحنفى التام بوجوب التيمم في الوضوء دون الوضوء غير ان في يتفرق الاتحاد الأصل والفرع في المعنى فان كان يدل على حارة نفسه لا شدة الحسوس بل هو شدة على حارة نفسه من غير دليل لا يورثه (لا يورثه) أي حكم الفرع (بمن حار) وادب ترده على مختار وقيل يستلزم ويجب عيس نفسه فلا يلزم بوجوبه برب الجذبة لاجار القيس في قوله مع لاخوة والاخوة يرد اشتراط ذلك بان انما عسو أن على حرم - ط - ق - غير ذلك بحسب خذ ففهم به ولم يوجد به نص لا جبه ولا بعد (ولا تقدمه) أي أوجع بوائفي (قياس في حكمه) لا تتردد بل يرجع زانيس مع موقعهم وحدثه (على المختار) من غير حواء فسادا بل قد شرع امتناعها وان جاز تعدد الدليل نظر إلى ان الحاجة في القيس انما بدعو عند هذه النص الاجماع

وانه لا يجب الإيماء اليه في
المدى وشرطه وجود
تمام العلة فيه فان كانت
قطعية فقطعي وظنية
قطعي وأدون كتفاح
بجامع الظم وأن
لا يعارض ولا يقوم الفاصع
على خلافه وكذا خبر
واحد في الاصح لا
يشجر به النظر ويتحد
حكمه بحكم الأصل ولا
يتقدم على حكم الأصل
حيث لا دليل له لا يورثه
بمن حار ولا يورثه
وإجماع بوائفي على المختار

قلنا أدلة القياس مطلقة عن اشتراط ذلك وعلى الاول جرى الاصل لكنه خالفه قبل في النص جرى فيه على الثاني (الرابع) من أركان القياس (العلة) ويعبر عنها بالوصف الجامع بين الاصل والفرع وفي معناها شرا أقوال يبنى عليها مسائل تأتي (الاصح انها) أي العلة (المعرف) للحكم فغنى كون الاسكال متلاعبة أنه معرف أي علامة على حومة المسكر وقالت المعتزلة هي المؤثر في بذاته في الحكم بناء على قاعدتهم من انه يتبع المصلحة أو المفسدة وقيل هي المؤثر في جعله تعالى لا بالذات وقيل هي الباعث عليه ووردانه تعالى لا يبعثه شيء على شيء ومن عبر عن الفقهاء عنها بالاباحات أراد كإقلال السبكي انها ملزمة للمكلف على الامتنال (و) (الاصح) (ان حكم الاصل) على القول بأنها المعرف (ثابت بها) لا بالنص وقالت الحنفية ثابت بالنص لانه القيد للحكم قلنا لم يفده بقيد كون محله أصلا يقاس به الذي الكلام فيه والمقيد له العلة لانها منسأة التعدية المحقة للقياس فالمراد بثبوت الحكم بها معرفته لانها معرفة له (وقد تكون) العلة (دافعة للحكم) أي لتعلقه بالعدالة فانها تدفع حل الشكاح من غير صاحبها ولا ترفعه كأن كانت عن شبهة (أورافعة) له كالطلاق فانه يرفع حل التمتع لا يدفعه لجواز الشكاح بعده (أورافعة لها) أي الدفع والرفع كالرضاع فانه يدفع حل الشكاح و يرفعه وتكون العلة (وصفا حقيقيا) وهو ما يتصل في نفسه من غير توقف على تعريف أو غير (ظاهرا منضبطا) لاختفاء أو مضطر بالاعظم في الربوى (أو) (وصفا عرفيا مطردا) أي لا يختلف باختلاف الاوقات كالشرف والخسة في الكفاءة (وكنذا) تكون (في) (الاصح) (وصفا لعويا) كتعليل حومة التعمد بتسميته خراباء على ثبوت اللغة بالقياس وقيل لا يميل الحكم الشرعي بالامر القوي (أو حكما شرعيا) سواء أ كان المعاول كذلك كتعليل جواز زهر المشاع بجواز بيعه أو أمرا حقيقيا كتعليل حياة الشعر بحرمته بالطلاق وحله بالشكاح كاليد وقيل لا تكون حكما لأن شأن الحكم أن يكون معلولا لآلة لا لآلة وورد بان العلة بمعنى المعرف ولا يمنع ان يعرف حكم حكما وغيره وقيل لا تكون حكما شرعيا ان كان المعاول أمرا حقيقيا (أو) (وصفا مركبا) كتعليل وجوب القود بالقتل العمد العلوان لمسكافي وقيل لا يكون علة لأن التعليل بالمركب يؤدي الى محال اذ ابتداء جزمه تنقضي علبته فبان أنه آخر يلزم تحصيل الحاصل لان انتفاء الجز عليه لعدم العلية قلنا انما يؤدي الى ذلك في العلل العقلية لا المعرفات وكل من الانتفاءات هنا معرف لعدم العلية ولا استعمال في اجتماع معارف على شيء واحد وقيل يكون علة ما لم يزد على خسة أجزاء (وشطره للاخلاق) بحكم الاصل (بها) أي بسبب العلة (أن تستعمل على حكمة) أي مصلحة مقصوده من شرع الحكم (سبب) أي تحمل المكلف حيث يطالع عليها (على الامتنال وتصلح شاهد الامانة للحكم) بالة تحفظ لفوس فالدحكمة رب وجوب القود على علمه السابقة فان من علم أن من قتل اقصى ممانسكف عن القتل وقد لا ينسكف عنه توطن انفسه على تلفها وهذه الحكمة بعث المكلف من القاتل وولى الامر على امتثال الامر الذي هو إيجاب القود بان يمكن كل منهما وزر اقتضى من القود ويصلح شاهد الامانة وجوب القود بعلة فيلحق حينئذ القتل بمثل بالقتل بتعدد في وجوب القود لاشتراكهما في العلة المستتمة على الحكمة المذكورة فعنى اشتراكها فيها كونها ضابطا لها كالتفرغ في حل القصر مثلا (ومانها) أي العلة (وصف وجودي) يخل بحكمتها) كالدين على القوم بأنه مانع من وجوب الزكاة على المدين فانه وصف وجودي يخل بحكمة العلة لوجوب الزكاة المعزل بملك النصاب وهي الاستغناء بملكه اذا المدين لا يستغنى بملكه لاحتياجه الى وقايد ينه به ولا يضر خالو المثال عن الاخلاق الذي الكلام فيه وتعيير في يما ذكر اولى

الرابع العلة الاصح انها المعرف وان حكم الاصل ثابت بها وند تكون دافعة للحكم أورافعة أو دفعة لها وصفا حقيقيا ظاهرا منضبطا أو عرفيا مطردا وكذا في الاصح لعويا أو حكما شرعيا ومركبا وشطره للاخلاق بها أن تستعمل على حكمة تبعث على الامتنال وتصلح شاهد لآمانة الحكم ومانعه وصف وجودي يخل بحكمتها

مما عبر به لما ينشئ في الحاشية (ولا يجوز في الأصح كونها الحكمة ان لم تنضب) كالمستحق في السفر لعدم انضباطها فان انضبطت بازكار جهه الأمدى وابن الحجاب وغيرهما لا تنفاه الحذور وقيل يجوز مطلقا لانها الشروع لما للحكم وقيل لا يجوز مطلقا وقضية كلام الاصل ترجيحه وحمل الخلاف اذالم تحصل الحكمة من ترتيب الحكم على الوصف يقينا أو ظنا كإسباتي إضاحه في مبحث المناسبة (د) لا يجوز في الأصح وفاقا لابن الحجاب وغيره (كونها عدمية) ولو بعدمية جزئها أو باضافتها بان يتوقف تعاقبها على تمقل غيرها كالابوة (في) الحكم (التبوي) فلا يجوز حكمت بكذا لعدم كذا أو لا برة بناء على ان الاضافى عدى كلسيا في تصحيحه وأخر الكتاب وذلك لأن العلامة بمعنى العلامة يجب ان تكون أجلي من اللعل والعدى أخفى من التبوي وقيل يجوز لصحة أن يقال ضرب فلان عبده لعدم أمثاله أمره وأجيب بفتح التعليل بذلك وانما يصح بالنكف عن أمثاله وهو أمر تبوي والخلاف في عدم الخلاف بخلاف المطلق لا يجوز ان تعليل به قطعا لان نسبتها الى جميع الاحمال على السواء فلا يمكن كونهه ولا يجوز وفاقا لتعليل التبوي بثله كتعليل حومة البحر بالاسكار والعدى بهذه كتعليل عدم محبة التصرف بدسم العقل والعدى بالتبوي كتعليل ذلك بالاسراف (ويجوز ان تعليل بمالا يطالع على حكمته) كتعليل الروى بالطم وغيره (ويثبت الحكم فيما يقطع بانها مافية للمظنة في الأصح) لجواز انقصه سفر لمن ركب مغبة قطعت به مسافة القصير في لحظة بالمشقة وقيل لا يثبت وعبه الجديون اذ لا عبرة بالمظنة عند تحقق اشتد اللئنة وعلى الاول يجوز الاخلاق للمظنة كالحاق القطر بالتصرف فياذ كر فمر من انه يشتر في الاخذ بالعلية اشتباها على حكمه شرط في الجلة وللقطع بجواز الاخلاق ثم ثبوت الحكم فياذ كر غير مطرد بل قد يمتكن حتى قام من التزم متيقنا فها رقيقه فلا تثبت كراهة غشها في ماء قليل قبل غشها لانا بل نثبت خلاف الامام الحرميين والترجيح من ز يادى (والاصح جواز التعليل به) بالغة (القصرة) وهي التي لا تعدى على النص (كونها على الحكم أو جزاءه) اخص بان لا توجد في غيره (أو وصفه الخاص) بان لا يصف به غيره فلا دل كتعليل حومة الروى الذهب بكونه ذهباً وفي الفضة كذلك والثاني كتعليل قض الوضوء في الخارج من السيلين بالخروج منهما والثالث كتعليل حومة الرابى النعدين بكونهما مقام الاشياء وخروج باخاص في صورتين غيره فلا قصور فيه كتعليل الخنفية للنفس فياذ كر بخروج النجس من البدن شامل لما ينقض عندهم من النقص ونحوه وكتعليل روى نابر بالطم وقيل يتمتع اسعيليل بالفرصة لمطاع لطم فثمتها وقيل يتمتع ان لم تكن ثابتة بنص أو اجاب لذلك (د) نحن لانسلم ذلك بل (من) فوالها معرفة المناسبة بين حكم وعمله فيكون ادمى للمصوب (وقوية النص) لئلا على معاولها بين يكون ضهر لاقطعيا (د) الاصح جواز التعليل (بما علفب) كتعيل السهمي بحاسة بوز ما يؤكل له بان يبول كقول ادمى وقيل لا يجوز لا نصيب بالضرورة فلا ترى حومة آخر نسبت آخر بخلاف مذهب من كونه عظام اللعدين فانه تعين بالوصف (د) الاصح جوار تعبيل (بشقي) لما حوخن فعل كاسارو في قوله تعالى واسرق وسارق الآية ومن صفة كايض فـ سخود من يبيض وقيل يمنع فيما وزعم الاصل الا نطق على الجواز في الاول وتعليل بالثاني من باب تشبه اضوري كقبض اخين على الثقل في عدم وجوب الزكاة وسيا في الخلاف فيه (د) الاصح جوار التعليل شرعا وعلا للحكم الواحد الشخصي (بعد شرعية) تين فـ كرمه فلها علامات ولاماع من جنابع علامات على شيء واحد (وهو) (فم) كافي للمس والنس والبول النوجب كل منه، المحدث وقيل

ولا يجوز في الأصح كونها
الحكمة ان لم تنضب
وكونها عدمية في التبوي
ويجوز ان تعليل بمالا يطالع
على حكمته ويثبت الحكم
فيما يقطع بانها فيه
المظنة في الأصح والأصح
جواز تعليل بالقاصرة
كونها محل الحكم أو
جزء أو وصفه الخاص
ومن فوائده معرفة
النسبة وتقوية النص
ومس نقب وبالمستقى
بهذه شرعية وهو واقع

يجوز ذلك في الملل المتصورة دون المستنبطة لان الاوصاف المستنبطة الصالح كل منها العلية يجوز
 أن يكون مجموعها العلة عند الشارع فلا يتعين استقلال كل منها بالعية بخلاف ما نص على استقلاله بها
 وأجيب بأنه يتعين الاستقلال بالاستنباط أيضا وقيل يمنع شرعا مطلقا اذ لو جاز شرعا لوقع لكنه لم يقع
 قلنا بتقدير تسليم الزوم لان سلم عدم وقوعها من علة الحدث وقيل يمنع عقلا وهو الذي صححه
 الاصل وقيل يجوز في التعاقب دون المصلحة للزوم المحال الآتي لها بخلاف التعاقب لان الذي يوجد فيه
 بالثانية مثلا مثل الاول لا عينه وعلى منع التعدد فابطل كراهية الجيز من التعدد اما أن يقال فيه العلة مجموع
 الامور أو أحدها لا بعينه أو يقال فيه الحكم متعدد بمعنى أن الحكم المستند الى واحد منها غير المستند
 الى آخر وان اتفقنا على كقولنا بكل من ذلك أما العلة العقلية فيمتنع تعددها مطلقا للزوم المحال منه
 كالجميع بالقيضين فان الشيء باستداده الى كل منها يستغنى عن الباقي فيلزم أن يكون مستغنيا عن
 كل منها غير مستغنى عنه وذلك جمع بين التقيضين ويلزم في التعاقب محال آخر وهو تحصيل الحاصل
 حيث يوجد بعد ما عدا الاولى عين ما وجد بها وفارقت العلة العقلية الشرعية على الأصح بان المحال
 المذكور انما يلزم فيها لافادتها وجود المعلول بخلاف الشرعية التي هي معرفة فاتها انما يفيد العلم به
 سواء أفسر المرفع بما يحصل به التعريف أم بما من شأنه التعرف (وعكسه) وهو تحليل أحكام
 بالغة (جائز وواقع) جزاياه على الاصح من تفسير العلة بالمعرف (اثباتا كاسرفة) فانها علة
 لوجوب القطع ولوجوب الغرم ان تلف المروق (ونقيا كالخض) فانه علة لعدم جواز الصوم
 والصلوة وغيرهما ما على تفسير العلة بالباعث فكذلك على الاصح وقيل يمنع تحليلها بالغة بناء على اشتراط
 المناسبة فيها لان مناسبتها حكم يحصل المقصود منها بترتيب الحكم عليها فلانما يتأتى لزوم تحصيل
 المصلحة قلنا لان سلم ذلك لجزا تعدد المقصود كما في السرفة المرتب عليها القطع بزواجها والغرم جبرا
 لما تنفس من المال وقيل يمنع ذلك ان تضاد الاحكام كالتأيد ليدلحة البيع وبطال الاجارة لان الشيء
 الواحد لا يتناسب المتضادات (و) شرط (للحاق) بالغة (ان لا يكون ثبوتها متأخرا عن ثبوت
 حكم الاصل في الاصح) سواء أفسرت بالباعث أم بالمعرف لان الباعث على الشيء والمعرف له لا يتأخر
 عنه وقيل يجوز تأخر ثبوتها بناء على تفسيرها بالمعرف كما يقال عرق الكلب نجس كلها لانه
 مستفتر لان استقذاره انما يثبت بعد ثبوت نجاسته قلنا قوله بناء على تفسيرها بالمعرف انما يثبت
 بتفسير المرفع بما من شأنه التعرف لا بتفسيره بما يحصل به التعرف الذي هو المراد للثابتين عليه
 تعريف المرفع وعلى تفسيره بالاول فتعريف المتأخر للمتقدم جائز وواقع اذا لم يحدث يعرف القديم
 كالعلم بوجود الصانع تعالى (و) شرط الحاق بالغة (ان لا تعود على الاصل) الذي استنبطت
 منه (بالابطال) لحكمه لانه مشروطا باطلا له ابطالها كتحليل الحنفية وجوب الشاة في
 الزكاة بدفع حاجة الفقير فانه يجوز لاخراج قيمه الشامض الى عدم رجوعها عينا بالتخيير بينها
 وبين قودها (ويجوز عودها) على الاصل (بالخصيص) له (في الاصح غالبا) فلا
 بشرط عدمه كتحليل الحكم في آية اولاستم النساء ان الممس مظلنة التمتع أي التلذذ فانه يخرج
 من النساء المحارم فلا ينقض لمسهن الوضوء وقيل لا يجوز ذلك فيشترط عدم التخصيص فينقض
 لمس المحارم الوضوء عملا بالعموم والنصحيح من زيادتي وخروج بالتخصيص التعميم فيجوز العود به
 قطعاً كتحليل الحكم في خبر الصحيحين لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان بقسوس الفكر
 فانه يشمل غير انصب أيضا وزيادتي غالبا لتحليل نحو احكم في خبر النهي عن بيع اللحم بالحيوان
 بانه يبيع بوي باصله فانه يقتضي جواز البيع بغير الجنس من ما كولي وغيره كاهو واحد قولي الشافعي

وعكسه جائز وواقع اثباتا
 كالسرفة ونقيا كالخض
 وللا لحاق أن لا يكون
 ثبوتها متأخرا عن ثبوت
 حكم الاصل في الاصح
 وأن لا تعود على الاصل
 بالابطال ويجوز عودها
 بالتخصيص في الاصح
 غالبا

لكن أظهرهما المنع نظر العموم (د) شرط للأخلاق بالعلة (ان لا تكون) العلة (المستنبطة معارضة بمناف) لقتضاها (موجود في الاصل) اذ لا عمل لحاص وجوده الإجماع ومثل له بقول الحنفى في نفي وجوب التثبيت في صوم رمضان صوم عين فيتأدى بالنية قبل الزوال كالنفل فيعارضه الشافعى بأنه موصوم فرض فيحتاج فيه بخلاف النفل وهو مثال للمعارض في الجملة وليس منافيا ولا موجودا في الاصل ونخرج بالاصل الفرع فلا يشترط اتفاق وجود ذلك فيه لصحة العلة وقيل يشترط أيضا ومثله بقولنا في مسح الرأس يركن في الوضوء فيسن تثليثه كغسل الوجه فيعارضه الخصم بقوله مسح فلا يسن تثليثه كالمسح على الخفين وهو مثال للمعارض في الجملة وليس منافيا وإنما ضعف هذا الشرط وإن لم يثبت الحكم في الفرع عند اتفاقه لأن الكلام في شروط العلة وهذا شرط لثبوت الحكم في الفرع لا للعلة التي الكلام فيها واتخاذ المعارض باله لأنه قد لا ينافى كاسيا في فلا يشترط اتفاقه ويجوز أن يكون هوة أيضا بناء على جواز التعليل بصل (د) شرط للأخلاق بالعلة (ان لا تخالف لخاصا أو اجاعا) لتقدمهما على القياس فخالفة النص كقول الحنفى المرأمة الساكنة لبعثهما فيصح نكاحها بغير إذن ولها قياسا على بيع سلعها فإنه مخالف لتبديل أبي داود وغيره إيماء المرأة نكحت نفسها بغير إذن ولها فسكاحها باطل ومخالفة الإجماع كقياس صلاة المسافر على صومه في عدم الوجوب بجامع السفر الشاق فإنه مخالف للإجماع على وجوب أدائها عليه (و) ان (لا تتضمن) العلة (المستنبطة زيادة عليه) أى على النص أو الإجماع (منافية مقتضاها) بأن يدل النص مثلا على علية وصف يزد الاستنباط فيه فممنافيا للنص فلا يعمل بالاستنباط لتقدم النص عليه والتقييد بالمستنبطة من زبدى (د) شرط للأخلاق بالعلة (ان تتضمن) في الاصح فلا تكفى المهمة لأن العلة مشأ التعدية المحقة لقياس النية هو الدليل ومن شأن الدليل أن يكون معيناً فكذلك المنشأ المحقق لم يقل يكتفى المهمة من أمرين فأكثر المشتركة بين القيس والمقيس عليه (لأن لا تكون) العلة (وصفا مقدرًا) فلا يشترط في الاصح كتعليل جواز التصرف بالملك الذى هو معنى مقدر شرعى في محل التصرف وقيل يشترط ذلك ورجه الاصل تبعاً للإمام الرازى (ولا ان لا يشمل دليلها حكم الفرع لمصومه) وخصوصه فلا يشترط في الاصح لجواز تعدد الادلة وقيل يشترط ذلك للاستثناء حيث أنه عن القياس بذلك الدليل ورجه الاصل مثال الدليل في العموم خبر من الطعام بالطعام مثلاً بمثل فإنه دال على علية الطعام فلا حاجة على هذا القول في اثبات روية التفاح مثلاً إلى قياسه على ابر بجامع الطعام للاستثناء عنه بمصوم الخبر ومثاله في الخصوص خبر من فاء أو رغب فيتوضاً فإنه دال على علية الخرج النجس في نقض الوضوء فلا حاجة للحنفى إلى قياس النية أو الرغف على الخرج من السبلين في نقض الوضوء بجامع إخراج النجس للاستثناء عنه بخصوص خبر (ولا القطع في) صورة العلة (المستنبطة بحكم الاصل) بأن يكون دليله قطعياً من كتب أو سنة متواترة وأجاء قطعى (ولا القطع بوجودها في الفرع والاستثناء مخالفتها منه) فلا يشترط في الاصح بل يكتفى الظن بذلك لأنه غاية الاجتهاد فيها يقصد به العمل وقيل يشترط قطعهما لأن الظن يصف بكثره المقدسات فرما يزل وإماما مذهب الصحابي فيسبحه فلا يشترط اتفاق مخالفة العلة له وقيل يشترط لأن الظاهر استناده إلى النص الذى استندت منه العلة (ولا انتفاء المعارض لها) في الاصل فلا يشترط (في الاصح) بذه على جواز تعدد العدل كاهورى الجمهور وقيل يشترط بناء على منع ذلك ولأنه لا عمل لعله حيث أنه لا يرجع والتقييد بالمستنبطة في الأربع

وأن لا تكون المستنبطة معارضة بمناف موجود في الأصل وأن لا تخالف لخاصاً أو اجاعاً ولا تتضمن المستنبطة زيادة عليه منافية مقتضاها وإن تضمن لأن لا تكون وصفا مقدرًا ولأن لا يشمل دليلها حكم الفرع لمصومه وخصوصه ولا القطع في المستنبطة بحكم الاصل ولا القطع بوجودها في الفرع ولا اتفاق مخالفتها منه صحابي ولا انتفاء المعارض لها في الاصح

من زائد في (والمعارض هنا) بخلافه فيما مر حيث وصف بالتناقض (وصف صالح للعلية كصلاحية المعارض) يفتح الرأى لها (ومفوض للاختلاف) بين المتناظرين (في الفرع كالطمع مع الكيل في البر) فكل منهما صالح للعلية فيه مفوض للاختلاف بين المتناظرين (في التفاح) مثلاً فندلر بوى كالب بعة الطمع وعندا خصم المعارض بأن العلة الكيل ليس بر بوى لاتقاء الكيل فيه وكل منهما يحتاج الى ترجيح وصفه على وصف الآخر (والاصح) انه (لا يلزم) المعارض في وصفه أي بيان اتفائه (عن الفرع) مطلقاً للحصول مقصود من هدم ما جعله المستدل العلة بمجرد المعارضة وقيل يلزمه ذلك مطلقاً ليقيد اتقاء الحكم عن الفرع الذي هو المقصود وقيل يلزمه ان صرح بالفرق بين الاصل والفرع في الحكم فقال مثلاً لا راي في التفاح بخلاف البر وعرض عليه الطمع فيه لانه بتصرحه بالفرق التزمه (و) انه (لا) يلزمه (ابداً أصل) يشهد لوصفه بالاعتبار للمصر وقيل يلزمه ذلك حتى تقبل معارضته كان يقول العلة في البر الطمع دون القوت بدليل الملح فالتفاح مثلاً بوى (والمستدل الدفع) أي دفع المعارضة بأوجه ثلاثة وان عدها الاصل أربعة (بلنعم) أي يمنع وجود الوصف المعارض به في الاصل ولو بالقدح كأن يقول في دفع معارضة الطمع بالكيل في الجو زمناً لا نسلم انه مكمل لان العبرة بعبادة زمن النبي صلى الله عليه وسلم وكان اذا ذاك موزناً ومعدوداً وكان يقدر في عليه الوصف ببيان خضائه أو عدم انضائه أو غير ذلك من مفسدات العلة (وبيان استقلال وصفه) أي المستدل (في صورة ولو) كان البيان (مظاهر علم) كما يكون بالاجماع أو بالنص القاطع أو بالمظاهر الخاص (ان لم يتعرض) أي المستدل (للتعميم) كأن يبين استقلال الطمع المعارض بالكيل في صورة بغير مسلم الطعام با نفعاً مثلاً بل والمستقل مقدم على غيره فان تعرض للتعميم كقوله فثبت ر بوى ك ما معطوف خرج عن ثبات الحكم بالتقاسم الذي هو صدد الدفع عنه الى اثباته بالنص ونتج المعارضة سالمة من القدر فلا يتم القياس (والمطالبة) للمعارض (بالتأثير) لوصفه ان كان مناسباً (وأشبهه) ان كان غير مناسب هذا (ان لم يكن) دليل المستدل على العلية (سبباً) بان كان مناسباً أو شها تحصل معارضته بمثله فان كان سبباً فلا مطالبة به بذلك اذ مجرد الاحتمال قاذح فيه (ولو قال) المستدل لا معترض (ثبت الحكم) في هذه الصورة (مع اتقاء وصفك) التي عارضت به وصفي عنها (لم يكف) في الدفع (وان وجد) ولو يفرض المتناظرين (معه) أي مع اتقاء وصف المعارض عنها (وصفه) أي وصف المستدل فيها لاستوائهما في اتقاء وصفهما ان لم يوجد مع ما ذكر وصف المستدل وبناء على جواز تعدد العلل مطلقاً وقيل يكفي في الشئ الثاني بناء على امتناع تعدد العلل بخلافه في الاول لا يكفي لاستوائهما فيها وهذا وجه الاصل ثم ذكر في اتقاء وصف المستدل زيادة على عدم الاكتفاء مبنية على ما صححه من امتناع تعطيل بعينين وحاصلها مع الايضاح ان المستدل ينقطع بما قلة الاعتراف فيه بالغاء وصفه حيث سوى وصف المعارض فيا قدح هو به فيه (ولو أبدى المعارض) في الصورة التي أي وصفه فيها: المستدل (ما) أي وصفاً (متخلف للمنفى سمي) ما أبداه (تعدد الوضع) لتعدد ما وضع أي بني عليه الحكم عنده من وصف بعد آخر (وزالت) بما أبداه (قائدة الالفاء) وهي سالمة وصف المستدل عن التخصيم (مالم بلغ المستدل الخلف بغير دعوى قصوره أو) دعوى (ضعف معنى المظنة) العالي بها أي ضعف المعنى الذي اعتبرت المظنة له (وسلم) المستدل (ان الخلف مظنة) وذلك بان لم يتعرض المستدل لالفاء الخلف أو تعرض له بدعوى قصوره أو بدعوى

والمعارض هنا وصف صالح للعلية كصلاحية المعارض ومفوض للاختلاف في الفرع كالطمع مع الكيل في البر في التفاح والاصح لا يلزم المعارض في وصفه عن الفرع ولا ابداً أصل والمستدل الدفع بالتمنع وبيان استقلال وصفه في صورة ولو بظاهر عام ان لم يتعرض للتعميم وبالمطالبة بالتأثير أو الشبه ان لم يكن سبباً ولو قال ثبت الحكم مع اتقاء وصفك لم يكف وان وجد معه وصفه ولو أبدى المعارض ما تخلف للمنفى سمي تعدد الوضع وزالت قائدة الالفاء مالم بلغ المستدل الخلف بغير دعوى قصوره أو دعوى ضعف معنى المظنة وسلم ان الخلف مظنة

ضعف معنى المظنة فيه وسلم ما ذكر بخلاف ما إذا ألقاه بخبر الدعوتين أو بالثانية ولم يسلم ما ذكر
فلاتر ولقائمة الغائه (وقيل دعواهما) أى القصور و ضعف معنى المظنة مع التسليم (الغائه)
للكلف أيضا ينافى الأولى على امتناع التعليل بالقاصرة وفى الثانية على تأثير ضعف المعنى فى المظنة
فلاتر ولقائمة الغائه الأول مثال تعدد الوضع ما يأتى فيما يقال يصح أمان العبد للحرب
كله بجامع الاسلام والتكليف فانهما مظنتا اظهرا مصلحة الإيمان من بذل الأمان فيعترض
الحنفى باعتبار الحرية مهما فاتها مظنة فراغ القلب للنظر بخلاف الرقية لاشتغال الرقيق بمخدمة
سيده قبلنى الشافعى الحرية بثبوت الأمان بدونها فى العبد المأذون له فى القتل اتفاقا فيجيب
الحنفى بان الاذن له خلف الحرية لانه مظنة بذل رسمه فى انتظار فى مصلحة القتال واليمين
(ولا يكتفى) فى دفع المعارضة (رجحان وصف المستدل) على وضعها بمرجح ككونه أنسب
أو أشبه من وصفها بناء على جواز تعدد العمل فيجوز ان يكون كل من الوصفين علة وقيل
يكتفى بناء على منع التعدد و رجح الأصل (وقد يعترض) على المستدل (باختلاف جنس
الحكمة) فى الفرع والاصل (وان اتحد الجامع) بين التمرع والاصل كإدنى فيما يقبل بعد
اللائط كزائى بجامع ايلاج فرج فى فرج مسنهي طبعه محرم شرعا فيعترض بان الحكمة فى
حرمة الاواط الصيانة من ذلته وفى حومة الزنا دفع اختلاط الانسب المؤدى هوايوهما
مختلفتان فيجوز ان يختلف حكمهما بان يقصر الحكم على الزنا فيكون خصوصه معتبرا فى علة
الحكم (فيجيب) عن الاعتراض (بحذف خصوص الاصل عن الاعتبار) فى اربعة طرائق
من طرق ابطالها فيسلم ان الطلعي تفسر المشترك فقط كحصر فى المثال لام خصوص الزنا فيه
(والعلة اذا كانت وجود مانع) من الحكم كابوة تقال للمنفعة من وجوب قتله بولم (وإثناء
شرط) كعدم احسان الزانى المشترك لوجوب رجه (لاستئزم وجود مقتضى فى الاصح)
وقيل تستلزمه والا كان استثناء الحكم لاتقاء المقتضى لالمافرض من وجود مانع و إثناء
شرط قلنا يجوز ان يكون استثناءه لمافرض أيضا لجواز تعدد مانع

مسائل العلة

أى هذا مبحث الطرق الدالة على علة الشيء (الأول الاجماع) كلاجماع على ان العلة فى خبر
الصحيحين لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضب من تشويش الغضب بفكر فيفس بالخشب عود
يشوش الفكر نحو جوع وشبع مفرطين وكلاجماع على ان العلة فى تقديم الاخ الشقيق فى
الارث على الاخ للاب اختلاط المذهب فيه فيقاس بتقديمه عليه فى ولاية شكاك وصلاة
الجنائز ونحوهما (الثانى) من مسائل العلة (الص صريح) بان لا يحتمل عبرانية
(كعلة كذا فلسف) كذا (فن أجل) كذا (فحقوك) شعبيات (رأى) كعلة
تعالى من أجل ذلك كتبنا على بنى اسرائيل • كى لا يكون دولة بين اغنياء منكم ان
لاذناك ضعف احياة وصف الممات وقها عطف بالهاء وفيها بقى اشارة الى دون مافيه
رتبة بخلاف ما عطف بنوار (و) النص (ضار) بان يحتمل عبرانية حمله لا موجد
(كلام ظاهرة) نحو كتاب أنزلناه انك تخرج من من عصبائى نور (فقدرة)
نحو ولا تطلع كل خلاف الى دله ان كان ذواتا وسين الى لان (دله) نحو رجة من له
أى لاجلها لتعلم (فالساء فى كرم شرع) وتكون فيه فى حكم كعقوبة نصف ونسرق
والسارقة فاقطعوا أيديهما وفى توصف تكبر اصحبيى فى حرم تبنى وقصته وقت لا تسود

وقيل دعواهما الغاء ولا
يسكنى رجحان وصف
المستدل وقد يعترض
باختلاف جنس الحكمة
وان اتحد الجامع فيجيب
بحذف خصوص الاصل
عن الاعتبار والعلة اذا
كان وجود مانع وإثناء
شرط لاستئزم وجود
مقتضى فى الاصح

مسائل العلة

لأول الاجماع لثانى النص
صريح كذا ففسب
من جعل فحقوك واذن
وظاهر كلام ظاهرة
نقدرة به فده فى
كلام الشارح

طيبا ولا تخسر وأمره فانه يبعث يوم القيامة مليبا (ف) في كلام (الراوى الفقيه ف) في كلام الراوى (غيره) أى غير الفقيه وتكون فيهما في الحكم فقط وقال بعض المحققين في الوصف فقط لان الراوى يحكى ما في الوجود وذلك كقول عمران بن حنين سها رسول الله صلى الله عليه وسلم فسجلوا له أبو داود وغيره وكل من القولين صحيح وان كان الاول أظهر معنى والثاني أدق كما بينته في الحاشية (فان) المسكورة المشددة كقوله تعالى رب لا تفر على الارض من الكافرين الآية وتعبى بالفاء في الاخيرة من زيادى (واذ) نحو ضربت العبد اذا ساء أى لساؤه (وما مرى) مبحث (الحروف) مما يرد للتعليل غير المذكور هنا وهو يد وحى وعلى ومن فلتراجع وانما لم تكن المذكورات من الصريح لجبها لتبر التعليل كالعاقبة في اللام والتعدي في الباء ومجرد العطف في الفاء ومجرد التأكيد في ان والبدل في اذ كما مرى مبحث الحروف (الثالث) من مسالك العلة (الاياء وهو) لغة الإشارة الخفية واصطلاحا (اقتران وصف ملفوظ بحكم ولو) كان الحكم (مستنبطا) كما يكون ملفوظا (للم يكن لتعليل هو) أى الوصف (أو نظره) لنظر الحكم حيث يشار بالوصف والحكم الى نظريهما أى لو لم يكن ذلك من حيث اقتارانه بالحكم لتعليل الحكم به (كان) ذلك الاقتران (بعيد) من الشارع لا يلىق بقصاحته واتبائه بالالفاظ في محالها والاياء (حكيمه) أى الشارع (بعد سماع وصف) كقوله خبر الاعرابى واقعت أهلى في نهار رمضان فقال النبي صلى الله عليه وسلم أعنتى ربة الى آخره ورواه ابن ماجه بمعناه وأصله في الصحيحين فأمره بالاعتق عند ذكر الوقوع يدل على انه علة والاخلال السؤال عن الجواب وذلك بعيد فيقدر السؤال في الجواب فكانه قال واقعت فاعتق (وذكره في حكم وصفه لو لم يكن علة) (لم ينفذ) ذكره كقوله صلى الله عليه وسلم لا يحكم أحد بين اثنين وهو غضبان فتعديه المنع من الحكم بحالة الغضب المشوش للفكر يدل على انه علة والاخلال ذكره عن الفائدة وذلك بعيد (وتقر به بين حكمين بصفة) اما (مع ذكرهما) تكبر الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم جلس للفرس سهمين وللرجل أى صاحبه سهمان فتقر به بين هذين الحكمين بهاتين الصفتين لو لم يكن لعلية كل منهما لكان بعيدا (أو) مع (ذكر أحدهما) فقط تكبر انتمذى القاتل لا يوث أى بخلاف غيره المعلوم اوته فالتفر يق بين عدم الارث المذكور والارث المعلوم بصفة القتل في الاول لو لم يكن لعليته له لكان بعيدا (أو) تقر به بين حكمين اما (بشرط) تكبر مسلم التهب بالذهب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعير بالشعير والقر بالقر والمالح بالمالح مثلا بمثل سواء بسواء بياييد فاذا اختلفت هذه الاجناس فيبيعوا كيف شتم اذا كان يداييد فالتفر يق بين منع البيع في هذه الاشياء متفاضلا وجوازه عند اختلاف الجنس لو لم يكن لعلية الاختلاف لم جواز لكان بعيدا (أو غايه) كقوله تعالى ولا تقر بوهن حتى يظهن أى فاذا أظهرن فلا تمنع من قربانهن كما صرح به عقبه بقوله فاذا أظهرن قانونهن فتقر به بين المنع من قربانهن في الخيض وجوازه في الطهر لو لم يكن لعلية الطهر للجواز لكان بعيدا (أو استثناء) كقوله تعالى فتصاف ما فرتم الا ان يعفون أى الزوجات عن النصف فلا شيء لمن فتقر به بين بوث النصف لمن واتفاهه عند عفوهن عنه لو لم يكن لعلية العفو للاستثناء لكان بعيدا (أو استدراك) كقوله تعالى لا يؤخذكم الله باللغو في ايمانكم الى آخره فتقر به بين عدم المؤاخضة بالايان والمؤاخضة بها عند تعقيدها لو لم يكن لعلية التعقيد للمؤاخضة

فالراوى الفقيه فيه فان واذ وما مرى في الحروف الثالث الاياء وهو اقتران وصف ملفوظ بحكم ولو مستنبطا لو لم يكن لتعليل هو أى نظيره كان بعيدا حكمه بعد سماع وصف وذكره في حكم وصفه لو لم يكن علة لم ينفذ وتقر به بين حكمين بصفة مع ذكرهما أو ذكر أحدهما أو بشرط أو غايه أو استثناء أو استدراك

لأن كان بعيدا (وترتيب حكم على وصف) كأكرم العلماء فترتيب الأكرام على العلم لو لم يكن لطية العلم له كان بعيدا (ومنه) أي الشارع (بما قد يفوت المطلوب) كقوله تعالى فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع فالنوع من البيع وقت نداء الجمعة الذي قد يفوتها لو لم يكن لظنة تفويتها لكان بعيدا وهذه الأمثلة أسلم ما اتفق على أنه إجماع وهو أن يكون الوصف والحكم ملفوظين وخروج الملفوظ أي فعلا وقوة الوصف المستنبط فليس إقراره بالحكم إجماع قطعا أن كان الحكم مستنبطا أيضا ولا فليس إجماع في الأصح بخلاف عكسه وهو الوصف الملفوظ والحكم المستنبط فإنه كامل إجماع في الأصح تزيلا للمستنبط مغزلة للملفوظ وفارق ما قبله باستلزام الوصف الحكم فيه بخلاف ما قبله لجواز كون الوصف أعم مثله قوله تعالى وأحل الله البيع حله مستلزما لصحته ومثال ما قبله تحليل حكم الربويات بالعلم أو غيره والزراع كقَالَ المضطلفي معنى على تفسير الإجماع وإما مثال النظر فكخبير الصحيحين أن امرأة قالت يا رسول الله إن عمتي ماتت وعليها صوم شهر فأصوم عنها فقال رأيت لو كان على أمك دين فقتلته أكان يؤدي ذلك عنها قالت نعم قال فمضى عن أمك أي فإنه يؤدي عنها سألته عن دين الله على ليلت وجواز قتله عنه فذكر لم يدين الآدمي عليه وأقر على جواز قضائه عنه وهما نظيران فأولم يكن جواز القضاء فيها لعلة الدين له كان بعيدا (ولا تسترط) في الإجماع (مناسبة) لوصف (الموحي إليه) للحكم (في الأصح) بناء على أن العلة بمعنى المعروف وقيل تسترط بناء على أن معنى البعث وقيل وهو مختار ابن الحاجب تسترط أن فهم التحليل منها كقوله صلى الله عليه وسلم لا يقضى القاضي وهو غضبان لأن عدم المناسبة فيأمر طرية المناسبة تناقض بخلافه إذا لم يفهم بها لأن التحليل يفهم من غيرها قال المصنف في شرح المختصر تبعا لبعضه والمراد من المناسبة ظهورها وإما نفسها فلا بد منها في العلة الباعثة دون الأمانة المجردة ومرادهم بالعلة الباعثة العلة المشتملة على حكمه تبعث على الامتثال (الرابع) من سالف العلة (السبب) وهو ائمة الاختيار (والتقسيم) وهو اظهار الشيء الواحد على وجوه مختلفة (وهو) أي ما ذكر من سبب والتقسيم اصطلاحا (حصر) و (أوصاف) (الاصح) العيس عليه (وابطل) ما لا يصلح منها لمصلحة (فيتعين الباقي) لما كان بحصر أو صاف أو بر في قياس الثرة عيه في ضم غيره وبض ما عند العلم بطريقه فيتعين العلم بالعلمية (ويكفي) في دفع منع الاعتراض حصر لادعاف التي ذكرها المستدل (قول المستدل) في المنع في حصرها (بحث فم أجد) غيره لعدمه مع حجة النظر (أو لا أصل لعدم غيرها) فيندفع عنه بذلك منع الحصر وبغيري بأوكم في مختصرين الحاجب وبض نسخ الأصل أولى من تغييره في أكثرها بأوكم (رأى) نفسه (يرجع) في حصر الأوصاف (إلى ذاته) فيأخذ به ولا يكابر نفسه (فإن كان الحصر والباطل) أي كل منهما (قطعا في) هذا السبب (فتبين) (والا) إن كان كرمه ضيقا حده قلبيا والآخر ضيقا (فتبين وهو) أي انتهى (حجة) ما عرضت به وما عرضت (ولا صح) لوجوب العمل بالحق وقيل ليس بحجة ما يجوز بتلان سقي وقيل بخلافه ما أجمع على تفسير ذلك الحكم في الأصل حصر من أداء بتلان أبي في خطأ فجمع فمختصر فمختصر فمختصر فمختصر لأن ظنه لا يقوم بحجة عي حصره (فإن أبدى له مرض) على حصر فمختصر (وصد راند) على الأوصاف ولم يكف بدين صلاحية التحليل لأن بتلان حصر بهما كفى في الاعتراض فعلى المستدل دفعه باطل التحليل به (ولا ينقطع المستدل) بأدائه (حتى يهزم عن بطله

وترتيب حكم على وصف
ومنه مما قد يفوت
المطلوب ولا تسترط
مناسبة الموحي إليه في
الأصح الرابع أنسب
وتقسيم وهو حصر
وصف الأصل وابطال
ما لا يصلح فيتعين الباقي
ويكفي قول المستدل بحث
فم أجد ولا أصل لعدم
غيرها وانما يرجع إلى
فنه فإن كان الحصر
وابطل قطعا فقطعي
ولا فطني وهو حجة في الأصح
فإن أبدى له مرض وصف
راند لم يكف بدين
صلاحية فمختصر ولا
ينقطع المستدل حتى يهزم
عن بطله

في الاصح (لانه لم يدع القطع في الحصر فبقاء ابداء الوصف منع لمقدمة من الدليل والمستدل لا ينقطع بلنح لكن يلزمه دفعه ليم دليله فيلزمه ابطال الوصف المبدى عن أن يكون علة فان عجز عن ابطاله انقطع وقيل ينقطع بقاءه لانه ادعى حصرا وقد أظهر المعارض بطلانه قلنا لا يظهر الا بالبحر عن دفعه وذكر اختلاف من ز يادق (فان اتفقا) أي المتناظران (على ابطال غير وصفين) من أوصاف الاصل واختلاف في أهم العلة (كفاه) أي المستدل (الترديد بينهما) من غير احتياج الى ضم غيرهما اليهما في التردد لاتفاقهما على ابطاله فيقول العلة اما هذا أو ذاك لا جائز أن تكون ذاك لكذا فتعين أن تكون هذا (ومن طرق الابطال) لطية الوصف (بيان ان الوصف طردى) أي من جنس ما علم من الشارع الفأوه امامطلقا (كالطول) والقصر في الاشخاص فانهما لم يعتبر في شيء من الاحكام فلا يطل بهما حكم (د) امام قيد بذلك الحكم (كافة كورة) والانونة (في العتق) فانها لم تعتبر فيه فلا يطل بهما شيء من أحكامه الدنيوية وان اعتبر في الشهادة والتعاضد الارث وغيرها وفي العتق بالنظر لاحكامه الاخرية فقد روى الترمذي من أعتق عبدا مسلما أعتقه الله من النار ومن أعتق أمتين مسلعتين أعتقه الله من النار وتعتبر في هذا وفيما يأتي في السادس بالطردى أدنى من تعبيره فيها بالطرد لان الطرد من مسالك العلة على رأى كلسياً في (د) من طرق الابطال (أن لا تظهر مناسبة) الوصف (المحذوف) أي الذي حذفه المستدل عن الاعتبار للحكم بعد بحثه عنها لاتنفاص مثبت العلية بخلافه في الإبقاء (ويكنى) في عدم ظهور مناسبة (قول المستدل بحث فلم أجد) فيه (موهم مناسبة) أي ما يوهم مناسبة لعنائه مع أهلية النظر (فان ادعى للمترض ان) الوصف (المبقي) أي الذي بقاء المستدل (كذلك) أي لم تظهر مناسبة (فليس المستدل بيان مناسبة) لانه انتقال من طريق السبر الى طريق المناسبة وذلك يؤدي الى الانتشار المحذور (لكن له ترجيح سبره) على سبر المعارض الثاني لطية المتي كغيره (بموافقة التعبدية) لسبره حيث يكون المتي متعددا اذ تعدية الحكم محله أقيد من قصوره عليه (الخامس) من مسالك العلة (المناسبة) وهي لغة الملازمة واصطلاحاً ملازمة الوصف المعين للحكم أو ما يعلم من تعريف المناسب الآتي ويسمى هذا المسك بالانافة أيضاً كما ذكره الاصل سمي بهذا لك ان بمناسبه الوصف يحال أي يظن ان الوصف علة ويسمى بالمصلحة وبالاستدلال وبرعاية المقاصد أيضاً (ويسمى استخراجه) أي العلة المناسبة (تخرج المناط) لانه ابداء ما ينطبق بالحكم فلان من النوط وهو التعليق اما تنقيح المناط وتحقيقه فسيأتيان (وهو) أي تخرج المناط (تعيين العلة ابداء) أي اظهار

في الاصح فان اتفقا على ابطال غير وصفين كفاه التردد بينهما ومن طرق الابطال بيان ان الوصف طردى كالطول وكافة كورة في العتق وأن لا تظهر مناسبة المحذوف ويكنى قول المستدل بحث فلم أجد موهم مناسبة فان ادعى المعارض أن المتي كذلك فليس المستدل بيان مناسبة لكن له ترجيح سبره بموافقة التعبدية الخامس المناسبة ويسمى استخراجه انخرج المناط وهو تعيين العلة ابداء

(قوله للملازمة) أي الموافقة كما في نهاية ابن الاثير وعبارته فيها ما نصه وفي حديث ابن أم مكتوم دلى قائد لا يلاؤني كذا جاء في رواية بالواو وأصله الهمز من الملازمة وهي الموافقة يقال هو يلاؤني بالهمز ثم يخفف فيصير ياء وأما الواو فلا وجه لها الآن يكون يفاعلي من اللوم ولا معنى له في هذا الحديث انتهى بأخرف وبهامش هذه النسخة أيضاً ما صورته قوله للملازمة قال في القاموس المناسبة للمساكنة وينسب بينهما نسبة أقبل وأدبر بالقيمة وغيرها وقال في فصل اللام من باب الميم ولامه ملازمة موافقة وسهم لأم أي غير يش لؤام أي بلا ثم بعضها بعضا وهو لؤيمه ولؤامه بكسر هـ أي مثله وشبهه وجعلهما لؤام واللام إلى أن قال واللام بكسر الصلح والاتفاق والفتح الشخص واسم واللؤام كتراب الحافض فظاهره ان الملازمة لؤام فليراجع وليحرر انتهى شيخنا محمد الجوهري

(مناسبة) بين الصلة العينية والحكم (مع الاقتران بينهما كالاسكار) في خبر مسلم كل سكر حرام فهو لازالة العقل المطلوب حفظه مناسب للحرمة وقد اقترن بها وخرج بإبداء المناسبة ترتيب الحكم على الوصف الذي هو من أقسام الإيحاء وغير ذلك كالطرد والشبه والاقتران بإبداء المناسبة في المستحق في السبر (ويحقق) بالبناء للمفعول (استقلال الوصف) المناسب في العلية (بعدم غيره) من الاوصاف (بالسبر) لا يقول المستدل بحسب قبح أحد غيره والأصل عدمه بخلافه في السبر لأنه لا يلزم في له ثم سواء ولان المقصود هنا اثبات استقلال وصف صالح للعلية ثم نفي ما لا يصلح لها (والناسب) المأخوذ من المناسبة المتقدمة (وصف) ولو حكمة (ظهر منضبط يحصل عقلا من ترتيب الحكم عليه ما يصلح كونه مقصودا للشارع) في شرعية ذلك الحكم (من حصول مصلحة أو دفع مضرة) والوصف فيه شامل لليلة إذا كانت حكما شرعيا لأنه وصف بالفعل القائم هو به وشامل للحكمة فيكون للحكمة إذا عمل بها حكمة كحفظ النفس فإنه حكمة لازمة التي هي حكمة لترتب وجوب القصاص على القتل عدوانا وإن جاز أن يكونا حكمتين به وخرج يحصل الخ الوصف للبي في السبر والمدار في الدوران وغيرهما من الاوصاف التي تصلح غاية ولا يحصل عقلا من ترتيب الحكم عليها ذكر وقيل هو اللام لا فعله الملقاة عادة واختاره الأصل وقيل هو ما يجب نفعاً أو يدفع ضرراً وقيل هو ما لو عرض على العقول لتقبله بالتبطل وهذه الأقوال مقاربة للذلل وإنما اخترناه على ما اخترناه الأصل لانقول المحققين ولأنه أنسب بقول كغيري (فإن كان الوصف خفياً أو غير منضبط اعتبر ملازمه) الذي هو ظهر منضبط (وهو المظنة) له فيكون هو اليلة كالطوة مظنة لسفل الرحم لترتب عليه وجوب غدة في الأصل حذف للنسب لكتنا ما خفي نيط وجوبها بمظنته وكالسفر مظنة للمشقة لترتب عليه الترخص في الأصل لكنها لم تنضبط نيط الترخص بمظنتها (وحصول المقصود من شرع الحكم قد يكون يقيناً كما أنه في البيع) لأنه المقصود من شرع البيع ويحصل منه يقيناً (و) قد يكون ظناً كالانزجار في القصاص) لأنه المقصود من شرع القصاص ويحصل منه ظن فإن ائتمنعت عنه أكثر من المتقدمين عليه (و) قد يكون (محملاً) كخاتال اتفائه لما (سواء كالانزجار في حسنة ظن) على تناوُل لأنه المقصود من شرع الخداعية وحصول الانزجار منه واتفاده مقرباً بأن يساوي المتنن عن تناوُل المتقدمين عليه فيما ظهر لنا (و) (مرجوحاً) لا رجحية اتفائه (كنشود في نكاح الامة) لأنه هو المقصود من شرع نكاح واشفاؤه في نكاحها رجح من حصوله (والأصح جواز التعليل بالأخيرين) من الأربع أي بالمقصود المتساوي الحصول والاتقاء والمقصود المرجوح الحصول نظراً الى حصولها في الجهة وقياساً على السفر في جواز تقصير لمة ترفه في سفره المتنن فيه المشقة التي هي حكمة اترخص نظراً الى حصول في الجهة وقيل لا يجوز التعليل بهما لأن أولهما مشكوك الحصول وثانيهما مرجوحاً له وذلك لأربعة وثانيهما في جواز التعليل بهما قطعاً (فإن مات) المقصود من شرع الحكم (قطعاً) في بعض الصور (الأصح) أنه (لا يعتبر) فيه المقصود لقطع باتفائه وقالت الحنفية يعتبر حتى ثبت فيه حكمه وما يترتب عليه كما يظهر (سواء) في الاعتبار وعدمه (ما) أي الحكم التي (فيه) تحيد كاستبراء لمة اشتراها بالها) لرجل من (في المجلس) أي مجلس البيع فقصود من استبراء الامة انتشاراً من رجل وهو معرفة براءة رجحانها ليسبوتها بالجهل ثبت قطعاً في هذه صوراً لانتفاء الجهل فيها قطعاً وقد اعتبر الحنفية فيها تقدراً حتى ثبت فيه الاستبراء وغيره يعتبر وقت الاستبراء

مناسبة مع الاقتران بينهما كالاسكار وبحق استقلال الوصف بعدم غيره بالسبر والناسب وصف ظاهر منضبط يحصل عقلا من ترتيب الحكم عليه ما يصلح كونه مقصوداً للشارع من حصول مصلحة أو دفع مضرة فمن كان الوصف خفياً وغير منضبط اعتبر ملازمه وهو المظنة وحصول مقصود من شرع الحكم قد يكون يقيناً كما أنه في البيع وشأنه كالانزجار في القصاص ويحصل منه ظن سواء كان انزجاراً في حد الظن أو مرجوحاً كاشوا في نكاح الامة والأصح جواز التعليل بالأخيرين فإن مات المقصود لقطع باتفائه وقالت الحنفية يعتبر حتى ثبت فيه حكمه وما يترتب عليه كما يظهر (سواء) في الاعتبار وعدمه (ما) أي الحكم التي (فيه) تحيد كاستبراء لمة اشتراها بالها) لرجل من (في المجلس) أي مجلس البيع فقصود من استبراء الامة انتشاراً من رجل وهو معرفة براءة رجحانها ليسبوتها بالجهل ثبت قطعاً في هذه صوراً لانتفاء الجهل فيها قطعاً وقد اعتبر الحنفية فيها تقدراً حتى ثبت فيه الاستبراء وغيره يعتبر وقت الاستبراء

فما بعد الكافي للشرع من امرأة لأن الاستبراء فيه نوع فبعد كما علم في عمله (وما) أي والحكم الذي
 (لا) تعدي فيه (كالحقوق) نسب وله المخرية بالشرع عند الخنفة حيث قالوا من تزوج بالشرع
 امرأة وهي بالمغرب فأنث بولده يلحقه فالمتزوج من التزويج وهو حصول النطفة في الرحم ليحصل
 الملاقى فيلحق النسب فأنث قطعاً في هذه الصورة للقطع عادة بعدم تلاقى الزوجين وقد اعتبره
 الخنفة فيها لوجود مظنته وهو التزويج حتى ثبت الحقوق وغيرهم لم يعتبره وقال لا عبرة بمظنته مع
 القطع باتفاقه وعدم التعدي فيه فلا حقوق (والمناسب) من حيث شرع الحكم له ثلاثة أقسام (ضروري)
 حاجي فتحسيني عطفاً مع ما يأتي في أقسام الضروري الفاء ليفيدان كلامها دون ما قبله
 في الزينة (والضروري) وهو ما فصل الحاجة إليه إلى حد الضرورة (حفظ الدين) المشرع له
 قتل الكفار (فالنفس) أي حفظها المشرع له القود (فالعقل) أي حفظه المشرع له حد السكر
 (فالنسب) أي حفظه المشرع له حد الزنا (فالمال) أي حفظه المشرع له حد السرقة وحد قطع
 الطريق (فالعرض) أي حفظه المشرع له عقوبة الفذف والنسب وهذا زاده الأصل كالطوفى على
 الجنة السابقة المسماة بالمقاصد والكليات التي قالوا فيها أنها لم تبح في ملأ من الملل والمراد مجموعها والا
 فأنظر أبحاث في صدر الاسلام وعطى للمرض الفاء أولى من عطف الأصل كالطوفى له بالواد (ومثله)
 أي الضروري (مكمله) فيكون قرينته (كالحد) تتناول (قيل المسكر) إذ قليله
 يدعو إلى كثيره المقوت لحفظ العقل فبولغ في حفظه بل منع من القليل والحد عليه كالسكر
 وكعقوبة لدامين إلى البدع لأنها تدعو إلى الكفر المقوت لحفظ الدين وكالوقود في الأطراف لأن
 ازالتها تدعو إلى القتل المقوت لحفظ النفس (والحاجي) وهو ما يحتاج إليه ولا يصل إلى حد
 الضرورة (كإبيع فالأجارة) المشرعين للملك المحتاج إليه ولا يفت بفتواه لولم يشرع شيء
 من الضروريات السابقة وعطفت الإجارة بقاء لأن الحاجة إليها دون الحاجة إلى البيع (وقد
 يكون) الحاجي (ضرورياً) في بعض صورته (كالأجارة لتربية الطفل) فإن ملك المنفعة
 فيها وهي تربية يفت بفتواه لولم يشرع الإجارة حفظ نفس الطفل (و) مثل الحاجي (مكمله)
 اختيار البيع) للمشروع للتروى كإليه البيع ليسلم عن الغبن (والتحسيني) وهو ما يستحسن
 عادة من غير احتياج إليه فحان (معارض للقواعد) الشرعية أي لشيء منها (كالكتابة)
 فمنها غير محتاج إليها إذ لو منعت ماضر لكها مستحسنة عادة للتوسل بها إلى فك الرقيم من الرق وهي
 خاتمة لقاءه استمتع ببيع الشخص بعضه ببعض آخر ما يحصله المكاتب في قوة ملك السيد له
 بتجهيز نفسه (وغيره) أي وغير المعارض لشيء من القواعد (كسلب العبد أهلية الشهادة)
 فإنه غير محتاج إليه إذ لو ثبت للعبد الأهلية ماضر لكنه مستحسن عادة لنقص الرقيق عن هذا
 المنصب الشرعي بخلاف الرأية (ثم المناسب) من حيث اعتباره وجوداً وعدماً
 أربعة أقسام مؤثر ولا مؤثر غير مبومرسل لانه (ان اعتبر عينه في عين الحكم بنص أو إجماع
 فتؤثر) لظهور تأثيره بما اعتبر به والمراد بالعين النوع لا الشخص منه فالاعتبار بالنص كتعليل
 تقص الموضوع بمس الذكر فإنه مستفاد من خبر الترمذي وغيره من مس ذكره فليتوضأ والاعتبار
 بالإجماع كتعليل ولاية المال على الصغير بالصغر فإنه مجمع عليه (أو) اعتبر عينه في عين الحكم
 (بترتيب الحكم على وقفه) حيث ثبت الحكم معه بأن أورد الشرع على وقفه لا بأن نص على
 العلة أو أوجى بها واللام تكن العلة مستفادة من المناسبة (فان اعتبر) بنص أو إجماع (العين
 في الجنس أو عكسه أو الجنس في الجنس) وكل منهما أعلى مما بعده (فاللائم) للملازمة للحكم

والا كالحقوق نسب
 وله المخرية بالشرع
 والنسب ضروري حاجي
 فتحسيني والضروري
 حفظ الدين فالنفس فالعقل
 فالنفس فالمال فالعرض
 ومثله مكمله كالحد بقليل
 المسكر والحاجي كالبيع
 فالأجارة وقد يكون
 ضرورياً كالأجارة أثرية
 الطفل ومكمله اختيار البيع
 والتحسيني معارض
 للقواعد كالكتابة وغيره
 كسلب العبد أهلية
 الشهادة ثم المناسب ان
 اعتبر عينه في عين الحكم
 بنص أو إجماع فالقوة أو
 بترتيب الحكم على وقفه
 فان اعتبر العين في الجنس
 أو عكسه أو الجنس في
 الجنس فاللائم

(والا) أى وان لم يعتبر بما ذكر شي من ذلك (فاغريب) وهذا من زى يادى تبعا لابن الحاجب ومثل له بتعليل توريث الميتونة في مرض الموت بالفعل المحرم لفرض فاسد وهو الطلاق البائن لفرض عدم الارت قياسا على قاتل، ورثته حيث لم يرثه بجمع ارتكاب فعل محرم وفي ترتيب الحكم عليه تحصيل مصلحة وهو تنبيه ما عن الفعل الحرام لكن لم يشهد له أصل بالاعتبار بنص أو إجماع ومثال الاول من اقسام الملازم لتعليل ولاية النكاح بالصغر حيث ثبت معه وان اختلف في انتهاه أو ليكارة أو لمها وقد اعتبر في جنس الولاية حيث اعتبر في ولاية المدل بالاجماع كما ومثال الثاني تبيل جواز الجمع حال المطر في الحضر بالخروج حيث اعتبر معه وقد اعتبر جنسه في جوازه في السفر بالنص اذ الخرج جامع لخروج السفر والمطر ومثال الثالث لتعليل القود في القتل بمقتل المعتد العدوان حيث ثبت معه وقد اعتبر جنسه في جنس القود حيث اعتبر في القتل بمحدد بالاجماع اذ القتل المعتد العدوان جامع للقتل بمقتل ومحدد والقود جامع للقود بالقتل والمحدد (وان لم يعتبر) أى المناسب (فان دل دليل على الفأفة) فهو مانى (فلا يعامل به) قطعاً كما في جماع ملك نهر رمضان فان حاله يناسب التكفير ابتداء بصوم لم يردعه دون الاعتناق اذ يسهل عليه بذل المال في شهوة الفرج وقد افترى يحيى بن يحيى بن كثير النخعي الملقب بملك بالقرب جامع في نهر رمضان بصوم شهرين متتابعين نظرا الى ذلك لكن الشارع ألغاه بإيجابه لاعتناق ابتداء من غير تفرقة بين ملك وغيره وفي الحاشية زيادة على ذلك ويسمى هذا القسم بالغريب لبعده عن الاعتبار (والا) أى وان لم يدل دليل على الفأفة كالم يدل على اعتباره (فليرسل) لارساله أى ضلقة عما يدل على اعتباره أو الفأفة ويعبر عنه بالمصالح المرسلة وبالإستصلاح وليناسب المرسل (ورده الاكثر) من العلماء مطلقا لعدم ما يدل على اعتباره وقبله الامام مالك معلقزة للمصلحة حتى يجوز ضرب المتهم بالسرقة لغير وعورض بأنه قد يكون بريثا وترك الضرب لمذهب أهون من ضرب بريء ورده قوم في العبادات اذ لا ظرفها للمصلحة بخلاف غيرها كبيع والنكاح والحد وعمل اختلاف المذكور اذ اعلم اعتبار الامين في الجنس أو عكسه والجنس في الجنس والا فهو مردود قطعاً كما ذكره المعتد تبعا لابن الحاجب (وليس منه) أى من المناسب المرسل (مصلحة ضرورية كلية) أى متعلقة بكل الامة (قطعية أو غنية قريبة منها) لدلالة الدليل على اعتبارها (فهى حق كلى قطعاً) واشترطها الغزالي للقطع بأن يقول بانسب المرس لا لاصل القول بل بحيلها مع القطع بغيرها مثل طارى الكفار المتترسين بأسرا في الحرب المؤدى الى قتل الراس معهم اذ قطع أو ظن غنا قريباً من القطع أنهم ان لم يرموا استأصلوا بانقتل الراس وغيره وبأنهم ان رموا سلم غير الراس فيجوز رميهم لحفظ باقي الامة بخلاف رمى أهل قلعة تقروا بمسلمين لان فتحها ليس ضروريا ورى بعضنا من سفينة في بحر لئلا يبقين لان نجحهم ليست كيا ورى المتترسين في الحرب اذ لم يقطع وألم يظن غنا قريب من القطع باستقلمهم لا باليجوز الرى في شيء من الثلاث وان أفرغ في الثانية لان القرعة لأصل طرعا في ذلك (ولكنه تنخرم) أى تبطل (بفسدة تلزم) الحكم (راحمية) على مصلحته (ومساوية لها في الاصح) لان درء الفساد مقدم على جلب المصالح وقال لامام الرزى ومتابعوه لانتزاعهم مودع مو فقهه على انتفاء الحكم فهو عندهم لوجود المانع ودلى الاول لانفائه يقتضى فساد قطعى (السدس) من مسائل العلة (الشبه وهو مشابهة وصف للنسب والطردى) وهذا لتغير من زى دق (ويسمى الوصف بالشبه أيضاً وهو منزلة) أى ذو منزلة (بين منزلتيهما) أى بمنزلة النسب والطردى

ولا فاضرب وان لم
يشترى فن دل دليل
على الغاية فلا يعامل به والا
فمرسل ورده الاكثر
وايس منه مصلحة
ضرورية كلية قطعية
وغنية قريبة منها فهى
حق كلى قطعاً والمناسبة
تنخرم بفسدة تلزم راحمية
أومساوية لها في الاصح
سادس انشبه وهو
مشابهة وصف للنسب
والطردى ويسمى الوصف
بالشبه أيضاً وهو منزلة بين
منزليهما

(في الاصح) لانه يشبه الطردى من حيث انه غير مناسب بالذات ويشبه المناسب بالذات من حيث التفات الشرع اليه في الجملة كالكورة والاثوة في القضاء والشهادة وقيل هو المناسب بالاتباع كالطهارة لاشتراط النية فانها انما تناسبه بواسطة انها عبادة بخلاف المناسب بالذات كالاسكار حرمة الخمر (ولا يصير اليه) بأن يصار الى قياسه (ان امكن قياس العلة) للشمول على المناسب بالذات (والا) بأن تعذر العلة بتعذر المناسب بالذات بان لم يوجد غير قياس الشبه (فهو حجة في غير) الشبه (المورى في الاصح) نظر الشبه بالمناسب وقد احتج به الشافعي في مواضع منها قوله في ايجاب النية في الوضوء كالتييم طهارتان في تفرقان وقيل مردود نظر انشئه بانطردى (وأعله) أى قياس الشبه (قياس ما) أى شبه (له اصل واحد) كأن يقول في ازالة الخبث هي طهارة للصلاة فيعين للماء كطهارة الحدث فطهارة الخبث تنسب الطردى من حيث عدم ظهور المناسبة بينها وبين تعين الماء وتنسب المناسب بالذات من حيث ان الشرع اعتبر طهارة الحدث بالماء في الصلاة وغيرها (ة) بقياس (غلبة الاشياء في الحكم والصفة) وهو الحاق فرع متردد بين اصلين باحدهما الغالب شبهه به في الحكم والصفة على شبهه بالآخر فيها كالحاق العبد بالمال في ايجاب القيمة بقتله بالقيمة ما بلغت لان شبهه بالمال في الحكم والصفة أكثر من شبهه بالحر فيهما أما الحكم فلكونه يباع ويؤجر ويعار ويودع ويثبت عليه اليد وأما الصفة فتفاوت قيمته بحسب تفاوت أوصافه جودة ورداءة وتعلق الزكاة بقيمته اذا انخرجه (ة) بقياس غلبة الاشياء في (الحكم) بقياس غلبتها في (الصفة) وهذا من مع الاول ومع الترجيح والتقيد بغير المورى من زيادتي أما المورى كقياس الخيل على البغال والخيبر في عدم وجوب الزكاة لاشبه المورى بينهما فليس بحجة في الاصح (السابع) من مسالك العلة (الدوران) بأن يوجد الحكم أى تعلقه (عند وجود وصف وعدمه) هو أولى من قوله وينعدم (عند عدمه) والوصف يسمى مدارا والحكم دائرا (وهو) أى الدوران (يفيد) العلية (ظنا في الاصح) وقيل لا يفيدها لجواز أن يكون الوصف ملازما لها لانفسها كراثة المسكر المخصوصة فانها دائرة مع الاسكار وجودا وعدمه بان يصير المسكر خلا وليست علة وقيل يفيدها قطعاً وكان قائل ذلك قاله عند مناسبة الوصف كالاسكار حرمة الخمر (ولا يلزم المستدل به بيان انتفاء ماهو أولى منه) بإفادة العلية بل يصح الاستدلال به مع امكان الاستدلال بما هو أولى منه بخلاف ما مر في الشبه (و يترجح جانبه) أى المستدل (بالتعدي) لوصفه على جانب المعارض حيث يكون وصفا قاصرا (ان أبدى المعارض وصفا آخر) أى غير اندار (والاصح) انه (ان تعدى وصفه) أى المعارض (الى الفرع) المتنازع فيه بقيد زده بقولى (واتحد مقتضى وصفهما) أى للمستدل والمعارض (أولى فرع آخر لم يطلب ترجيح) بناء على جواز تعدد العلل وقيل يطلب الترجيح بناء على منعه وبه يزم الاصل في الثاني بناء على ما رجحه من منع تعدد العلل أما اذا اختلف مقتضى وصفهما كأن يقتضى أحدهما الحل والآخر الحرمة فيطلب الترجيح (الثامن) من مسالك العلة (الطرد بان يقرن الحكم الوصف بلامناسبة) لالذات ولا يتبع كقول بعضهم في اخل مائع لاتبني القنطرة على جفنه فلا تزال به لتجاسة كالمهن أى بخلاف الماء فبناء القنطرة وعدمه لامتاسبة فيها للحكم وان كان مطردا لانقض عليه وقولى بلامناسبة من زيادتي وخرج به بقية المسالك (ورده لاكثر) من العلماء لانتفاء المناسبة عنه قال علماؤنا قياس المعنى مناسب لاشبهه على الوصف المناسب بقياس الشبه تقرب بقياس الطرد تحكم فلا يفيد وقيل يفيد المناظر دون الناظر لنفسه

في الاصح ولا يصار اليه ان امكن قياس العلة والا فهو حجة في غير المورى في الاصح وأعله قياسا مالا اصل واحد فغلبة الاشياء في الحكم والصفة فالحكم فالصفة السابع الدوران بأن يوجد الحكم عند وجود وصف وعدمه عند عدمه وهو يفيد ظنا في الاصح ولا يلزم المستدل به بيان انتفاء ماهو أولى منه و يترجح جانبه بالتعدي ان أبدى المعارض وصفا آخر والاصح ان تعدى وصفه الى الفرع واتحد مقتضى وصفهما أولى فرع آخر لم يطلب ترجيح الثامن الطرد بان يقارن الحكم الوصف بلامناسبة ورده لاكثر

لان الاول دافع والثاني مثبت وقيل ان قارنه فيما عدا صورة النزاع اذ العلية فيفيد الحكم في صورة
 النزاع وقيل نكفي مقارنته في صورة واحدة غير صورة النزاع (التاسع) من مسالك العلة
 تنقيح المناط بأن يدل نص ظاهر على التعليل (الحكم) بوصف فيحذف خصوصه عن الاعتبار
 بالاجتهاد ويناط (الحكم) بالاعم (كالحذف أبو حنيفة ومالك من خبر الاعرابي الذي واقع
 زوجته في نهار رمضان خصوص الوقاع عن الاعتبار وأما الكفارة بطلاق الافطار (أو) بأن
 (تكون) في محل الحكم (أوصاف فيحذف بعضها) عن الاعتبار بالاجتهاد (ويناط) الحكم
 (ببافيه) كاحذف الشافعي في الخبر المذكور غير الوقاع من أوصاف المحل ككون الواطئ اعرابيا
 وكون الموطوءة زوجة وكون الوطء في القبل عن الاعتبار وأما الكفارة بالوقاع ولا ينافي التعليل
 باعتبارها التعليل به فبإمالة الاءاء لاختلاف الجهة اذ التعليل للاءاء بالنظر لا قدر نوصف بالحكم
 ولما هنا بالنظر للاجتهاد في الحذف (وتحقيق المناط اثبات العلة في صورة) خفي وجودها فيها (كاثبات
 أن النباش) وهو من ينش القبور ويأخذ الا كفنان (سارق) بأنه وجدته أخذ المال بثمن
 سوزمته وهو السرقة فيقطع خلافا للحنفية (وتخرجه) أي المذنب (مر) يده في مبحث النسبة
 وقرئت كالاصل بين الثلاثة كمادة الجديدين ويعرف من تعاريفها الفرق بينها (عائش) من
 مسالك العلة (الفاء الفارق) بأن يبين عدم تأثيره في الفرق بين الاصل والفرع فيثبت الحكم
 لما اشتر كافيهما سواء كان الاتفاق قطعيا كالخاق صب البول في الماء الزا كدبل البول فيه في الكراهة
 الثابتة بغير البولون أحدكم في الماء الزا كدأ مذهبنا (كالحاق الأمة بالعبد في السراية) كثبتة
 بغير من اعتق شركاه في عبيد فكان لمال يبلغ عن العبد قوم عليه قيمة عدل فاعطى شركاه حصصهم
 وعتي عليه العبد والافدعتي عليه ما عتق فالقارقي في الاول الصب من غير فرج وفي الثاني لاوثة
 ولا تأثيرهما في منع الكراهة والسراية فثبتان لمشارك فيه الاصل والفرع وانما كان الثاني
 غنيا لانه قد يتخيل فيه احتمال اعتبار الشارع في عتي العبد استقلاله في جهاد وجعة وغيرهما
 مما لا دخل للراشي فيه وقوله في الخبر عن العبد أي نغن ما لا يملكه المقتني منه (وهو) أي اخذ غرق
 (والدوران والطرء) على القول به (ترجع) ثلاثها (أي ضرب شبه) لمعة لاعة حقيقة
 لانها تنصل الظن في الجملة ولا تامين جهة المصلحة نقصودة من شرع الحكم لانها لا تدرك بواحد
 منها بخلاف بقية المسالك (خاتمة) في فني مسلكين ضعيفين (ليس تأ في القيس بعنية وصف
 ولا الهجر عن افساده دليلها في الاصح) فيما وقيل انم فيها أما اول فلان القيس مأثور به
 بقوله تعالى فاعتبروا بتدبر علي الوصف يخرج قياسه عن عهدة الامر فيكون 'نوصف فعل فندا
 انما يتعين عليه ان لو لم يخرج من عهدة الامر الا بقياسه وليس كذلك وأما الثاني فكأنما اشجزة
 فانها اتحدت على صدق الرسول للهجر عن معارضتها قلنا تفرق ان الهجر ثمن من الخلق وهذا من
 انحصار (القوادح) أي هذا مبحثها وهي ما يتدح في الدليل علة كان التعليل أو غيرها
 (منها تخلف الحكم عن ائمة المستنبطة) ان كان التخلف (بلامع أو فقد شرذ في الاصح)
 بان وجدت في بعض صور بدون الحكم لانها لو كانت علة لم يحكم ثبت حينئذ بخلاف النصومة
 اذ لا تنفص معها كايئمة في الحاشية وبخلاف ما اذا كان التخلف لمانع أو فقد شرذ لأن علة
 عند التخلف تنجم كلامهما وهذا ما اختاره ابن الحجب وغيره من السقين وعليه يجعل اطلاق
 الشافعي التخلف وقيل بقدره مطلقا ووجه الاصل اذ لو سمحت لعنية مع التخلف لزم الحكم
 في صورة التخلف ضرورة استلزام العلة لما لو قيل لا يفسح مطلقا له أكثر الحنفية وسماه

التاسع تنقيح المناط بأن
 يدل نص ظاهر على التعليل
 بوصف فيحذف خصوصه
 عن الاعتبار بالاجتهاد
 ويناط بالاعم أو تكون
 أوصاف فيحذف بعضها
 ويناط ببقيها وتحقق
 ائمة ثبت العلة في صورة
 كاثبات أن النباش سارق
 وتخرجه مر العائش الغاء
 الحارق كالحاق الأمة بالعبد
 في السراية وهو الدوران
 والطرء ترجع إلى ضرب
 شبه خاتمة ليس تأ في
 القيس بعنية وصف ولا
 الهجر عن افساده دليلها في
 الاصح (نفاذ) منها
 تخلف الحكم عن ائمة
 مستنبطة بلامع أو فقد
 شرذ في الاصح

تخصيص العلة وقيل قدح في العلة المستنبطة دون المنصوطة وقيل عكسه وقيل قدح الآن يكون
لما منع أو قدح شرط وعليه أكثر فقهاءنا وقيل غير ذلك (والخلف) في القدح (معنوى) خلافا
لأن الحاجب من تبعه في قولهم أنه لفظ مبني على تفسير العلة أن فسرت بالمتأثر وهو ما يستلزم وجوده
وجود الحكم فالتخلف قاذح أو ياباغت أو بالعرف فلا (ومن فروعه) أى فروع أن الخلف
معنوى (الانقطاع) للمستدل فيحصل أن قدح التخلف والافلا يحصل ويسمع قوله أرادت العلة
في غير ما حصل فيه التخلف (واغترام المناسبة بمفسدة) فيحصل أن قدح التخلف والافلا لكن
ينبغي الحكم لوجود المانع (وغيرهما) بالرفع أى غير المذكورين كتحصيل العلة في مجتمع أن
قدح التخلف والافلا (وجوابه) أى التخلف على القول بأنه قاذح (منع وجود العلة) فيما
اعترض به (أو) منع (انتفاء الحكم) في ذلك (أن لم يكن انتفاء مذهب المستدل) والافلا
يتأتى الجواب (أو بيان المانع أو) بيان (فقد الشرط) مثال ذلك يجب القود بالقتل
بمقتل كالتقتل بمعدد فإن نقض يقتل الأصل فرعه حيث تخلف الحكم في عن العلة بطوابعه منع وجود
العلة في ذلك أذيعت فيها عدم أصلية افتراض أو أن التخلف لما منع وهو أن الأصل كان سببا لا يجد فرعه
فلا يكون هو سببا لإعدام أصله (وليس المعترض) بالتخلف (استدلال على وجود العلة)
فما اعترض به (عند الأكثر) من النظر ولو بعد منع المستدل وجودها (لا تتقاه) من
الاعتراض إلى الاستدلال المؤدى إلى الانتشار وقيل له ذلك ليم مطاوع به من إبطال العلة وقيل له ذلك
أن لم يكن ثم دليل أو من التخلف بالقدح والافلا وقيل له ذلك ما لم تكن العلة حكما شرعيا (وإدول)
المستدل (على وجودها) أى العلة فيما علل حكمها بها (ب) دلائل (موجود في محل النقض) ثم منع
وجودها (في ذلك المحل) فقال (له المعترض) ينتقض ديك (الذي أفتى على وجودها حيث وجد
في محل النقض دونها على مقتضى منعك وجودها فيه) (لمسمع) قول المعترض (لا تتقاه) من نقضها
لنقض دليلها) ولا تتقاه عن منع قال ابن الحاجب وفيه نظر لأن القدح في الدليل قدح في الدلول بمعنى
أن القدح فيه يوجب إلى الاعتقال إلى إثبات الدلول بدليل آخر أو كان قولنا لا بدليل فلا يمنع الاعتقال
إليه فان رد بين الأمرين فقال يلزمك انتقاض العلة أو انتقاض دليلها له العلى وجودها في الفرع
فلا تثبت علتك سمع قوله اتفاقا فلا تتقاه (وليس له) أى للمعترض (استدلال على تخلف
الحكم) فيما اعترض به ولو بعد منع المستدل تخلفه (في الأصح) لما منع من الاعتقال من الاعتراض
إلى الاستدلال المؤدى إلى الانتشار وقيل له ذلك ليم مطاوع به من إبطال العلة وقيل له ذلك أن لم يكن ثم
طريق أولى من التخلف بالقدح والافلا (ويجب الاحتراز منه) أى من انتخلف بأن يدكر في
الدليل ما يخرج محله ليس من الاعتراض (على الماظر مطلقا) عن الاستثناء الآتي (وعلى
النظر) نفسه (الافلا) أشهر من المستثنيات) كالغالب لأنه لا شهرة كالد كور فلا يجب الاحتراز
منه وفيما يجب عليه ذلك مطلقا وغير المذكور ليس كالد كور وقيل يجب عليه ذلك إلا في المستثنيات
وكانت غير مشهورة فلا يجب ذلك للعلم بأنها غير مرادة وقيل لا يجب مطلقا واختاره ابن الحاجب
وغيره (وأثبت ضرورة) معينة أو مبهمة (أو نقضها ينتقض بالنفي أو الإثبات العامين) يعنى
السالبة والموجبة لكليتين (و بالعكس) أى لنفي العام أو الإثبات العام ينتقض بإثبات صورة معينة
أو مبهمة أو نفيها فنحو زيد كاتب أو إنسان ما كاتب ينافقه لاشئ من الإنسان بكاتب ونحو زيد
ليس بكاتب وإنسان ما ليس بكاتب ينافقه كل إنسان كاتب أما الأولى بشقيها فتحقق المدفوعة بين
الوجبة الجزئية والسالبة الكلية وأما الثانية كذلك فتحقق المدفوعة بين السالبة الجزئية

والخلف معنوى ومن
فروعه لاقطاع وانحراف
المناسبة بمفسدة وغيرهما
وجوابه منع وجود العلة و
انتفاء الحكم أن لم يكن
انتفاء مذهب المستدل أو
بيان المانع أو قدح الشرط
وليس للمعترض استدلال
على وجود العلة عند
الأكثر لا تتقاه ولو دل
على وجودها بوجوده في
محل النقض ثم منع وجوده
فقال ينتقض دليلك
لمسمع لا تتقاه من نقضها
إلى نقض دليلها وليس له
استدلال على تخلف الحكم
في الأصح ويجب الاحتراز
منه على المناظر مطلقا
وعلى المناظر الافلا أشهر
من المستثنيات وإثبات
صورة أو نقضها ينتقض
بالنفي أو الإثبات العامين
و بالعكس

والوجه الكلية (ومنها) أي من القوادح (الكسر) قانه قاذح (في الأصح) لما يعل
من تعريفه الآتي وقيل ليس بقاذح (وهو) أي الكسر ويسمى بنقض للمعنى أي للحلل
به (القائه بعض العلة) بوجود الحكم عند انتفاءه إما (مع إبداله) أي البعض بغيره (أولاً)
مع إبداله (ونقض باقيها) أي العلة والتصریح بالأولاً من زيادتي (كما يقال في) إثبات صلاة
(الخطوف) هي (صلاة يجب قضاؤها) لو لم تفعل (فيجب أدائها كالأمن) فإن الصلاة فيه
كإيجاب قضاؤها لو لم تفعل يجب أدائها (فيتمرض) بأن حصول الصلاة ملق بأن يقال الحج يجب
أدائها لقضائه (فليبدل) خصوص الصلاة (بالعبادة) ليندفع الاعتراض وكأنه قيل عبادة الخ
(ثم ينقض) هذا القول (سوم الحائض) قانه عبادة يجب قضاؤها ولا يجب أدائها بل يحرم
(أولاً يبدل) خصوص الصلاة (فلا يبقى) للمستلعة (إلا) قوله (بجب قضاؤها) فيجب
أدائها كالأمن (ثم ينقض بمصر) بأن يقال ليس كل ما يجب قضاؤه يؤدي بدليل صوم الحائض
قانه يجب عليها قضاء مدون أدائه وعبر ابن الحاجب عن هذا القادح بالنقض المكسور وعرف
الكسرية ببلان منه أن الرابع أنه لا يقدح وفي محل آخر عما يقتضيه أنه تخلف الحكم عن العلة
فعنده أن الكسر مشترك لفظي وبما تقرر وألا علم أن الكسر لا يكون إلا في العلة المركبة وإن مفاده
تخلف الحكم عن العلة فهو قسم من أقسام القادح السابق (ومنها) أي من نقوادح (عدم
العكس) بأن يوجد الحكم بدون العلة وانما يقدح (عند ما منع تعدد العلة) بخلاف مجوزة
لجواز أن يكون وجود الحكم لعلة أخرى ومثاله يسل من القادح الآتي (والعكس انتفاء الحكم)
لا بمعنى انتفاء نفسه بل (بمعنى انتفاء العلم أو الظن به لانتفاء العلة) وانما معنى ذلك أنه لا يتردد من
عدم الدلائل التي من جلته العلة عدم المسلول للقطع بأن الله تعالى لو يخلق العلم بالله على وجوده
لم ينتف وجوده وانما ينتفي العلم به (فإن ثبت مقابله) أي بمقابل العكس وهو الطرد أي ثبوت
الحكم لثبوت العلة أبداً (فابطل) في العكسية مما ثبتت مقابله بأن ثبت الحكم مع انتفاء العلة
في بعض الصور لأنه في الأول عكس لجميع الصور وفي الثاني لبعضها (وشاهده) أي العكس في محفة
الاستدلال بانتفاء العلة على انتفاء الحكم (قوله صلى الله عليه وسلم) لبعضهم به في خبر
مسلم لماعده وجود البر بقوله وفي بضع أحدكم صدقة الخ (أرأيت لو وضعه) أي الشهوة (في حرم
أ كان عليه وزر) فكانهم قالوا لم يقل (فكذلك إذا وضعها في الحلال كان له في حرم جواب)
قولهم (أبأي أحدنا شهوته وله فيها أجر) استتبع من ثبوت الحكم أي وزر في أوطء الخاء
انتفاءه في الوطء الحلال المصدق بمصالح الأجر حيث عدل بوضع الشهوة عن الحرمان إلى الحلال
إنما كس حكمهما في العلة وهو كون هذا باعاً ذاك حراماً وهذا الاستنتاج دسقي قياس العكس
الآتي في الكتاب الخامس واعاد كرهناع العكس وإن كان البحث في أغدح لعدمه العكس
فلتوقف معرفة عدمه على معرفته وأما قياسه فلكونه شهادته (ومنها) أي من القوادح (عدم
التأثير أي في مناسبة الوصف) الثانية تأحكام (فيختص) القدح به (يقس معنى عب
مستنبطة مختلف فيها) لاشتراكه على انساب بخلاف غيره كما شبه في معنى انتهى عنه منصوبة
أو مستنبطة يجمع عليها فلا يأتي فيه ذلك (وهو) أقسام (ربعة) قسم الأول عدم التأثير
(في الوصف بكونه طرداً وشبها) والمعنى عدم تأثيره صلاً كقول الخنفة في أصبح صلاة لا تقصر
فلا يقدم أذاً كما لرب قدمه التصريح بنسبة عدم تقديم الأذان طرداً لانتساب فيه ولا شبه
وعدم التقديم موجود فيما يقصر وكقول المسند بن عباس انتهى في الوضوء وطهارة متعلقة

ومنها الكسر في الأصح
وهو القائه بعض العلة مع
إبداله أو لا ونقض باقيها كما
يقال في الخطوف صلاة يجب
قضاؤها فيجب أدائها
كالأمن فيتمرض فليبدل
بالعبادة ثم ينقض بصوم
الحائض ولا يبدل فلا
يبقى إلا يجب قضاؤها ثم
ينقض بمصر ومنها عدم
العكس عند ما منع تعدد
العلة والعكس انتفاء
الحكم بمعنى انتفاء العلم
ولأنه لا يتردد من
عدم الدلائل فابطل
فإن ثبت مقابله فابطل
وشاهده قوله صلى الله عليه
وسلم أرأيت لو وضعها في
الحرام كان عليه وزر
فكذلك إذا وضعها في
الحلال كان له في حرم
جواب أي أحدنا شهوته
وهي فيها أجر ومنها علم
التأثير أي في مناسبة
الوصف فيختص بقياس
معنى عنه مستنبطة مختلف
فيها وهو أربعة في الوصف
كونه طرداً وشبهاً

وفي الأصل على مرجوح
مثل مبيع غيري فلا يصح
كالطير في الهواء فيقول
لا أثر لكونه غير مرئي إذ
الجزء عن التسليم كاف
وفي الحكم وهو أضرب
ملافاً لثمة كرهه كقولهم
في المرددين مشتركون
ألقوا مالا بدار الحرب فلا
ضمان كالخري في قدار الحرب
عندهم طردى فلا فائدة
لذكره فيرجع للاول وماله
على الاصح فائدة ضرورة به
كقول معتبر العدد في
الاستجماع عبادة متعلقة
بالاحجار لم يتقدمها معصية
فاعتبر فيها العدد كالجار
فقوله لم يتقدمها معصية
عديم التأثير لكونه مضطر
لذكره لثلاً ينتقض
مأعله بالرجس أو غير
ضرورة مثل الجمعة
صلاة مفروضة فلم ينتقض
على اذن الامام كالمظهر
فان مفروضة حشود
لوحذف لم ينتقض لكنه
ذكر لتقريب الفرع من
الأصل بتقوية انشبه بهما
اذ الفرض بالفرض شبه
وفي الفرع مثل زوجت
نفسها غير كره فلا يصح
كالزوجت وهو كالناني
اذ لا أثر فيه للتقيد بغير
الكف ورجوع الى المناقشة
في الفرض وهو تخصيص
بعض صور النزاع بالحجج

والاصح جواز

كالشتم والطهارة بالنسبة لاقتفار الوضوء الى النية شبه المناسبة فيه بالثبات اذ المناسبة الثانية له كون
الوضوء عبادة وحاصل هذا القسم طلب مناسبة عليه الوصف وقولي أو شبهه من يادى (و) الثاني
عدم التأثير (في الأصل) ببدء فعله لكونه (على مرجوح) وهو منع تعدد العمل (مثل) ان يقال
في بيع الغائب (مبيع غير مرئي فلا يصح) كالطير في الهواء فيقول (المعترض) لا أثر لكونه غير
مرئي (في الأصل) اذ الجزء عن التسليم فيه (كاف) في عدم الصحة وعدمها موجود مع الرؤية وحاصله
معارضته في الأصل ببدء غير ما عمل به وزدت على مرجوح ليوافق ما اعتمدته من جواز تعدد العمل
(و) الثالث عدم التأثير (في الحكم) وهو أضرب ثلاثة أحدها (ما) أى وصف اشتملت عليه العلة
(لا فائدة لذكره كقولهم) أى الخصوم الخفية (في المرددين) المتأفين مالا بدار الحرب حيث استدلوا
على نفي الضمان عنهم في ذلك (مشركون ألقوا مالا بدار الحرب فلا ضمان) عليهم (كالخري)
اشتب مائنا (قدار الحرب عندهم) أى الخصوم كاهو عندنا وصف (طردى فلا فائدة لذكره)
لان من نفي الضمان في اتلاف المرد مال المسلم كالخفية فقاء وان لم يكن الاتلاف بدار الحرب
ومن أثبتته كالشافعية أثبت وان لم يكن الاتلاف بدار الحرب (فيجمع) الاعتراض في ذلك
(للاول) من الاقسام لان المعترض يطالب المستدل بتأثير كون الاتلاف بدار الحرب لا بغيرها
(و) الضرب الثاني (ما) أى وصفاً اشتملت عليه العلة (له) أى لذكره (على الاصح فائدة
ضرورة كقول معتبر العدد في الاستجماع) بالاحجار (عبادة متعلقة بالاحجار لم يتقدمها
معصية فاعتبر فيها العدد كالجار) أى كرميها (فقوله لم يتقدمها معصية عديم التأثير) في حكم
الأصل والفرع (لكنه) أى معتبر العدد (مضطر لذكره لثلاً ينتقض ما عمل به) لو لم يذكر
فيه (بالجمع) المحسن فانه عبادة متعلقة بالاحجار ولم يعتبر فيها العدد والضرب الثالث
ما ذكرته بقولي (أو غير ضرورة) أى أو ماله على الاصح فائدة غير ضرورة (مثل)
ان قال (الجمعة صلاة مفروضة فلم ينتقض) في اقامتها (الى اذن الامام) الاعظم (كالطير
فان) قولهم (مفروضة حشود لو حذف) مما عمل به (لم ينتقض) أى الباقي منه بشئ اذ
النفل كالفرض في ذلك (لكنه ذكر لتقريب الفرع) وهو الجمعة (من الأصل) وهو
الظهر (بتقوية الشبهة بينهما اذ الفرض بالفرض اشبه) به من غيره وقيل عدم التأثير
لا يكون قادماً فيه الفائدة بقسمها وقيل يكون قادماً ثانيها دون اولها (و) القسم الرابع
عدم التأثير (في الفرع) على مرجوح يعلم من قولي بعدى الفرض والاصح جوازه (مثل)
ان يقال في تزويج المرأة نفسها (زوجت نفسها غير كره فلا يصح) التزويج (كالزوجت)
بأنشاء للمفعول أى زوجها ولها (وهو) أى الرابع (كالناني) في انه ابداء علة وهى في
هذا المثال تزويج المرأة نفسها لاتزويجها من غير كره (اذ لا أثر فيه للتقيد بغير الكره)
فانه وان ناسب الإطلاق لكنه غير مطرد في جميع صور المدعى وهوان تزويجها نفسها لاصح مطلقاً
كلاثر لتقيد في مثال الثاني بكونه غير مرئي وان كان نفي الاثر هنا بالنسبة الى الفرع وم
بأنسبة الى الأصل (ورجع) هذا القسم (الى المناقشة في الفرض وهو) أى الفرض
(تخصيص بعض صور النزاع بالحجج) كإفصل في المثال اذ المدعى فيه منع تزويجها نفسها مطلقاً
والاحتجاج على منعه من غير كره (والاصح جوازه) أى الفرض مطلقاً فقد لا يساعده
الدليل في كل الصور أو لا يقدر على دفع الاعتراض في بعضها فيستفيد الفرض غرضاً صحيحاً

(قوله على مرجوح) بل وعلى الرجح أيضاً كمرح به المحلى على الأصل

وقيل لا يجوز لان جوازه لا يدفع اعتراض الخصم وقيل يجوز بشرط بناء غير محل الفرض على محله كأن يقاس عليه بجامع بينهما أو يقال ثبت الحكم في بعض الصور فثبتت في باقيها اذ لا قائل بالفرق وقد قال به الحنفية في المثال حيث يجوز واثر ويجهل انفسهما من غير كفه (ومنها) أى من التوادح (القلب) وهو نوعان خاص بالقياس وعرفوه بأن ربط المعارض خلاف قول المستدل على علمته الحاقا بالاصل الذى جعله مقاسا عليه وعلم يعترض به على القياس وغيره من الأدلة (وهو في الاصح دعوى) المعارض (ان ما استدله) للمستدل (وصح) دليل (عليه) أى على المستدل وان دله باعتبار آخر فتصيرى بذلك أولى من قوله عليه لانه (في المسئلة) التنازع فيها لا في مسئلة أخرى وقول الاصل على ذلك الوجه لا حاجة اليه كما ينته في الحاشية وقد عدى عليه على ما بعده أولى من تأخير الاصل له عنه (و) بسبب التقييد بصحة ما استدله به (يمكن منه) أى مع القلب (تسلم محتمة) وقيل القلب تسليم محتمة مطلقا سواء كان ما استدله به به صحيحا أم لا وقيل هو افضاله مطلقا لان الغالب من حيث جعله على المستدل مسلم لصحته وان لم يكن صحيحا ومن حيث لم يجعله له مقسده وان كان صحيحا وعلى كلا القولين لا بد ذكر في الحنفية الصحة وانما ذكر في الاول لان عدم ذكره فيه يخل بموضوعه اما مصححا لمذهب المعارض أو مبطلا لمذهب المستدل كما سيأتى فهو قيد للاحتراز عن الفاسد اذ لا يحصل من شئ من ذلك وعلى الاصح من إمكان التسليم مع القلب (فهو) أى القلب (مقبول في الاصح) وهو اما (معارضة عند التسليم) لصحة دليل المستدل فلا يكون القلب حينئذ قادحا بل يجب عنه بالترجيح واما اعتراض (قادر عند علمه) أى عدم تسليم الصحة وقيل هو شاهد زور يشهد على الغالب وله حيث سلم فيه الدليل واستدل به على خلاف دعوى للمستدل فلا يقبل (وهو) أى القلب باعتبار آخر (فسان) القسم (الاول) القلب (اتصحيح مذهب المعارض) في المسئلة (وابطل مذهب المستدل) فيها سواء كان مذهب المستدل مصرحاً به في الاستدلال أم لا فالاول (كإبطال) من جانب المستدل كالشافعى في بيع الفضول (عقد بلا ولاية) عليه (فلا يصح كالشراء) أى كشراء الفضول فلا يصح لمن ساء (فيقال) من جانب المعارض كالحنفى (عقد فيصح كالشراء) أى كشراء الفضول فيصح له ويلغو تسميته لغيره وهو أحد وجهين عندما اذا لم يشتر بعين مال من عقده ولم يصف العقد لى ذمته (و) اشفى (مثل) ان يقول الحنفى المشترط للصوم في الاعتكاف (لست فلا يكون بنفسه قرينة كوقوف عرفة) فانه قرينة بضميمة الاحرام فكذلك الاعتكاف يكون قرينة بضميمة عبدة اليه وهي الصوم لانه المتنازع فيه (فيقال) من جانب المعارض كالشافعى الاعتكاف (لست فلا يترتب فيه الصوم كعرفة) لا يشترط الصوم في وقفها في هذا ابطال لمذهب الخصم الذى هو اشترط الصوم وله يصرح به في الدليل القسم (الثانى) انقلب (لا بطل مذهب المستدل) وابطله (ب) (بصرحة) كان يقول الحنفى في مسح الرأس (عضو وضوء فلا يكتفى) في مسحه (قروم يضاف عليه) لانه كالوجه لا يكتفى في غسله ذلك (فيقال) من جانب المعارض كالشافعى عضو وضوء (فلا يقدر بالربع كالوجه) لا يقدر غسله بالربع (أو بالتزام) كان يقول الحنفى في بيع الغائب (عقد معاوضة فيصح مع الجهل بالمعوض كالنكاح) يصح مع الجهل بزوجته أى عدم رؤيتها (فيقال) من جانب المعارض كالشافعى (فلا يثبت) فيه (غير الرؤية كالنكاح) ففي الثبوت يترجمه نفي الصحة اذ القائل بها قائل بالثبوت وقولى فلا يثبت أولى من قوله فلا يشترط لان لازم

ومنها القلب وهو في الاصح دعوى ان ما استدله به وصح عليه في المسئلة فيمكن منه تسليم محتمة فهو مقبول في الاصح معارضة عند التسليم قادر عند علمه وهو شأن الاول اتصحيح مذهب المعارض وابطال مذهب المستدل كما يقال عقد بلا ولاية فلا يصح كالشراء فيقال عقد فيصح كالشراء ومثل لبث ولا يكون بنفسه قرينة كوقوف عرفة فيقال لبث ولا يشترط فيه الصوم كعرفة اشفى لا بطل مذهب المستدل بصرحة عضو وضوء فلا يكتفى اقل ما ينطلق عليه الاسم كوجه فيقال فلا يقدر بالربع كالوجه أو بالتزام عقد معاوضة فيصح مع الجهل بالمعوض كالنكاح فيقال فلا يثبت خیار الرؤية كالنكاح

الصحة عند القائل بما ثبت وما ذكر لا اشتراطه (ومنه) أى من القلب لإبطال مذهب المستدل
 بالالتزام (قلب المساواة فيقبل في الاصح) وهو أن يكون في جهة الأصل حكام أحد هما منتف
 عن جهة الفرع باتفاق الخصمين والأشترتان في جهة بينهما فإذا أثبتت المستدل في الفرع قياسا
 على الأصل يقول المعارض فيجب التسوية بين الحكمين في جهة الفرع كما في جهة الأصل (مثل)
 قول الحنفى في الوضوء والفصل كل منهما (طهر بمائع فلابج فيه النية كالنجاسة) أى إذا أتى بالواجب
 فيها النية بخلاف التيمم يجب فيه النية (فيقال) من جانب المعارض كالشافعى (فيستوى جامده
 ومائته) أى الطهر (كالنجاسة) يستوى جامد طهرها ومائته في جميع أحكامها وقد وجبت
 النية في التيمم فتجب في الوضوء والفصل وقيل لا يقبل قلب المساواة لأن التسوية في جهة الفرع
 غيرها في جهة الأصل وأجاب الأكرابان هذا الاختلاف لا يضر في القياس لأنه غير مناف لأصل
 الاستواء في الوصف الذى جعل جامعا وهو الطهارة (ومنها) أى من القوادح (القول بالموجب)
 بفتح الجيم أى بما اقتضاه الدليل ولا يختص بالقياس وشاهد قوله تعالى وقلة الزور لرسوله في جواب
 ليخرجن الأعز منها الأذل المحكى عن المنافقين أى صحيح ذلك لكنهم الأذل والله رسوله الأعز وقد
 أخرجهما الله ورسوله (وهو تسليم) مقضى (الدليل مع بقاء النزاع) بأن يظهر عدم استلزام
 الدليل لحل النزاع وورد ذلك على ثلاثة أنواع أحدها أن يستنتج المستدل من دليله ما يتوهم أنه
 محل النزاع أو ملازمه ولا يكون كذلك والثاني أن يستنتج منه إبطال أمر يتوهم أنه مأخذ مذهب
 الخصم والخصم يمنع أنه مأخذ والثالث أن يسكت عن مقدمة صغرى غير مشهورة فالأول (كما يقال
 في) القود بقتل (المقتل) من جانب المستدل كالشافعى (قتل بما يقتل غالبا فلا ينافى القود
 كالأحراق) بالنار لأن في القود (فيقال) من جانب المعارض كالحنفى (سأعادم المناقاة)
 بين القتل بالمثل وبين القود (لكن لم يقل) أن القتل بالمثل يقتضيه أى القود وذلك
 محل النزاع ولم يستزمه الدليل (و) الثانى (كما يقال) في القود بالمثل أيضا (التفاوت
 في الوسيلة) من آلات القتل وغيره (لا يمنع القود كالتوسل إليه) من قتل وقطع وغيرهما لا يمنع
 تفاوته القود (فيقال) من جانب المعارض (مسلم) أن التفاوت في الوسيلة لا يمنع القود فلا يكون
 مانعا منه (لكن لا يلزم من إبطال مانع انتفاء الموانع ووجود الشرائط والمقتضى) وثبوت القود
 متوقف على جميعها (والختار تصديق المعارض في قوله) للمستدل (ليس هذا) الذى عينته
 باستدلالك تصرفا من منع التفاوت في الوسيلة للقود (مأخذى) في نفي القود لأن عدائته تمنعه
 من الكذب في ذلك ولأنه أعلم بعبه وقيل لا يصحق الإيذان مأخذ آخر لأنه قد عاهد بمقاله والثالث
 ما ذكرته بقولى (ور) بما سكت المستدل عن مقدمة غير مشهورة مخافة المنع) لها وصرح بها
 (فريد) سكونه عنها (القول بالموجب) كما يقال في اشتراط النية في الوضوء والفصل ما هو قرينة
 يشترط فيه النية كاصلاة ويسكت عن الصغرى وهي الوضوء والفصل قرينة فيقول المعارض مسلم
 أن ما هو قرينة يشترط فيه النية لكن لا يلزم اشتراطها في الوضوء والفصل فإن صرح المستدل بأنهما
 قرنة وتورد عليه منع ذلك ونزج عن القول بالموجب أمال المشهورة فكذلك كور فلا يتأتى في فيها القول
 بالموجب (ومنها) أى من القوادح (القدح في المناسبة) الوصف للعالم بالحكم (وفى
 صلاحية إفضاء الحكم إلى المقصود) من شرعه (وفى الانضباط) للوصف المذكور (وفى
 الظهور) له أن يبقى كلام من الأربعة بأن يبدى في أولها مفسدة رابحة وأوسا به لما صرحت منها
 تنحرم بذلك ويبين في ثانیها عدم الصلاحية للأفضاء وفى ثالثها عدم الانضباط وفى رابعها عدم الظهور

ومنه قلب المساواة فيقبل
 في الاصح مثل طهر
 بمائع فلا تجب فيه النية
 كالنجاسة فيقال يستوى
 جامده ومائته كالنجاسة
 ومنها القول بالموجب وهو
 تسليم الدليل مع بقاء
 النزاع كما يقال في المثقل
 قتل بما يقتل غالبا فلا
 ينافى القود كالأحراق
 فيقال سلمنا عدم المناقاة
 لكن لم قلت يقتضيه
 وكما يقال التفاوت في
 الوسيلة لا يمنع القود
 كالتوسل إليه فيقال مسلم
 لكن لا يلزم من إبطال
 مانع انتفاء الموانع ووجود
 الشرائط والمقتضى والختار
 تصديق المعارض في قوله
 ليس هذا مأخذى ور بما
 سكت المستدل عن مقدمة
 غير مشهورة مخافة المنع
 فريد القول بالموجب ومنها
 القدح في المناسبة وفى
 صلاحية إفضاء الحكم إلى
 المقصود وفى الانضباط
 وفى الظهور

(وجوابه) أي القدر بشئ منها (البیان) له الأول بیان وجهان المصلحة على المقدرة كأن يقال التحلي للعبادة أفضل من الشكاح لما فيه من تزكية النفس فيعترض بأن تلك المصلحة تقوت أضعافها كإيجاد الولد وكف النظر وكسر الشهوة فيجيب بأن تلك المصلحة أرجح عما ذكر لانها لحفظ الدين وما ذكر لحفظ النسل والثاني بيان إفضاء الحكم الى المقصود كان يقال تحريم الحرم بالمصاهرة مؤيداً صالحاً لأن بغضه الى عدم الفجور بها المقصود من شرع التحريم فيعترض بأنه ليس صالحاً لتلك بل للإفضاء الى الفجور لأن النفس مائلة الى الممنوع فيجيب بأن تحريمها المؤيد بلسد باب الطمع فيه بحيث يصير غير مشتهة كالام وإشالك ببيان انضباط الوصف بنفسه أو بوصف معه ينضبطه كالسفر للمشتقة والزاج ببيان ظهوره بأن بينه بصفة ظاهرة كأن يسل في القود بائري فيعترض بأن الرضى أمر خفي فلا يعمل به فيجيب ببيان ظهوره بصفة ظاهرة تدل عليه وهي الصيغة (ومنها) أي من القوادح (الفرق) بين الاصل والفرع (والاصح) أنه معارضة بإبداء قيد في علة (حكم (الاصل أو) إبداء (مانع في الفرع) يتمتع من ثبوت حكم الاصل فيه (أو بهما) أي بالإبداء بن معاقيل هو الثالث فقط مثله على الشئ الاول ان يقول الشافعي تجب النية في الوضوء كاتيمم بجماع الطهارة عن حدث فيعترض الحنفى بأن العلة في الاصل الطهارة بالتراب وعلى الثاني ان يقول الحنفى يقاد المسلم بالذم كقبر المسلم بجماع القتل العمد العدوان فيعترض الشافعي بأن الاسلام في الفرع مانع من القود وعلى الثالث ان يعارض بالإبداء بن وما عرفت به الفرق وتولى من تعريف الاصل له بأنه راجع الى الله رضة في الاصل أو الفرع وقيل اليه لأنه أعم على ما لا يذكر كرمع يوم ن المعارضة بالإبداء بن ليست فرقا مطلقاً وليس كذلك (و) الاصح (أنه) أي الفرع (قادر) وان قيل أنه الثالث أو بالضعيف سواء لان أو قلنا بجزاز تعدد العن لأنه يؤثر في جميع التسلسل ولأنه لو لم يقدح لم يتمتع التحكم واللازم باطل وقيل ليس بقادر وقيل كذلك على القول به به ثبات سواء لان لاسؤال واحد اذ جمع الاستساق المختلفة غير مقبول ومعنى كونه سؤالاً واحداً اتحاد المقصود منه وهو قطع الجمع ومعنى كونه سؤالاً اثنين اشتباه على معارضة علة الاصل بعبارة وعلى معارضة الفرع بائري مستقيمة (وجوابه) أي الفرق (بالمعنى) كأن يتمتع كون المبدى في الاصل جزءاً من العلة وفي الفرع ما عمن الحكم وهذا من زيادتي (و) الاصح (أنه يجوز تعدد الاصول) لفرع واحد بن يقاس عبا بقوة الظن به ومحله ابن الحاجب وغيره وهو الموافق لجواز تعدد العن وقيل يتمتع تعددها وان جوز تعدد العن لا تشتر البعث في ذلك مع إمكان حصول المقصود بواحد منها ومحله الاصل (فلو فرق بين الفرع وأصل منها كني في) القدر فيها (في الاصح) لأنه يطل بجمعه المقصود وقيل لا يكتفي لاستقلال كل منها وقيل يكتفي ان قصد الاحق بجموعها لأنه يطل بخلاف ما قد بطل منها (وفي اقتضائه المستدل على جواب اصل) واحد منها وقد فرق المعترض بين جميعها (قولان) أحدهما يكتفي خصوص المقصود بالرفع عن واحد منها والثاني لا يكتفي لأنه انتمم الجميع فزايمة الرفع عنه وهذا هو الالوجه خوفه من الاصح قبله (ومنها) أي من القوادح (فساد) وضعه بأن لا يكرن الدليل صالحاً لترتيب حكمه عليه كأن يكون صالحاً لند ذلك الحكم أو يقينه (كسقي) أي استسحاق (تخفيف من) التقيظ والتوسع من التضييق والاثبات من التثني وعكسه (وثبوت اعتبار الجمع) في قبس المستدل (بعض) أوجاع في قبض الحكم) أوضده في ذلك اقتبس فلا قول كقول الحنفية يقتل عمراً جنازة عظيمة لا يجبله كخارفة كالردة فلم الجنابة يناسب تقيظ الحكم لتخفيفه بعدم وجوب الكفارة والثاني كقولهم الزكاة وجبة على وجه الارتفاق لدفع الحاجة فسكانت على الترخي كإبادة

وجوابه بالبيان ومنها الفرق والاصح انه معارضة بإبداء قيد في علة الاصل أو مانع في الفرع أو بهما وانه قادر وجوابه مانع وانه يجوز تعدد الاصول فبوفرق بين الفرع وأصل منها كني في الاصح وفي اقتضائه المستدل على جواب الاصل قولان ومنها فساد الوضع بأن لا يكون المنبسل صالحاً لترتيب الحكم كسقي التخفيف من التقيظ والتوسع من التضييق والاثبات من التثني وثبوت اعتبار الجمع بعض أوجاع في قبض الحكم

على العاقلة فالترخي للموسع لا يناسب دفع الحاجة المضيق والثالث كأن يقال في المعاطاة في غير المحقر لم يوجد فيها مع الرضى صيغة فينقدها البيع كما في المحقر على القول بانقاده بهايه فعلم الصيغة يناسب عدم الانقضاء لا الانقضاء والرابع كأن يقال في المعاطاة في المحقر وجد فيها الرضى فقط فلا ينقدها بيع كثير المحقر فالرضى الذى هو مناط البيع يناسب الانقضاء لا عدمه والخامس في الجامع ذى النص قول الحنفية المهره سبع ذوايب فسوره نجس كالكلب فيقال السبعة اعتبرها الشارع على الطهارة حيث دعى الى دلوقها كلب فامتنع والى أخرى فيها سنور فأجاب فقيل له فقال السنور سبع رواد الامام أحد وغيره وفي الجامع ذى الاجماع قول الشافعية في مسح الرأس في الوضوء مسح فيسن تكراره كاستحباب حيث يسن الايتار فيه فيقال المسح في الخف لا يسن تكراره اجابا فيا قيل (وجوابه) أى فساد الوضع (بتقرير فقيه) عن الدليل بأن يقرر كونه صالحا لترتيب الحكم عليه كأن يكون له جهران يناسب باحداهما التوسيع وبالأخرى التضييق فينظر المستدل فيه من احداهما والمعارض من الأخرى كالارتفاق ودفع الحاجة في مسألة الزكاة وبجواب عن الكفارة في القتل بأنه غلط فيم بالوقود فلا يخلط فيه بالكفارة وعن المعاطاة في الثالث بأن الانقضاء بهامس تب على الرضى لا على عدم الصيغة وعن المعاطاة في الرابع بأن عدم الانقضاء بهامس تب على عدم الصيغة لا على الرضى وعن ثبوت اعتبار الجامع بقسميه في نقض الحكم بثبوت اعتباره في ذلك الحكم ويكون تخلفه عنه بأن وجد مع قبضه لما في أصل المعارض كما في مسح الخف فان تكراره يفسده كفسله (ومنها) أى من القوادح (فساد الاعتبار بأن يخالف) الدليل (نما) من كتاب أو سنة (أو اجابا) كأن يقال في أداء الصوم الواجب صوم واجب فبالصحة ينقته من النهار كقضائه فيعترض بأنه يخالف لقوله تعالى والصائمون والصائمات الخ فانه قرب فيه الاجور العظيم على الصوم كغيره من غير تعرض للتبني فيه وذلك مستلزم اصحته بدونه وكان يقال لا يصح قرض الحيوان لعدم انضباطه كاحتطاطات فيعترض بأنه يخالف خبر مسلم عن أنى رافع أنه صلى الله عليه وسلم اسفل بكرا ورد ربا عيا وقال ان خيار الناس أحسنهم قضاء واليكبر بفتح الباء الصغير من الابل والرباعى بفتح الراء مادخل في السنة السابعة وكان يقال لا يجوز زلرجل أن يفسل زوجته الميتة حرمة النظر اليها كالأجنبية فيعترض بأنه يخالف للاجماع الكوفى في تفصيل على فاطمة رضى الله عنهما (وهو) أى فساد الاعتبار (أعم من فساد الوضع) من وجه لصدقه فقط بأن يكون الدليل صالحا لترتيب الحكم عليه وصدق فساد الوضع فقط بأن لا يكون الدليل كذلك ولا يعارضه نص ولا اجماع وصفهما معا بأن لا يكون الدليل كذلك مع معارضة نص أو اجماع له (وله) أى لا معترض فساد الاعتبار (تقدمه على التنوعات) في المقدمات (وتأخير عنها) لجماعها لمن غير مانع من تقديمه وتأخيرها (وجوابه كالظن في سنده) أى سند النص أو الاجماع بارسال وأغيره (والمعارضة) للنص بنص آخر فينسا فظان ويسلم دليل المستدل (ومنع الظهور) له في مقصد المعارض (ولأنه أو بل) له بدليل وزدت الكاف لمنع توهم حصر الجواب فيأخذ كراهة لا ينحصر فيه إذ منه غيره كالقول بالموجب كما يشتهى الحاشية (ومنها) أى من القوادح (منع عليه الوصف) أى منع كونه العلة (وتسمى المطالبة) أى بتصحيح العلة المتبادر عند اطلاق المطالبة (والأصح قبوله) واللاأدنى الحال الى تمسك المستدل بما شاء من الأدلة لأنه المنع وقيل لا يقبل لادائه الى الانتشار بمنع كل ما يدعى عليه (وجوابه بإثباتها) أى العلة بمسك من مسالك العلة المتقدمة (ومن المنع) للمطلق (منع وصف العلة) أى منع اعتبارها فيها وهو مقبول جزأ (كقولنا في

وجوابه بتقريره ومنها
فساد الاعتبار بأن يخالف
نصا أو اجابا وهو أعم
من فساد الوضع وله تقديمه
على التنوعات وتأخيرها
عنها وجوابه كالظن في
سنده والمعارضة ومنع
الظهور ولأنه أو بل ومنها
منع عليه الوصف والأصح
قبوله وجوابه بإثباتها
ومن المنع منع وصف العلة
كقولنا في

افساد الصوم بفرجاع) كما كل من غير كفارة (الكفارة) شرعت (للزجوع عن الجماع
 المحذور في الصوم فوجب اختصاصها به كالحد) فانه شرع للزجوع عن الجماع زنا وهو مختص بذلك
 (فيقال) لانسلم انها شرعت للزجوع عن الجماع بخصوصه (بل عن الافطار المحذور فيه) في
 الصوم بجماع أو غيره (وجوابه ببيان اعتبار الخصوصية) أي خصوصية الوصف في العلة كأن
 يبين اعتبار الجماع في الكفارة بأن الشارع رتبها عليه حيث أجاب بها من سألته عن جماعه كما
 (وكان المعترض) بهذا الاعتراض (ينفتح المناط) بخلاف خصوص الوصف عن اعتباره في
 العلة (والمستدل بحقه) ببيان اعتبار خصوصية الوصف فيقدم له جمان تحقيق المناط فانه
 يرفع النزاع (و) من المنع المطلق (منع حكم الاصل والاصح انه مسموع) كمنع وصف العلة
 كأن يقول الخفي الجارة عقد على منعة فيقبل بلوث كالنكاح فيقال له لانسلم حكم الاصل اذ
 النكاح لا يبطل بلوث بل يتيسر به وقيل غير مسموع لانه لم يعترض المقصود (و) الاصح (ان)
 المستدل لا يقطع به) أي يمتنع الحكم لانه منع مقدمة من مقدمات القياس فله ثبانه كاتر المقدمات
 وقيل ينقطع للارتداد عن اثبات حكم الفرع الذي هو بصده الى غيره وقيل ينقطع به ان كان
 ظاهر ابره فمأثر كثير الفقهاء ولم يقل المستدل في استدلاله ان سلت حكم لاصل والافتن الكلام
 اليه بخلاف ما لا يعرفه الاخواسم أو قال المستدل ذلك وقيل غير ذلك (و) الاصح (انه) أي المستدل
 (ان دل) أي استدلل (عليه) أي على حكم الاصل بدليل (لم ينقطع المعترض) بمجرد
 ذلك (بل له ان يعترض) ثاني الدليل لانه قد لا يكون جميعا وقيل ينقطع فليس له أن يعترض
 خروجه باعتراضه عن المقصود (وقد يقال) من طرف المعترض في الاتيان بمنوع مترتبة (لانسلم
 حكم الاصل سلنا) (ولانسلم انه مما يقاس فيه) لجواز كونه مما اختلف في جواز اقياس فيه
 والمستدل لا يراه (سلنا) ذلك (ولانسلم انه معلل) لجواز كونه تعديا (سلنا) ذلك
 (ولانسلم انه الوصف علته) لجواز كونها غيره (سلنا) ذلك (ولانسلم وجوده فيه) أي
 وجود الوصف في الاصل (سلنا) ذلك (ولانسلم انه) أي الوصف (متعد) لجواز كونه
 قاصرا (سلنا) ذلك (ولانسلم وجوده بالفرع) فلهذه سبعة منوع تتعلق الثلاثة الاولى منها
 بحكم الاصل والاربعة الباقية بالعلته مع الاصل والفرع في بعضها وقد بينت ذلك في الحاشية (فيجيب)
 عنها (بالدفع) لها على ترتيبها السابق (بما عرف من الفرق) المذكورة في دفعها ان ريد
 ذلك والافيني الاقتصار على دفع الاخير منها (ف) بسبب جواز تعدد النوع (يجوز زوائد
 اعتراضات) هو اولى من قوله معارضات (من نوع كالتقوض) أو المعارضات في الاصل
 أو الفرع لانها كسؤال واحد مترتبة كانت أولا (وكذا) يجوز ايراد اعتراضات (من أنواع
 في الأصح) كالتقوض وعدم التأثير والمعارضة (وان كانت مترتبة) أي يستدعي ثانيا تسليم
 متلوه وذلك لان تسليمه تقديري لا لتحقيق وقيل لا يجوز من أنواع للتأثير وقيل يجوز غير المترتبة
 دون المترتبة لان ما قبل الاخير في المترتبة مسلم قد كره ضائع و رد: ان تسليمه تقديري لا لتحقيق كما
 مر مثال النوع في الاعتراضات المترتبة أن يقل ما ذكرناه من متقوض بكنهه وثان سم فهو متقوض
 بكذا ومثاله في غير المترتبة أن يقال ما ذكرناه من متقوض بكنهه ومتقوض بكذا ومثال لاواع
 مترتبة أن يقال ما ذكر من الوصف غير موجود في الاصل وثان سم فهو معارض بكنهه ومذهب عبر
 مترتبة أن يقال هذا الوصف معقوض بكذا أو غير مؤثر نكرا (ومما) أي من الفرائض
 (اختلاف ضابطي الاصل والفرع) أي اختلاف علتي حكمهم بدعوى معترض واء

افساد الصوم بفرجاع
 اكفارة للزجوع عن الجماع
 المحذور في الصوم فوجب
 اختصاصها به كالحد فيقال
 بن عن الافطار المحذور
 فيه وجوابه ببيان اعتبار
 اختصاصه بكون المعترض
 ينفتح المناط والمستدل
 يحققه ومنع حكم الاصل
 ولاصح به مسموع وان
 استدلل لا يقطع به وأنه
 ان دل عليه لم ينقطع المعترض
 بل له أن يعترض وقد يقال
 لانسلم حكم لاصل سلنا
 ولانسلم انه مما يقاس فيه
 سلنا ولانسلم انه معلل
 سلنا ولانسلم ان هذا
 الوصف علة سلنا ولانسلم
 وجوده فيه سلنا ولانسلم
 انه متعد سلنا ولانسلم
 وجوده بالفرع فيجيب
 بالدفع بما عسرف من
 الطرق فيجوز ايراد
 اعتراضات من نوع وكذا
 من أنواع في الاصح وان
 كانت مترتبة ومنها اختلاف
 ضابطي الاصل والفرع

كان اختلافهما قائما لعدم الثقة فيه بالجامع وجودا وسواوة كأن يقال في شهود الزور بالقتل تسببوا في القتل فلهيهم القود كالمكره غيره على القتل فيعترض بأن الضابط في الأصل الاكراه وفي الفرع الشهادة فإن الجامع بينهما وان اشتركا في الافضاء الى المقصود فإن مساواة ضابط الفرع لضابط الأصل في ذلك (وجوابه) أي جواب الاعتراض باختلاف الضابط (بأنه) أي الجامع بينهما (القدر المشترك) بين الضابطين كالنسب في التمثل فيأمر وهو متعبط عرفا (أو بأن الافضاء) أي افضاء الضابط في الفرع الى المقصود (سواء) أي مساو لافضاء الضابط في الأصل الى المقصود تحفظ النفس فيأمر وكالمساوي لذلك الارجح منه كافهم بالاولى (لإبائنا التفات) بين الضابطين بأن يقال التفات بينهما ملني في الحكم فلا يحصل الجواب به لان التفات قد يلني كأي العالم يقتل بالجاهل وقد لا يلني كأي الخمر لا يقتل بالعبد (ومنها) أي من القوادح (التقييم) هو راجع للاستفسار مع منع المعترض أن أحد احتمالي اللفظ العلة (وهو تزيد اللفظ) للمورد في الدليل (بين أمرين) مثلا على السواء (أحدهما ممنوع) دون الآخر لئلا مثاله ان يقال في مثال الاستفسار للإجمال فيها يأتي الوضوء النظافة أو الافعال المخصوصة الاول ممنوع انه قرينة والثاني مسلم انه قرينة لكنه لا يفيد الفرض من وجوب الية (والمختار قبله) لعدم تمام الدليل معه وقيل لانه لم يعترض المراد (وجوابه ان اللفظ موضوع) في المراد (ولو عرفا) كما يكون لفظة (أو) انه (ظاهر) ولو بقرينة (في المراد) كما يكون ظاهرا بغيرها وبين الوضع والظهور (والاعتراضات) كلها (راجعة الى المنع) قال كثير أو المعارضة لان غرض المستدل من اثبات مدعاه بدليته صحة مقدمته ليعلم للشهادة له وسلامته من المعارض لتفند شهادته وغرض المعترض من هدم ذلك القدرح في صحة الدليل بمنع مقدمته منه أو معارضته بما يقاومه والأصل كبعضهم رأى ان المعارضة تمنع لعله عن الجريان فاقصر عليه وبتبعه فيه (ومقدمها) بكسر الهمزة وبفتحها كما رأى المتقدم والمقدم على الاعتراضات (الاستفسار) فهو طليعتا كطليعة الجيش (وهو طلب ذكر معنى اللفظ لغزابة أو اجمال) فيه (وبيناهما) أي الغزابة والاحمال (على المعترض في الأصح) لان الأصل عدمهما وقيل على المستدل بيان عدمهما ليظهر دليله (ولا يكف) المعترض بالإجمال (بيان تساوي المحامل) المحقق للإجمال لمس ذلك عليه (ويكفيه) في بيان ذلك ان أراد التبرع به ان يقول (الأصل) بمعنى الراجح (عدم تفاوتها) أي المحامل وان عارضه المستدل بان الأصل عدم الاحمال (فيين) المستدل عدمهما) أي عدم الغزابة والاحمال حيث تم الاعتراض عليه بهما بين ظهور اللفظ في مقصوده بنقل عن لغة أو عرف شرعي أو غيره أو بقرينة كما اذا اعترض عليه في قوله الوضوء قرينة فلتجب فيه النية بان الوضوء يطلق على النظافة وعلى الافعال المخصوصة فيقول حقيقة الشرعية الثانية (أو يفسر اللفظ بمحتمل) منه بفتح الميم الثانية (قيل وبغيره) أي بغير محتمل منه اذ غاية الامر انه ناطق بلفظة جديدة ولا محذور في ذلك بناء على ان اللفظة اصطلاحية ورد بان فيه فتح باب لا يستد (والمختار) انه (لا يقبل) من المستدل اذا وافق المعترض باجمال اللفظ على عدم ظهوره في غير مقصده (دعواه الظهور) له (في مقصده) بكسر الصاد

وجوابه بأنه القدر المشترك
أوبأن الافضاء سواء لا، فاء
التفاوت ومنها التفسير
وهو تزيد اللفظ بين
أمرين أحدهما ممنوع
والمختار قبله وجوابه ان
اللفظ موضوع ولو عرفا
أو ظاهر في المراد
والاعتراضات راجعة الى
المنع ومقدمها الاستفسار
وهو طلب ذكر معنى
اللفظ لغزابة أو اجمال
وبيناهما على المعترض
في الأصح ولا يكف بيان
تساوي المحامل ويكفيه
الأصل عدم تفاوتها فيين
المستدل عدمهما ويفسر
اللفظ بمحتمل قيل وبغيره
والمختار لا يقبل دعواه
الظهور في مقصده

قوله لا يستد بسين ثم باء فوقية وعبرة المحلى بفسد بنون ثم سين وهما بمعنى واحد قال في
القاموس واستدعيون غرض استدعي فلينظر وجه عدول الشارح الى هذا دون عبارة أصله
مع محافظته على كما ذكره أولا هـ جوهرى

(بلاهل) عن لغة أعراف (أو قرينة) كأن يقول يلزم ظهوره في مقصدى لأنه غير ظاهر في الآخر اتفاقاً ولم يكن ظاهراً في مقصدى لزوم الاجمال وإنما لم يقبل لأنه لا أثر له بعد بيان المعترض الاجمال وقيل تقبل دفعا للاجمال الذى هو خلاف الأصل وعمله إذا لم يشتر القطب الاجمال فإن اشتهر به كالمعين والقرء لم يقبل ذلك جزاً وترجيح عدم القبول من زيادته وهو ما عتمدته شيخنا الكمال بن الهمام وغيره وقولى بلاهل أو قرينة أظهر في المراد من قوله دفعا للاجمال (ثم المنع) أى الاعتراض بمنع أو غيره (لأباقى فى الحكاية) أى حكاية المستدل للأقوال فى المسئلة المصنوعة فيها حتى يختار منها قولاً لا يستدل عليه (بل) باقى (فى الدليل) اما (قبل علمه) وانما باقى فى مقدمة معينة منه (أو بعده) أى بعده إما (والاول) وهو المنع قبل التمام (اما) منع (مجرداً) منع (مع السند) وهو ما يبنى عليه المنع والمنع مع السند (كلا نسلم كذا ولا يكون) الامر (كذا أو) لا يسلم كذا (و) انما يلزم كذا لو كان الامر (كذا وهو) أى الاول يقسمه من المنع المجرى والمنع مع السند (للتناقض) أى يسمى بما هو يسمى بالنقض التفصيلى (فان احتج) للمانع (لانتفاء المقدمة) التى منعها (فنصب) أى فاحتجاجة لذلك يسمى غصباً لأنه غصب لنصب المستدل (لا يسميه المحققون) من المنظر لاستلزامه الخط فلا يستحق جواباً وقيل يسمع فيستحقه (والثاني) وهو المنع بعد تمام الدليل (اما يمنع الدليل) بمنع مقدمة معينة أو سهمة (لأنه خلف حكمه فالتنقض التفصيلى) أى يسمى به ان كان المنع معينة كما يسمى منافضة (أو) النقض (الاجمالى) أى يسمى به ان كان لمهمة وأوجه الدليل كأن يقال فى صورته ما ذكر من الدليل غير صحيح لتخلف الحكم عنه فى كذا ووصف بالأجلى لان جهة المنع فيه غير معينة بخلاف التفصيلى وذكر التفصيلى فى الثانى من زيادته (أو بتسليمه) أى الدليل (مع) منع المدلول و(الاستدلال بما ينافى ثبوت المدلول فلعارضة) أى يسمى بها (فيقول) فى صورتها المعترض للمستدل (ما ذكرته) من الدليل (وإن دل) على ما ذكرته (فنعنى ما ينفيه) أى ما ذكرته وبذكره (ويتقلب) المعترض بها (مستدلاً) والمستدل معترضاً اما لمنع الدليل لالتلفظ أو المدلول ولم يستدل بما ينافى ثبوته فنضع مكاراة (وعنى المستدل الدفع) لما اعترض به عليه (بدليل) ليس دليلاً الاصل ولا ينفيه منع (فمن منع) أى الدليل الثانى بان منعه المعترض (فكلمه) من المنع قبل تمام الدليل وبه نعلمه الخ (وهكذا) أى المنع ثالثاً ورابعاً مع الدفع وهلم (الى الخامة) أى استدلال بان تقطع بانوع (أو زاء) المانع) بان انتهى الى ضرورى أو يقينى مشهور من جانب المستدل (فخاتمة) كتاب القياس (الاصح ان القياس من الدين) لأنه مأمور به لقوله تعالى فاعتبروا يا أولى الابصار وقيل ليس منه لان اسم الدين انما يقع على ما هو ثابت مستمر والقياس ليس كذلك لأنه قد لا يحتاج اليه وقيل منه ان تعيين بان لم يكن المسئلة دليل غيره بخلاف ما إذا لم يتعين بعدم اخذ ثبته (و) الاصح (انه) أى القياس (من أصول الفقه) كما عرف من حده وقيل ليس منه وانما يبين فى كتبه لتوقف غرض الاصول من اثبات حجته لتوقف عليها فقه على يده (وحكمه لمقيس يقال فيه (انه دين الله) وشرعه و(لا) يقال فيه (قائه لله ولا يبيته) لأنه مستتب لامنصوص وقولى ولا يبيته من زيادته (ثم القياس فرض كفاية) على المجتهدين (ويتعين) نى بصير فرض عين (على مجتهد احتاج اليه) بان لم يجد غيره فى وقعة (وهو) أى القياس بانظر الى قوته وضعفه فسيان (جلى) وهو (ما قطع فيه نفي الغارق) أى بغيره (ثم) ما (قرب

بلاهل أو قرينة
ثم المنع لأباقى فى الحكاية
فى الدليل قبل علمه
أو بعده والاول اما مجرد
أدفع السند كلاسلم كذا
ولا يكون كذا أو انما
يلزم كذا لو كان كذا
وهو المناقضة فان احتج
لانتفاء المقدمة فغصب
لا يسميه المحققون والثاني
اما يمنع الدليل
حكمه فالتنقض التفصيلى
والاجمالى أو بتسليمه
مع الاستدلال بما ينافى
ثبوت المدلول فلعارضة
فيقول ما ذكرته من دل
فنعنى ما ينفيه ويتقلب
مستدلاً وعلى المستدل
يدفع بدليله فان منع
فكلمه وهكذا الى
الى الخامة أو الزاء المانع
فخاتمة كتاب القياس
الاصح من الدين وأنه
من أصول الفقه وحكمه
لمقيس يدل به دين الله
لأقائه لله ولا يبيته ثم القياس
فرض كفاية ويتعين
على مجتهد احتاج اليه
وهو جلى رافع فيه نفي
غارق وقرب

(منه) بان كان ثبوت الفارق أى تأثيره فيه ضعيفا بيدها كل البعد كقياس الامة على العبد في تقويم حصة الشريك على عشر بركة المعتق للموسر وعتقه عليه كالمس وكقياس العمياء على العوراء في النعم من الضحية الثابت بخبر أربع لانجوزى الاضاحى الموراء البين عورها الخ (وخفى) وهو (مخلافه) أى خلاف الجلى فهو ما كان احتمالا تأثير الفارق فيه اقل ما هو باو احتمال فى الفارق أقوى سبورا مضيقا وليس بعيدا كل البعد كقياس القتل بمقتل على القتل بمحدد في وجوب القود وقد قال أبو حنيفة بطم وجوبه في المنقل (وقيل فيها) أى الجلى والخفى (غير ذلك) فليل الجلى ما ذكر في تعريفه والخفى الشبهوا الواضح بينهما وقيل الجلى القياس الاول كقياس الضرب على التأفيف في التحريم والواضح المساوى كقياس احواق مال اليتيم على كسبه في التحريم والخفى الادون كقياس التفاح على البرى الى باثم الجلى على الاولين يصدق بالاولى كالساوى (و) ينقسم القياس باعتبار علمته ثلاثة أقسام (قياس العلة) وهو (ما صرح فيها) بأن كان الجامع فيه نفسها كأن يقال يحرم النبيذ كالحرام الاسكار (وقياس الدلالة) وهو (ما جمع فيه بلازمها فأتوا حكمها) الضائر للعلمة وكل من الثلاثة يدل عليها وكل من الاخيرين مهادون ما قبله بدلالة القاء الاول كأن يقال النبيذ حرام كالخمر بجامع الرقعة المستندة وهي لازمة للاسكار والثاني كأن يقال القتل بمقتل بوجوب القود كالقتل بمحدد بجامع الأثم وهو أتمرأمة وهي القتل العمد العدوان والثالث حكما كأن يقال يقطع الجماعة بالواحد كما يقتلون بجامع وجوب الديعة عليهم بذلك حيث كان غير عمد وهو حكم العلة التي هي القطع منهم في القيس والقتل منهم في القيس عليه وحاصل ذلك استدلال بالحد موجي الجنابة من القود والديعة الفارق بينهما العمد على الآخر (والقياس في معنى الاصل) وهو (الجمع بنى الفارق) ويسمى بالجلى كالمرو بالقاء الفارق وبتفصيل المناط كقياس البول في اناء وصبه في الماء الراكد على البول فيه في المنع بجامع أن لا فارق بينهما في مقصود المنع الثابت بخبر مسلم عن جابر بنى النبي صلى الله عليه وسلم عن أن يقال في الماء الراكد

✽ الكتاب الخامس في الاستدلال ✽

(وهو دليل ليس بنص) من كتاب أوسنة (ولاجتماع ولاقياس شرعى) وقد تقدمت فلا يقال التعريف المشتمل عليها تعريفاً مجهول (فدخل) فيه (قطعا) القياس (الاقتضى) (و) القياس (الاستثنائي) وهما نوعا القياس المنطقي وهو قول مؤلف من قضايته سلمت لازم عنه لذاته قول آخر وهو النتيجة فان كان اللازم أو تقييده له كورافيه بالفعل فهو الاستثنائي والا لا اقتضى فالاستثنائي نحو ان كان النبيذ مسكراً فهو حرام لكنه مسكر ينتج فهو حرام وان كان النبيذ مباحاً فهو ليس بمسكر لكنه مسكر ينتج فهو ليس بمباح والاقتضى نحو كل نبيذ مسكر وكل مسكر حرام ينتج كل نبيذ حرام وهو مذهب كورافيه بالقوة لا بالفعل وسمى القياس استثنائياً لاشتراكه على حرف الاستثناء لغة وهو لكن واقتضى لاجتماعه في أجزائه (و) دخل فيه قطعا (قولهم) أى العلماء (الدليل يقتضى أن لا يكون) الامر (كذا) (خولف) الدليل (في كذا) أى في صورة مثلاً (لغنى) مفقود في صورة النزاع (فتيق) هي (على الاصل) التي اقتضاه الدليل كأن يقال الدليل يقتضى امتناع تزويج المرأة مطلقاً وهو ما فيه من ادلالها بالوطء وغيره الذي تأباه الانسانية لشرفها خوفاً من هذا الدليل في تزويج الرولى لما لحظ ذلك لعل هذه المعنى مفقود فيها فيبقى تزويجها بنفسها الذي هو محل النزاع على ما اقتضاه الدليل من الامتناع (و) دخل فيه (في الاصح قياس العكس) وهو ابيات عكس حكم نبيذ لشمه تعا كسهما في العلة كالمس في خبر يأتي أحدنا شهوته فيه أيا قال رأيت ثم وضعها في حرام أن كان

منه وخفى بخلافه
وقيل فيها غير ذلك
وقياس العلة ما صرح فيه
بها وقياس الدلالة ما جمع فيه
بلازمها فأثرها لحكمها
والقياس في معنى الاصل
الجمع بنى الفارق
✽ الكتاب الخامس
في الاستدلال ✽

وهو دليل ليس بنص
ولاجتماع ولاقياس شرعى
فدخل قطعا الاقتضى
والاستثنائي وقولهم الدليل
يقتضى أن لا يكون كذا
خولف في كذا المعنى مفقود
في صورة النزاع فيبقى على
الاصل وفي الاصح قياس
العكس

عليه وزر وقيل ليس بدليل كما يحكى عن أصحابنا وذكر الخلاف في هذان زيادى (و) دخل فيه في
 الاصح (عدم وجدان دليل الحكم) هو أولى من قوله اشتفاء الحكم لا تنقاصه وكذلك بان لم يجد
 الدليل المجتهد بعد الفحص الشديد فهو دليل على اشتفاء الحكم وقيل ليس بدليل اذ لا يلزم من عدم
 وجدان الدليل عدمه وذلك (كقولنا) الخصم في ابطال الحكم الذى ذكره في مسئلة (الحكم
 يستدعى دليلا لا يلزم تكليف الغافل) حيث وجد الحكم بدون دليل مفيدة (ولادليل) على
 حكمك (بالسر) فانما سرنا الادلة فلم نجد ما يدل عليه (أو الاصل) فان الاصل المستصحب عدم
 الدليل عليه فثبت هو أيضا ودخل فيه الاستقراء والاستصحاب والاستحسان وقول الصحابي
 والاهل بالآية وانما افر دكل منها الترجمة بمسئلة في نفسه من التفصيل وقوة الخلاف مع طول بعضه
 (لاقولهم) أى الفقهاء (وجيد المقتضى) والممانع أو فقد الشرط فلا يدخل في الاستدلال حال كونه
 (مجالا) فى الاصح ولا يكون دليلا بل دعوى دليل وانما يكون دليلا ذاعين المقتضى والمنع
 والشرط وبين وجود الاولين ولا حاجة الى بيان فقد الثالث لانه على وفق الاصل وقيل يدخر في
 الاستدلال بورجه اصل فيكون دليلا على وجود الحكم بالنسبة الى مقتضى وعلى اشتفاءه نسبة الى
 الآخرين وقيل دليل وليس باستدلال ان ثبت بنفسه أو اجاعا أو قياسا والافه واستدلال وقد بينت
 ما فيه فى الحاشية وخرج بز يادى بمجالا ما لو كان معينا فيكون استدلالا ودليلا كما علم بعمر * مسئلة
 الاستقراء بالجزئى على الكل) بان يتبع جزئيات كل ليثبت حكمها (ن كان قد) بان كان
 بكل الجزئيات الامور النزاع (ذ) هو دليل (قطعى) فى ثبات الحكم فى صورة نزاع (عند
 الاكثر) من العلماء وقال الاقل منهم ليس بقطعى لاحتمال مخالفة تلك الصورة غيره على بعد قد
 هو منزل منزلة لعدم (أو) كان (ناصا) بان كان باكثر الجزئيات اختلفت عن صورة نزاع
 (فقطى) فيها لا قطعى لاحتمال مخالفتها للاستقراء (وبسمى) هذا عند الفقهاء (اخق) لفرد
 النادر (بالاغلب) الاعم وغتلف فيه الظن باختلاف الجزئيات فكما كان الاستقراء فيه * كثر
 كان أقوى ظاهرا * (مسئلة) فى الاستصحاب وقد اشتهر انه حجة عندنا دون خفية بقدر ما لا آية
 على خلاف عندنا فى الاخير منها وعند غيرنا فى الاولين أيضا (الاصح ان استصحاب العدم الاصل)
 وهو نفي مانفاه العقل ولم يثبت الشرع كوجوب صوم رجب (و) استصحاب (عدم) مانفاه
 (و) استصحاب (مادل الشرع على ثبوته لوجود سببه) كشيء المالك شراء (الى ورود خبر) لها
 من اثبات الشرع مانفاه العقل ومن مخصص أو مانسأ أو سببه عدم مادل الشرع على ثبوته على كل من
 للذكورات (حجة) مطلقا فعمل به الى ورود الخبر وقيل ليس بحجة مطقة وقيل الاخير منه حجة
 فى الدفع به مما ثبت دون الرفع به لما ثبت كاستصحاب حياة المفقود قبل الحكم بموته فادام لارث
 منه وليس برفع لعدم الارث من غيره لاثبات حياته فلا يثبت استصحابها لملكها بعد ذلك الاصل
 عدمه وقيل هو حجة ان لم يعارضه ظاهر والافهم الظاهر وقيل فيه غير ذلك والاصح الاول فيقدم
 الاصل على الظاهر (الا ان عارضه ظاهر غالب ذوسبب ظن انه أقوى) من لاصل (فيقدمه) عليه
 (كبول وقع فى ماء كثير فوجد متغيرا واحتمل تغيره به) وتغيره غيره محذور فيصير كقولنا مكث
 (وقرب العهد) بعدم تغيره فن استصحابه ثبوته التى هى الاصل عرسته بخبره استخارة له
 ذات السبب التى ظن انها أقوى فقد سمت على الطهارة بعلامه بظهر بخلاف ما يعنى انه أقوى * نريد
 العهد فى المثال بعدم التغير قبل وقوع البول ولم يكن عهدا خيراى للغاية عن الماء كورت أولى
 من تقديمه لها على الاخير وذكر الخلاف فى الاولين مع التصريح بقوى ظن انه أقوى من زيادى

وعدم وجدان
 دليل الحكم كقولنا
 الحكم يستدعى دليلا
 ولا يلزم تكليف الغافل
 ولا دليل بأسر أو الاصل
 لا قولهم وجد المقتضى
 أو مانع * وقد شرع
 بمجالا * مسئلة الاستقراء
 بالجزئى على الكل ان كان
 تافطى عند الاكثر
 أو ناقصا فظنى وبسمى
 احقاق القصد بالاغلب
 * مسئلة الاصح ان
 استصحاب العلم الاصل
 وهو موم ونفس ومادل
 اشترع على ثبوته لوجود
 سببه الى ورود خبر حجة
 لان عارضه ظهرا غلب
 ذوسبب ظن انه أقوى
 فيقدم كبول وقع فى ماء
 كثير فوجد متغيرا واحتمل
 تغيره به وقرب العهد

(و) الاصح أنه لا يمتنع باستصحاب حال الاجماع في محل اختلاف) أى اذا أجمع على حكم في حال ثم اختلف فيه في حال آخر فلا يمتنع باستصحاب ذلك الحال في هذا الحال وقيل يحتمل مثله الخارج التمس من غير السيلين لا ينقض الوضوء عندنا استصحابا لما قبله من خروج من بقاءه التمس عليه (فلا استصحاب) الشامل لأنواع السابقة وينصرف الاسم اليه (ثبوت أمر في) الزمن (الثاني لثبوته في الاول لفقد ما يصلح للتغير) من الاول الى الثاني فلازكاة عندنا فيها حال عليه الحول من عشرين دينارا نقصة تروج رواج الكماله بالاستصحاب (اماثونه) أى الاسم (في الاول) لثبوته في الثاني (ف) استصحاب (مقلوب) كان يقال في المكالمات الموجودة الآن كان على عهده صلى الله عليه وسلم باستصحاب الحال في الماضي اذا اُصل موافقة الماضي للحال والاستدلال به حتى حتى قال السبكي أنه لم يقل به الاصحاب الا فيمن اشترى شيئا فاداعضه وأخذ به حجة مطلقة فيثبت له الرجوع بالتمسك على البائع فلا يستصحاب الملك الذي ثبت الآن فبقايل ذلك لان البيئة لا توجد الملك بل تظهره فيجب أن يكون سابقا على اقامتها وقدره لحظطة لطيفة ومن المحتمل انتقال الملك من المشتري الى المدعى ولكنهم استصحبوا ما قبلوه باوهو عدم الانتقال منه على أن في هذه الصورة وجهها مشهور راسد الرجوع واعتمده البقيني وقال أنه الصواب للمتعين والمذهب الذي لا يجوز زغيره (وقد يقال فيه) أى في الاستصحاب المقلوب ليظهر الاستدلال به لرجوعه في المعنى الى الاستصحاب المستقيم (لأنه يمكن الثابت اليوم ثابتا أمس لكان غير ثابت) أمس اذا واسطة بين الثبوت وعدمه (فيقضى استصحاب أمس) اختلف عن الثبوت فيه (بأنه اليوم غير ثابت وليس كذلك) لانه مفروض الثبوت اليوم (فدل) ذلك (على انه ثابت) أمس أيضا • (مسئلة المختار ان الثاني لشيئ (يطالب بدليل) على اتفائه (أن لم يعلم الثاني) أى اتفائه لشيئ (ضرورة) بان علم نظر أو ظن لان غير الضروري قد يثبت به دليله لينظر فيه وقيل لا يطالب به وقيل يطالب به في العقليات لا الشرعيات (والا) أى وان علم اتفائه ضرورة (فلا) يطالب بدليل على اتفائه لان الضروري لا يشبه حتى يطلب دليله لينظر فيه وتعبى بما ذكره أولى مما عاير به كما يشتهى في الحاشية (د) المختار (أنه لا يجب الاخذ بالاحتمال ولا بالافتقار) في شيء بل يجوز كل منهما لان الاصل عدم الوجوب وقيل يجب الاخذ بالاحتمال لقوله تعالى بر يد الله بكم البسر ولا ير بدكم البسر وقيل يجب الاخذ بالافتقار لانه أكثر ثبوتاً وأحوط والترجيح من زيادته وتقدم في الاجماع ما يؤخذ منه انه يجب الاخذ بما قبل ما قيل • (مسئلة المختار) كما قال ابن الحاجب وغيره (انه صلى الله عليه وسلم كان متعبدا) بفتح الباء وكسر هاء أى مكافؤا وكفاؤه بالعبادة (قبل البعثة بشرع) لما في الاخبار من أنه كان متعبداً كان يصلى كان يطوف وتلك أعمال شرعية يعلم عن مارها قصد موافقة أمر الشرع ولا يتصور من غير تعبد فان العقل بمجرد له بحسنه وقيل لم يكن متعبداً وقيل بالوقف وهو ما اختاره الاصل (د) المختار (الوقف عن تعينه) أى تعيين الشرع بتعيين من نسب اليه وقيل هو آدم وقيل نوح وقيل ابراهيم وقيل موسى وقيل عيسى وقيل ما ثبت انه شرع من غير تعيين لشيئ (د) المختار (بعدها) أى بعد البعثة (المنع) من تعبد به بشرع من قبله لان له شرعا يخصه وقيل تعبد به بما ينسخ من شرع من قبله أى ولم يرد فيه وحيله استصحابا لتعبد به قبل البعثة (د) المختار بعد البعثة (ان أصل المنافع اخل والمضار التحريم) قال تعالى خلق لكم ما في الارض جميعا ذكره في معرض الامتنان ولا يمتنع الا بالاجتزاء وقال صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار رواه ابن ماجه وغيره وزاد الطبراني في الاسلام وقيل الاصل في الاشياء الحل وقيل الاصل فيها التحريم أما حكم المنافع والمضار قبل البعثة فتقدم وأائل

ولا يمتنع باستصحاب حال الاجماع في محل اختلاف
فلا استصحاب ثبوت أمر في الثاني لثبوته في الاول
لفقد ما يصلح للتغير اما ثبوته في الاول فمقلوب وقد بقاء فيه لو لم يكن الثابت اليوم ثابتا أمس لكان غير ثابت فيقضى استصحاب أمس بأنه اليوم غير ثابت وليس كذلك فدل على انه ثابت • مسئلة المختار ان الثاني يطالب بدليل ان لم يعلم الثاني ضرورة والا فلا وأنه لا يجب الاخذ بالاحتمال ولا بالافتقار • مسئلة المختار انه صلى الله عليه وسلم كان متعبدا قبل البعثة بشرع والوقف عن تعينه وبعدها المتع وان أصل المنافع الحل والمضار التحريم

شرها ومن مسائله أقل الحليض وأكثر موزاد بعضهم على الأربعة أن الأمور بمقاصدها ومن مسائله وجوب التيقظ للظهور وجبه صاحب الأصل في قواعد الأولى أن الشيء إذا لم يقصد اليقين عدم حوله

في الكتاب السادس في التعادل والتراجع

بين الأدلة عند تعارضها وسأني بيانهما (يتمتع تعادل قاطعين) أي تقابلها بادل كل منهما على مذاق ما يدل عليه الآخر أو لوجاز ذلك ثبت مدلولهما في مجتمع المتنافيات فلا وجود لقاطعين متنافيين عقليين أو عقليين أو عقلي وقلي والكلام في الثانيين حيث لا نسخ كما يعلم مما سيأتي (لا) تعادل (قضي وقلي ثقلين) فلا يتم إبقاء دلالتيهما وإن اتفق الظن عند القطع بالقبض لتقدم القضي حينئذ يخرج بالتقليين غيرهما كأن ظن أن زيد في الدار لكونه مربيًا وخدمه بهباهم شوهه خارجها فيتمتع تعادلهما لتفاء دلالة لفظي حينئذ وعليه يعمل قول ابن الخبب لا تعارض بين قضي وقلي (وكذا أمارتان) لا يتمتع تعادلهما ولو بلا مرجح لاحدهما (في الواقع في الأصح) إذ لو امتنع لكان لدليل والأصل عدمه وهذا ما عليه ابن الحاجب تبعًا للجمهور وإن لم يصرحوا بقيد الواقع وقيل يتمتع بلا مرجح ورجه الأصل حذرًا من التعارض في كلام الشارع وأجاب الأول بأنه لا محذور في ذلك أما تعارضهما في ذهن المجتهد فواقع قطعًا وهو مشأ تردده وعلى الأول (فإن تعادلتا) ولا مرجح (فالتحيز التساقط) كأي تعارض البينتين وقيل يتغير بينهما في العمل وقيل يوقف عن العمل بواحدة منهما وقيل يتغير بينهما في لوجاز خبر يساقطان في غيرهما الترجيح من ز يادى (وإن نقل عن مجتهد قولان فإن تماقيا قلنا) منها (قوله) المستمر والمتقدم مرجوح عنه (والأ) أي وإن لم تماقيا بأن قاذماهما (فأ) أي قوله للمستمر منهما (ذكر فيه) اجتهد (مشعرا بترجيحه) على الآخر كقوله هذا أشبه وكفره عليه (والأ) أي وإن لم يذ كر ذلك (فهو متردد) بينهما فلا ينسب إليه ترجيح أحدهما وفي معنى ذلك ما لوجهل تماقيهما أعلم جهل المتأخر أوسى (دوق) هذا التردد (للشافعي) رضى الله عنه (في بضعة عشر مكانا) ستة عشر وأربعة عشر كاتردد فيه القاضي أبو حامد لمرور ودى (ثم قيل) أي قال الشيخ أبو حامد الأصمغيني في ترجيح أحد قولي الشافعي المتردد بينهما (مخالفاً) أي حنيفاً منها (أرجح من موافقه) فإن الشافعي ناسخاً عنه لدليل (وقيل عكسه) أي موافقه أرجح وهو قول الفقهاء ومعه النووي لقوته بتعدد قائله ورد بأن القوة أعم من شأن الدليل فلذلك قلت كالأصل (والأصح الترجيح بالطر) فما اقتضى ترجيحه منهما فهو الراجح (فإن وقف) عن الترجيح (فالوقف) عن الحكم برجحان واحد منهما (وإن لم يعرف المجتهد قول في مسألة لكن) يعرفه قول (في نظريها فهو) أي قوله في نظريها (قوله المخرج فيها في الأصح) أي خرجها لا محاب وبها الخاقا بنظريها وقيل ليس قولها فيها الاحتمال أن يذ كر فرقان المستثنين لوروج في ذلك (والأصح) على الأول (لا ينسب) القول فيها (إليه مطلقاً بل) ينسب إليه (مقتداً) بأنه مخرج حتى لا يلبس بالمخصوص وقيل لأجابه إلى تقييده لأنه جعل قوله (ومن معارضة نص آخر للتقدير) أي انص في نظير المسألة (نص الطرق) وهي اختلاف

في الكتاب السادس في

التعادل والتراجع

يتمتع تعادل قاطعين لا قضي وقلي ثقلين وكذا أمارتان في الواقع في الأصح فإن تعادلتا فالتحيز التساقط وإن نقل عن مجتهد قولان فإن تماقيا قلنا قوله ولا فما ذكر فيه مشعرا بترجيحه والأصح متردد ووقف للشافعي في بضعة عشر مكاناً قيل مخالف أبي حنيفة أرجح من موافقه وقيل عكسه والأصح الترجيح بانتظر فإن وقف فالوقف وإن لم يعرف للمجتهد قول في مسألة لكن في نظريها فهو قوله المخرج فيها في الأصح والأصح لا ينسب إليه مطلقاً بل ينسب إليه معارضة نص آخر للتقدير تنشأ الطرق

(قوله لمرور ودى) نسخ الميم والواو الأولى وبضم الراء الثانية المشددة آخر مجموعة نسبة إلى مرو والروذ شهر من خراسان اه اساب السيوطي

الاصحاب في نقل المذهب في المستثنين فهم من يقرر النمين فهما و يفرق بينهما ومنهم من يخرج
نص كل منهما في الاخرى فيحكي في كل قولين موصا ويخرجوا على هذا فتارة يرجع في كل منهما
نصها و يفرق بينهما وتارة يرجع في أحدهما نصها وفي الاخرى يخرج و بذلك ما يرجع على نصها
(والترجيح تقوية أحد الدليلين) بوجهين وجوه الترجيح الآتي بعضها فيكون واجها وتيسري
بالدليلين أولى من تيسيره بالطريقين (والعمل بالراجح واجب) وبالرجوع ممتنع سواء كان
الرجحان قطعي أم ظاهري (في الاصح) وقيل لا يجب ان كان الرجحان ظاهري فلا يعمل بواحد منهما
لفقد المرجح القطعي وقيل يخبر بينهما في العمل ان كان الرجحان ظاهري (ولان ترجيح في القطعيات)
اذ لا تعارض بينها ولا اجتماع للمتنافين كما هو وكذا لا ترجيح في القطعي مع الظني غير التقليل
أحدا مما مر (والمتأخر) من النصين المتعارضين (ناسخ) ما تقدم منهما ان قبلا النسخ
آتين كما أوردنا في آية وغيره (وان نقل) التأخر (بلاحد) فانه ما نسخ فيعمل به لان
دوامه بان لا يعارض مظنون وبعضهم احتمال المانع لان الجواز يؤدي الى اسقاط التواتر بالآحاد
في بعض الصور (والاصح ان العمل بالمتعارضين ولومن وجه) أو كان أحدهما سنة والآخر كتابا
(أو لمن الغاء أحدهما) بترجيح الآخر عليه وقيل لا يصار الى الترجيح مثله غير أنهما لابد من
طهر من خبر لا يتفقو من التيقن بالباب ولا عصب الشامل للآحاد المدبوغ وغيره فلهذا على غير المدبوغ
الخاص به عند كثير جماعين الدليلين ونقدم بيان بساطة الحل في آخر بحث 'تنخيص' (د) الاصح
(انه لا يقدم) في ذلك (الكتاب على السنة ولا عكسه) أي ولا لسنة على الكتاب وقيل يقدم الكتاب
خبر معاذ المستعمل على انه يقضي بكتاب الله فان لم يجد في سنة رسول الله ورضي رسول الله بذلك وقيل
يقدم السنة لقوله تعالى لتبين للناس ما نزلوا عليه صلى الله عليه وسلم في البحر هو ظهوره وانه لم يسميته
مع قوله تعالى قل لا أحد فإدعى إلى محرم مالي قوله لا أحد فإدعى إلى محرم مالي قوله لا أحد فإدعى إلى محرم مالي
الآية على خنزير البر التبادر الى الاذهان جماعين الدليلين (فان تعذر العمل) بالمتأخرين أن لم يكن
بينهما جمع (فان علم التأخر) منهما في الواقع أي ولم ينس (فالنسخ) للمقدم منهما (ولا) أي
وان لم يعلم ذلك بأن تقارنا أو جهل التأخر والتأخر أو علم ونسي (رجع) إلى مرجع فن تعذر فن
لم يتقارنا وقبلنا النسخ (طلب) الناظر (غيرهما) تعذر العمل بواحد منهما فن لم يجد غيرهما
توقف (والا) بأن تقارنا ولم يبق لنا النسخ (غير) الناظر بينهما في العمل (ان تعذر الترجيح) فن لم
يتعذر طلب مرجع أو التفتيد بقبول النسخ في صورتي جهل التأخر ونسيه من زياتي (مستقرج)

والترجيح تقوية أحد
الدليلين والعمل بالراجح
وجب في الاصح ولا ترجيح
في القطعيات والتأخر ما
وان نقل بالآحاد والاصح
ن العمل بالمتعارضين
ولومن وجه أولى من إغائه
أحدهما وانه لا يقدم
الكتاب على السنة ولا
عكسه فن تعذر العمل
فن علم التأخر فن ناسخ
ولا يرجع الى مرجع فان
تعذر فن لم يتقارنا وقبلنا
النسخ طلب غيرهما والا
يتعذر ان تعذر الترجيح
مستقرج

(قوله مستقرج) هذا قول لشرع في الترجيح وتوهي أنواع أو هو لترجيح بحسب
السند وأفراد هذا النوع سبعة وعشرون ولثاني بحسب المكان أي بحسب حال مروى وهو من قوه
والقول فالقول الى قوله وقيل عكسه والثالث لترجيح بحسب المدلول وهو من قوه ولا قد عي
الاصل الى قوله والوضي على التشكيكي والراجح الترجيح بالامور الخارجية وهي من قوه والموقوف
دليلا آخر الى قوله فعلى والخاص تراجع الاجماع على قوله ويرجع انفسا وادرجع
الاقبية الى قوله ويرجع الوصف الحقيقي فالعرف والاصح تراجع مدلول وهو من قوه وكذا ذات
أسلين الى قوله في الاصح والثامن الترجيح في الحسود وهو من قوه ومن الحدود 'سعية' الاخرى
على الاخرى الى آخر الكتاب وهذا النوعان أسقطهما العلامة الشارح في حديثه على الجلال
والعلامة السكاكوت كما أنها أدخلهما في السادس تظلي وذكروهما 'الامامة' انتهى من ملاء شيئا
العلامة محمد الجوهري

بكثرة الأدلة) بكثرة (الرواية في الصحيح) لان كثرة كل منهما تفيد القوة وقيل لا كالبشتين
 وفرق بان مقصود الشهادة فصل الخصومة للتأطويل فضبطت بنصاب خاص بخلاف الدليل فان
 مقصوده طن الحكم والمجتهد في مهلة النظر وكما كان الطن أقوى كان اعتباره أولى (و بعلو
 الاسناد) في الاخبار أى قلة الواسط بين الراوى للمجهتو بين النبي صلى الله عليه وسلم (وفقه
 الراوى ولفقه ونحوه) لقلة أحوال الخطأ مع واحد من الاربعة بالنسبة الى مقابلاتها (وورعه
 وضبطه وقطنته وان روى) الخبر (المرجوح باللفظ) والراجح بواحد مما ذكر باللعنى
 (ويقتضه وعدم بدعته وشهرة عدالته) لشدة الوثوق به مع واحد من الستة بالنسبة الى مقابلاتها
 (وكونه مزي بالاختبار) من المجتهد فيرجع على المزي عنده بالاخبار لان العيان أقوى من الخبر
 (أو) كونه (أ) أكثر من كين ومعرفة النسب قبل (مشهوره) لشدة الوثوق به والشهرة زيادة في
 المعرفة والصحة لاترجم جميعها وقال الزركشى الأقوى الاول لان من ليس مشهور بالنسب قد يشاركه
 ضعيف في الاسم (وصريح التزكية على الحكم بشهادته والعمل بروايته) فيرجع خبر من
 صرح بتزكيته على خبر من حكم بشهادته وخبر من عمل بروايته في الجلة لان الحكم والعمل قد
 يبدان على الظاهر بلا تزكية (وحفظ المروى) فيرجع مروى الحافظ له على مروى غيره الراوى
 له بنحو نقلين لاختصاص الاول به و به (وذكر السبب) فيرجع الخبر المشتمل على سببه على
 ما لم يشتمل عليه لاحكام راوى الاول به ومحل في الخاصين بقرينة ما يأتي في العامين (والتعويل
 على الحفظ دون الكتابة) فيرجع خبر الموعول على الحفظ فيما يروى به على خبر الموعول على الكتابة
 لاحتمال ان يزاد في كتابه أو ينقص منه واحتمال النسيان والاشتباه في الحافظ كالعديم (وظهور
 طريق روايته) كالجاء بالنسبة الى الاجازة فيرجع المسموع على المجاز وقدمي بيان طرق
 الرواية ومراتبها آخر الكتاب الثاني (وسماحه بلا حجاب) ويرجع المسموع بلا حجاب على
 المسموع من وراء حجاب لأن الأول من تطرق لخلل في الثاني (وكونه ذكرا وسوا في الصحيح)
 فيهما فيرجع خبر كل منهما على خبر غيره لان الذكر أضبط من غيره في الجلة والحر لشف منصبه
 بعتز عما لا يعتز زعنه غيره وقيل يرجع خبر الذكر في غير أحكام النساء بخلاف أحكامهم
 لأنهم أضبط فيها وقيل لاترجم بالذكورية ولا بالحرية وصوبه الزركشى في الأولى والبرماوى
 فيهما وقالا عن ابن السمعاني فيهما وقالا عن غيره الاتفاق عليه في الأولى وذكر الخلاف في
 الثانية من زيادتي (و) كونه (من أكبر الصحابة) أى رؤسائهم فيرجع خبر أحداهم على
 خبر غيره لشدة دياتهم وقر بهم رجلا من النبي صلى الله عليه وسلم (و) كونه (متأخر الاسلام)
 فيرجع خبره على خبر متقدم لاسلام (في الصحيح) لظهور تأخر خبره وقيل عكسه لان متقدم
 الاسلام لاصاته فيه أنه قد تحرزا من متأخريه (و) كونه (متحملا بعد التكليف) ولو حال
 الكفر لانه أضبط من المتحمل قبل التكليف (وغير مدلس) لان الوثوق به أقوى منه
 بلئدس القبول وتقدم بيانه في الكتاب الثاني (وغير ذى اسمين) لان صاحبهما يتطرق اليه
 الخلل بأن يشاركه ضعيف في أحدهما (وبماثرا) لمرويه (وصاحب الواقعة) المروية لان
 كلا منهما أعرف بالخلل من غيره فالاول خبر الترمذى عن أبي رافع أنه صلى الله عليه وسلم تزوج
 ميمونة حلالا قاد وكانت الرسول ينهما مع خبرا صحيحين عن ابن عباس أنه صلى الله عليه وسلم
 تزوج ميمونة وهو محرم والثاني كخبر أبي داود عن ميمونة تزوجني النبي صلى الله عليه وسلم
 ونحن حلالان يسرف مع خبر ابن عباس المذكور (وراوا باللفظ) لسلامة المروى باللفظ من

بكثرة الأدلة والرواية في
 الصحيح وبعلو الاسناد
 وفقه الراوى ولفقه
 ونحوه وورعه وضبطه
 وقطنته وان روى المرجوح
 باللفظ ويقتضه وعدم
 بدعته وشهرة عدالته
 وكونه مزي بالاختبار
 أو أكثر من كين ومعرفة
 النسب قبل وهو مشهوره
 وصريح التزكية على
 الحكم بشهادته والعمل
 بروايته وحفظ المروى
 وذكر السبب والتعويل
 على الحفظ دون الكتابة
 وظهور طريق روايته
 وسماحه بلا حجاب وكونه
 ذكرا وسوا في الصحيح
 ومن أكبر الصحابة
 ومتأخر الاسلام في الصحيح
 ومتحملا بعد التكليف
 وغير مدلس وغير ذى
 اسمين وبماثرا وصاحب
 الواقعة وراوا باللفظ

تطرق الخلل في المروى بالمعنى (و) كون الخبر (لم ينكره) الراوى (الاصل) فيرجع خبر
 الفرع الذي لم ينكره أصله بأن قال ما رويته لأن الظن الحاصل من الاول أقوى وتعتبر بما
 ذكرنا أوضح من قوله ولم ينكره راوى الاصل (و) كونه (في الصحيحين) أو في أحدهما لانه
 أقوى من الصحيح في غيرها وان كان على شرطهما لتلقى الامة لهما بالقبول (والقول فالقول
 فالتقرير) فيرجع الخبر الناقل لقول النبي صلى الله عليه وآله وسلم على الناقل لتقريره لأن
 القول أقوى في الدلالة على التشريع من الفعل لأن الفعل يحتمل للتخصيص به صلى الله عليه وآله وسلم
 وهو أقوى من التقرير لانه وجودى وحض والتقرير محتمل لما لا يحتمله الفعل (ويرجع
 الصحيح) على غيره لتطرق الخلل الى غيره باحتيال ان يكون مرويا بالمعنى (وكذا زانما فصاحة)
 على الصحيح (في قول) مرجوح لانه صلى الله عليه وآله وسلم أقصم العرب في عدة نطقه فبما الاصح
 فيكون مرويا بالمعنى فيتطرق اليه الخلل والاصح لانه صلى الله عليه وآله وسلم ينطق بالافصح وينصح
 لاسيا اذا خاطب به من لا يعرف غيره وقد كان يخاطب العرب بلغتهم (و) يرجع (الاستئصال
 على زيادة) على غيره (في الاصح) لما فيه من زيادة العلم وقيل يرجع الاقرب به أخذ خفية
 لاتفاق الدليلين عليه كخبر التكبير في العيد سماع خبر التكبير فيه أو بعارضه أو بدارود
 والاولى منه عندهم للافتتاح وذكر الخلاف في هذه من زياتى (والوارد بقية قرين) لأن
 الوارد بغيرها يحتمل ان يكون مرويا بالمعنى فيتطرق اليه الخلل (والمدنى) على المسكين المتأخر
 عنه والمدنى ما ورد بعد الطهارة والمسكين قبلها وهذا أولى من القول بأن المدنى ما زل يندبته
 والمسكين ما زل بمكة (والشعر بما شأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم) تأخره عما لم يشعر بذلك
 (وما) ذكر (فيه الحكم مع العلة) على ما فيه الحكم فقط لأن الاول أقوى في الاهتمام بالحكم
 من الثاني كخبر البخارى من بدل دينه فاقتلوه مع خبر الصحيحين انه صلى الله عليه وآله وسلم نهى
 عن قتل النساء واليهابن نيط الحكم في الاول بوصف الزدة المناسب ولا وصف في الثاني لاعتناء
 النساء به على الحريات (وما قدم فيه ذكرها عليه) أى ذكر العلة على الحكم على عكسه
 (في الاصح) لانه أدل على ارتباط الحكم بالعلة من عكسه وقيل عكسه لأن الحكم دافعه فتنصب
 نفس السامع العلة فإذا سمعها ركنت ولم تطلب غيرها والوصف تقدم فتنصب النفس الحكم
 فإذا سمعته قد تنكشف في علة بالوصف المتقدم إذا كان شديد التنسية كفى والسارق الآية وقد
 لا تنكشف به بل تطلب علة غيره كما في إذا قتم الى الصلاة فاضلوا الآية فيقال تعظي لمعبود (ورفيه
 نهديد أو ناكيد) على الخلل عن ذلك فالاول كخبر البخارى عن عمار من صام يوما اشك
 فقد عصى أبا القاسم صلى الله عليه وآله وسلم فيرجع على الاخبار المرغبة في صوم النفس وثاني كخبر
 أبي داود أيضا امرأة تكلمت نفسها بغير إذن زوجها فنكاحها باطل فنكاحها باطل
 مع خبر مسلم الأيم أحق بنفسها من زوجها (وانعم) عموما (مصدق على) 'انعم' ذى سبب
 (الافى السبب) لأن الثاني باحتيال ارادة قصه على السبب كاقيل بذلك دون المصطفى في القوة الاقوى
 صورة السبب فهو فيها أقوى لانها قطعية الدلول على الاصح كبحر (وانعم النهرى) كمن وما
 الشرطين (على النكرة المنفية في الاصح) لافادة التعليل دونها وقيل لعكس لبعده
 التخصيص فيها بقوة عمومها ودونه وبؤخذ من ذلك ترجيح النكرة لوقوعه في سياق الشرع على
 الواقعة في سياق النفي (وهي على الباقي) من صيغ الموم كلعرف باللام أو لاضافة لانه أقوى
 (قوله والقول الخ) هذا هو النوع الثاني وهو ترجيح بحسب المتن انتهى

ولم ينكره الاصل وفي
 صحيحين والتقدم فتنصب
 فتقريره يرجع الصحيح
 وكذا زانما فصاحة في قول
 والمستل على زيادة في
 الاصح ورد بقية قرين
 والمدنى والشعر بهو
 شأن النبي صلى الله عليه وآله وسلم
 وما فيه الحكم مع العلة
 وما قدم فيه ذكرها عليه
 في الاصح وما فيه تهديد
 وناكيد وانعم طائفا
 على ذى سبب الاقوى
 سبب وانعم شرعى
 على النكرة المنفية في
 الاصح وهي على الباقي

منه في العموم لانه لا يتناول عليه بالوضع في الاصح كاسم وهو انما يدل عليه بالقرينة اتفاقا (والجمع المعروف) باللام أو الاضافة (على من وما) غير الشرطيتين كالاستفهاميتين لانه أقوى منهما في العموم لامتناع ان يخص الى الواحد دونهما على الاصح في كل منهما كاسم (وكلاهما) أى الجمع المعروف ومن وما (على الجنس للمعرف) باللام أو الاضافة لاحتماله المذهب بخلاف من وما فلا يحتلانه وبخلاف الجمع المعروف فيبعد احتماله (وما لم يخص) على ما خص لنصف الثاني بخلاف في حجيته بخلاف الاول ولأن الثاني مجاز والاول حقيقة وهي مقدمة عليه قطعاً وقال الاصل كالصفي الهندي وعندى عكسه لان ما خص من العام هو الغالب والغالب أولى من غيره (والاقل تخصيصاً) على الأكثر تخصيصاً لان الضعف في الاقل دونه في الأكثر (والاقتضاء فالإيماء فالإشارة) لان المدلول عليه بالاول مقصود يتوقف عليه الصدق أو الصحة وبالثاني مقصود لا يتوقف عليه ذلك واثالث غير مقصود كما علم ذلك من محله فيكون كل منها أقوى دلالة مما بعده وترجيح الثاني على الثالث من ز يادق (ورجحان) أى الإيماء والاشارة (على المفهومين) أى الموافقة والخالفه لان دلالة الاولين في محل النطق بخلاف المفهومين (وكذا الموافقة على الخالفه) في الاصح لضعف الثاني بخلاف في حجيته بخلاف الاول وقيل عكسه لان الثاني يفيد تأسيساً بخلاف الاول (و) كذا (النقل عن الاصل) أى البراءة الاصلية على المقرولة في الاصح لان الاول فيعز يادة على الاصل بخلاف الثاني وقيل عكسه بأن يقدر تأخر المقرول للاصل ليفيد تأسيساً كما فاده الناقل فيكون ناسخاً مثله ذلك خبر الترمذي من مس ذكره فيتوزأ مع خبره أنه صلى الله عليه وسلم سأل رجل مس ذكره أعليه وضوء قال لا نأما هو بضعة منك (و) كذا (المثبت) على الثاني (في الاصح) لاسم وقيل عكسه وقيل هما سواء وقيل غير ذلك (والخبر) المتضمن للتكليف على الانشاء لان الطلب به لتحقيق وقوع معناه أقوى من الانشاء فان اتفق الدليلان خبراً أو انشاء (فالخطر) على الإيجاب لانه لدفع المفسدة والإيجاب لجلب المصلحة والاعتناء بدفع المفسدة أشد (فالإيجاب) على الكراهة للاحتياط (فالكراهة) على التنبه لدفع اللوم (فالتنبه) على الإباحة للاحتياط بالطالب (فالإباحة في الاصح في بعضها) وهو تقديم كل من الخطر والإيجاب والتنبه على الإباحة وقيل العكس في الثلاث لاعتضاد الإباحة بالاصل وقيل هما سواء في الاولى والقياس بجميته في الباقيتين ويحتمل خلافة وذ كراختلاف في الثانية مع تقديم الإيجاب على الكراهة من ز يادق (و) الخبر (المفعول معناه) على ما لم يقل معناه لان الاول أدعى للاقتياد وأقيد بالقياس عليه (وكذا نافي العقوبة) هو أعم من قوله ونافي الحد على الموجب طاقى الاصح لما في الاول من اليسر وعدم الحرج الموافق لقوله تعالى يرد الله بك اليسر ما جعل عليكم في الدين من حرج وقبل عكسه لاقادة الموجب التأسيس بخلاف الثاني (و) كذا الحكم (الوضعي) أى مثبتة (على) مثبت (التكيني في الاصح) لان الاول لا يتوقف على الفهم والتسكن من الفعل بخلاف الثاني وقيل عكسه لترتب الثواب على التكيني دون الوضعي (و) الدليل (الموافق دليلاً آخر) على ما لم يوافقه لان الظن في الموافق أقوى (وكذا)

والجمع للمعرف على من وما وكلاهما على الجنس للمعرف وما لم يخص والاقل تخصيصاً والافتضاء فالإيماء فالإشارة و ربحان على المفهومين وكذا الموافقة على الخالفه والنقل عن الاصل والمثبت في الاصح والخبر فالخطر فالإيجاب فالكراهة فالتنبه فالإباحة في الاصح في بعضها والمقول معناه وكذا نافي العقوبة والوضعي على التكيني في الاصح والموافق دليلاً آخر وكذا

(قوله تأسيساً) وهو إثبات شيء غير موجود اه (قوله وكذا الناقل الخ) هذا هو النوع الثالث وهو الترجيح بحسب المدلول انتهى جوهرى (قوله والدليل الموافق) هذا هو النوع الرابع وهو الترجيح بحسب الامور الخارجية كاسمات الاشارة اليه بما لها مش

الموافق (مرسلا أو محاييا أو أهل المدينة أو الأكثر) من العلماء على ما لم يوافق واحدا عما ذكر (في الأصح) ذلك وقيل لا يرجع بواحد من ذلك لأنه ليس بحجة وقيل إنما يرجع بموافق الصحافي إن كان الصحافي قسمة نص فيها فيه الموافقة من أبواب الفقه كزبد في الفرائض وقيل غير ذلك (ويرجع) كقول الشافعي فيها إذا وافق كل من المليلين محاييا وقسيز النص أحد الصحابين فيذكر (موافق زيد في الفرائض فهاذا) فيها (فعل) فيها (ومعاذ في أحكام غير الفرائض فعل) في تلك الأحكام فالتعارضان في مسألة في الفرائض يرجع منهما الموافق لزيد فإن لم يكن له فيها قول فالموافق لمعاذ فإن لم يكن له فيها قول فالموافق لمي والتمعارضان في مسألة في غير الفرائض يرجع منهما للوافق لمعاذ فإن لم يكن له فيها قول فالموافق لمي وذلك خبر أفرضكم زيد وأعلمكم بالخلال والحرام معاذ وأفضاكم على فقوله أفرضكم زيد على عمومه وقوله وأعلمكم بالخلال والحرام معاذ يعني في غير الفرائض وكذا قوله وأفضاكم على والمفط في معاذ أصرح منه في على فقدم عليه مطلقا (والاجماع على النص) لأنه يؤمن فيه بالنسخ بخلاف النص (واجماع السابقين) على إجماع غيرهم فيرجع إجماع الصحابة على إجماع من بعدهم من التابعين وغيرهم واجماع التابعين على إجماع من بعدهم وهكذا الشرف السابقين لقرهم من النبي صلى الله عليه وسلم وغير غير القرون قري ثم الذين يلونهم وتعمري كالبرماوى السابقين أعم من تعبير الأصل بالصحابة (واجماع السكك) الشامل للعوام (على ما تالف فيه العوالم) لضعف الثاني بخلاف في محييته على ما حكاه الآمدي (و) الاجماع (المفترض عصره على غيره) لضعف الثاني بخلاف في محييته (وكذا ما) أي الاجماع الذي (ليرسب بخلاف) على غيره (في الأصح) لتلك وقيل عكس لزيادة اطلاع الجمعين في الثاني على المأخذ وقيل هما سواء (والأصح تساوي المتواترين من كتاب وستة) وقيل يرجع الكتاب عليها لأنه أنشرف منها وقيل ترجع السنة عليه لقوله تعالى لتبين للناس ما نزل إليهم أما المتواتران من السنة فتساويان قطعاً كالآيتين (ويرجع القياس) على قياس آخر (بقوة دليل حكم الأصل) كمن يدل في أحد القياسين بالمنطوق وفي الآخر بالمفهوم أو يكون في أحدهما قطعياً وفي الآخر ضيقاً بقوة دليل (وكونه) أي القياس (على سنن القياس أي فرعه من جنس أصله) فيرجع على قياس ليس كذلك لأن الجنس بالجنس أشبه بقياسنا مادون رتب الموضحة على أرضها حتى تحمله تعاقبة مقدم على قياس الخفية له على غرامات الأموال حتى لا تتحمله (وكذا) ترجع على (ذات أصليين) مثلاً بأن عللا بها (على ذات أصل) في الأصح وقيل لا كاخلاف في الترجيح بكثرة الأدلة والوجوب الضمان بيد المستأمن علناه بأنه أخذ العين لفرضه بلا استحقاق كعمله به وجوب الضمان بيد الغاصب ويد المستعير وعمله الخفية بأنه أخذها لئتملكها ولم يعان به بطرد ذلك (و) كذا ترجع على (ذاتية) للمعل كاعلم والإسكار (على) على (حكمية) كخمره والنجاسة في الأصح لأن الذاتية أتم وقيل عكس لأن حكم الحكم شبه (و) كذا (كونه)

(قوله والاجماع على النص) هذا هو النوع الخامس وهو الترجيح لاجتماع كثرات لشارة اليه أيضا (قوله ويرجع القياس) هذا هو النوع السادس وهو الترجيح بالقياس كثرات لشارة اليه أيضا اه شيخنا (قوله وكذا ذات أصليين) هذا هو النوع السابع وهو الترجيح في اللحل كاتقدم اه

مرسلا أو محاييا أو أهل المدينة أو الأكثر من العلماء على ما لم يوافق واحدا عما ذكر (في الأصح) ذلك وقيل لا يرجع بواحد من ذلك لأنه ليس بحجة وقيل إنما يرجع بموافق الصحافي إن كان الصحافي قسمة نص فيها فيه الموافقة من أبواب الفقه كزبد في الفرائض وقيل غير ذلك (ويرجع) كقول الشافعي فيها إذا وافق كل من المليلين محاييا وقسيز النص أحد الصحابين فيذكر (موافق زيد في الفرائض فهاذا) فيها (فعل) فيها (ومعاذ في أحكام غير الفرائض فعل) في تلك الأحكام فالتعارضان في مسألة في الفرائض يرجع منهما الموافق لزيد فإن لم يكن له فيها قول فالموافق لمعاذ فإن لم يكن له فيها قول فالموافق لمي والتمعارضان في مسألة في غير الفرائض يرجع منهما للوافق لمعاذ فإن لم يكن له فيها قول فالموافق لمي وذلك خبر أفرضكم زيد وأعلمكم بالخلال والحرام معاذ وأفضاكم على فقوله أفرضكم زيد على عمومه وقوله وأعلمكم بالخلال والحرام معاذ يعني في غير الفرائض وكذا قوله وأفضاكم على والمفط في معاذ أصرح منه في على فقدم عليه مطلقا (والاجماع على النص) لأنه يؤمن فيه بالنسخ بخلاف النص (واجماع السابقين) على إجماع غيرهم فيرجع إجماع الصحابة على إجماع من بعدهم من التابعين وغيرهم واجماع التابعين على إجماع من بعدهم وهكذا الشرف السابقين لقرهم من النبي صلى الله عليه وسلم وغير غير القرون قري ثم الذين يلونهم وتعمري كالبرماوى السابقين أعم من تعبير الأصل بالصحابة (واجماع السكك) الشامل للعوام (على ما تالف فيه العوالم) لضعف الثاني بخلاف في محييته على ما حكاه الآمدي (و) الاجماع (المفترض عصره على غيره) لضعف الثاني بخلاف في محييته (وكذا ما) أي الاجماع الذي (ليرسب بخلاف) على غيره (في الأصح) لتلك وقيل عكس لزيادة اطلاع الجمعين في الثاني على المأخذ وقيل هما سواء (والأصح تساوي المتواترين من كتاب وستة) وقيل يرجع الكتاب عليها لأنه أنشرف منها وقيل ترجع السنة عليه لقوله تعالى لتبين للناس ما نزل إليهم أما المتواتران من السنة فتساويان قطعاً كالآيتين (ويرجع القياس) على قياس آخر (بقوة دليل حكم الأصل) كمن يدل في أحد القياسين بالمنطوق وفي الآخر بالمفهوم أو يكون في أحدهما قطعياً وفي الآخر ضيقاً بقوة دليل (وكونه) أي القياس (على سنن القياس أي فرعه من جنس أصله) فيرجع على قياس ليس كذلك لأن الجنس بالجنس أشبه بقياسنا مادون رتب الموضحة على أرضها حتى تحمله تعاقبة مقدم على قياس الخفية له على غرامات الأموال حتى لا تتحمله (وكذا) ترجع على (ذات أصليين) مثلاً بأن عللا بها (على ذات أصل) في الأصح وقيل لا كاخلاف في الترجيح بكثرة الأدلة والوجوب الضمان بيد المستأمن علناه بأنه أخذ العين لفرضه بلا استحقاق كعمله به وجوب الضمان بيد الغاصب ويد المستعير وعمله الخفية بأنه أخذها لئتملكها ولم يعان به بطرد ذلك (و) كذا ترجع على (ذاتية) للمعل كاعلم والإسكار (على) على (حكمية) كخمره والنجاسة في الأصح لأن الذاتية أتم وقيل عكس لأن حكم الحكم شبه (و) كذا (كونه)

(الاكثر فروجا) من المتعبد بن على الاقل فروجا (في الاصح) وقيل عكسه كما في المتعبدية والقاصرة ولا يأتي التساوي هنا لاتقاء علته والتزجيع في المستثنين من زيادتي (د) يرجع (من الحدود السميعة) أي الشرعية (الاعرف على الاخفى) منها لان الاول أفضى الى مقصود التعريف من الثاني (والثاني على العرضي) لان التعريف بالاول يفيد كنه الحقيقة بخلاف الثاني (والصريح) من اللفظ على غيره بشعور أو اشتراك لطرق الخلل الى التعريف بالثاني (وكذا) يرجع (الاعم) على الاخص مطلقا (في الاصح) لان التعريف بالاعم أفيد لكثرة المسمي فيه وقيل عكسه أخذ بالمحقق في المحدود وذكر الخلاف من زيادتي اما الاعم والاخص من وجه فالظاهر فيها التساوي (د) يرجع (موافق قل السمع واللغة) لان التعريف بها يفيد الفهم انما يكون لنقل عنهما والاصل عنده (و) يرجع (ما) أي الحد الذي (طريق) اكتسابه أرجح من طريق اكتساب حد آخر لان الظن بصحته أقوى منه بصحة الآخر اذا حدود السميعة مأخوذة من النقل وطرق النقل تقبل القوة والضعف (والمرجح لا تنحصر) فيما ذكر هنا (ومثلا غالبه الظن) أي قوته وسبق كثير منها منه تقديم بعض مفاهيم الخلفاء على بعض وبعض ما يغلب الفهم على بعض كالجواز على الاشتراك وتقديم المعنى الشرعي على المرفي والعرفي على القوي في خطاب الشارع ومن غيره أرجح ما يرجع به من التقديم بالتركيب بالحكم بهد الراوي على التزكية بالعمل بروايته وتقديم من علم انه عمل برواية نفسه على من علم انه لم يعمل ولم يعلم له عمل

والكتاب السابع في الاجتهاد

المراد عند الإطلاق أعني الاجتهاد في الفروع (ومأمله) من التقليد وحب الفتيا وعم الكلام المفتوح بمسئلة التقليد في أصول الدين الختم بما يناسبه من خاتمة التصوف (لاجتهاد) غة افتعال من الجهد بالفتح والضم وهو الطاقة والمثقة واصطلاحا (استفراغ) غقيه (وسع) بأن يبذل تمام طاقته في نظره في الأدلة (لحصول الظن بالحكم) أي من حيث له فقيه فلا حاجة الى قول بان الحاحج شرعي نخرج استفراغ غير الفقيه واستفراغ الفقيه لتحصيل قطع بحكم عقلي والفقيه في الحد بمعنى التهيؤ للفتنة مما زاد ما لا يكون بما يحصله فقيها حقيقة وقد اقلت كالأصل (والاجتهاد الفقيه) كما قالوا الفقيه المجتهد لان ماصدقهما واحد (وهو) أي المجتهد والفقيه المصادق به (البالغ) لان غيره لم يكمل عقله حتى يعتبر قوله (العاقل) لان غيره لا يميز به يهتدي به لما يقوله حتى يعتبر (أي ذو ملكة) أي هيئة راسخة في النفس (بدرك بها للعلوم) أي ما من شأنه ان يعلم (فاعقل) هو هذه (الملكفة في الاصح) وقيل هو فوس علم أي الادراك ضروريا كان أو نظريا وقيل هو العلم الضروري فقط ونصهم عبر بعض علماء الضرورية وهو الاولى لا يلزم ان من فقد العلم يدرك اسم لادراك غيره في (فقيه النفس) أي شديد الفهم بالطبع لمقاصد الكلام لان غيره لا يتأني منه الاستنباط المقصود بالاجتهاد (وان أنكر القياس) فلا يخرج بانكاره عن فقاهاه النفس وقيل يخرج فلا يتبرقوله وقيل لا يخرج الى الجلي فيخرج بانكاره لظهور وجوده (العارف بالادلة اعني) أي البررة لاصدية انكشاف به في الحجة كما مر ان استصحاب العلم الاصلية حجة فيتمسك به ان يصرف عنه دليل شرعي (ذو البررة الوسطى عريية) من لغة ونحو صرف ومعان وبيان وان كان تمام عريية أكثر

(قوله) يرجع من الحدود السميعة (هذه) النوع (المن) وهو ترجيح في الحدود كعدم

والاكثر فروجا في الاصح
ومن الحدود السميعة
الاخصر على الاخفى
والثاني على العرضي
والصريح وكذا الاعم
في الاصح وموافق
نقل لسمع واللغة
وما طريق اكتسابه
رجح والمرجح
لا تنحصر ورشد فنية
لظن

كتاب السابع في

الاجتهاد

ومأمله لاجتهاد استفراغ
غقيه (وسع) تحصيل
لظن بالحكم والمجتهد
غقيه وهو بالغ الحاق
أي ذو ملكة بدرك بها
خطوه فحق الملكة في
لاصح فقيه النفس وان
عكس القياس ما عرف
بأنه في معنى ذو البررة
الوسطى عريية

من ذلك كاستيفاء حاشية للملحاحات في (أصول) (وتمتعلق بالاحكام)
بفتح الهمزة أي ما يتعلق حيزه بدلالته عليها (من كتب في سنة وان لم يحفظ) أي المتوسط في
هذه العلوم (متأمل) وذلك ليتأق في الاستنباط المقصود بالاجتهاد ما علمه بآيات الاحكام
وأخبارها أي مواقفه وان لم يحفظها فلا تلبسها المستنبط منه وأما علمه بالاصول فلا تلبس به كيفة
الاستنباط وغيرها مما يحتاج اليه فيه وأما علمه بالباقي فلا تلبس به كيفة المستنبط منه الآية
لأنه عربي بليغ وبالف التقي السبكي فلم يكتف بالتوسط في تلك العلوم حيث قال كاتفه الاصل عنه
الجهت من هذه العلوم ملكة له وأحاط بمعظم قواعد الشرع ومارسها بحيث اكتسب قوة يفهم
بها مقصود الشارع (ويعتبر للاجتهاد) لا يكون صفة للجهت (كونه خيرا بمواقف الاجماع)
والافتد غرقه بمخالفته وخرقه حرام كما لا يعرفه ولا يشترط حفظ مواقفه بل يكفي ان يعرف
ان ما استنبطه ليس مخالفا للاجماع بان يعلم موافقته لعالم أو يظن ان واقفته حادثة لم يسبق فيها
لاحد من العلماء كلام (والناسخ والمنسوخ) لتقدم الاول على الثاني لأنه اذا لم يكن خيرا بهما
فديعكس (أسباب النزول) اذا خيرة بهما ترشدا في فهم المراد (والتواتر والآحاد) لتقدم الاول
على الثاني لأنه اذا لم يكن خيرا بهما فديعكس وغيره بذلك أولى من قوله وشرط التواتر
والآحاد كاجتهته في الحاشية (والصحيح وغيره) من حسن وضعيف يقدم كلا من الاولين على
ما بعده لأنه اذا لم يكن خيرا بذلك فديعكس (وحال الرواة) في القبول والرد يقدم المقبول على
المردود مطلقا والا كبر والاعلم من الصحابة على غيرهما في متعارضين لأنه اذا لم يكن خيرا
بذلك فديعكس (ويكفي) في الخيرة بحال الرواة (في زمننا الرجوع لائمة ذلك) من المحدثين
كالامام أحمد وابن حنبل ومسلم فيعتمد عليهم في التعديل والتجريح لتعذرهما في زمننا الا
بواسطة وهم أولى من غيرهم والمراد بخبره بالذ كورات خبره بهما الواقعة المجتهد فيها لافي جميع
الوقائع (ولا يعتبر) لافي الاجتهاد ولا في المجتهد (علم الكلام) لا مكان استنباط من
يجزم بعقيدة الاسلام تقليدا كما يعلم مما سبقت في (و) لا (تفريع الفقه) لانها انما تمكن
بعد الاجتهاد فكيف تعتبر فيه (و) لا (الذكورة والحرية) لجواز أن يكون للنساء قوة الاجتهاد
وان كن ناقصات عقل وكذا العبيد بان ينظر واحال التفريع من خدمة السادة (وكذا العدالة)
لاعتبر فيه (في الاصح) لجواز أن يكون للفاسق قوة الاجتهاد وقيل يعتبر ليعتمد على قوله وتعقب
بأنه لا تخالفين قولين 'ذا اعتبار العدالة لاعتقاد قوله لا ينافي عدم اعتبارها للاجتهاد اذا الفاسق يعمل
باجتهاد نفسه وان لم يعتمد قوله لاعتقاد قوله لاعتقاد قوله لاعتقاد قوله لاعتقاد قوله لاعتقاد قوله
لأنه اخص فطره اعطى (وليست من المعارض) كالتخصيص والمقييد والناسخ والقريضة الصارفة
لقط من ظاهره ليس مستنبطه من تطرق الخلدش اليه ولم يبحث وهذا أولى لا واجب ليوافق ما
من انه يمسك بالعام قبل البحث عن المخصص على الاصح ومن انه يجب اعتقاد الوجوب بصيغة افعال
قبل البحث عما يصرفها عنه وزعم الزركشي ومن تبعه انه واجب وأنه لا يخالف ما صرحنا في ذلك في
جواز التمسك بالظاهر الجرد عن انقراض والكلام هنا في اشتراط معرفة المعارض بعد ثبوته عنده
بقريضة (ودونه) أي دون المجتهد المتقدم وهو المجتهد المطلق (مجتهد المذهب وهو المتمكن من
تفريع الوجوه) التي يبدىها (على نصوص امامه في المسائل) (ودونه) أي دون مجتهد المذهب
(مجتهد الشيا هو المتبحر) في مذهب امامه (التمسك من ترجيع قول) له (على آخر)
أطلقهما (الاصح جواز تجزئ الاجتهاد) بان يحصل لبعض الناس قوة الاجتهاد (في بعض

وأصولا ومتعلقا بالاحكام
من كتاب وسنوا لم يحفظ
متأمل و يعتبر للاجتهاد
كونه خيرا بمواقف الاجماع
والناسخ والمنسوخ
وأسباب النزول والتواتر
والآحاد والصحيح وغيره
وحال الرواة ويكفي في
زمننا الرجوع لائمة ذلك
ولا يعتبر علم الكلام
وتفريع الفقه والذكورة
والحرية وكذا العدالة في
الاصح وليست من
المعارض ودونه مجتهد
المذهب وهو المتمكن من
تفريع الوجوه على نصوص
امامه ودونه مجتهد الفتيا
وهو المتبحر المتمكن من
ترجيح قول على آخر
والاصح جواز تجزئ
الاجتهاد في بعض

(الابواب) كالقائمة التي يطلع عليها المصنف في كل باب من أبواب الكتاب فيكون فيها نص من الأدلة معارض للمصنف بخلاف من أجابه بالخطأ فيكون فيه نص من الأدلة السابقة (و) الأصح (جواز الاجتهاد للنبي صلى الله عليه وسلم و وقوعه) لقوله تعالى (ما كان شيء أن يكون له أسرى حتى يثخن في الأرض عفا الله عنه كما ذلت لهم عيوب على استيقاده أسرى بغير القداء وعلى الأذن لمن ظهر نقائصهم في التخلف عن غزوهم وبقواك والتائب لا يكون فيها صدور عن وصي فيكون عن اجتهاد وقيل غير جائز له لقدرته على اليقين بالتلقي من الوحي بان ينتظر مواريده انزال الوحي ليس في قدرته وقيل جائز له واقع في الآراء والحروب دون غيرهما جابين الأدلة السابقة (و) الأصح (ان اجتهاده) صلى الله عليه وسلم (لا يخطئ) تنزيها المنصب النبوة عن الخطأ في الاجتهاد وقيل قد يخطئ لكن بنسب عليه السلام في الآيتين ويحجب بان التنبيه فيها ليس على خطأ بل على ترك الأولى اذ ذلك (و) الأصح (ان الاجتهاد جائز في عصره) صلى الله عليه وسلم وقيل لا للقدرة على اليقين في الحكم بتلقيه منه صلى الله عليه وسلم وروايته لو كان عند موسى في ذلك لبلغه للناس وقيل جائز باذنه وقيل جائز للبعد عنه دون القرب لسهولة راجعته وقيل جائز لولا حفظنا لنسبهم عن استنفاص الرعية لهم لولا يحزهم بان راجعوا النبي صلى الله عليه وسلم فيما يفتونهم بخلاف غيرهم (و) الأصح على الجواز (ان موقع) لانه صلى الله عليه وسلم حكم سعد بن معاذ في بني قريظة فقال تقتل مقاتلتهم ونسي ذرئهم فقال صلى الله عليه وسلم لقد حكمت بحكم الله رواه الشيخان وقيل لم يقع للحاضر في قطره صلى الله عليه وسلم بخلاف غيره وقيل بالوقوف عن القول بالوقوع وعدمه (مسئلة المصيب) من المختلفين (في العقليات واحد) وهو من صادف الحق فيها لتعينه في الواقع كحدوث العالم وجود الباري وصفاته وبشعة الرسل (والمخطئ) فيها (آثم) اجابوا عنه انه لم يصادف الحق فيها (بل كافر) أيضا (ان نفي الاسلام) كما هو بعبه كنفائ في عبته محمد صلى الله عليه وسلم فالقول بان كل مجتهد في العقليات مسبب أو ان المخطئ غير آثم خارق للاجماع والتصرح بامتناع تأنيب المخطئ في غير نفي الاسلام من زيادتي (والمصيب في عقليات فيها قاطع) من نص أو اجماع واختلف فيها لعدم الوقوف عليه (واحد قطعاً وقيل على الخلاف الآتي) فيها لا قاطع فيها (والاصح انه) أي المصيب في العقليات (ولا قاطع) فيها (واحد) وقيل كل مجتهد فيها ميب (و) الأصح (ان الله فيها حكماً معيناً قبل الاجتهاد) وقيل حكم الله تعالى نابع لطن المجتهد فيها ظنه فيها من الحكم فهو حكم الله في حقه وحق مقلده وقيل فيها شيء لو حكم الله فيها لم يحكم الا بذلك الشيء قبل وهذا حكم على الغيب ويرى بما عر عن هذا المبدأ في المجتهد ذلك الشيء بأنه أصاب فيه اجتهاد أو ابتداء وأخطأ فيه حكماً وانهاء (و) الأصح (ان عليه) أي الحكم (امارة) أي دليلاً وتنبأ وقيل عليه دليل قطعي وقيل لا ولا يل هو كدفعين يصادف من شاء الله (و) الأصح (انه) أي المجتهد (مكلف باصابت) أي الحكم لا مكافها وقيل لا لعمومه (وان المخطئ) في النقليات بقسمها (لا ياتم بل يؤجر) لبذله وسعة في طلبه وقيل ياتم لعدم اصابتها المكاف بها وذكر الاجز في القدم الأول من زيادتي وبدل لذلك في القسمين غير اذا اجتهاد الحاكم كاصاب فله اجر وان أخطأ فله اجر واحد (وتنقصه) في اجتهاده (آثم) لتقصيره بتركه الواجب عليه من بذله وسعة فيه (مسئلة لا ينقض الحكم في الاجتهادات) لا من الحاكم به ولا من غيره اذ لو جاز نقضه لجاز نقض النقص وهم فيقوت مصلحة نصب الحاكم من فصل الخصومات (فان خالف) الحكم (لما أوجاعاً أو قياساً جالياً) نقض لمخالفته الدليل المذكور (أو حكم) حاكم (بخلاف اجتهاده) بان قلده غيره نقض لمخالفته

الابواب وجواز الاجتهاد

لنبي صلى الله عليه وسلم

وقوعه وان اجتهاده

لا يخطئ وان الاجتهاد جائز

في عصره وانه واقع بمسئلة

المصيب في العقليات واحد

والمخطئ آثم بل كافر ان نفي

الاسلام والمصيب في

عقليات فيها قاطع واحد

قطعا وقيل على الخلاف

الآتي ولاصح انه ولا قاطع

واحد وان الله فيها حكماً

معيناً قبل الاجتهاد وان

عليه اشارة وانه مكلف

باصاته وان المخطئ لا ياتم

بل يؤجر وتنقص مجتهد

آثم مسئلة لا ينقض الحكم

في الاجتهادات فان خالف

لما أوجاعاً أو قياساً جالياً

أو حكم بخلاف اجتهاده

اجتهاده وامتناع تقليده فيما اجتهد فيه (أو) حكمًا كما (بخلاف نص امامه ولم يقله غيره) من الآية (أو) قلده و (لم يجز) لقلد امام تقليد غيره وسيأتي بيان ذلك (هض) حكمه لمخالفته نص امامه الذي هو في حقه لا التزامه تقليده كالميل في حق المجتهد فان قلدي حكمه غير امامه وجاهله تقليده لم ينقض حكمه لانه لمعه الله انما حكم به لم يجز لانه منعه وتقص الحكم مجاز عن اظهار بطلانه اذ لا حكم في الحقيقة حتى ينقض (ولو تكلم) امرأه (بغير ولي) باجتهاده أو من مقلده يصح نكاحه (ثم تقرر اجتهاداً واجتهاداً مقلده) الى بطلانه (فالاصح نحر بها) عليه لظنه أو ظن امامه حينئذ البطلان وقيل لا يحرم اذا حكم كما لم يصح لانه لا يؤدي الى نقض الحكم بالاجتهاد وهو ممنوع ويرد بان يمتنع اذا نقض من أصله وليس مرادها (ومن تقرر اجتهاده) بعد افتائه (أعلم) وجوباً (المستقنى) بتغيره (ليكتب) عن العمل ان لم يكن عمل (ولا ينقض معموله) ان عمل لان الاجتهاد لا ينقض بالاجتهاد لاسيما (ولا يضمن) المجتهد (الملتف) بآفته بالآفة (ان تقرر) اجتهاده الى عدم آتلافه (لا تقاطع) لانه معذور بخلاف ما اذا تقرر لقاطع كمنس قاطع فانه ينقض معموله ويضمن مثله للفتى لتقصيره * (مسئلة المختار انه يجوز ان يقال) ان قبل الله تعالى (لبي أو علم) على لسان نبي (احكم بما تشاء) في الواقع من غير دليل (فهو حق) أي موافق لحكمي بان يلهيه اياه اذا لماع من هذا الجواز (ويكون) أي هذا القول (مدركاً شرعياً) ويسمى التفويض (لذلك عليه) وقيل لا يجوز ذلك مطلقاً وقيل يجوز لبي دون العلم لان رتبته لا تبلغ أن يقال له ذلك والمختار بعد جوازه (انه لم يقع) وقيل وقع خبر الصحيحين لولان أشق على أمي لاسيما بالسواك عند كل صلاة أي لأجبهته عليهم فلنا هذا الابدل على المدعي لجواز أن يكون خبر فيه أي خبر في إيجاب السواك وعنده أي يكون ذلك القول بوحى لامن لقاء نفسه (وانه يجوز تطبيق الامر باختيار الأمور) نحو افضل كذا ان شئت أي فعله وقيل لا يجوز لما بين طلب الفعل والتخير فيه من التناهي قلنا لا تنافي اذ التخير قرينة على أن الطلب غير جازم والرجيح في هذا من زياتي * (مسئلة التقليد) أخذ قول الغير) بمعنى الرأى والاعتقاد الدال عليهما القول اللفظي أو الفعل أو التقرير (من غير معرفة دليله) خرج أخف قول لا يختص بالغير كالمولوم من الدين بالضرورة وأخذ قول الغير مع معرفة دليله فليس بتقليد بل هو اجتهاد وافق اجتهاد القائل لان معرفة الدليل من الوجه الذي باعتباره يفيد الحكم لا يكون الا للمجتهد وعرف ابن الحاجب وغيره التقليد بالعمل بقول الغير من غير حجة وقد بينت التفاوت بين التريين في الحاشية ومع ذلك فلا مساحة في الاصطلاح (و يلزم غير المجتهد) المطلق علمياً كان أو غيره أي يزمه بغير دونه بقول (في غير العقائد) التقليد للمجتهد (في الاصح) لآية فاسألوا أهل الذكر وقيل يلزمه بشرط أن يقتين له جهة اجتهاد المجتهد بان يقتين له مستندة ليسلم من لزوم اتباعه في الخطأ أجاز عليه وقيل لا يجوز في القواطع وقيل لا يجوز للعالم أن يقلد لان له صلاحية أخذ الحكم من الدليل بخلاف الناعى أما التقليد في العقائد فيمتنع على المختار وان صح مع المجزم كما سيأتي وفي قضية كلام الاصل هناك زومه فيها أيضاً (ويحرم) أي التقليد (على ظان الحكم باجتهاده) لمخالفته بوجوب اتباع اجتهاده (وكذا) يحرم (على المجتهد) أي من هو بصفت اجتهاد التقليد فيما يقع له (في الاصح) لممكنه من الاجتهاد فيه الذي هو أصل التقليد ولا يجوز العدول عن الأصل انمكن الى بدله كإلى الوضوء والتيمم وقيل يجوز له التقليد فيه لعدم علمه به الآن وقيل يجوز للمعضى حاجته الى فسخ الخصومة المطلوب نجاهه بخلاف غيره وقيل يجوز تقليد

أو بخلاف نص امامه ولم يقله غيره أو لم يجز نقض ولو تكلم بغير ولي ثم تغير اجتهاده أو اجتهاد مقلده فالأصح نحر بها ومن تغير في اجتهاده أعلم المستقنى ليكتب ولا ينقض معموله ولا يضمن الملتف ان تغير لقاطع * (مسئلة المختار انه يجوز أن يقال لبي أو علم احكم بما تشاء فهو حق ويكون مدركاً شرعياً ويسمى تفويضاً) وله لم يقع وانه يجوز لتطبيق الامر باختيار الأمور * (مسئلة التقليد) أخذ قول الغير من غير معرفة دليله و يلزم غير المجتهد في غير العقائد في الاصح ويحرم على ظان الحكم باجتهاده وكذا على المجتهد في الاصح

من هو أعلم منه وقيل يجوز عند من سبق الوقت لما سأل عنه وقيل يجوز له فيما يخصه دون ما يبقى به غيره
 • (مسئلة الأصح أنه لو تكررت واقعة لم يجز له دليل) الأول (وجوب تجديد النظر) سواء
 أعجده له ما يقتضي الرجوع عما ظنه فيها أم لا إذ لو أخذ الأول من غير نظر لكان أخذاً بشي من غير
 دليل يدلله والدليل الأول لعدم تذكره لاقعة ببقاء الظن منه وقيل لا يجب تجديده بناء على قوة
 الظن السابق فيعمل به لأن الأصل عدم رجحان غير ما إذا كان ذا كراهة الدليل فلا يجب تجديد
 النظر إذا حاجة إليه (أو) أي والأصح أنه لو تكررت واقعة (لما استغنى علماً) فيها
 (وجوب إعادة الاستفتاء) لمن أفتاه (ولو كان) العالم (مقلد ميت) بناء على جواز تقليد
 الميت واقفاً والمقلد كما سأل في الأول أخذ جواب السؤال الأول من غير إعادة لكان أخذاً بشي من غير
 دليل وهو في حقه قول المفتي وقوله الأول لاقعة ببقائه عليه لاحتمال مخالفة له لطلعه على مخالفة
 من دليل أن كان مجتهداً ونص لأماله أن كان مقلداً وقيل لا يجب وذكر اختلاف في الصورتين من
 زيادتي وقول الأصل في الشق الأول من الأولى قطعاً أي عند أصحابنا لا عند الأصوليين ومحل
 الخلاف في الثانية إذا عرف أن الجواب عن رأي أو قياس أو شك والمفتي حي فإن عرف أنه عن نص
 أو إجماع أو أمات المفتي فلا حاجة للسؤال ثانياً كما جزمه الرافعي والنووي • (مسئلة المختار جواز تقليد
 المفضل) من المجتهدين (لمعتقده غير مفضل) بأن اعتقده أفضل من غيره أو مساوياً له
 بخلاف من اعتقده مفضلاً لغيره لاعتقاده وجعاً بين الدليلين الآتين وقيل يجوز مطلقاً ورجحه
 ابن الحاجب لوقوعه في زمن الصحابة وغيرهم مشتهراً متكرراً من غير انكار وقيل لا يجوز مطلقاً
 لأن أقوال المجتهدين في حق المقلد كالأدلة في حق المجتهد فكما يجب الأخذ بالراجح من الأدلة يجب
 الأخذ بالراجح من الأقوال والراجح منها قول المفضل وإذا جاز تقليد المفضل لذكر (فلا يجب
 البحث عن الراجح) من المجتهدين لعدم تعيينه بخلاف من لم يجوز مطلقاً وبما ذكره ما صرح
 به الأصل من أن العاقل إذا اعتقد رجحان واحد منهم تعين لأن يقلد موافقاً كان مرجوحاً في الواقع
 عملاً باعتقاده (و) المختار (أن الراجح علماً) في الاعتقاد (فوق الراجح ورعاً) فيه لأن
 زيادة العلم تأتيراً في الاجتهاد بخلاف زيادة الورع وقيل العكس لأن زيادة الورع تأتيراً في التثبت
 في الاجتهاد وغيره بخلاف زيادة العلم ويحتمل التساوي لأن لكل مرجحاً (و) المختار جواز
 (تقليد الميت) لبقاء قوله كما قال الشافعي رضي الله عنه المذهب لا يموت بموت أربابها وقيل لا يجوز
 لأنه لا بقاء لقول الميت بدليل انقضاء الاجماع بعسوت المخالف وعورض بحجة الاجماع بعسوت
 الجمعين وقيل يجوز أن يفد الحلي للحاجة بخلاف ما إذا لم يفقد (و) المختار جواز (استفتاء من
 عرف أهليته) للالقاء بأشهر ما لم يلزم العدالة (أو غنت) باتصافه بالناس مستفتون له (ولو
 كان) (قاضياً) وقيل القاضي لا يفتي في المعاملات للاستفتاء بقضائه فيها عن الافتاء (فإن جهلت
 أهليته علماً أو عدالة) (فالمختار) لا اكتفاء باستفاضة علمه وبظهور عدالته) وقيل يجب البحث
 عنهما بأن يسأل الناس عنهما وعليهما الأصح الاكتفاء بخبر الواحد عنهما وقيل لابد من اثنين
 وما اخترته من الاكتفاء باستفاضة علمه هو ما تعلق في الروضة عن الأصحاب خلاف ما صححه الأصل
 من وجوب البحث عنه (وللعامى سؤاله) أي المفتي (عن مأخذه) فيما أفتاه به (استرشاداً)
 أي طلباً لارشاد نفسه بأن يدع القبول ببيان المأخذ لا تقتضي (معليه) أي المفتي تدبيراً لوجوب
 (بيان) أي للمأخذ لسلالة المذكور تحصيل لارشاده (أن لم يخف) عليه فإن خشي عليه بحيث
 يقصر فهمه عنه فلا يبينه له ونال نفسه عن التعجب فيما لا يفيد ويعتذر له بغيره ذلك عليه • (مسئلة

• مسئلة الأصح أنه لو
 تكررت واقعة لم يجز
 له كراهة الدليل وجب
 تجديد النظر أو العاقل
 استغنى علماً وجب إعادة
 الاستفتاء ولو كان مقلد
 ميت • مسئلة المختار جواز
 تقليد المفضل لمعتقده غير
 مفضل فلا يجب البحث
 عن الراجح وإن الراجح
 علماً فوق الراجح ورعاً
 وتقليد الميت واستفتاء
 من عرف أهليته أو
 ظنت ولو قاضياً فإن جهلت
 فالمختار لا اكتفاء باستفاضة
 علمه وبظهور عدالته
 وللعامى سؤاله عن مأخذه
 استرشاداً ثم عليه بيان
 أن لم يخف مسئلة

الاصح انه يجوز لقله قدر على الترجيح) وهو مجتهد الفتوى (الافتاء بذهب امامه) مطلقا
 لوقوع ذلك في الاصمار متكررا شائعا غير انكار بخلاف غيره فقد أنكر عليه وقيل لا يجوز له
 لاتساع وصف الاجتهاد المطلق والمتكبر من تحريم الوجوه على نصوص امامه عنه وقيل يجوز له
 عند عدم المجتهد المطلق والمتكبر مما ذكر الحاجة اليه بخلاف ما اذا وجد أو أحدهما وقيل يجوز
 للمقلد وان لم يكن قادرا على الترجيح لأنه ناقل لما يقضي به عن امامه وان لم يصرح بنقله عنه وهذا
 هو الواقع في الاصمار المتأخرة أما القادر على التحريم وهو مجتهد المذهب فيجوز له الافتاء قطعاً
 كما ذكره الزركشي والبرماوى وغيرهما تبعاً للمصنف في شرح المختصر وهو المتبع خلافاً لاعتناء
 كلام الآدمى من ان الخلاف في مجتهد المذهب اذ قضية ذلك عدم جواز الافتاء بمجتهد الفتوى وهو
 بعيد جداً مخالف لما أفاده النووي في مجموع (د) الاصح (انه يجوز خلو الزمان عن مجتهد)
 بان لا يبق فيه مجتهد وقيل لا يجوز مطلقاً وقيل يجوز ان ندعى الزمان بنزول القواعد بأن أتت اشراط
 الساعة الكبرى كطوارع الشمس من مغربها (د) الاصح بعد جوازه (انه يقع) خبر الصحيحين
 ان الله لا يقبض العلم اقتناعاً ينزعه من العباد ولكن يقبض العلم قبض العلماء حتى اذا لم يبق
 علم اتخذ الناس رؤساء جهالاً فسئلوا فأفتوا بغير علم فضلوا وأضلوا وفي خبر مسلم ان ابن بدي الساعة
 أيلما يرفع فيها العلم وينزل فيها الجهل ونحوه خبر البخارى ان من أشراط الساعة ان يرفع العلم أى
 يقبض أهله ويثبت الجهل وقيل لا يقع خبر الصحيحين أيضاً بطرق لاتزال طائفة من أممى ظاهرين
 على الحق حتى يأتي أمر الله أى الساعة كما صرح بها في بعض الطرق قال البخارى وهم أهل العلم
 وأجيب بان المراد بالساعة في هذا ما قرب منها جماعة بين الأدلة والترجيح من ز يادى وعبارة الأصل
 والمختار لم يثبت وقوعه وهو متروك بين الوقوع وعلمه (د) الاصح (انه لو أفتى مجتهد علمياً
 في حادثة فله الرجوع عنه فيها ان لم يعمل) بقوله فيها (وتمفت آخر) وقيل يلزمه العمل به
 بمجرد الافتاء فليس له الرجوع الى غيره وقيل يلزمه العمل به بالشرع في العمل به بخلاف
 ما اذا لم يشرع وقيل يلزمه العمل به ان التزمه وقيل يلزمه العمل به ان وقع في نفسه محنة
 وشك بقوله فيها غيرها فله الرجوع عنه فيه مطلقاً وقيل لانه بسؤال المجتهد وقبول قوله التزم
 مذهبه وقيل يجوز في عصر الصحابة والتابعين لافي العصر الذى استقرت فيه المذاهب بقوله
 ان لم يعمل ما اذا عمل فليس له الرجوع جزماً وبقوله وتمفت آخر ما لو لم يكن ثم مفت آخر فليس له
 الرجوع والتصرح في هذه بالترجيح بقية الاخبار من زيادى (د) الاصح (انه يلزم المقلد)
 علمياً كان أو غيره (الترام مذهب معين) من مذاهب المجتهدين (يعتقده أرجح من) غيره
 (أو مساوياً) له وان كان في الواقع مرجوحاً على المختار السابق (د) لكن (الاولى) في المساوى
 (السى في اعتقاده أرجح)؛ ليجس اختياره على غيره وقيل لا يلزمه التزامه فله ان يأخذ فيما
 يقع له بما شاء من المذاهب قال النووي هذا كلام الاصحاب والذى يقتضيه الدليل القول بالثاني
 (د) الاصح بعد لزوم التزام مذهب معين للمقلد (ان له آخر وجع عنه) فيما لم يعمل به لان
 التزامه لا يلزمه غير ملزم وقيل لا يجوز لانه التزمه وان لم يلزمه التزامه وقيل لا يجوز في بعض
 المسائل ويجوز في بعض توسطاً بين القولين والترجيح في هذه من ز يادى (د) الاصح (انه
 يمنع تتبع الرخص) في المذاهب بان يأخذ من كل منها الا هو ن فيما يقع من المسائل سواء الملتزم

الاصح انه يجوز لقله قدر
 على الترجيح الافتاء
 بذهب امامه وأنه يجوز خلو
 الزمان عن مجتهد وأنه يقع
 وأنه لو أفتى مجتهد علمياً في
 حادثة فله الرجوع عنه فيها
 ان لم يعمل وتمفت آخر
 وأنه يلزم المقلد التزام مذهب
 معين يعتقده أرجح
 أو مساوياً لاولى السى
 في اعتقاده أرجح وان له
 آخر رج عنه وأنه يمنع
 تتبع الرخص

وغيره ويؤخذ منه تقييد الجواز السابق فيهما بما لم يؤد إلى تنقيح الرخص وقيل يجوز بناء على أنه لا يلزم التزام مذهب معين (مسئلة) تتعلق بأصول الدين (المختار) قول الكبير (أنه) يتمتع التقليد في أصول الدين (أي مسائل الاعتقاد كحدوث العالم ووجود الباري وما يجب له ويمتنع عليه وغير ذلك مما سياتي فيجب النظر فيه لأن المطلوب فيه اليقين قال تعالى لنبيه فاعلم أنه لا اله الا الله وقد علم ذلك وقال للناس واتبعوه لعلكم تهتدون ويقاس بالوحدة انه غيرها وقيل يجوز ولا يجب النظرا كثفاء بالمقد الجازم لانه صلى الله عليه وسلم كان يكتفي في الايمان من الاعراب وليسوا أهلا للنظر بالتألف بكلمتي الشهادة اني عن المقد الجازم ويقاس بالايان غير موقيل لا يجوز فيحرم النظر فيه لانه مظنة الوقوع في الشبه والاضلال باختلاف الانهان والانتظار ودليلا الثاني والثالث مدفوعان بالانسان ان الاعراب ليسوا أهلا للنظر ولان النظر مظنة الوقوع في الشبه والاضلال اذ المعتبر النظر على طريق العامة كما أجاب الاعرابي الاصمعي عن سؤاله هم عرفت ر بك فقال البررة تدل على البعير ورائر الاقدام على السير فساء ذات أبراج وأرض ذات فجاج وبحر ذو أمواج ألا تدل على اللطيف الخبير ولا يذعن أحد منهم أو من غيرهم للإيمان الابدان ينظر فيهم تدليها اما النظر على طريق المتكلمين من تمرير الادلة وقد فيقها ودفع الشكوك والشبه عنها ففرض كفاية في حق المتأهلين له يكنى قيام بعضهم بها اما غيرهم ممن يخشى عليه من الخوض فيه الوقوع في الشبه والاضلال فليس له الخوض فيه وهذا محل نهى الشافعي وغيره من السلف عن الاشتغال بعلم السكلام وهو العلم بالعقائد الدينية عن الادلة اليقينية والترجيح من زياتي بل قضيه كلامه في مسئلة التقليد رجميع لزومه هنا ثم محل الخلاف في وجوب النظر في غير معرفة الله تعالى اما النظر فيها فواجب اجبا (و) المختار انه (يصح) التقليد في ذلك (بجزم) أي معه على كل من الاقوال وان أتم ترك النظر على الاول فيصح ايمان المقلد وقيل لا يصح بل لا بد لصحة الايمان من النظر اما التقليد بلا جزم بان كان مع احتمال شك أو وهم فلا يصح قطعا الا بايمان مع أدنى تردد فيه وعلى محنة التقليد الجازم فيأذكر (فليجزم) أي المكلف (عقده بان العالم) وهو ماسوى الله تعالى (حادث) لانه متغير أي يعرض له التغير كما يشاهد وكل متغير حادث (وله محدث) ضرورة ان الحادث لا بد له من محدث (وهو الله) أي الذات الواجب الوجود لان مبدئى الممكنات لا بد ان يكون واجبا اذ لو كان ممكنا لكان من جهة الممكنات فلم يكن مبدأ لها (الواحد) اذ لجاز كونه اثنين لجاز ان يريد أحد هاشيا والآخر ضده الذي لا ضده غيره كحركة زيد وسكونه فيتمتع وقوع المرادين وتسم وفوقهما لا امتناع ارتفاع الضدين الله كورين واجتماعهما فتمتع وقوع أحد هاشيا فيكون مريده هو الاله دون الآخر لجزمه فلا يكون الاله الا واحدا (والواحد) الشيء (الذي لا ينقسم) بوجه (أولايته) بفتح الباء المشددة أي به ولا يغيره أي لا يكون يسهو بين غيره شبه (بوجه) وهذان التفسيران معناهما موجود فيه تعالى فتعبري بأو أولى من تسميره بالواو لاجلها هما انهما تفسير واحد وموافق لمول امام الحرمين في الارشاد الواحد معناه المتوحد المتعالى عن الانقسام وقيل معناه الذي لا مثل له فأفاد كلامه انهما تفسيران لا تفسير واحد وان تلازم معناهما هنا (والله تعالى قديم) أي لا ابتداء لوجوده اذ لو كان حادثا لاحتاج الى محدث واحتاج محدثه الى محدث ونسلسل والنسلسل محال فالحدوث المستلزم له محال (حقيقته) تعالى (محالفة لسائر الحقائق) قال المحققون ليست معلومة (الآن) أي في الدنيا للناس وقال كثير انهم معلومتهم الآن لانهم مكفون بالعلم بوحدة انيته وهو متوقف

مسئلة المختار انه يتمتع التقليد
في أصول الدين ويصح
بجزم فليجزم عقده بان
العالم حادث وله محدث وهو
الله الواحد والواحد الذي
لا ينقسم أو لا يشبه بوجه
والله تعالى قديم حقيقته
محالفة لسائر الحقائق قال
المحققون ليست معلومة
الآن

على العلم بحقيقته قلنا لانسلم انه متوقف على العلم به بالحقيقة وانما يتوقف على العلم به بوجه وهو بصفاته كما أجاب موسى عليه الصلاة والسلام فرعون السائل عنه تعالى كقضى علينا ذلك بقوله تعالى قال فرعون ومارب للعالمين الخ (والخيار ولا يمكنه) علما (في الآخرة) لان علمها يقتضى الاطاعة به تعالى وهي بمنتهى وقيل يمكنه العلم فيها الحصول الرؤيانية كسبائى قلنا الرؤيانية لا تقبل بالحقيقة والتربيع من زياتى (ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض) لانه تعالى منزى عن الحدوث وهذه الثلاثة حادثة لانها اقسام العالم لانه اما قائم بنفسه أو بغيره والثانى العرض والاول ويسمى بالعين وهو محل الثاقب المقوم له امام مركب وهو الجسم أو غير مركب وهو الجوهر وقد يقيده بالرد (ليرزول وحده ولا مكان ولا زمان) أى موجود قبلها فهو منزى عنها (ثم أحدث هذا العالم) الشاهد من السموات والارض بما فيها (بلا احتياج) اليه (ولولاه ما أحدثه) فهو قاعل بالاختيار لا بالقدرة (لم يحدث به) أى باحدثه (في ذاته حادث) فليس كغيره محال للحوادث وهو كما قال في كتابه العزيز (فعال لما يريد ليس كمثل شئ) وهو السميع البصير (القدر) وهو هنا ما يقع من المبدع بما قدر في الازل (خبره وشهره) كائن (منه) تعالى خلقه وارادته (علمه شامل لكل معلوم) أى ما من شأنه ان يعلم مكانا أو وقتا جزئيا أو كليا قال تعالى أحاط بكل شئ علما (وقدرته) شاملة (لكل مقدور) أى ما من شأنه ان يقدر عليه وهو الممكن بخلاف الممتنع (الواجب) ما علم انه يوجد اراده (أى) اراد وجوده (ومالا) أى وما علم انه لا يوجد (فلا) يريد وجوده فالارادة تابعة للعلم (بقاؤه) تعالى (غير متناه) أى لا أثر له (ليرزول) تعالى موجودا (باسمائه) أى بمعانيها وهي هنا ما دل على القات باعتبار صفة كالعالم والخالق (وصفات ذاته) وهي (مادل عليها فله) لتوقفه عليها (من قدرة) وهي صفة تؤثر في الشئ عند تعلقها به (وعلم) وهو صفة أزلية تتعلق بالشئ على وجه الاطاعة به على ما هو عليه (وحياة) وهي صفة تقتضى صحة العلم لموصفها (وارادة) وهي صفة تخصص أحد طرفي الشئ من الفعل والترك بالوقوع (أو) مادل عليها (تزييه) تعالى (عن النقص من سمع وبصر) وهما صفتان أزليتان قائمتان بذاته تعالى زائدتان على العلم ليستا كسمع الخلق وبصرهم (وكلام) وهو صفة يبر عنها بالنظم المعروف للمسمى بكلام الله أيضا ويسميان بالقرآن أيضا (وبقاء) وهو استمرار الوجود أما صفات الافعال كالخلق والرزق والاحياء والامانة فليست أزلية خلافا لتأخرى الخفية بل هي حادثة لأنها اضافات تعرض للقدرة وهي نطقاتها بوجودات المقدورات لأوقات وجوداتها ولا محذور في انصاف البارئ تعالى بالاضافات ككونه قبل العالم ومعها بعده وأزلية أسمائه الراجعة الى صفات الافعال كما في جملة الأسماء من حيث رجوعها الى القدرة لا الفعل فالخالق مثلا من شأنه الخلق أى هو الذى بالصفة التى بها يصنع الخلق وهو القدرة كما يقال في السيف في النعمد قاطع أى هو بالصفة التى بها يحصل القطع عند ملاقته الخلق فان أر يد بالخالق من صدر منه الخلق فليس صدو رة أزليا (وما صبح في الكتاب والسنة من الصفات نعتقد ظاهر معناه ونفزه الله عند جماع مشكله) كإلى قوله تعالى الرحمن على العرش استوى ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام وقوله صلى الله عليه وسلم ان قلوب بني آدم كلها بين أصبعين من أصابع الرحمن كقلب واحد يصفرفه كيف شاء رواه مسلم (ثم اختلفا) أمتنا (قوله والاول) مبتدا وقوله ويسمى جملة معترضة وقوله وهو محل جملة ثانية وقوله امام مركب خبر الاول

والخيار ولا يمكنه في الآخرة ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض لم يرزول وحده ولا مكان ولا زمان ثم أحدث هذا العالم بلا احتياج ولولاه ما أحدثه لم يحدث به في ذاته حادث فليس فعال لما يريد ليس كمثل شئ القدر خبره وشهره منه علمه شامل لكل معلوم وقدرته لكل مقدور ما علم انه يوجد اراده وما لا فلا بقاؤه غير متناه لم يرزول باسمائه وصفات ذاته مادل عليها فله من قدرة وعلم وحياة وارادة وتزييه عن النقص من سمع وبصر وكلام وبقاء وما صبح في الكتاب والسنة من انصاف نعتقد ظاهر معناه ونفزه الله عند جماع مشكله ثم اختلفا أمتنا

أنزول) الشكل (أم نفوض) معناه للراد إليه تعالى (منزعين له) عن ظاهره (مع اتفاقهم على ان جهلنا بتفصيله لا يقدح) في اعتقادنا المراد منه مجلا والتفويض منه مذهب السلف وهو أسهل والتأويل مذهب الخلف وهو أعلم أي أوسع إلى من يدع لم وكثيرا ما يقال بدل أعلم أحكم أي أكثر حكما أي اتقانا فيؤول في الآيات الاستواء بالاستيلاء والوجه بالقدرة والقلة واليه بالقدره والحديث من باب الخشيل المذكور في علم البيان نحو أراك تقدم رجلا وتؤخر أخرى يقال للمتد في أمر تشبهها به بمن يفعل ذلك لاقداما أو احجاما فالمراد منه الطرف فيه خبر كالجار والمجرور ان قلوب العباد كلها بالنسبة الى قدرته تعالى شيء يدبر يصرفه كيف شاء كما يقبل الواحد من عباده البسير بين أصعبين من أصابعه (القرآن النفسى) أي القائم بالنفس (غير مخلوق) وهو مع ذلك أيضا (مكتوب في مصاحفنا) بأشكال الكتابة وصور الحروف الدالة عليه (محفوظ في صدورنا) بألفاظه الخفية (مقروءة بألسنتنا) بحروفه الملقولة المسموعة (على الحقيقة) لا المجاز في الأوصاف الثلاثة أي يصح أن يطلق على القرآن حقيقة انه مكتوب محفوظ مقروء وانصاف هذه الثلاثة و بأنه غير مخلوق أي موجود أزلا وأبدا انصاف له باعتبار وجودات الموجود الأربعة فان لكل موجود وجودا في الخارج وجودا في الذهن وجودا في العبارة وجودا في الكتابة فهي تدل على العبارة وهي على مافي الذهن وهو على مافي الخارج وتخرج بالنفسى اللسانى فتعبرى به أولى من تفسيره بالكلام لأنه كالقرآن مشترك بين النفسى واللسانى فلا يخرج اللسانى (يثيب) الله تعالى عباده المكلفين (على الطاعة) فضلا (و يعاقبهم) (الآن) يعفو يغفر غير الشرك على المعصية) عدلا لاخباره بذلك قال تعالى فاما من طغى وأثر الحياة الدنيا فان اجهم لى المأوى وأمان خاف، قام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هى المأوى ان الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء (وله) تعالى (اثابة العاصى وتعذيب المطيع وإيلاء الدواب والأطفال) لأنهم ملكه يتصرف فيهم كيف يشاء لكن لا يقع منه ذلك لاخباره باثابة المطيع وتعذيب العاصى كما سر ولم يرد إيلاء الأخيرين في غير قود والأصل عدمه مافي القود فقال صلى الله عليه وسلم لتؤذن الحقوق الى أهلها يوم القيامة حتى يقاد للشاة الجمعاء من الشاة القرناعر وامسلم وقال يقتضى الخلق بعضهم من بعض حتى للجماء من القرناع وحتى للفرقة من الفرقة ر واما الامام أحد بسند صحيح وقضية الخبرين أن لا يتوقف القود يوم القيامة على التكليف فيقع الإيلاء بالقود في الأخيرين (ويستحيل وصفه) تعالى (بالظلم) لانه مالك الأمور على الاخلاق يفعل ما يشاء فلا ظلم في التعذيب والإيلاء المذكورين لو فرض وقوعهما (براه) تعالى (المؤمنون في الآخرة) قبل دخول الجنة وبعده كما ثبت في أخبار الصحيحين الموافقة لقوله تعالى وجوه يومئذ ناظرة الى ربها نظرة والخصصة لقوله تعالى لا نذكرك إلا بأنى لآثاره منها خبر أبى هريرة ان الناس قالوا يا رسول الله هل ترى ربنا يوم القيامة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل تضارون في القمر ليلة البدر قالوا لا يا رسول الله قال فانكم ترونه كذلك الخ وفيه ان ذلك قبل دخول الجنة وقوله تضارون بتشديد الزاء من الضرار وتخفيفها من الضير أي الضرر وخبر صهيب في مسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال اذا دخل أهل الجنة الجنة يقول الله تبارك وتعالى تريدون شيئا أزيدكم فيقولون ألم نبيض وجوهنا ألم ندخلنا الجنة وتنحنا من النار فيكشف الحجاب فما أعطوا شيئا أحب اليهم من النظر الى ربهم وفي رواية ثم تلاه الآية الذين أحسنوا الحسنى وزيادة أى فالحسنى الجنة

أنزول أم نفوض منزهين
له مع اتفاقهم على ان جهلنا
بتفصيله لا يقدح القرآن
النفسى غير مخلوق
مكتوب في مصاحفنا محفوظ
في صدورنا مقروء بألسنتنا
على الحقيقة يثيب على
الطاعة ويعاقب الآن
يعفو يغفر غير الشرك على
المعصية وله اثابة العاصى
وتعذيب المطيع وإيلاء
الدواب والأطفال ويستحيل
وصفه بالظلم يراه المؤمنون
في الآخرة

والزيادة النظر اليه تعالى بأن يكشف لنا انكشافا فلما بأن يرى بنور الأعين زائدا على نور العلم
 أو بأن يخفى لنا علمه عند توجه الحاسة لعادة متزاهن المقابلة والجهة والكان أمال الكفر فلا
 يورنه لقوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ لمحجوبون الموافق لقوله لا تدركه الأبصار (والختار
 جواز رؤيته) تعالى (في الدنيا) في اليقظة والعين وفي المنام بالقلب اما في اليقظة فلان موسى
 عليه الصلاة والسلام طلبها بقوله رب أرني أنظر اليك وهو لا يبجل ما يجوز ومنتج على ربه تعالى
 وقيل لا يجوز لان قومه طلبوها فوصفوا قال تعالى فقالوا أرنا الله فأخذتهم العاصقة بظلمهم
 فقلنا عقابهم لعنادهم وقتهم في طلبها لا امتناعها وأما في المنام فنقل القاضي عياض الاتفاق عليه
 وقيل لا يجوز اذا المرئ فيمضد لومنا وذلك على التقديم محال فلنا الاستحالة لذلك في المنام والترجيح
 من زيادتي وأما وقوع الرؤية فيها فالجمهور على عدمه في اليقظة لقوله تعالى لا تدركه الأبصار
 وقوله لموسى لن تراني أي في الدنيا بقرينة السياق وقوله صلى الله عليه وسلم لن يرى أحد منكم ربه
 حتى يموت رواه مسلم ثم الصحيح وقوعه للنبي صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج واليه استند القائل
 بوقوعه لغيره وأما وقوعها في المنام فهو المختار فقد ذكر وقوعها في كتب من السلف منهم الإمام
 أحمد وعليه المعبرون للرؤيا وتبيل لا لماسر في المنع من جوازها (السعيد من كتب الله) أي علم
 (في الأزل لموته) ومنا (والشقي عكسه) أي من كتب الله في الأزل موته كافرا وتعتبر بما ذكر
 أولى بمعابر به لاستثاله على الدور ظاهرا (ثم لا يقبلان) أي المكتوبان في الأزل بخلاف
 المكتوب في غيره كالتوحيح المحفوظ قال تعالى يحو الله ما يشاء ويثبت وعنده أم الكتاب أي أصله
 الذي لا يغير منه شيء كقوله ابن عباس وغيره موأطلاق بعضهم اهميا بقله لان محمول على هذا التفصيل
 (وأبو بكر) رضى الله عنه (ما زال بعين الرضى منه) تعالى وان لم يتصف بالآيمان قبل تصديقه
 انبي صلى الله عليه وسلم اذ لم يثبت عنه حالة كفر كانت عن غيره من آمن (والختار أن الرضى والمحب)
 من الله (غير المشيئة والارادة) منه اذ معنى الاولين المترادفين أخص من معنى الثانيين المترادفين

والختار جواز رؤيته في
 الدنيا السعيد من كتب
 الله في الأزل لموته مؤمنا
 والشقي عكسه لا يقبلان
 وأبو بكر ما زال بعين الرضى
 منه والمختار أن الرضى
 والمحب غير المشيئة والارادة
 هو الرزاق: الرزق ما ينتفع
 به ولو حراما

اذ الرضى الارادة بلا اعتراض والاخص غير الاعم بدليل قوله تعالى ولا يرضى لعباده الكفر مع
 وقوعه من بعضهم بمشيتته لقوله ولو شاعر بك ما فعلوه وقالت المعتزلة وقوم من الاشاعرة منهم الشيخ
 أبو اسحاق الرضى والمحب نفس المشيئة والارادة وأجابوا عن قوله ولا يرضى لعباده الكفر بأنه لا يرضاه
 ديننا وشرعا بل يعاقب عليهم وبأن المراد من وفق للإيمان ولهذا شرعهم باضافتهم اليه في قوله ان عبادي
 ليس لك عليهم سلطان وقوله عينا يشرب بها عباد الله وذكر اختلاف من زيادتي (هو الرزاق)
 كقوله تعالى ان الله هو الرزاق بمعنى الرزاق أي فلا رزاق غيره وقالت المعتزلة من حصل له الرزق بسبب
 فهو الرزق نفسه أو بغير تعب فانه هو الرزاق (والرزق) بمعنى المرزوق عندنا (ما ينتفع به)
 في تغذي وغيره (ولو) كان (حراما) وقالت المعتزلة لا يكون الاحلال لاستداده الى اتفق الجلة
 واستند اليه لاستفاد عبادته يقيح أن يكون حراما يعاقبون عليه فلنا لا يقيح بالنسبة الى تعالى فان له
 أن يفعل ما يشاء وعقابهم على الحرام لموسع مباشرتهم أسبابه ويزم المعتزلة ان التغذي بالحرام فقط
 طول عمره لم يرزقه الله وهو مخالف لقوله تعالى وما من دابة في الارض الا على الله رزقها لانه تعالى لا يترك

(قوله انكشافا) أي بقدر ما يصل اليه ادراك العبد لا بمعنى الاساطة اه زكريا

(قوله الاستحالة) أي للمثال والخيال لان المرئي فيه حقيقة ليس ذات المرئي بل خيال ومثال
 بحسب ما يقع في ذهن الرائي لا نفس الامر اذ لا خيال له تعالى ولا مثال

ما أخبر به عليه (يده) تعالى (الهداية والاضلال) وهما (خلق الاهتداء) وهو الايمان
 (و) خلق (الضلال) وهو الكفر قال تعالى ولو شاء الله لطمعكم أمواحدة ولكن يضل من يشاء ويهدي
 من يشاء من يشاء الله يضلها ومن يشأ يجعله على صراط مستقيم وزعمت المعتزلة تمامية اليد الهدي
 نفسه يضلها بناء على قولهم انه يخلق أفعاله (والمتحار أن اللطف خلق قدرة الطاعة) أي قدرة العبد
 على الطاعة وقال الاصل انه ما يقع عنده صلاح العبد آتية أي في آخر عمره (و) ان (التوفيق
 كذلك) أي خلق قدرة الطاعة وقيل حاق الطاعة (والخللان ضده) وهو خلق قدرة المعصية
 وقيل خلق المعصية (واختم والطبع والاكنة والافعال) الواردة في القرآن نحو ختم الله على قلوبهم
 طبع الله عليها بكفرهم جعلنا على قلوبهم أكنة أن يفقهوه أم على قلوب أفلها عبرات عن معنى
 واحد وهو (خلق الضلالة في القلب) كلالضلال وأول المنزلة هذه الانفاظ بما لا يلائم الآيات للتمسكة
 عليها كما بين في الطولات وذكر الافعال من زيادتي (والماهيات) المكنات أي حقائقها
 (مجمولة) مطلقا (في الاصح) أي كل ماهية يجعل الجاعل وقيل لا مطلقا بل كل ماهية مستقررة بذاتها
 وقيل محمولة ان كانت مركبة بخلاف البسيطة (واختلف لفظي) من زيادتي لان الاول أراد جعلها
 متصفة بالوجود لا جعلها ذاتا والثاني أراد انها في حد ذاتها لا يتعلق بها جعل جاعل وتأثير مؤثر
 والثالث أراد جعلها التأسيس والمركبة ولتفة بخلاف البسيطة (أرسل) الرب (تعالى رسله)
 مؤيدين منه (بالمجيزات) الباهرات (وخص محمد صلى الله عليه وسلم) منهم (بانه خاتم
 النبيين) كما قال تعالى ولكن رسول الله وخاتم النبيين (للبعوث الى الخلق كافة) كما في خبر مسلم
 وأرسالت الى الخلق كافة وفسر بالانسان والجن كما في تفسيرهم بان بلغ في قوله تعالى وأوحى الى هذا القرآن
 لا نذكر كنهه ومن بلغ أي بلغه القرآن والعالمين في قوله نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين نذرا
 وصرح الخليلي والبيهقي بانه صلى الله عليه وسلم ليرسل الى الملائكة وفي تفسيرى الامام الرزى
 والنسفي حكاية الاجماع على ذلك لكن نقل بعضهم عن تفسير الرازي انه أرسل اليهم أيضا وكأنه اخذ
 من بعض نسخه فان نسخه مختلفة (للفصل عاجم) أي على الخلق كافة من الانبياء والملائكة
 وغيرهم فلا بشر كغيره من الانبياء فياذكر (م) بفضل بعده (الانبياء ثم خواص الملائكة)
 عليهم الصلاة والسلام خواص الملائكة أفضل من البشر غير الانبياء وقول خواص من زيادتي
 (والمجيزة) المؤيد بها الرسل (أمر خارق للعادة) بان يظهر على خلافها كاحياء ميت واعدام
 جيل وانفعار المياه من بين الاصابع (مفرون بالتحدي) منهم أي عليهم الاتيان بمثل ما أنابه
 ولو بلا اشارة كدعواهم الرسالة (مع عدم المعارضة) من المرسل اليهم بان لا يظهر منهم مثل ذلك
 الخلق فخرج غير الخلق كطلوع الشمس كل يوم والخارق بالاعتدال الخارق المتقسم على التحدي
 والمتأخر عنه بما يخرج جمه من الفارقة العرفية والسحر والشعوذة فلا تنسب منها مجيزة كما ويختصم زيادة
 في الحاشية (والايمان تصديق القلب) بما عظمى الواسع من عند الله ضرورة أي اذعان
 والقبول به واتسكاف بذلك مع انه من الكيفيات النفسانية دون الافعال الاختيارية بالتكليف
 باسبابه كالقاء الذهن وصرف النظر وتوجيه الحواس (ويعتبر فيه) أي في التصديق انه كورثي
 في الخروج به عند باعنة عهد التكليف بالايمان (تلقظ القادر) على الشهادتين (بالشهادتين)
 لانه علامة لنا على التصديق الخفي عما يحكيه المنافق مؤمنا عندنا كافر عند الله تعالى قال الله
 تعالى ان المنافقين في الدرك الاسفل من النار ولن تجد لهم نصيرا حاله كون التلفظ بذلك (شرطا)
 للايمان كاعليه جهور المحققين يعني أنه شرط لا إجراء أحكام المؤمنين في الدين ان توارث ومنا كنه

بيده الهداية والاضلال
 خلق الاهتداء والضلال
 والمتحار أن اللطف خلق
 قدرة الطاعة والتوفيق
 كذلك والخللان ضده
 واختم والطبع والاكنة
 والافعال خلق الضلالة في
 القلب والماهيات محمولة
 في الاصح واختلف لفظي
 أرسل تعالى رسله بالمجيزات
 وخص محمد صلى الله عليه
 وسلم بانه خاتم النبيين
 لبعوث الى الخلق كافة
 المفضل عليهم ثم الانبياء
 ثم خواص الملائكة
 والمجيزة أمر خارق للعادة
 قرون بالتعدي مع عدم
 المعارضة والايمان تصديق
 القلب ويعتبر فيه تلفظ
 القادر بالشهادتين شرطا

وغيرهما (لاشطر) منه كقول به في صدق بقلبه ولم يلفظ بالشهادتين مع تمكنه من التلفظ بهما ومع عدم مطالبته كان مؤمناً عند الله على الأول دون الثاني كاذ كره السعد التفتازاني في شرح المقاصد وهو ظاهر كلام الفزالي تبعاً لظاهر كلام شيخه امام الحرمين وما هل عن الجمهور من انه كافر عند الله ككفو كافر عند تافرع على الثاني وتر جميع الشرطيين من زيادتي (والاسلام) هو (التلفظ بذلك) ويرى الاصل على انه اعمال الجوارح من الطاعات كالتلفظ بذلك والصلاة والزكاة أخذنا بظاهر الخبر الاتي المحمول فيه الاسلام عند المحققين على احكامه المشروعة وعلى الاسلام الكامل (ويعتبر فيه) أي في الاسلام أي في الخروج به عن عهدة التكليف به (الايمان) أي التصديق المذكور ولم يحك أحد خلافاً في ان الايمان شرط في الاسلام أو شطر (والاحسان) أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك) كذا في خبر الصحيحين المشتمل على بيان الايمان بأن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره وبيان الاسلام بالمعنى السابق بأن تشهد أن لا اله الا الله وأن محمداً رسول الله وتقيم الصلاة وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلاً (والفسق) بأن تركت الكبيرة (لايزيل الايمان) خلافاً للمعتزلة في زعمهم انه يزيله بمعنى انه واسطة بين الايمان والكفر لزعمهم ان الاجمال جزء من الايمان لقوله تعالى انه المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم الى قوله سقا وخبر لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن وأوجب جما بين الأدلة بان المراد بالايمان في الآية كماله بالخبر التقليل والمبالغة في الوعيد وبانه معارض بخبر وان زني وان سرق (والاستعانة فاسقا) بأن لم يقب (نحت للمشيئة) اما (بعاقب) بادخاله النار لفسقه (ثم يدخل الجنة) لموته مؤمناً (أو يسامح) بأن لا يدخل النار بفضل الله فقط أو بعضه مع الشفاعة من النبي صلى الله عليه وسلم أو بمن يشاؤه الله وزعمت المعتزلة انه يخلد في النار ولا يجوز العفو عنه ولا الشفاعة فيه لقوله تعالى ما للظالمين من جيم ولا شفيع يطاع قلنا هذا مخصوص بالكفار جمعاً بين الأدلة (وأول شافع وأولاه) يوم القيامة (نبينا محمد صلى الله عليه وسلم) قال صلى الله عليه وسلم أنا أول شافع وأول مشفع وراه الشيخان ولانه أكرم عند الله من جميع العالمين وله شفاعات أعظمها في تججيل الحساب والاراحة من طول الوقوف وهي مختصة به الثانية في ادخال قوم الجنة بغير حساب قال النووي وهي مختصة به وتردد بعضهم في ذلك الثالث فغلب استحقاق النار كآدم الرابعة في اخراجهم أدخل النار من الموحدين ويشاركه فيها الانبياء والملائكة والمؤمنون الخامسة في زيادة الدرجات في الجنة لاهلها وجوز التوروي اختصاصها به والكلام في العامة يوم القيامة فلا يرد نحو الشفاعة في تخفيف عذاب القبر ولا الشفاعة في تخفيف العذاب عن أبي طالب (ولا يموت أحد الا بالجله) وهو الوقت الذي كتب الله في الازل انتهاء حياته فيه بقتل أو غيره وذلك بان الله قد حكم بأجل العباد لا يتردد وبانه اذا جاء أجلهم لا يستأخرون ساعة ولا يستقدمون وزعم كثير من المعتزلة ان القاتل قطع بقتله أجل المقتول وانه لو لم يقتله لماشأ كثر من ذلك خبر من أحب أن يبسط له في رزقه وينسأ أي يزدله في أثره فليصل رحمه قلنا لانسلم ان الاثر هو الاجل ولو سلم قلنا خبرني لانه من الأحاد وهو لا يعارض القطعي وأيضاً لا يذوقه مؤلة بالبركة في الاوقات بأن يصرف في الطاعات (والروح) وهي النفس (باقية بعد موت البدن) منعمه أو معذبة (والاصح انها لا تنفي أبداً) لان الاصل في بقائها بعد الموت استمراره وقبل تنفي عند النفخة الاولى كغيرها (كجذب الذنب) بفتح العين وسكون الجيم وموحدة على الشهر وهو في أسفل الصلب يشبه في المثل محل أصل الذنب من ذوات الاربع فلا ينفي في الاصح خبر الصحيحين ايسئ من الانسان الابيلى الاعظموا واحداً

لا شطر والاسلام التلفظ
وبذلك يعتبر فيه
الايمان والاحسان أن
تعبد الله كأنك تراه فإن
لم تكن تراه فإنه يراك
والفسق لا يزيل الايمان
والميت مؤمناً فاستقامت
المشيئة يعاقب ثم يدخل
الجنة أو يسامح وأول شافع
وأولاه نبينا محمد صلى الله
عليه وسلم ولا يموت أحد
الا بالجله والروح باقية بعد
موت البدن والاصح انها
لا ينفي أبداً كجذب الذنب

وهو يجب انفسه منه ترك الخلق يوم القيامة وفي رواية لمسلم كل ابن آدم يأكل التراب الا عجب القلب
منه خلق ومنه ركب وقيل يعني كغيره وصححه المزني وتأول الخليل كقوله بأنه لا يبلى بالتراب بل
بلا تراب كما عابت الله ملك الموت بلامك الموت والترجيع من زيادتي (وحقيقها) أي الروح
(لم يتكلم عليا نبينا) محمد (صلى الله عليه وسلم) وقد سئل عنها لعدم نزول الامر ببيانها قال
تعالى ويسألونك عن الروح قل الروح من امر ربي (فتمسك) نحن (عنها) ولا يعبر عنها كثر
من موجود كقال الجنيد وغيره واختاضون فيها اختلافوا فقال جمهور المتكلمين وقوله النور
في شرح مسلم عن صحيحهم أصحنا بها لأنها جسم لطيف مستنق بالبدن اشتباك الماء بالعود الا خسر
وقال كثير منهم أنها عرض وهي الحياة التي صار البدن بوجودها حيا وقال الفلاسفة وكثير من
الصوفية أنها ليست بجسم ولا عرض بل جوهر مجرد قائم بنفسه غير متعين متعلق بالبدن للتدبير
والتعريف كدخل فيه ولا خارج عنه واحتج الاولون بوصفها في الاخبار بالحيوط والعروج والتردد
في البرزخ (وكرامات الاولياء) وهم العارفون بالله تعالى المواقفون على الطاعات المجتنبون للعاصي
المعرضون عن الانهماك في اللذات والشهوات (حق) أي جازية وافقتوا باختيارهم وطلبهم
كجبريان النبل يكتبان عمر ورؤيته هو على المير بالدينه جيشه بها ونفذ حتى قال لامير الجيش يا سرية
الجبل الجبل عمر الله من وراء الجبل لمكر العدو ومسامحة سارية كلام مع بعد المسافة وكلمتي على
الماء وفي الهواء وغير ذلك مما وقع لصحابة وغيرهم (ولا تختص) الكرامات (بغير نحو ولد
بلا ولد) مما شمله قولهم ما جاز أن يكون معجزة نبي جاز أن يكون كرامة لولي (خلافا للقشيري)
وان تبعه الاصل وغيره فالجمهور على خلافه وأكبر واعلى قائله حتى ولده أبو النصر في كتابه المرشد
بل قال النور انه غلط من قائله وانكار للحسن بل الصواب جريانها بقلب الاعيان ونحوه
وقد بسطت الكلام على ذلك في الحاشية وقيل تختص بغير الخوارق كإجابة دعاء وموافاة ما يجعل
لا تتوقع فيه المياه (ولا تكفر أحد من أهل القبلة) يبدعته كنكرى صفات الله وخلقه أفعال
عباده وجوارز رؤيته يوم القيامة (على المختار) وكفرهم بعض ورد بان انكار المصفة ليس انكارا
للموصوف أما من خرج يبدع عنه أهل القبلة كنكرى حدوث العالم والبعث والحشر الاجسام
والعلم بالخفيات فلا نزاع في كفرهم لانكارهم بعض ما علمي الرسول به ضرورة وذو اختلاف
من زيادتي (ونرى) أي تعتقد (ان عذاب القبر) وهو للكافر والفاسق المراد تعذيبه بان يرد
الروح الى الجسد أو ما بقي منه حتى يخبري الصحيحين عذاب القبر حتى وأنه صلى الله عليه وسلم
مر على قبرين فقال انهما لعناني (و) أن (سؤال الملكين) منكروا تكبير القبر بعد دروجه
اليه عن ربه ودينه ونبيه فيجيبهما بما يوافق مآلات عليه من ايمان أو كفر حتى يخبر الصحيحين
ان العبد اذا وضع في قبره يوقى عنه أصحابه وأنه لمكان فيقعد أنه فيقولان لهما كنت تقول في هذا
الذي محمد فاما المؤمن فيقول أشهد أنه عبد الله ورسوله وأما الكافر والمنافق فيقول لا أدري الخ
وفي رواية لابي داود وغيره فيقولان لهمن ريك وما ديك نيك وما هذ الرجل الذي بعث فيكم فيقول المؤمن
ربي الله ودينني الاسلام والرجل المبعوث يقول الكافر في الشك لا أدري وفي رواية
البيهقي فيأتيهم منكروا تكبير (و) ان (المعاد الجباني) حق قال تعالى وهو الذي يبدأ الخلق
(قوله بان يرد) انظر ما معنى الباء لانه لا يصح أن تكون سببية ولا يصح أن تكون التصوير
والظاهر انها للملاسة اه

وحقيقها لم يتكلم عليها
نبينا صلى الله عليه وسلم
فتمسك عنها وكرامات
الاولياء حق ولا تختص
بغير نحو ولد وبلا ولد خلافا
للقشيري ولا نكفر أحدا
من أهل القبلة على المختار
ونرى ان عذاب القبر
وسؤال الملكين والمعاد

الجباني

ثم يعيده كما بدأنا أول خلق نعيده وأنكرت الفلسفة إعادة الاجسام قالوا وإنما اتعاد الارواح بمعنى انها بدموت البدن تعاد الى ما كانت عليه من التجرد متلذذة بالسكّال ومثالة البصان (وهو) أى المعاد الجسماني (بإيجاد) لاجزاء الجسم الاصلية ولموارضه (بعد فناء) لها (أوجع بعد تفرق) لها مع إعادة الارواح اليها هامة لان (والحق التوقف) اذ لم يدل قاطع سمى على تعيين أحدهما وان كان كلام الاصل يعيل الى تصحيح الاول وصريح به شارحه الجلال المحلى وقد بسطت الكلام على ذلك في الحاشية (و) ان (الحشر) لا تطلق بان يجمعهم الله للعرض والحساب بعد حياتهم المسبوق بفنائهم حتى ففي الصحيحين أخبار بحشر الناس حفلة مشاة عراة غرلا أى غير مختننين (و) ان (الصراف) وهو جسر معد على ظهر جهنم أدق من الشعر وأحدم من السيف يمر عليهم جميع الخلائق فيجوزها أهل الجنة وتزل به أقدام أهل النار حتى ففي الصحيحين أخبار يضرب الصرافين ظهرى جهنم ومرور المؤمنين عليه متفاوتين وأنه من لى أى تزل به أقدام أهل النار فيها (و) ان (اليزان) وهو جسم محسوس ذو اذان وكفتين يعرف بمقادير الاعمال بان توزن به صحفها أى بعد بحسبها (حق) خبر البعق يوقى بان آدم فيوقف بين كفتي الميزان الخ (والجنة والنار مخلوقتان الآن) يعنى قبل يوم الجزاء للنصوص الواردة في ذلك نحو أعدت للمتقين أعدت للكافرين وقصة آدم وحواء في أسكنهما الجنة وأخرجهما منها وزعم كثر المعتزلة انها مخلقتان يوم الجزاء لقوله تعالى تلك الدار الآخرة نجعلها للذين لا يريدون علوا في الارض ولا فسادا قلنا نجعلها بمعنى نعطها لا بمعنى نخلقها مع انه يتحمل الحال والاستمرار (ويجب على الناس نصب امام) يقوم بمصالحهم كسد الثغور وتجهيز الجيوش وفهر المتقلبة والمتلصصة لاجماع الصحابة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم على نفسه حتى جماعه أهم الواجبات وقدموه على دفته صلى الله عليه وسلم ولم يزل الناس في كل عصر على ذلك (ولو) كان من نصب (مفضلا) فان نصبه بكفى في الخروج عن عهدة النصب وقيل لا لابد يتعين نصب الفاضل وزعمت الخوارج انه لا يجب نصب امام وبعضهم وجوبه عند ظهور الفتن دون وقت الامن وبعضهم عكسه والامامية وجوبه على الله تعالى (ولا يجوز) نحن أبها الاشاعة (الخروج عليه) أى على الامام وجوب زل المعزلة اخر وج على الجائر لانزله بالجور عندهم (ولا يجب على الله) تعالى (تتج) لانه خالق الخلق فكيف يجب لهم عليه شيء ولانه لو وجب عليه شيء لكان لا موجب ولا موجب غير الله ولا يجوز ان يكون بإيجابه على نفسه لانه غير معقول واما نحو كتير بكم على نفسه الرحمة فليس من باب الايجاب والازام بل من باب التفضل والاحسان وقالت المعتزلة يجب عليه أشياء منها الجزاء على الطاعة والعقاب على العصية ومنها القاطع بان يفعل في عبادته ما يقر بهم الى الطاعة ويبعدهم عن العصية بحيث لا ينتهون الى حد الاجزاء ومنها الاصلح لهم في الدنيا من حيث الحكمة والتدبير (وزي) أى تعتقد (ان خير البشر بعد الانبياء صلى الله عليهم وسلم أبو بكر) خليفة نبينا (فممر فعتان فعل) أمراء المؤمنين (رضي الله عنهم) لاطباق السلف على خيرتهم عنده الله بهذا الترتيب وقالت الشيعة وكثير من المعتزلة الافضل بعد الانبياء على ود خيرية الاربعة على أم غير نبينا من زيادتي (و) نرى (براءة عائشة) رضي الله عنها من كل ما قذفت به ليزول القرآن يراءتها قال تعالى ان الذين جاؤا بالا فك

(قوله حق) أى للنصوص الواردة في ذلك قال تعالى وحشرناهم فلم تغادر منهم أحدا ونضع الموازين القسط ليوم القيامة فلا تظلم نفس شيئا اه

وهو العباد بعد فناء أو جمع بعد تفرق والحق التوقف والخشر والصراف والميزان حق والجنة والنار مخلوقتان الآن ويجب على الناس نصب امام ولو مفضلا ولا يجوز الخروج عليه ولا يجب على الله شيء ونرى ان خير البشر بعد الانبياء صلى الله عليهم وسلم أبو بكر فممر فعتان فعلى وضى الله عنهم وبراءة عائشة

الآيات (ونسك عما جرى بين الصحابة) من المنازعات والحاربات التي قتل بسببها كثير منهم
فذلك دماء طهر الله منها أي دينا فلانوث بها ألتسقا ولأنه صلى الله عليه وسلم مدسهم وحشر
عن التكلم فيما جرى بينهم فقال يا كم وما شجر بين أصحابي فلو أفرق أحدكم مثل أحد ذهابا بلغ
مدا أحدكم ولا نصيفه (وزاهم مأجورين) في ذلك لانه مبنى على الاجتهاد في مسألة ظنية
للمصيب فيها أجوان على اجتهاده واصابته ولم يخطئ أجور على اجتهاده كافي خبر الصحيبين
ان الحاكم اذا اجتهد فأصاب فله أجران واذا اجتهد فأخطأ فله أجر (و) نرى (ان أئمة
المذاهب) الاربعة (وسائر أئمة المسلمين) أي باقيهم (كالسفيانيين) الثوري وابن عينة
والارزاعي واسحاق بن راهويه وداود الظاهري (على هدى من ربهم) في العقائد وغيرها
ولا التفتا لمن تكلم ففهم بما هم بريئون منه (و) نرى (ان) أبا الحسن (الاشعري) وهو
من ذرية أبي موسى الأشعري الصحابي (امام في السنة) أي الطريقة المتقدمة (مقدم) فيها
على غيره ولا التفتا لمن تكلم فيه بما هو بريء منه (و) نرى (ان طريق) الشيخ أي القاسم
(الجنيد) سيد الصوفية علما وعملا (طريق مقوم) أي مسدد لانه خال من البدع دأثر على
التسليم والتفويض والتبري من النفس ومن كلامه الطريق الى الله تعالى مسدود على خلقه
الاعلى المتقين آثار رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يستتر بالفقه ويفى على مذهب شيخه
أي ثور ولا التفتا لمن رماه واتباعه بالزندقة عند خليفة السلطان أي الفضل جعفر المقتدر
(وعما لا يضر جهله) في العقيدة بخلاف ما قبله في الجلبة (وتتفع معرفته) فيها ما يذكر الى
الغائقة وهو (الاصح ان وجود الشيء) في الخارج واجبا كان أم ممكنا (عينه) أي ليس
زائدا عليه وقيل غيره أي زائده عليه بان يقوم به من حيث هو أي من غير اعتبار الوجود وعدمه
وان لم يخل عنهما وقيل عينه في الواجب وغيره في الممكن وعلى الاصح (فالمعوم) الممكن
الوجود (ليس) في الخارج (بشيء) ولا ذات ولا ثابت أي لا حقيقة له في الخارج وانما
يتحقق بوجوده فيه (و) الاصح (انه) أي المعدم المذكور (كذلك) أي ليس في
الخارج بشيء ولا ذات ولا ثابت (على المرجوح) وقالت طائفة من المعتزلة انه شيء أي حقيقة
متقيرة (و) الاصح (ان الاسم) هو (المسمى) وقيل غيره كما هو المتبادر فلفظ النار مثلا
غيرها والمراد بالاول المتقول عن الاشعري في اسم الله وعن غيره مطلقا ان الاسم المدلول والمسمى
في الجاهل الذات من حيث هي و في المشتق عند الاشعري الذات باعتبار الصفة وعند غيره هما
معاً فالاسم في الجاهل عند الاشعري وغيره هو المسمى فلا يفهم من اسم الله مثلاً سواء وفي المشتق
عنده غيره ان كان صفة فعل كالخالق ولا عينه ولا غيره ان كان صفة ذات كالعالم وعند غيره هو
المسمى كالذي الجاهل ولا يخفى ان الخلاف فياذ كر لفظي (و) الاصح (ان أسماء الله توقيفية)

(قوله) أي ليس زائدا عليه) أي لا بمعنى ان مفهومه مفهوم الشيء بل بمعنى انه عارض لامتياز عنه
في الخارج كتمييز السواد عن الجسم أفاده الشارح في حاشية الاصل
(قوله) أي حقيقة متقيرة) احتج القائل به بأية انما أمرنا شيء اذا أردناه وان المعدم معلوم
متميز وكل متميز ثابت ورد الاول بان اطلاق الشيء على ما ذكر بالنظر الى ما يؤهل اليه والثاني بمنع
الكبرى اذ لا يلزم من التميز الثبوت والالزم ثبوت المحال لانه يتميز عند العقل والاستحسان الحكم
عليه أفاده الشارح في حاشية الاصل

ونسك عما جرى بين
الصحابة ونزاهم مأجورين
وان أئمة المذاهب وسائر
أئمة المسلمين كالسفيانيين
على هدى من ربهم وان
الاشعري امام في السنة
مقدم وان طريق الجنيد
طريق مقوم عما لا يضر
جهله وتتفع معرفته الاصح
ان وجود الشيء عينه
فالمعوم ليس بشيء ولا ذات
ولا ثابت وأنه كذلك على
المرجوح وان الاسم
المسمى وان أسماء الله
توقيفية

أى لا يطلق عليه اسم الابتوقيف من الشرع وقالت المعتزلة ومن وافقهم يجوز ان يطلق عليه
الاسماء الملائقية معناها به وان لم يرد بها الشرع (و) الاصح (ان لبراء ان يقول أنا مؤمن ان
شاء الله) وان اشتمل على التطبيق خوفاً من سوء الخاتمة المجهولة وهو الموت على الكفر والعباد
بالله تعالى ودفعاً للتركة النفس أو تركا بذكر الله تعالى أو تأدبوا حالة الامور على مشيئة الله
تعالى فهو اعسم من قوله يقول أنا مؤمن ان شاء الله خوفاً من سوء الخاتمة (لاشكافى الحال)

في الايمان فانه في الحال متحقق له جازم باستمراره عليه الى الخاتمة التي يرجو حسننها ومنع
أبو حنيفة وغيره ان يقول ذلك لاجلهم الشك انه كور و رد بان ايهام الشك لا يقتضى منع ذلك
وانما يقتضى انه خلاف الاولى وهو كذلك اذ الاولى الجزم كاحزم به السعد التفاتاً في كفره اما اذا
قاله شكافى ايمانه فهو كافر (و) الاصح (ان تمتنع الكافر) أى تمتنع الله به تمتاع
الدنيا (استدرج) من الله له حيث تمتع مع علمه باصراره على الكفر الى الموت فهو نعمة
عليه يزداد بها عذابه كامل المسموم وقالت المعتزلة انه نعمة تقرب عليها الشكر وتعيير تمتنع
أولى من تعبيره بلاء لسلامته من التجوز في المطلاق الاستدرج على الملاذ لانه معنى وهي
أعيان (و) الاصح (ان المشار اليه بأننا الهيكل المخصوص) المشتغل على النفس لان كل
عقل اذا قيل له ما الانسان يشير الى هذه البنية المخصوصة ولان الخطاب متوجه اليها وقال
أكثر المعتزلة وغيرهم هو النفس لانها المدبرة وقيل مجموع الهيكل والنفس كان الكلام اسم
لمجموع اللفظ والمعنى (و) الاصح (ان الجوهر الفرد وهو الجزء الذى لا يتجزأ ثابت) في
الخارج وان لم ير عادة الانضمام الى غيره وتناهى الحكماء (و) الاصح (انه لا حال أى لا واسطة
بين الوجود والمعدم) وقيل انها ثابتة كعالمية والونية للسواد مثلاً وعلى الاول ذلك ونحوه
من المعدم لانه امر اعتبارى والفاعل بالثاني عرفها بنها سفة الوجود لا توصف بوجود ولا عدم
أى انها غير موجودة في الاعيان ولا معدومة في الالذهان (و) الاصح (ان السبب والاضافات
أمور اعتبارية) يعتبرها العقل لا وجود لها في الخارج كاهو عند أكثر المتكلمين قالوا الا لا ين
فوجود وسموه كوناً وجعلوا أنواعه أربعة الحركة والسكون والاجتماع والافتراق وقال أهلهم
والحكماء الاعراض النسبية موجودة في الخارج وهي سبعة الاين وهو حصول الجسم في المكان
والمتى وهو حصول الجسم في الزمان والوضع وهو هيئة تعرض للجسم باعتبار نسبة أجزائه بعضها
الى بعض ونسبتها الى الامور الخارجية عنه كالقيام والانتكاس والملك وهو هيئة تعرض للجسم
باعتبار ما يحيط به وينقل باتقاله كالتقصم والتعم وان افضل وهو تأثير الشيء في غيره مادام يؤثر
وان ينفع وهو تأثير الشيء عن غيره مادام يتأثر كحال المسخن مادام يسخن والمتسخن مادام
يسخن والاضافة وهي نسبة تعرض للشيء بالقياس الى نسبة أخرى كالابوة والبنوة وهذه السبعة
من جملة المقولات العشرة وثلاثة الباقية الجوهر والكم والصكيف وهي معروفة في الكتب
الكلامية وبما تقرر علم ان قولى كفى يرى والاضافات من عطف الخاص على العام وانما لم أعبر
عنها بالنسب لان فيها كلاماً وأحيل على ذكرها هذا (و) الاصح (ان العرض لا يقوم بعرض)

وان للسره ان يقول
أنا مؤمن ان شاء الله
لاشكافى حال وان تمتنع
الكافر استدراج وان
المشار اليه بأننا الهيكل
المخصوص وان الجوهر
الفرد وهو الجزء الذى
لا يتجزأ ثابت وأنه لا حال
أى لا واسطة بين الوجود
والمعدم وان النسب
والاضافات أمور اعتبارية
وان العرض لا يقوم
بعرض

(قوله كالقديم الخ) فالقيام عرض نسبي ويسمى بالوضع لانه هيئة عرضت للقيام باعتبار نسبة
رأسه الى قديمه مثل انهم بنسبة رأسه الى السماء ونسبة قديمه الى الارض وكل منهما خارج عن
فلو نكس انكس الحال اه تجارى

وأيضا يقوم بالجوهر الفرد والتركب أي الجسم كالمس وجوز الحكمة قيامه بالعرض الآله بالآخرة
تنتهي سلسلة الاعراض إلى الجوهر أي جوزوا اختصاص العرض بالعرض اختصاص التمت بالمتبعوت
كالمسمة والبطء والحركة وعلى الأول هما لخصان للجسم وليسا بعرضين زائدين على الحركة
لأنهما أمرين يتبدلان سكنات أقل أو أكثر باعتبارها تسمى الحركة سريعة وبطيئة (و) الأصح
أن العرض (لا يبق زمانين) بل ينقضي ويتجدد مثله برأيه تعالى في الزمان الثاني وهكذا
على التوالي حتى يشعروهم من حيث المشاهدة أنه مستمر باق وقال الحكماء أنه يبقى الحركة
والزمان والاصوات (و) الأصح أن العرض (لا يحل محلهين) واللامكن حول الجسم الواحد
في مكانين في حالة واحدة وهو محال وقال قدماء الفلاسفة القرب ونحوه مما يتعلق بطرفين محل
محليين وعلى الأول قرب أحد الطرفين مخالف لقرب الآخر بالشخص وإن تشارك في الحقيقة
(و) الأصح (أن) العرضين (الثلاثين) بأن يكونا من نوع (لا يجتمعان) في محل واحد إذ
لوة لهما المحل قبل الضدين إذا تقابل لشيء لا يتخلونه أو عن مثله أو عن ضده واللازم باطل وجوزت
المثالة اجتماعهما محتملين بأن الجسم المفهوم في الصبح ليسود ويعرض له سواد ثم آخر فالتوالي إن
بلغ غاية السواد بلكت فضاء عرض السواد آت له ليس على وجه الاجتماع بل على وجه البديل
فيزول الأول ويحلله الذي وهكذا بناء على أن العرض لا يبق زمانين كالمس (كالمضدين) فانهما
لا يجتمعان كالسواد والابيض كالالبياض والخضرة لانهما ليسا غاية الخلاف (بخلاف الخلافين)
وهما مع من الضدين فانهما يجتمعان كلسواد والحلاوة وفي كل من الاقسام يجوز ارتفاع الشئين
نعم يتعذر في ضدين ثالث لهما (والنقيضان لا يجتمعان ولا يرتفعان) كالقيام وعدمه ودليل الحصر
هذان كران العلويين إن أمكن اجتماعهما فالاخلاق والافان لم يمكن ارتفاعهما فالتقيضان أول لندن
الندان ثلاث لهما والافان اختلفت حقيقتيهما فاضدان لندان لهما ثالث والافان ثلاث وقادته أنه
لا يخرج عن الأربع شيء إلا ما نفرد الله به لانه تعالى ليس ضد الشيء ولا تقيض ولا اخلاقا ولا مثلا
(و) الأصح (أن) أحد طرفي الممكن (وهما الوجود والعدم (ليس أولى به) من الآخر بل هما
بالتفازل ذاته جوهر كان أو عرضا على السواء وقيل العدم أولى به مطلقا لانه أسهل وقوى على
الوجود لتحققه بقاء شيء من أجزاء العلة التامة للوجود المفترق في تحقظه على تحقيق جميعها وقيل
أول به في الاعراض السببية كالحركة والزمان والصوت دون غيرها وقيل الوجود أولى به عند
وجود العلة واتقاء الشرط لوجود العلة وإن لم يوجد هو لتقاء الشرط (و) الأصح (أن)
الممكن (الباقى محتاج) في بقاءه (إلى مؤثر) كاحتياج إليه في ابتداء وجوده وقيل لا كاحتياج
بقاء البناء بعد بنائه إلى فاعل (سواء) على الأول (قلنا إن علة احتياج الاثر) أي الممكن في
وجوده (إلى المؤثر) أي العلة التي لاحظها العقول في ذلك (الامكان) أي استواء الطرفين باخطر
إلى الذات (أو الحدوث) أي الخروج من العدم إلى الوجود (أو هما) على انهما (جزأ علة
أو لامكان بشرط الحدوث) وهي (أقوال) فيحتاج الممكن في بقاءه إلى مؤثر على الأول لأن
الامكان لا ينفك عنه وعلى جميع بقاءها لأن شمر بقاء الجوهر العرض والعرض لا يبق زمانين فيحتاج
في كل زمان إلى المؤثر (و) الأصح (أن) الممكن (الذي لا يخاف في أن الجسم يقتل عنه واليه
يسكن فيه فيلحقه باللماسة أو تنفوذ كحسب يأتي معنى اصطلاحا (بعد مفروض) أي مقدر
(ينفذه بعد الجسم وهو) أي هذا البعد (خللاء وخللاء جائز عندنا ولترادبه كون الجسمين
لإحسان ولا يكون (بينهما ما يسهما) فهذا الكون الجائز هو الخللاء الذي هو معنى

ولا يسبق زمانين ولا
يحل محلهين وإن التلحين
لا يجتمعان كالمضدين بخلاف
التحالفين والنقيضان
لا يجتمعان ولا يرتفعان
وإن أحد طرفي الممكن
ليس أولى به وإن الباقي
محتاج إلى مؤثر سواء قلنا
أن علة احتياج الاثر إلى
المؤثر الامكان أو الحدوث
أو هما جزأ علة أو الامكان
بشرط الحدوث أو قال
وإن المكان بعد مفروض
ينفذه بعد الجسم وهو
الخللاء والخللاء جائز عندنا
ولترادبه كون الجسمين
لا بينهما ما يسهما

البعد المقرض الذي هو معنى للمكان فيكون ثانياً عن الشاغل وقيل المكان السطح الباطن
 للحوالي المماس للسطح لظاهر من المحوى كالسطح الباطن للكوز المماس للسطح الظاهر من الماء
 الكائن فيه وقيل هو بعد موجود ينقفيه بعد الجسم بحيث يطبق عليه وترج بقيد النفوذ
 فيه بعد الجسم والترجيع من زياتي وعلى ما رجته جمهور المتكلمين والقولان بعده للحكاه
 أو طما لارسطو وأتباعه وعليه بعض المتكلمين وثانها الشيخة أفلامون وأتباعه وأخرج زياتي
 عندنا للحكاه فنوعوا الخلاء أي خلوا المكان بعده عندهم عن الشاغل الأبيض قائل الثاني لجوزيه
 واحتج بجوزيه بأنه لو لم يكن في العالم خلاء بل كان العالم كله ملاء لزم من تحريك بقية تدافع العالم
 بأسره وهو باطل واحتج مانه بأن الماء اذا صب في اناء مشبك أعلاه فإن الهواء يخرج عند
 صب الماء لاجل الهواء له حتى يسمع طما صوت عند نزاجهما المسمى المكان لفة فقال ابن جني ما حاصله
 ما وجد فيه سكن أو حركة (د) الاصح (ان الزمان) معناه اصطلاحاً (مقارنة متجدد موهوم
 لمتجدد معلوم) ازا قال الامام من الاول بمقارنته الثاني كافي أنك عند طلوع الشمس وقيل هو جوهر
 ليس بجسم ولا جاني أي داخل في الجسم فهو قائم بنفسه مجرد عن المادة وقيل فلك معدل النهار وهو
 جسم سميت دائرة أي منطقة البر وجه من معدل النهار لتعادل الليل والنهار في جميع البقاع عند كون
 الشمس عليها وقيل عرض قليل سر كتمعدل النهار وقيل مقدارها والقول الاصح قول المتكلمين
 والأقوال بعده للحكاه ما معناه لفة قلدة من ليل أوهار (ويشتمل داخل الجواهر) هو أعم من قوله
 تداءل الاجسام أي دخول بعضها في بعض على وجه النفوذ فمن غير زيادة في الجسم ما فيه من مساواة
 الشكل للجزء في العظم (د) ينتج (خلو الجوهر) مفرداً كان أو مركباً (عن كل الاعراض)
 مان لا يقوم به واحد منها بل يجب أن يقوم به عند وجوده شيء منها لأنه لا يوجد بدون الشخص
 والشخص انما هو بالاعراض (والجسم غير مركب منها) لأنه يقوم بنفسه بخلافها (وابعاده)
 أي الجسم من طول وعرض وعمق (متناهية) أي لها حدود تنتهي إليها وزعم بعضهم ان لها
 حدوداً لأنها لها وتعبيرى بالجسم أولى من تعبيرة بالجوهر (والماحول يعقب علته رتبة) اتفاقاً
 (والاصح) ما قاله الاكثر ومحمده النووي في أصل الروضة (انه يقارنها زماناً) عقلية كانت
 كحركة الفتح بحركة البدأ وصعوبة بوضع الشارع وغيره كقولك اعيدك ان دخلت الدار فأنت حو
 وكقول النحاة الفاعلية على الرفع وقيل به فيها مطلقاً واختاره الاصل تعالى الله لأنه لو قال لغير موطأة
 اذا لم تكن فانت طالق ثم قال لها انت طالق وقت المنجزة دون المعلقة فلو قال الما حول عنه لوقت
 المعلقة أيضاً وقسره بان عدم وقوعها تقدم المنجزة رتبة فلم يكن المحل قابلاً للطلاق وقيل يعقبها ن
 كانت وضعية لاعطية (د) الاصح (ان اللذة) الدنيوية من حيث تعيين مساهها وان كانت في
 نفسها بدهيية (ارتياح) أي شاطئ للنفس (عند ادراك) لما يلائم الارتياح (فالادراك
 ملزومها) أي ملزوم للذة لانفسها وقيل هي الخلاص من الألم بأن تدفعه ورداً بأنه قد يلتذ بشيء من
 غير سبق الألم بعده كمن وقف على مسئلة علم أو كغزال جافة من غير خطر ورهيبا لبال وألم الشوق اليها
 وقيل هي ادراك اللذات فادراك الحلاوة لذة تدرك بالذاتقة وادراك الجمال لذة تدرك بالباصرة
 وادراك حسن الصوت لذة تدرك بالسماعة وقال الامام الرازي هي الحقيقة يحصل بادرار المعارف
 العقلية قابلاً بمتوهم من لذة حسية كفضاء شهوق البطن والفرج أو خيالية كعب الاستعلاء
 وارتاسة فهو الحقيقة دفع آلام فلذة الاكل والشرب والجماع دفع ألم الجوع والعطش ودغدغة
 الحى لاوعيته وآله الاستعلاء والارتاسة دفع ألم القهر والغلبة (ويقالها) أي اللذة (الألم) فهو

وان الزمان مقارنة متجدد
 موهوم لمتجدد معلوم
 ويمتنع تداءل الجواهر
 وخلو الجوهر عن كل
 الاعراض والجسم غير
 مركب منها وابعاده
 متناهية والمماحول يعقب
 علته رتبة والاصح انه
 يقارنها زماناً وان اللذة
 ارتياح عند ادراك
 فالادراك ملزومها
 ويقالها الألم

على الاول انقباض عند ادراك ما لا يلازم وعلى الثاني ما يحصل بما يؤلم وعلى الثالث ادراك غير اللام
وعلى الرابع ما يحصل عند عدم ادراك للعارف (وما تصور العقل اما واجب أو ممتنع أو ممكن)
لان ذات المصور اما ان تقتضى وجوده في الخارج أو عسفه أو لا تقتضى شيئا منهما بان يوجد تارة
ويعلم أخرى والاوّل واجب والثاني الممتنع والثالث الممكن وكل منها لا ينقلب الى غيره لان مقتضى
الثبات لازم لما لا يقبل انفسا كعنها

خاتمة

فيما يذكر من مبادئ التصوف وهو غير يد القلب فتواحقها ما سواه أي بالنسبة الى عظمته تعالى
ويقال ترك الاختيار ويقال الجهد في السلوك الى ملك الملوك ويقال غير ذلك كله مود كوفي شرعي
لرسالة الامام العارف بالله تعالى أي القاصم القشيري وكل منها ناظر الى مقام قائمه بحسب ما غلب عليه
فردا الى كن الاعظم فاقصر عليه كما في خبر الحج عرفة ولما كان مرجع التصوف حمل القلب
والجوارح فتحت كالاصول بأس العمل فقلت (أول الواجبات المعرفة) أي معرفة الله تعالى
(في الاصح) لانها مبني سائر الواجبات اذ لا يصح بدونها واجب بل ولا مندوب وقيل أولها النظر
المؤدى الى المعرفة لا تمهيدتها وقيل أولها النظر لتوقف النظر على أول أجزاءه وقيل أولها
القصدي النظر لتوقف النظر على قصده والكل صحيح ورجع الاول لان المعرفة أول مقصود
وما سواه ما ذكر أول وسيلة (ومن عرف ربه) بما يعرف به من صفاته (تصور تبعيده)
ليبعده باضالة (وتقريبه) له بهداية (خفاف) من تبعده عقابه (ورجا) بتقريبه ثوابه
(قاصي) حينئذ (الى الأمر والنهي) منه تعالى (فارتكب) مأموره (واجتنب) منهي
(فأحب) حينئذ (مولاه فكان) مولاه (سمعه وبصره وبده واتخذ) وليا ن سألها أعطاه
وان استعاذ به أعاده) هذا ما يؤخذ من خبر البخاري وما يراى الى عبيد يتقرب الى بالتواكل حتى أحبه
فاذا أحببته كنت سمعه الذي يسمعه وبصره الذي يبصر به ويد التي يبطش بها ورجله التي
يمشي بها وان سألني أعطيت وان استواذ في لأعينه والمراد أنه تعالى يتولى محبوه في جميع أحواله
فركانه وسكانه به تعالى كان أبوي الطفل لجنه ماله يتولى ن جميع أحواله فلا ياكل الا يدا أحدهما
ولا يمشي الا برجله الى غير ذلك (وعلى الهمة) يطلبه العلو الاخرى (يرفع نفسه) بالمجاهدة
(عن سفاسف الأمور) أي دينيتها من الاخلاق المسمومة كالكبر والغضب والحقد والحسد وسوء
الخلق وقلة الاحتال (الى معاليها) من الاخلاق الحمودة كاتواضع والصبر وسلامة الباطن والزهد
وحسن الخلق وكثرة الاعتكاف وما يؤخذ من خبر البيهقي والطبراني ان الله يحب معالي الأمور ويكره
سفاسفها (ودنى الهمة) بأن لا يرفع نفسه بالمجاهدة عن سفاسف الأمور (لايالي) بما تدعو
نفسه اليه من الملذات (فيجهل) أمر دينه (ويبرق من الدين فدونك) أيها المتخاطب بعد
أن عرفت حال على الهمة ودنيا (صلاحا) لك بملك الصالح (أوفسادا) لك بعملك السي
(وسعادة) لك برضى الله عليك باخلاصك (أوشقاوة) لك بسخط الله عليك بقصدك السي
فاذا دونك الاغرام بالنسبة الى الصلاح والسعادة والتحذير بالنسبة الى الفساد والشقاوة (وإذا
خطر لك شيء) أي أتى في قلبك (فزنه بالشرع) وحاله بالنسبة اليك من حيث الطلب اتنا مأموره
أو منهي عنه أو شكوك فيه (فان كان مأمورا) به (فبادر) الى فعله (فانه من الرحمن)
رجوك حيث أخطأ بك أي أيا أذات الخير (فان خفت وقوعه) منك (على صفة منية) أي
منهي عنها ليجب ورياء (بلا قصد لها فلا) بأس (عليك) في وقوعه عليها كذلك فتستغفر

وما تصور العقل اما
واجبا وممتنع أو ممكن

خاتمة

أول الواجبات المعرفة في
الاصح ومن عرف ربه
تصور تبعيده وتقريبه
خفاف ورجا قاصي الى
الأمر والنهي فارتكب
واجتنب فأحبه مولاه
فكان سمعه وبصره
وبده واتخذ وليا ان
سألها أعطاه وان استعاذ
به أعاده وعلى الهمة يرفع
نفسه عن سفاسف الأمور
الى معاليها ودنى الهمة
لايالي فيجهل ويمرّق
من الدين فدونك صلاحا
أوفسادا وسعادة أو
شقاوة واذا خطر لك شيء
فزنه بالشرع فان كان
مأمورا فبادر فانه من
الرحمن فان خفت وقوعه
على صفة منية بلا قصد
لها فلا عليك

منه بغير خلاف وقوعه مما يقصدها فعملك ثم ذلك فتستغفر منه وجوباً كسبياً وقولاً فان خفت وقوعه أكثره أولى مما عبر به خلوه عن اعتبار القصد في الإيقاع وعدمه في الوقوع (واحتياج استغفاراً إلى استغفار) لنقصه بفعله قلوباً بغيره بخلاف استغفار الخلق كرامة العبد ويرضى الله عما وقد قالت استغفاراً يحتاج إلى استغفار هضاً بنفسها (لا يوجب تركه) أي الاستغفار منا المأمور به بأن يكون الصمت خيراً منه بل نأق به وإن احتاج إلى استغفار لأن اللسان إذا ألقذ كراً أو شك أن بألفه القلب فيوافق فيه وإذا كان وقوع الشيء على صفته أكثره لأبأس به واحتياج الاستغفار إلى استغفار لا يوجب تركه (فاعمل وإن خفت العجب) أو نحوه (مستغفرانه) فداً إن وقع بالقصد ووجوباً إن وقع بقصد كماله فإن ترك العمل بالخوف منه من مكابد الشيطان (وإن كان) الخطأ (منهياً) عنه (فايك) أن تفعله (فانه من الشيطان فإن ملت) إلى فعله (فاستغفر) الله تعالى من هذا الميل (وحدث النفس) أي ترددها في فعل الخطأ المذكور وتركه لم تستكمل أو فعله (والهم) منها بفعله (مالم تستكمل أو تعمل به مغفوراً) قال صلى الله عليه وسلم إن الله عز وجل تجاوز لأمي عما حدثت به أنفسها مالم تعمل أو تستكمل به رواه الشيخان وقال من هم بسببته ولم يعملها لم تكتب أي عليه رواه مسلم وفي روايته كتبها الله عنده حسنة كاملة وقضية ذلك انه إذا استكمل كالفية أو عمل كثير المكر انضم إلى المؤاخاة بذلك مؤاخاة حديث النفس والهم وهو كذلك كما أوضحته في الحاشية ومهم من غفران حديث النفس والهم وهو قصد الفعل غفران الهاجس والخطأ المذكور بالأولى والهاجس ما بقي في النفس والخطأ ما يحول فيها بعد العائه فيها وكل منهما ينقسم إلى أقسام بينها في شرح رسالة القشيري وخرج بالاربعة العزم وهو الجزم بقصد الفعل فيؤاخذ به وإن لم تستكمل ولم يعمل كاذ كرت مع دليله في الحاشية والخمسة مترتبة الهاجس فالخطأ حديث النفس فالهم فالعزم (وإن لم تطمئن) النفس (والامارة) بالسوء على اجتناب فعل الخطأ المذكور لحملها بالطبع للمهي عنه من الشهوات (بجاهدها) وجوباً بطيعة في الاجتناب وبالغ في جهادها لأنها تقصد بك الهلاك الأبدى باستدراجها لك من معصية إلى أخرى حتى توقعك فيما يؤدي إلى ذلك (فان فعلت) الخطأ المذكور أجرة الإثم عليك (فاقلع) على الفور وجوباً يرتفع عنك إثم فعله بالتوبة الآتية بها وقد وعد الله بقبولها فضلاً منه وخرج بالامارة الأقامة وهي التي تلوم نفسها وإن جهدت في الإحسان والطمئنة وهي لأمناً تستقامتها بالطاعة والروحانية وهي التي تميل إلى الباطن كالنزه ومواع الصوت الحسن والمأكل الطيب والادار بمرجع إلى نفس واحدة لكنها تتشكل تارة مطمئنة وتارة أماراة وتارة لومة وتارة روحانية والحكم فيها الغالب كالغالب العناصر الاربعه التي في الإنسان السوداء واصفراء والخطأ والبلم (فان لم تقم) أنت عن فعل الخطأ المذكور (لاستلذاً) به (أو كسل) عن الخروج منه (فاذكر) أي استحضر (الموت وخافته) الموقنة للتوبة وغيرهما من الطاعات فأن ذكر ذلك باعث على الإفلاع عما يستلذه أو يكسل عن الخروج منه قال صلى الله عليه وسلم كثروا من ذكر هادم الأفاعيل يعني الموت رآه الترمذي زاد ابن حبان فاته ما ذكره أحد في ضيق الأوسعه ولا ذكره في سعة الأضيق عليه وهادم بالذال الملهمة أي قاطع (أو) لم تقم (انقنوط) من رجعة الله وعفوه عما فعلت لشدة أول استحضار نعمة الله (نصف مقت ربك) أي شدة عقاب ماسكك لضافتك إلى الذب أبأس من العفوة وقد قال تعالى أنه لا يأس من روح الله أي رجعة الا لقوم الكافرون (وذكر كرسية رحته) التي لا يحيط بها الا هو لترجع عن قنوطك

واحتياج استغفاراً إلى استغفار لا يوجب تركه فاعمل وإن خفت العجب مستغفرانه وإن كان منهياً فإيك فانه من الشيطان فارمت فاستغفر وحدث النفس والهم مالم تستكمل أو تعمل به مغفوراً وإن لم تطمئن الامارة لجاهدها فإن فعات فاقطع من لم تقم لا استلذاً أو كسل فذكر الموت وبخاته أو لقنوط نصف مقت ربك واذكر كرسية رحته

وكيف تقنطوقد قال تعالى يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر
 الذنوب جميعاً أي غير الشرك لقوله إن الله لا يغفر أن يشرك به وقال صلى الله عليه وسلم والذي نفسي
 بيده لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون فيغفر لهم رواه مسلم (وأعرض) على
 نفسك (التوبة) حيث ذكرت الموت وخفت مقتربك وذكر استغفرتك توبتوب مما فعلت
 فتقبل ويعني عنك فضلته تعالى (وهي التمس) على الذنب من حيث أنه ذنب فالتمس على شرب
 الخمر لاضراره بالبدن ليس بتوبة ولا يجب استدامة التمس كل وقت بل يكفي استصحابه حكماء لا يقع
 ما ينافي (وتتحقق) التوبة (بالإقلاع) عن الذنب (وعزم أن لا يعود) إليه (وتدارك
 ما يمكن تداركه) من حق نشأ عن الذنب حتى القذف فيستدركه بمحكين مستحقه من المقذوف
 أو إرادته ليستوفيه أو يبرئ منه فإن لم يمكن تداركه كأن لم يكن مستحقه موجودا سقط هذا الشرط
 كما سقط في توبة ذنب لا نشأ عنه حتى لا أدى وكذا يسقط الإقلاع في توبة ذنب بعد الفراغ منه
 كشر بخر فالمراد بتحقيق التوبة بهذه الشروط أنها لا تخرج فياتتحقق به عنها لأنه لا بد منها في
 كل توبة (والاصح معها) أي التوبة (عن ذنب ولو نقضت) بأن عود التائب ذنباً تاب منه
 فهذه المعادة لا بطل التوبة السابقة بل هي ذنب أكثر يوجب التوبة وقيل لا تصح التوبة السابقة
 (أو) كانت التوبة (مع الإصرار على) ذنب (كبير) وقيل لا تصح (و) الاصح (وجوبها
 عن) ذنب (صغير) وقيل لا يجب لتكفيره باجتناب الكبائر قال تعالى أن يجنبوا كبائر
 ما تنهون عنه تكفروا عنكم سيئاً ثم (وان شكت في الخاطر أمور) به (أم منهي) عنه
 (فأمسك) عنه طمأن الوقوع في المنهي عنه (ففي متوضئ يشك) في (أن ما يسهل) غلبة
 (ثالثة) فتكون مأموراً بها (أو رابعة) فتكون منهي عنها (فيل) أي قال الشيخ
 أبو محمد الجويني (لا يفضل) خوف الوقوع في المنهي عنه والاصح أنه يفضل لأن التثنية مأمور
 به ولم يتحقق قبل هذه الغلبة ويأتي بها (وكل واقع) في الوجود ومنه الخاطر وفعله وتركه كأن
 (بقدرته الله وإرادته فهو) تعالى (خالق كسب العبد) أي فعله الذي هو كسبه لا خالقاً له
 (قدر) الله (له قدرة) هي استطاعته (تصلح للكسب لا للإيجاد) بخلاف قدرة الله فإنها
 للإيجاد لا للكسب (فالله) تعالى (خالق لا مكتسب والعبد بمكسبه) أي مكتسب لا خالق
 فيثاب ويعاقب على مكتسبه الذي خلقه الله عقبه قدومه وهذا أي كون فعل العبد مكتسباً له
 مخلوقاً لله توسط في قول المعتزلة أن العبد خالق لفعله لأنه يثاب ويعاقب عليه وقول الجبرية أنه
 لا فعل للعبد أصلاً وهو آلة محضة كالسكين بيد القاطع وقد يقع في كلام بعض العارفين ما يوجب الجبر
 من فهم الاختيار والفعل عن أنفسهم ومراهم عدم الملاحظة لذلك لاستغفارهم في النظر إلى
 مأمته تعالى إلى ما همهم (والاصح أن قدرته) أي العبد وهي صفة خلقها الله عقبه قصد الفعل
 بمسئلة الأسباب والآلات (مع الفعل) لأنها عرض فلا تقدم عليه والالزام وقوعه بالقدرة
 لا امتناع بقاء الاعراض وقيل قبله لأن التكليف قبله فالولم تكن القدرة قبله لزم تكليف العاجز
 ورد بأن محضة التكليف تعتمد القدرة بمعنى سلامة الأسباب والآلات لا بلعنى السابق وهذا من
 زيادتي وإذا كان العبد مكتسباً لا خالقاً لكون قدرته للكسب لا للإيجاد وكانت قدرته مع الفعل
 (ف) (نقول) (هي) أي القدرة من العبد (لا تصلح للذين) أي التعلق بهما وإنما تصلح
 للتعلق بأحد هما وبما يقصده العبد أو وصلت للتعلق بهما لزم اجتماعهما لوجوب مقارنتهما للقدرة
 المتعلقة بل قالوا إن القدرة الواحدة لا تتعلق بمقدورين مطلقاً سواء أكانا متضادين أم متماثلين

وأعرض التوبة وهي التمس
 وتحقق بالإقلاع وعزم
 أن لا يعود وتدارك ما يمكن
 تداركه والاصح معها ولو
 نقضت عن ذنب أو مع
 الإصرار على كبير
 ووجوبها عن صغير
 وإن شكت في الخاطر
 الأمور أم منهي فأمسك
 ففي متوضئ يشك أن
 ما يسهل ثالثة أو رابعة قيل
 لا يفضل وكل واقع بقدرته
 الله وإرادته فهو خالق
 كسب العبد قدرته قدرة
 تصلح للكسب لا للإيجاد
 فالتعالى لا مكتسب والعبد
 بمكسبه والاصح أن قدرته
 مع الفعل فهي لا تصلح
 للذين

أمر مختلفين لهما ولا على البدل والقول بانها اتصلت بالمتعلق بالذين على البدل فتعلق بهذا لغير
تعلقها بالآخر وبالعكس انما يستقيم تفرعهم على انها قبل الفعل لانه الذي الكلام فيه ما على القول
بان العبد خالق لفعله فقدرته كقدره تعالى فتوجد قبل الفعل وتصلح للتعليق بالذين على البدل
لا على الجوع لان القدرة انما تتعلق بالمكن واجتماع الذين يمنع (و) الاصح (ان العجز) من
العبد (مصفو وجودية تقابل القدرة تقابل الذين) وقيل هو عدم القدرة عما من شأنه القدرة
فالتقابل بينهما تقابل لعدم والملكية كان الامر كذلك على القول بان العبد خالق لفعله فعلى الاول
في الزمن معنى لا يوجد في الممنوع من الفعل مع اشتراكهما في عدم التمكن من الفعل وعلى الثاني
لا بل الزمن ليس يقدر والممنوع قادر أي من شأنه القدرة بطريق جرى العادة (و) الاصح
(ان التفضيل بين التوكل والاكتساب يختلف باختلاف الناس) فمن يكون في توكله لا ينسخط
عند ضيق الرزق عليه ولا يتطلع لسؤال أحد من خلقه فالتوكل في حقه أفضل لما فيه من الصبر
والمجاهدة لنفسه ومن يكون في توكله ينسخط ما ذكر فلا اكتساب في حقه أفضل حذرا من التيسر
والتطلع وقيل الافضل التوكل وهو هنا الكف عن الاكتساب والاعراض عن الاسباب اعتيادا
لما يقبل على الله تعالى وقيل الافضل الاكتساب واذا اختلف التفضيل بينهما باختلاف الناس
(فأرادة التجربة) هما يشغل عن الله تعالى (مع داعية الاسباب) من الله في مرده ذلك
(شهوة خفية) من المريد (وسلوك الاسباب) الشاغلة عن الله (مع داعية التجربة)
من الله في سالك ذلك (انحطاط) (عن الرتبة العالية) الى الرتبة الدنية فالاصح من قدر الله فيه داعية
الاسباب سلوكها دون التجربة ولئن قدر الله فيه داعية التجربة يسلكها دون الاسباب (وقد يأتي
الشیطان) للانسان (بطراح جانب الله تعالى في صورة الاسباب أو بالكسل في صورة التوكل)
كيدانه ان يقول لسالك التجربة الذي سلوكه اُصلح من تركه الى متى ترك الاسباب لم تعلم
ان تركها يطمع القلوب لما في يدي الناس فاسلكها التسلم من ذلك وينتظر غيرك منك ما كنت
تنتظره من غيرك ويقول لسالك الاسباب الذي سلوكه اُصلح من تركه لو تركها وسلك
التجربة فتوكلت على الله لصفي قلبك وأتاك ما يكتفيك من عند الله فتركها ليحصل لك ذلك
فيؤدي تركها الذي هو غير اُصلح الى الطلب من الخلق ولا اهتمام بالرزق (والموفق يبحث عنهما)
أي عن هذين الامرين اللذين يأتي بهما الشيطان في صورة غيرهما لانه ان يسلم منهما (ويعلم) مع
بحنه عنهما (انه لا يكون الا ما يريد) الله كونه أي وجوده منهما ومن غيرهما (وقد تم الكتاب)
أي لب الاصول (بعمدة الله وعونه جعلنا الله به) انما مانا من كثرة الالتفات به (مع الذين اُتم الله
علمهم من النبيين والصديقين) أي اُفضل اصحاب النبيين لباقيهم في الصدق والتصديق
(والشهداء) أي القتل في سبيل الله (والصالحين) غير من ذكر (وحسن أولئك رفيقا) أي
رفقاء في الجنة بان نستمتع فيبارؤ بهم وزيادتهم والحضور معهم وان كان مقرهم في درجات عالية
بالنسبة الى غيرهم ومن فضل الله تعالى على غيرهم انه قدر رزق الرضا بحاله وذهب عنه اعتقاده مفضل
انتفاء للحدرة في الجنة التي تختلف المراتب فيها على قدر الاجمال وعلى قدر فضل الله على من يشاء من
عباده وصلى الله وسلم على سيدنا محمداً له ومحبه كل اذكره لنا كرون وغفل عن ذكره العاقلون

وقال مؤلفه سيدنا ومولانا شيخ مشايخ الاسلام ملك العلماء الاعلام أبو يحيى ذكره بالانصاري
الشافعي نوره ضريحه وتغننا والمسلمين بركته وكان الفراغ من تأليفه ثامن عشر شهر رمضان

وان العجز صفة وجودية
تقابل القدرة تقابل الذين
وان التفضيل بين التوكل
والاكتساب يختلف
باختلاف الناس فأرادة
التجربة مع داعية
الاسباب شهوة خفية
وسلوك الاسباب مع داعية
التجربة انحطاط عن
الرتبة العالية وقد يأتي
الشیطان بطراح جانب
الله تعالى في صورة الاسباب
أو بالكسل في صورة
التوكل والموفق يبحث
عنهما ويعلم انه لا يكون
الا ما يريد وقد تم الكتاب
بعمدة الله وعونه جعلنا الله
به مع الذين اُتم الله عليهم
من النبيين والصديقين
والشهداء والصالحين
وحسن أولئك رفيقا

وكان الفراغ من إقراءه على حسب الطاق مع الاخوان في يوم الثلاثاء ٢٦ جادى الآخرة سنة ١١٩٢
وذلك في ٩٦ درس من أول نصف الحجة الثاني الى التاريخ المذكور على يد الفقير اليه تعالى عبده
محمد أبوهادى الجوهري ابن العلامة سيدى أحمد الجوهري التلعكبري

يقول راجى عفوان المساوى رئيس لجنة التصحيح (بمطبعة دار الكتب العربية) الكبرى
محمد الزهرى التلمسارى

الحمد لله الذى نوحى فى ذاته وتقر بالعرفى أفعاله وصفاته والصلاة والسلام على سيدنا محمد ذى القدر
الذى لا يحد والفضل الذى لا يحد وعلى آله ذوى الاصول العالیه وأصحابه أولى الكمالات النامية
﴿أما بعد﴾ فقد تم بحمد الله تعالى طبع الكتاب المسمى غاية الوصول شرح لب الاصول للشيخ
الاسلام وعبد الانام من هو المراجع عند اضطراب المحققين وذكر اسمه يغنى عن ثناء
الثنين الشيخ زكريا الانصارى رحمه الله وأتابه رضاء وهو كتاب صفت موارد زلاله وأنزعت
بالتحقيقات حياض نواله محض فيه زيادة جمع الجوامع ونشره فى الاصول وزينه بدرارى
تحقيقه التى هى المسالك للوصول بعبارة راتقة وترتيبات أنتم بالمعاني متناسقة وقد تم مفاده
وأشاد بالتحقيق حماده العلامة الفضل والبحر الكثير النوال الشيخ محمد الجوهري
رحمه الله ورضى عنه وأرضاه بحواش شريفة وبيانات للمهمات ظريفة
وضعناها بأسفل الصفحات وزينا الهوامش بالمقتنيات للخبرات لجاء
كتابا يسر الناظر ويشرح الخطر وذلك بمطبعة دار الكتب
العربية الكبرى بمصر التى حازت من الدقة والعناية
ما يفوق الحصر وكان الفراغ من طبعه وحسن
روية ووضعه فى أول شهر محرم الحرام من
شهر رنة ١٣٣٠ هجرية
على صاحبها أفضل الصلاة

وأزكى التحية



﴿ فهرست كتاب غاية الوصول شرح لب الاصول لشيخ الاسلام
أبي يحيى زكريا الانصارى الشافعى ﴾

صحيفة

٤	المقدسات
٣٥	الكتاب الاول فى الكتاب
٣٧	المنطوق والمفهوم
٥٥	الحروف
٦٦	الأمر
٧٢	العام
٧٨	التخصيص
٨٥	المطلق والمقيد
٨٨	المجمل
٨٩	البيان
٩١	النسخ
٩٥	الكتاب الثانى فى السنة
٩٧	الكلام فى الاختيار
١١٢	الكتاب الثالث فى الاجماع
١١٥	الكتاب الرابع فى القياس
١٢٥	مسالك العلة
١٣٣	القواعد
١٤٤	الكتاب الخامس فى الاستدلال
١٤٨	الكتاب السادس فى التعادل والتراجع
١٥٥	الكتاب السابع فى الاجتهاد
١٧٣	خاتمة أول الواجبات

﴿ تمت ﴾

اعلان

عن تمام طبع شرح نهج البلاغه لابن أبي الحديد

ان نهج البلاغة المجموع من كلام أمير المؤمنين علي بن أبي طالب كرم الله وجهه قد جمع من الاساليب السياسية والوقائع التاريخية والحكم الوعظية والرفائق والعلوم الفلسفية ما لم يجمعه كتاب وقد كثرت شراحه ولكن لم يوفوا الكتاب حقه لاقتصارهم على تفسير بعض الالفاظ اللغوية وبيان بعض التراكيب الخفية ولم يقيم بيان تلك المواضع والخوض في عباها الواسع غير شرح ابن أبي الحديد اذ شرح الكتاب بعشر بن جزأ كلها غرر منسوجات في ألفاظ من الدرر فقد خاض في الوقائع التاريخية بتحقيقات خلّت عنها كتب التواريخ المشهورة وكانت قبله في زوايا الخفاء مستوره وفي الأغويات والادبيات بما يأخذ باللب عجا و يدهش الاديب استغرابا وطربا وأتى من العلوم الفلسفية والفنون السياسية والمواضيع الكلامية ما يحقّ قول القائل كم ترك الاول للاخروا ما الموعظ والاخلاق والحكم فهو فيها البحر المتلاطم الامواج الذي لم يبق بعده لاي كتاب في تلك المواضع احتياج تمجده في تلك المواضع وغيرها طویل النفس ولكن لا يعمل مسبب النفل ولكن تستعذبه الارواح والمقل وبالجملة فالمواضيع التي تكلم فيها وهي كثيرة لونتبع كلامه في أي موضوع منها وجمع على حدته لكان كنابا مستقلا في علم ذلك الموضوع ونفسا عاليا تنشر منه رواشع التحقيق في هاتيك الربوع ولما كان هذا الكتاب جديرا بالطبع بذلنا غاية العناية في طبعه وتنقيحه وتحسين وضعه وتصحيحه وجعلنا في رأس كل صحيفة عنوان موضوعه حتى جاء فهرس الكتاب مع طوله ينبئك عمافيه من المهمات ويسهل لك الوقوف على ماتنتهيه من الموضوعات وقدم بدر طبعه وفاح ذكي أرجه وسهلت طرق التحصيل والتحلي بعقد جوهره ويطلب من مكتبة دار الكتب العربية الكبرى بمصر بحوار خان جعفر بجهة سيدنا الحسين

مصطفى البابی الحلبي
وأخويه

أبى بن مكتبة في الشرق

مكتبة

(دار الكتب العربية الكبرى)

كل من تجول في العواصم الشرقية من بلاد العرب علم ان مصر أوسعها نطاقا في طبع الكتب العربية وان أعظم مكتباتها (دار الكتب العربية الكبرى) المختصة بمصطفى البابي الحلبي وأخويه تأسست .هـ المكتبة سنة ١٢٧٦ هجرية وأخذت بالفوحسما تقتضيه أدوار النشوء الكوفي حتى نالت الشهرة في مشارق الارض ومغاربها بانفرادها في طبع الكتب العالمية بأنواعها في مطبعتها (المبينة) ولذا لا ترى بلدا في أنحاء المعمور الا وفيها قسم موفور من تلك الكتب لما لتجارها من الثقة والامانة باحباب المكتبة المذكورة وهي لا تزال مستعدة لارسال فهارسها السوية مجاناً لكل طالب وشر وط المعاملة موصحة بها وعنوانها في مخاطباتها

مصطفى البابي الحلبي وأخويه

بمصر

